المرجعية الدينية في النجف الأشرف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م

راجي نصير

العتبة العباسية المقدسة
مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات

قسم الشؤون الفكرية والثقافية

العنوان: المرجعية الدينية في النجف واثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م.
النَّاشر: العتبة العبَّاسية المقدَّسة – مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات– قسم الرسائل والأطاريح الجامعية
المتابعة والتنفيذ: رضوان عبد الهادي السلامي
الإدارة الفنية: م.م. عمار فاضل.
التَّصميم والإخراج الطباعي: حسين شمران – حسين عقيل ابو غريب
عدد النّسخ: ٥٠٠
١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م .

حقوق النَّشر والتَّوزيع محفوظة للعتبة العبَّاسية المقدَّسة – مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات.
رقم الايداع في دار الكتب و الوثائق العراقية ٢٦١٢ لسنة ٢٠١٦م.

ملاحظة ١:

هذه الدراسة رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا-النجف الاشرف، لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، وقد جرت بإشراف أ.م.د حميد فاضل، وأُجيزت في سنة ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.

ملاحظة ٢:

الآراء المعروضة تُعبّر عن وجهة نظر كاتبها.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ
وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ
الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العلي العظيم

آل عمران: الآية:١٨

الإهداء

الى روح والدي رحمه الله . .

الذي رحل دون أن أودعه وانا في دار الغربة . .

الى والدتي . . مد الله في عمرها

اهدي هذا الجهد المتواضع . . برا و وفاء لهما

وإلى زوجتي . .

وأبنائي . . فاطمة . . نرجس . . محمد صادق . . رسل . .

كلمة المركز

يطيب لمركز العميد الدولي للبحوث والدراسات التابع لقسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة العباسية المقدسة أن يتحف متابعيه من القرّاء الأكارم بالإصدار الثاني من سلسلة ((منارات)) التي تحرص على طباعة الدراسات الأكاديمية المتميزة بموضوعاتها وتقديمها فائدة علمية وثقافية سواء في حقل اختصاصها أم في حقول المعرفة الأخرى، فبعدما جاء الاصدار الاول بعنوان ((التوسل في اللغتين الانكليزية والعربية دراسة مقارنة)) خصَّ الاصدار الثاني خُص بموضوع ((المرجعية الدينية في النجف وأثرها في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م)) ولا ينكر ما لهذا الموضوع من أهمية بالغة متأتية من تعلقه بالمرجعية الدينية المقام الرفيع والسلطة الروحية العليا التي تحتل منزلة مرموقة في الوسطين الاسلامي، والشيعي منه بشكل خاص، ولها نفوذ كبير في الأوساط الشعبية يجعلها احدى السلطات المهمة، فضلا عن تمثيل المرجع موقع النيابة عن الإمام المعصوم في زمان الغيبة.

وجاءت هذه الدراسة – بحسب رؤية كاتبها– لترصد الدور الذي تؤديه المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف في الواقع العراقي الجديد عبر توجيه الرأي العام في العراق منذ سقوط النظام السابق ودخول قوات التحالف الدولي بقيادة امريكا للعراق عام ٢٠٠٣م، ومدى استجابة الشارع لتوجيهات المرجعية وثقته بها، ولاسيما في بلد كالعراق متعدد الاطياف والأعراق والمذاهب ،ويمرُّ بظروف استثنائية إذ خرج من دكتاتورية شديدة ليقع تحت الاحتلال الاجنبي، وعليه –والحال هذه– أنْ يؤسس لدولة ديمقراطية جديدة وسط فراغ إداري وأمني وقانوني كبير.

لقد حاولت الدراسة بفصلها التمهيدي وفصولها الثلاثة ان تتعرض للأدوار والمواقف والوسائل التي تبنتها المرجعية للتأثير على الشارع العراقي بمختلف طوائفه في ظل أوضاع صعبة جدا مرَّ بها ، واستطاعت بذلك ان تنقذه من حروب داخلية مقيتة ، ومشاكل

شائكة كثيرة ، وكان من أبرز الادوار ما قام به المرجع الاعلى السيد علي السيستاني (دام ظله الوارف) اذ تصدى لحلِّ مختلف الانعطافات المهمة التي مرَّ بها العراق ومنها كتابة الدستور، والانتخابات ، وتعيين الحكومة ، واحداث النجف ، وتفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء، وصولا الى فتوى الدفاع الكفائي في حزيران عام ٢٠١٤ بعد سقوط عدد من المحافظات في الشهر نفسه.

واذ يعرض مركز العميد هذه الدراسة ففي خُلده أهميتها البالغة للقارئ المتخصص والعام ،وما تقدِّمه من رؤية شاملة للواقع العراقي ،ومحاولة المرجعية لصدِّ المخططات ،وتفويت الفرص على أعدائه بما رسمت له من مشاريع ومخططات كفيلة ان تجعله في المسار الصحيح المؤدي الى الازدهار والاستقرار .

وأخيرا ندعو الله العزيز القدير أن نكون موفقين في تقديم كل ما هو نافع وجديد على الساحة المعرفية .

مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات
قسم الرسائل والاطاريح الجامعية

المقدمة

المرجعية الدينية مقام رفيع وسلطة روحية عليا تحتل مكانة مرموقة في الوسطين الاسلامي، والشيعي منه بشكل خاص، ولها نفوذ كبير في الأوساط الشعبية يجعلها احدى السلطات المهمة في قيادة الامة على الرغم من انها تعمل خارج السلطات الزمانية ، ولا تملك اجهزة تنفيذية او قوة لفرض قراراتها، وهي مقام لا يصل اليه أي احد ، والوصول اليه امر صعب وشاق وطويل، ويحتاج الى ملكات خاصة وشروط كثيرة، ومن يصل اليه يكون قد وصل قبل ذلك الى درجة عالية من التقوى والورع والزهد ونكران الذات والذوبان في طاعة الله تعالى، والمرجع يكون على درجة عالية من الترابية والتواضع ، ما يؤهله لشغل هذا المنصب المهم. وما يعطي المرجع سطوة على القلوب، وطاعة لدى الناس، تلك القداسة الدينية والروحية التي تحيط بهذا الموقع ذي الطابع الابوي، بوصفه يمثل موقع النيابة عن الامامة المعصومة في زمان الغيبة، فللمرجع بحسب هذا الكثير مما للأمام من السلطات التي توجب الطاعة والانقياد من الامة، وهو يمثل لهم الكهف الذي تلجأ اليه عند الخطوب والمحن، الى جانب رجوعها اليه في امور الدين والدنيا اليومية. وقد ظلت المرجعية الدينية على مر العصور تمارس سلطة روحية عليا لتوجيه الامة ، وحسم خياراتها، وتحديد مسارات تحركها، سلبا او ايجابا، وحفظ كيانها، ودفعها باتجاه المطالبة بحقوقها المشروعة، وهو دور طالما دفعت المرجعية ثمن التصدي له خاصة في عهود الحكومات الظالمة والسلطات الدكتاتورية، وعلى الرغم من الضغوطات التي مرت بها المرجعية في مراحل كثيرة لكنها لم تمنعها من التصدي للمسؤولية خاصة في فترات الضعف الحكومي التي ترتفع فيها درجة المخاطر التي تهدد حياة الناس وممتلكاتهم ، ولم تنقطع الصلة بين المرجعية والامة ،التي ظلت تلجأ للمرجعية في الظروف الحالكة ، خاصة حين يتطلب الامر مواجهة مباشرة تستلزم اراقة الدماء وازهاق الارواح.

وهناك اسماء لمراجع دين، كالشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ / ١٠٦٧م)، والعلامة الحلي (ت: ٧٢٧هـ/ ١٣٢٦م)، والميرزا الشيرازي (ت: ١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م) والنائيني (ت: ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م) وغيرهم كثير، ظلت علامات فارقة واسماء خالدة بفضل اعمال قاموا بها او قرارات صدرت عنهم غيرت وجه التاريخ واسست لمرحلة جديدة على الصعيد العلمي او السياسي او الاجتماعي او الفكري.

وعلى الرغم من ان المرجعية الدينية في الاعم الاغلب لا تؤمن بإقامة الدولة الدينية او التصدي للعمل السياسي في زمان الغيبة ، مع بعض الاستثناءات، لكنها لم تكن بمعزل عن المخاضات التي مرت بها الامة ، والمنعطفات الحرجة التي واجهتها، بل انها استثمرت في بعض الاحيان فسحة الحرية التي تهيأت امامها للتواصل بشكل اوسع واكبر مع الوسط الشعبي ، على الرغم من ان هذا التواصل لم يكن غائبا في أية مرحلة من المراحل وان انكمش بفعل الضغوط في مراحل معينة ، والتواصل مع قواعدها الشعبية في مناطق لم يكن الوصول اليها سهلا او ممكنا في اوقات سابقة ، بل ان المرجعية الدينية تمكنت في بعض المراحل من قلب معادلات الصراع وتغيير اتجاهات الاحداث وربما تغيير الانظمة الحاكمة ، وذلك بتوجيهها للرأي العام ، الذي يضغط بدوره على صناع القرار السياسي. ومن هنا يأتي هذا الكتاب الذي يحاول دراسة الدور الذي تؤديه المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف في الواقع العراقي الجديد عبر توجيه الرأي العام في العراق منذ سقوط النظام السابق ودخول قوات التحالف الدولي بقيادة امريكا للعراق عام ٢٠٠٣م، ومدى استجابة الشارع لتوجيهات المرجعية وثقته بها، ولاسيما في بلد كالعراق متعدد الاطياف والأعراق والمذاهب ويمر بظروف استثنائية إذ خرج من دكتاتورية شديدة ليقع تحت

الاحتلال الاجنبي، وعليه – والحال هذه – ان يؤسس لدولة ديمقراطية جديدة وسط فراغ اداري وأمني وقانوني كبير.

يتكون الكتاب من فصل أول تمهيدي وثلاثة فصول رئيسة بعدة مباحث مع مقدمة وخاتمة. الفصل التمهيدي يعطي نبذة تأريخية سريعة عن نشأة الحوزة العلمية في النجف الاشرف على يد الشيخ الطوسي(ت:٤٦٠هـ) والمراحل التي مرت بها على مدى قرون حتى الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ (ثورة العشرين)، التي قادتها المرجعية الدينية. اما الفصل الاول فيتناول "وسائل تأثير المرجعية الدينية في الرأي العام" ومنها الوسائل المباشرة عبر الفتوى والخطب والبيانات والتحرك العملي. وغير المباشرة عبر التصريحات والتسريبات الصحفية ،الى جانب حركة الوكلاء والمعتمدين، والمؤسسات الثقافية والفكرية المدعومة من المرجعية .والفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان " المرجعية الدينية وبناء الدولة بعد العام ٢٠٠٣ عبر الرأي العام" فهو يركز بشكل رئيس على مواقف المرجع الديني السيد علي السيستاني ، الى جانب مراجع اخرين ، والأحداث التي تدخل فيها مثل كتابة الدستور ، والانتخابات ، وتعيين الحكومة ، واحداث النجف ، وتفجير مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام في سامراء، وصولا الى فتوى الوجوب الكفائي في حزيران عام ٢٠١٤ بعد سقوط محافظتي نينوى، وصلاح الدين بيد مجاميع داعش في العاشر من الشهر نفسه. اما الفصل الثالث فخصص لإجراء استبيان لعينات مختلطة من المجتمع العراقي حول مواقف المرجعية الدينية ومقدار تأثيرها في ما جرى وأسباب التأثير، وقد كشف تحليل البيانات بشكل علمي عن أرقام لتفاعل الرأي العام واسبابه ومدياته في عدة امور حاسمة عاشها العراق بعد العام ٢٠٠٣م، كي تقترب النتائج من واقع الرأي العام العراقي. وانتهى بخاتمة تضمنت أهم ما

توصل اليه الباحث، مع توصيات تتعلق بإيلاء اهمية للمرجعية الدينية واحترام لها يتناسبان ودورها الكبير في ضوء رؤية استشرافية مستقبلية خرج بها البحث تؤكد استمرار المرجعية في لعب الدور الاكبر في توجيه الرأي العام وصناعة القرار في العراق. وملاحق تضمنت نماذج مما أفتت او أجابت به في مواضيع مختلفة.

وقد واجهت الكاتب العديد من الصعوبات ولاسيما ان الكتابة تتعلق بمراجع مازالوا على قيد الحياة وهم مستمرون بالعطاء والمواقف بحسب المستجدات، زيادة على ان الكثير من القضايا التي تناولها البحث هي قضايا معاصرة وآنية ولا توجد حولها كتابات كافية وتفصيلية يمكن ان يستفيد منها ، ما اضطره للجوء الى بعض المقابلات الشخصية والصحف والمواقع الالكترونية، مع حرص شديد على تدقيق المعلومات والتأكد من مصادرها. ولا يدعي الكاتب انه احاط بكل تفاصيل الموضوع. لأنه موضوع واسع وكبير ومتطور باستمرار، ولكنها مجرد محاولة، سبقتها محاولات، وستتلوها محاولات اخرى بالتأكيد، من أجل إضاءة بعض تفاصيل الموضوع علها تكون مساهمة مفيدة في تسليط الضوء على الدور الكبير للمرجعية الدينية في توجيه العملية السياسية في البلاد عبر تأثيرها في الرأي العام العراقي.

الفصل الاول

المبحث الاول: نشأة الحوزة العلمية وتطورها.

١- مرحلة التأسيس في النجف.

٢- انتقال الحوزة خارج النجف.

المبحث الثاني: الحوزة العلمية، التنظيم.

١- الدراسة في الحوزة.

٢- الاجتهاد.

٣- المرجعية الدينية.

المبحث الثالث: الحوزة العلمية، الأدوار الفكرية والسياسية.

اولا : الدور الفكري:

الامر الاول: الفكر السياسي الشيعي.

الامر الثاني: ولاية الفقيه.

ثانيا : الدور السياسي:

الامر الاول: قضية المشروطة والمستبدة.

الامر الثاني: ثورة العشرين.

ان دراسة المرجعية الدينية وخطابها يستلزم معرفة الظروف الزمانية والمكانية التي أثرت في المرجعية وخطابها وموقفها عبر مراحل التأريخ المختلفة، ومن الطبيعي أن الحوزة العلمية مثلت على الدوام الوعاء الذي تبلورت فيه المرجعية وتطورت على النحو الذي نراه اليوم من الحضور والتأثير البارزين على الساحات السياسية والدينية والفكرية العراقية، ولهذا نحاول في هذا الفصل دراسة الحوزة العلمية وفق الآتي: -

■ المبحث الاول: نشأة الحوزة العلمية وتطورها

في ما يقارب من ألف سنة مثلت الحوزة العلمية في النجف الأشرف احد أهم حواضر العراق دينيا وفكريا وسياسيا واجتماعيا ، ولا يكاد يخلو عصر من العصور او مرحلة تأريخية من مراحل العراق في العصور الوسيطة والحديثة والمعاصرة إلا وكان للحوزة العلمية حضور بارز فيه. وعلى الرغم من معاناتها في مراحل كثيرة من سيرتها من التضييق والاضطهاد ومحاولات الإلغاء ،الا أنها بقيت تمارس دورها المتميز في مختلف الصعد ،وكانت تستمد قوتها وحضورها من عمق ارتباطها بجمهور المتدينين والمستضعفين الذين كانوا يثقون بقادة الحوزة العلمية وهم المراجع الاعلام أصحاب العلم والبصيرة والتدبير.

وعلى اساس ما تقدم، نحاول في هذا الفصل أن نقرأ وبصورة مختصرة نشأة الحوزة العلمية وتطورها، وتنوع الأدوار الفكرية والسياسية التي اختلفت باختلاف المراحل التأريخية والظروف التي تخللتها. وقد مر تأسيس الحوزة العلمية في النجف الأشرف بمرحلتين بارزتين هما:

١ -مرحلة التأسيس في النجف

تعد حوزة النجف الأشرف أقدم الحوزات العلمية في العالم الاسلامي، ولاسيما في عالم اتباع أهل البيت عليهم السلام، ذلك لأن هذه الحوزة تمثل امتدادا لمدرسة الكوفة التي وضع اساسها الاول الامام علي عليه السلام عندما كان في الكوفة. ثم اقام دعائمها ووضع نظمها العامة وطورها بشكل كبير الإمامان الصادق الباقر عليهما السلام.[1] وتعد هجرة الشيخ الطوسي*

١ – محمد باقر الحكيم ،الحوزة العلمية نشؤها مراحل تطورها ادوارها، مطبعة عترت ،قم ،ايران،١٤٢٤،ص٨٦.

*– الشيخ ابو جعفر، محمد بن الحسن بن علي الطوسي، الملقب بشيخ الطائفة، ولد سنة ٣٨٥ هـ في طوس بإيران، نشأ وترعرع فيها، ثم هاجر الى بغداد وله ٢٣ سنة، وفيها قطع شوطا كبيرا في طلب العلم، وصنف في جميع علوم الاسلام، من كتبه: التبيان، التهذيب،

إلى النجف سنة ٤٤٨هـ\١٠٥٦م تأريخا لنشوء الحوزة العلمية في النجف الأشرف، التي استمرت حتى وقتنا الحاضر على الرغم من الظروف المختلفة التي مرت بها.

وكان لحوزة النجف الأشرف دور كبير وواضح، منذ انتقال مؤسسها المعروف شيخ الطائفة، أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، الذي كان من أكابر علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وفي الوقت نفسه كان أستاذا لعلماء السنة والشيعة معا في بغداد. وقد درس وتتلمذ على يديه كبار العلماء من الفريقين. [١] وقد أنتقل من بغداد إلى النجف الأشرف ٤٤٨هـ\١٠٥٦م، ووضع الدعائم الاساسية لهذه الحوزة، ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت حوزة النجف الأشرف هي الاولى في عالم جماعة أهل البيت. [٢]

لقد أحدث مجيء الشيخ الطوسي نقلة كبيرة في تطوير مدينة النجف، التي كانت قبل ذلك التاريخ أرضا خالية لا يوجد فيها سوى قبر الامام علي عليه السلام، وكان الزائرون يقيمون في الكوفة اولا ثم يذهبون إلى زيارة الامام علي عليه السلام. [٣] وهجرة الشيخ الطوسي القسرية من كرخ بغداد إلى مثوى الامام علي عليه السلام في النجف الأشرف، وما تبعها من انتظام الدراسة على شكل حلقات للبحث والتدريس ومن إملاء شيخ الطائفة لدروسه في جوار قبر أمير المؤمنين عليه السلام، تمثل البداية الاكثر نضجا لتأسيس جامعة النجف الأشرف الدينية، [٤] بحيث أصبحت مدينة النجف حاضرة العلم، وحاضنة له، يؤمها الطلاب، ويقصدها المتعلمون للتزود بالعلم والمعرفة والبحث والتحقيق بعد (سنة ٤٤٨هـ\١٠٥٦ م).

الاستبصار، وغيرها كثير. هاجر الى النجف الاشرف بعد ان احرقت كتبه وكرسيه الذي كان يجلس عليه للكلام، توفي ودفن في النجف سنة٤٦٠ هـ. (السيد بحر العلوم، الفوائد الرجالية، تحقيق محمد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم، ج ٣، مطبعة الآداب، قم، إيران، ط ١ ،١٩٦٥ م، ص ٢٧٧).

١- محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص٨٧.

٢- المصدر السابق، ص٨٧.

٣ - نور الدين الشاهرودي، المرجعية الدينية ومراجع الامامية، مطبعة هادي، قم، إيران،١٩٩٥، ص٢٣.

٤- عبد الهادي الحكيم، حوزة النجف الاشرف النظام ومشاريع التطوير، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط ٣ ،٢٠١٣، ص٤٦.

وجاء قرار الشيخ الطوسي بالهجرة من بغداد إلى النجف في عام (٤٤٨ هـ\ ١٠٥٦ م)، بعد عام من غزو السلاجقة لبغداد واسقاط الدولة البويهية، وممارسة السلاجقة للاضطهاد والقسوة المفرطة والتمييز المذهبي، ومصادرة الحريات المدنية والفكرية، بحيث لم تجد المرجعية الا أن تقرر استحداث مقر جديد لها، له خصائص تحميه من اضطهاد السلطة، فاختارت النجف مقرا لها لعوامل بيئية وسياسية ودينية متعددة.[١]وفي حين كانت المرجعية الدينية للشيعة في بغداد على صلة علمية مستمرة بأتباع الفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى، فلم تكن معزولة فكريا وعقائديا. الا أنها اضطرت بسبب الإرهاب السلجوقي إلى الاشتغال بالذات في دائرة الفقه الكلام وعلى نطاق المذهب لأجل تركيز الجهد على حماية الذات من التصدع بسبب زخم الاستئصال وتحول الاساليب من التضاد إلى السحق.[٢]

وان الحوزة العلمية كيان علمي وبشري يؤهل للاجتهاد في علوم الشريعة الإسلامية، ويتحمل مسؤولية تبليغ الأمة وقيادتها. [٣] وقد ارتبطت كلمة الحوزة في لغة علماء الدين بتلقي العلم حتى بات مفهوما تلقائيا أن الحوزة لابد من أن تكون علمية. [٤] فهي مؤسسة اسلامية علمية دينية تقوم على تعلم وتعليم المعارف الإسلامية ومقدماتها بطوعية واختيارية واعية لتنشئة روحية مستنده إلى وازع ديني مقدس. [٥] وتعد الحوزة العلمية الوسط العلمي المنتج والحاضن معا للساعين إلى الخروج من عهدة التكليف الالهي بالنفر الوارد في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾.[٦]

١- عبد الامير زاهد، الفكر السياسي الاسلامي جدل النظرية واشكاليات التطبيق، شركة العارف، بيروت، لبنان،٢٠١٣، ص٨٩.
٢- نور الدين الشاهرودي، المرجعية الدينية ومراجع الامامية، مصدر السابق، ص ٨٩-٩٠.
٣- علي البهادلي، الحوزة العلمية في النجف معالمها وحركتها الاصلاحية ١٩٢٠-١٩٨٠، دار الزهراء للطباعة، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص٩٤.
٤- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف، مطبعة ستارة، قم، ٢٠٠٤، ص ١٦٠.
٥- المصدر السابق، ص١٦١.
٦- التوبة :١٢٢.

من الباذلين للتخلق بأخلاق الاسلام وآدابه سواء أكانوا علماء ومبلغين ام معلمين ومتعلمين ام مفسرين ومؤرخين ام غيرهم. [١] وهي في الوقت ذاته ذراع المرجعية والوجود الرابط او الحلقة الموصلة بين المرجع الديني المجتهد ومقلده، والحكم الشرعي ومتبعه، والعالم بأصول الشريعة وفروعها والمتعلم. [٢] فالمؤسسة الدينية ترتبط بالناس عبر البعد والتأثير المعنويين وليس عبر موظفي الاوقاف ومؤسسات الدول ، وهي مؤسسة مستقلة لا تأخذ الرأي من المؤسسة السياسية، مع عدم الابتعاد عن هموم الأمة الاجتماعية والسياسية، بل الحضور في الساحة والفعل فيها. [٣]

٢ -انتقال الحوزة خارج النجف:

حافظت النجف على موقعها بوصفها مركزاً للحوزة العلمية على الرغم من مرورها في بعض الفترات بظروف أضعفت مركزيتها العلمية وأدت إلى انتقال الحوزة العلمية إلى الحلة في عهد مراجع الدين الحليين كالعلامة الحلي* والمحقق الحلي** وغيرهما من اعلام الحلة ومراجعها، وبقيت فيها المرجعية طول ثلاثة قرون. [٤] ففي

١- عبد الهادي الحكيم، حوزة النجف الاشرف، مصدر سابق، ص٤٣.
٢- المصدر السابق، ص٤٣.
٣- صدر الدين القبانجي، الحوزة العلمية في المعترك الثقافي والسياسي، مطبعة نقارش، بيروت، لبنان، (١٤٢٨ هـ\ ٢٠٠٧م)، ص٢٤٥.
*- الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي المعروف بالعلامة الحلي ولد في ٢٩ رمضان سنة ٦٤٨ هـ\ ١٢٥٠ م في مدينة الحلة، في أسرة علمية وقد بدأ بتحصيل العلم منذ طفولته ونال درجة الاجتهاد و لم يبلغ سن التكليف ومنذ ذلك الوقت اشتهر بنبوغه و ذكائه و فضله . ألف في الفقه و الأصول و الكلام و المنطق و الفلسفة و الرجال و غيرها و له من الآثار في حدود ١٠٠ كتاب .توفي العلامة الحلي في ١١ محرم سنة ٧٢٦ هـ\ ١٣٢٥ م، و قبره في النجف الأشرف بجوار ضريح الامام علي عليه السلام.
(محسن الأمين العاملي ، أعيان الشيعة، ج٥، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٩٦).
**- وهو الشيخ جعفر بن الحسن بن يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلي أحد اعلام الحوزة العلمية الشيعية ولد في مدينة الحلة سنة ٦٠٢ هـ\ ١٢٠٥ م، ونشأ بها وقرأ على مشاهير الفقهاء فيها واشتهر باسم المحقق الحلي ، توفي يوم الثالث عشر من ربيع الآخر سنة ٦٧٦هـ عن عمر ناهز الأربع وسبعين عاماً وقد دفن في الحلة في محلة تسمى محلة الجباويين [٢] وله مزار معروف فيها ولكن ينقل بعض العلماء انه قد تم دفنه في الحلة.(أعيان الشيعة - السيد محسن الأمين - ج ٢ - دار التعارف للمطبوعات بيروت، ١٩٩٨، ص٤١٠).
٤- محمد صادق بحر العلوم، الإمام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة في النجف الاشرف، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان،٢٠٠٩، ص١٥.

عصر عماد الدين الطبري *(ت: ٥٥٣ هـ\ ١١٥٩ م) تلميذ ابي على الطوسي في منتصف القرن السادس عشر، زاحمت الحلة النجف من الجهة العلمية، وصارت إليها رحلة الشيعة نحو ثلاثة قرون، ففتر الناس عن الرحلة إلى النجف من تلك الجهة مدة طويلة، أي منتصف القرن السادس (الهجري) حيث عصر ابن ادريس الحلي** (ت: ٥٩٨ هـ\ ١٢١٠ م) وسديد الدين الحمصي*** (ت: ٥٧٣ هـ\ ١١١٧ م) في الحلة، إلى منتصف القرن التاسع (الهجري) حيث عصر ابن فهد الحلي**** (ت: ٨٤١ هـ\١٤٣٧ م) فيها وهو اخر عصورها المشرقة. [١] وكان من رواد هذه الحوزة ابن ادريس الحلي (٥٤٢ هـ\ ١١٤٧ م – ٥٩٨ هـ\ ١٢٠١ م) الذي قضى على حالة الركود التي اعترت الحوزة العلمية (في النجف) لقرن كامل بعد وفاة الشيخ الطوسي، وبذلك قام بحركة التجديد الفقهي، وكانت آراؤه العلمية بالغة التأثير في الاجيال التي اعقبته. [٢] وسار بعده المحقق الحلي (٦٠٢ هـ\ ١٢٠٥ م-٦٧٦ هـ\ ١٢٧٧ م) على نهج التجديد وقد آلت اليه المرجعية وعمره ٢٨ عاما، مركّزا مفهوم المرجعية بشكل اوسع في الوسط الشيعي في ذلك الوقت. وجاء بعده العلامة الحلي (٦٤٨ هـ\ ١٢٥٠ م-٧٢٧ هـ\ ١٣٢٦ م)، وقد أدى دورا اساسيا في

*- وهو أبو جعفر محمد بن أبي القاسم الطبري المعروف بعماد الدين الطبري من علماء القرن السادس الهجري. ولد وترعرع في أسرة علمية تضم العلماء و المجتهدين، بدأ الشيخ دراسته في الحوزة العلمية في مدينة النجف الأشرف ، فحضر دروس الكبار من العلماء و تلقى منهم العلوم و المعارف الإلهية ، توفي سنة ٥٥٣ هـ\ ١١٥٨ م.(أعيان الشيعة – السيد محسن الأمين – – دار التعارف للمطبوعات بيروت، ١٩٩٨).

**- أبو عبد الله محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي الحلّي . (٥٤٣ هـ\ ١١٤٨ م ـ ٥٩٨ هـ\١٢١٠م) هو فقيه ومحدث شيعي معروف باسم «ابن إدريس الحلي». من ناحية الأم يكون جده بواسطة واحدة محمد بن الحسن الطوسي المعروف بـ«الشيخ الطوسي». تُوفّي في الثامن عشر من شوال ٥٩٨ هـ\ ١٢١٠ م، بمدينة الحلة، ودُفن فيها.

***- هو الشيخ سديد الدين محمود بن علي بن الحسن الحمصي ، الحلّي ، الرازي .عالم أُصولي ، فقيه ، مجتهد ، متكلم ، مناظر ، فاضل ، ثقة ، ورع ، محدّث ، أديب ، شاعر ، له مؤلفات كثيرة ، كان على قيد الحياة سنة ٦٠٠ هـ\ ١٢٠٣ م ، وقيل كان حيّاً سنة ٥٨٣ هـ\ ١١٨٧م .(محسن الامين، اعيان الشيعة، ج١٠ ص١٠٥ وص١٠٦).

**** -الشيخ جمال الدين أبو العباس، أحمد بن شمس الدين محمد بن فهد الحلي قدس سره من أكابر علماء الشيعة وفقهاء الإمامية في القرنين الثامن والتاسع الهجري. ولد سنة ٧٥٧ هـ\ ١٣٥٦ م، في الحلة وتتلمذ على يد اكابر العلماء امثال الشيخ علي ابن الخازن الحائري والشيخ ابي الحسن علي ابن الشهيد الاول، توفي ودفن في كربلاء. (محسن الامين ،أعيان الشيعة، ج ٣ ، ص ١٤٧)

١- عبد الهادي الحكيم، حوزة النجف، مصدر سابق، ص٤٨.

٢- عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق، مطبعة بيت العلم للنابهين، بيروت، لبنان،٢٠١١، ص٣٥.

تشيع الدولة المغولية زمان السلطان المغولي خدا بنده (٧٠٥ هـ\١٣٠٥م)، الذي أعلن التشيع مذهبا رسميا للبلاد.[١]

ولعل من أهم أسباب انتقال الحوزة من النجف إلى الحلة أن احدا في حوزة النجف لم يجرؤ على مدى مائة عام تلت وفاة مؤسس الحوزة العلمية في المدينة الشيخ الطوسي على نقد آرائه، حيث ترى بعض المصادر أن المائة عام التي عاشتها الحوزة العلمية بعد الشيخ المؤسس (الطوسي)، كان عامل التقليد فيها واضحاً جلياً، ومن جراء ذلك تحملت الحوزة أعباء الوراثة العلمية، وفي خلالها كانت هالة من التقديس والاحترام تحوط آراء الشيخ الطوسي الرائد وأفكاره. بحيث كان من الصعب على أحد أن ينالها بالاعتراض والنقاش، أو يخضعها للتمحيص والتدقيق. حتى أن أكثر الفقهاء الذين نشأوا بعد الشيخ كانوا يتبعونه في الفتوى تقليداً، لكثرة اعتقادهم فيه، وحسن ظنهم به.[٢] حتى برز نجم ابن إدريس في الحلة وبرز بقوة على مسرح النقد لآراء الشيخ الرائد، وكان هذا البروز الجريء قد حول الأنظار إلى الحركة العلمية في الحلة، حتى تكاملت عناصر الانتقال في عهد المحقق الحلي، وذلك في أوائل القرن السابع.[٣] وعلى آية حال فأن ابن إدريس فتح باب النقاش على مصراعيه، وحمل بكل ما أوتي من مقدرة علمية على آراء جده لامه الشيخ الطوسي. وكان ذلك سبباً لحملة شديدة عليه من قبل بعض الأعلام. وعلى الرغم من هذا فإن الحملات القاسية التي شنها ابن إدريس على آراء الشيخ الرائد كانت بداية خروج الفكر العلمي عن دور التوقف النسبي على يد هذا الفقيه المبدع، إذ بث في الفكر العلمي روحاً جديدة، وكان كتابه الفقهي "السرائر"، إيذاناً ببلوغ الفكر العلمي في مدرسة الشيخ الطوسي إلى مستوى التفاعل مع أفكاره

١- محمد رضا الحكيمي، تاريخ العلماء، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان،١٩٨٣م، ص ص١٦٠-١٦١.
٢- موقع الجامعة الاسلامية في بابل، انترنت، www.uofislam.net
٣- المصدر السابق.

ونقدها وتمحيصها. [١] وإذا كان عهد ابن إدريس إيذانا بانتقال الحركة العلمية إلى الحلة، ففي عهد المحقق الحلي أنتقل المركز العلمي إلى الحلة تماماً، وأصبح مجلس المحقق ـ بحسب وصف بعض المصادر يضم قرابة أربعمائة مجتهد. واستمر التأجج العلمي ينير آفاق الحلة طول قرون ثلاثة، ودام حتى أواخر القرن العاشر الهجري، عادت بعدها المركزية العلمية إلى النجف، وبقيت في الحلة حركة علمية بسيطة مفتقرة إلى شيء من الدفع والتوسع. [٢] وعاودت حوزة النجف الأشرف نشاطها من جديد، فدارت فيها رحى الفقه وأصوله وعلوم الشريعة دورتها الحيوية بالعلم والعمل، واتصلت او كادت حلقات عصورها العلمية من أول القرن العاشر الهجري تقريبا إلى الأن، فكان اولها عصر الشيخ علي بن عبد العالي الكركي* المحقق المشهور (ت: ٩٤٠ هـ\ ١٥٣٣ م)، ومعاصره الشيخ ابراهيم القطيفي**(ت: ٩٥٠ هـ\ ١٥٤٣ م). يعد العلماء الشيعة المعاصرون في مدارس النجف أنفسهم ورثة الطوسي عن طريق سلسلة متصلة من المعلمين تمتد من القرن الحادي عشر إلى القرن العشرين. [٣] ولم يكن الاحتفاظ بمركز الصدارة سهلا باي حال. وبحلول القرن الثامن عشر خسرت النجف دورها القيادي في داخل العراق. فقد انتقلت الحوزة إلى كربلاء (من حوالي ١٧٣٧ – ١٧٩٧م). حيث

١- موقع الجامعة الاسلامية في بابل، انترنت، www.uofislam.net، مصدر السابق.

٢- المصدر السابق.

*- علي بن حسين بن علي بن محمد بن عبد العالي الكركي العاملي . ولد عام ٨٦٨ هـ\ ١٤٦٣ م في كرك نوح وهي إحدى مدن جبل عامل . يُشتهر في الأوساط الشيعية باسم المحقق الكركي.تلقى علومه في قرى وبلدات جبل عامل، ثم هاجر إلى مصر لدراسة المذاهب الاربعة، كما سافر إلى دمشق ودرس المذهب الشافعي فيها. وبعدها توجه إلى النجف عام ٩٠٩ هـ\ ١٥٠٣ م، وحضر على كبار علمائها، كذلك ذهب إلى بغداد والحلة وجالس العديد من العلماء. حتى إذا أقيمت الدولة الصفوية عزم على التوجه إلى إيران فحظي بثقة الشاه إسماعيل الصفوي وقلّده بعض المناصب الدينية العالية وجرى على ذلك خلفه طهماسب الأول وقد توفي الكركي في عهده على بعض الأقوال سنة ٩٤٠ هـ\ ١٥٣٣ م.(محسن الأمين، اعيان الشيعة ،دار التعارف، بيروت، ١٩٩٨).

**- الشيخ إبراهيم بن سليمان القطيفي. هو رجل دين وفقيه شيعي قطيفي، وقد انتقل من وطنه القطيف في الجزيرة العربية إلى النجف وعاش فيها، ثم انتقل إلى الحلة حتى توفي بها عام (٩٥٠ هـ\ ١٥٤٣ م)، له العديد من المولفات .(يوسف البحراني ، لؤلؤة البحرين في الإجازة لقرتي العينين، مكتبة الفخراني ،البحرين، ٢٠٠٨ ، ص١٥٦.)

٣- Roy Mottahedeh، The Mantle of Prophet: Religion and Politics in Iran، (New York ١٩٨٥)، pp٩١-٩٢.

تزعم حوزتها الأستاذ الكبير آية الله الشيخ الوحيد البهبهاني*، المتوفى عام (١٢٠٨ هـ\ ١٧٩٣ م)، الذي استقطب العلماء والفضلاء بمكانته الفكرية الاصولية، حيث بقيت في كربلاء بين الاعوام (١١٥٠ هـ\ ١٧٣٧ م -١٢٠٦ هـ\ ١٧٩١ م). وبعد وفاة الأستاذ الوحيد البهبهاني عاد السيد محمد مهدي بحر العلوم** (ت: ١٢١٢ هـ\ ١٧٩٧ م)، وعادت معه الحوزة إلى النجف.[١] وقد عادت الحركة العلمية في النجف إلى الازدهار في أواخر القرن الثاني عشر الهجري\الثامن عشر الميلادي على يد السيد محمد مهدي بحر العلوم (ت:١٢١٢ هـ\ ١٧٩٧م)، والشيخ جعفر كاشف الغطاء*** (ت:١٢٢٧ هـ\ ١٨١٣ م). فقد درس هذان الفقيهان على يد المجدد البهبهاني بمدينة كربلاء، وهاجرا إلى النجف في حياة استاذهما ليعيدا مركز النجف الديني إلى غابر عهوده العلمية المزدهرة.[٢] وانتقلت الحوزة العلمية ايضا إلى سامراء، في عهد المرجع الميرزا

*- الشيخ محمد باقر بن محمد أكمل الأصفهاني ولد سنة (١١١٨ هـ\ ١٧٠٦ م) وهو رجل دين وفقيه ومرجع وأصولي شيعي إيراني معروفٌ ومشهور في الأوساط الدينية والرسميّة باسم الوحيد البهبهاني، وقد تزعّم في عصره المدرسة الأصولية في قبال المدرسة الأخبارية التي تختلف عنها في بعض الأمور الاستنباطية. كما كان له دورٌ كبير في محاربة التصوُّف حيث يُنقل في أحواله انتشار التصوّف بين الشيعة.ولد بأصفهان وأقام مدة في بهبهان ثم استقر في كربلاء و توفي فيها سنة (١٢٠٦ هـ\ ١٧٩١ م) (محسن الأمين، أعيان الشيعة - ج٩، صفحة ٢٠٢)

**- هو السيد محمد المهدي ابن مرتضى ابن محمد ابن عبد الكريم ويصل نسبه الى الحسن المثنى ابن الحسن ابن علي بن أبي طالب عليه السلام. ولد في الأول من شوال سنة ١١٥٥هـ/ ١٧٤٢م بمدينة كربلاء المقدسة. و نشأ وسط عائلة علمية، انتقل من كربلاء الى النجف الاشرف سنة ١١٦٩ هـ\ ١٧٥٥م، لتحصيل العلم على يد كبار علمائها ذلك الزمان، اطلق عليه الميرزا محمد مهدي الاصفهاني لقب « بحر العلوم « فاشتهر بذلك اللقب وظل معروفا به على مدى التأريخ واشتهر فيما بعد ابناؤه واحفاده وعرفوا بآل بحر العلوم، حتى اليوم. تُوفّي في رجب ١٢١٢ هـ\ ١٧٩٧م بمدينة النجف، ودُفن في مسجد الطوسي. (جعفر ال محبوبة ، ماضي النجف وحاضرها، دار الاضواء، بيروت ، ١٩٨٦ م).

١ -محمد صادق بحر العلوم، مصدر سابق، ص١٦.

***- الشيخ جعفر بن خضر بن يحيى بن مطر بن سيف الجناجي النجفي المعروف بالشيخ جعفر كاشف الغطاء ، ولد بمدينة النجف سنة ١١٥٦ هـ\ ١٧٤٣م ، وهو رجل دين وفقيه شيعي عراقي من مشاهير فقهاء الشيعة الإثني عشريَّة وسمي باسم كاشف الغطاء نسبة إلى كتابه كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغرّاء وصار لقباً لعائلته وذريته من بعده، ولا تزال ذريَّته تسمى بآل كاشف الغطاء. توفي ودفن في النجف سنة ١٢٢٨ هـ\ ١٨١٣ م ، (جعفر ال محبوبة ، ماضي النجف وحاضرها، دار الاضواء ،بيروت، ١٩٨٦ م).

٢- جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الامامية، الخزائن لإحياء التراث، ط٢،٢٠١٤، ص١٩٣.

حسن الشيرازي* بتاريخ (١٢٩١ هـ\ ١٨٧٤م)، حيث كان قصده وحدة الكلمة في سامراء التي كان معظم سكانها من المسلمين السنة. وحيث كانت تضم مرقد الامامين علي الهادي والحسن العسكري (عليهما السلام)، وكان يروم توحيد كلمة المسلمين، وأصبحت سامراء تضم طلاب الحوزة العلمية النجفية، إلى جانب اخوتهم السنة إلى وفاة الميرزا حسن الشيرازي عام(١٣١٢ هـ\ ١٨٩٥م).[١] وعلى الرغم من ارتفاع مكانة سامراء بعد انتقال المجتهد الاكبر محمد حسن الشيرازي من النجف إليها(١٢٩١ هـ\ ١٨٧٥م-١٣١٢ هـ\ ١٨٩٥م)، فإن النجف لم تفقد موقعها القيادي بوصفها المركز الأكاديمي الشيعي الاول، وتمكنت من الاحتفاظ بهذه المكانة حتى النصف الاول من القرن العشرين.[٢] ونظمت المرجعية الدينية في (النجف)، إذ أسس السيد محمد مهدي بحر العلوم، والشيخ جعفر كاشف الغطاء حياة علمية واجتهادية وسياسية أيضا، ووضعا المرجعية الدينية في موقع متوازن في الصراع الايراني – التركي، وإن أبعد هذا المنهج المرجعية عن الشؤون السياسية.[٣] ومما يلفت النظر أن المرجعية الدينية في هذه المرحلة أصبحت مرجعية منظمة خلافا لما نجده في تأريخ المرجعيات التي جاءت بعد هذه المرحلة من انفصال او تقاطع او منافسة. فقد نقل أن زعامة الطائفة توزعت بين مجتهدي العصر، فتولى السيد محمد مهدي بحر العلوم التدريس، واختص الشيخ جعفر كاشف الغطاء بالزعامة والتقليد والفتيا، واوكل امر امامة الصلاة جماعة إلى الشيخ

*- ميرزا محمد حسن الشيرازي، ملقب بالشيرازي الأول، وبالمجدد الشيرازي والشيرازي الكبير أيضا، ولد سنة ١٢٣٠ هـ\ ١٨١٥م في مدينة شيراز بإيران ، تدرج في الدراسة حيث حضر دروس الشيخ محمد تقي في الفقه والأصول بمدينة شيراز، سافر إلى اصفهان وبقي فيها عشر سنوات، ثم سافر إلى العراق سنة ١٢٩٦ هـ\ ١٨٧٩ م لمواصلة الدراسة الحوزوية فوصل إلى كربلاء التي بقي فيها فترة ثم غادر إلى النجف حيث أستقر. توفي الشيرازي سنة ١٣١٢ هـ\ ١٨٩٥م بمدينة سامراء بعد أن مرض بداء السل، ونقل جثمانه إلى الكاظمية ثم إلى كربلاء فالنجف حيث دفن هناك بجوار مرقد الإمام علي.(محسن الامين، اعيان الشيعة).

١- جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الامامية،، ص١٧.

٢- The Shii ulama of Najaf and karbala» Meri Litvak، ١٧٩١-١٩٠٤: PH)«A Sociopolitical Analysis D.harvard.، ١٩٩١، PP٨٥-٨٦.

٣- عباس امامي، الدور السياسي للمرجعية، مصدر سابق، ص٣٧.

حسين محمد نجف(١١٥٩-١٢٥١ هـ).[١] وتوسع مسار البحث المعرفي في علمي الفقه وأصوله في النجف الأشرف نتيجة فتح باب الاجتهاد على مصراعيه فيها حتى وصلت جامعة النجف الأشرف لما يمكن تسميته بدور نضج البحث المعرفي.[٢]

١- هو الشيخ حسين بن محمد بن نجف علي ، وعائلته آل نجف ، أصلهم من مدينة تبريز ،جاء جدهم نجف علي وسكن مدينة النجف الأشرف ، وبقيت ذريته بها ، وهم بيت علم ، وفضل ، وتقوى ، وصلاح ، وزهد ، ونسك ولد الشيخ حسين نجف سنة (١١٥٩ هـ١٧٤٦م) ، في مدينة النجف ، توفي ودفن فيها سنة ١٢٥١ هـ١ ١٨٣٥م.(محسن الامين، أعيان الشيعة ج٢٧ ،ص ٢٥١).

جودت القزويني، المرجعية الدينية، مصدر سابق،ص١٩٣.

٢- عبد الهادي الحكيم ،حوزة النجف، مصدر سابق،٦٠.

■ المبحث الثاني: الحوزة العلمية، التنظيم

١ -الدراسة في الحوزة:

تتبع الحوزة في طريقة تعليمها النهج الذي تربى عليه الفقهاء السابقون من العصور الإسلامية الزاهرة حتى العصر الحاضر، متخذة من نظام الحلقات في الغالب شكلا لها، متبعة نظام الدراسة التامة، وهو أن يبحث الموضوع ثم يعاد بحثه في كتب لاحقة متعاقبة مع توسعة متدرجة ،متخذة شرح عبارة الكتاب المقرر وتحليلها والغوص في مداليلها ومعانيها طريقة للتدريس ،متيحة للطالب الحرية المطلقة في المناقشة ،مانحة اياه الفرصة المثلى لاختيار الأستاذ الذي يشاء، وتحديد الزمان والمكان للدرس بالاتفاق بينهما عليه. [١] والدراسة في الحوزة العلمية في النجف لها سير خاص في التدريس، فليس لمدارسها صفوف مرتبة يتدرج فيها الطالب، ولا كتب مخصوصة مقررة للتدريس يلزم بها الطالب، بل هناك كتب قديمة وحديثة يدرسها الطالب، بحسب ما تستجده فكرة الاساتذة البارعين، وترغب فيه طباعه وطباعهم من حيث الإتقان والتدرج. ولكنها ضمن المنهج العام للحوزة. [٢] وعلى الرغم من هذا توجد بعض الكتب الرئيسة في النحو والمنطق والفقه والاصول. وتوجد عشرة علوم يتضمنها المنهج الدراسي هي: النحو، والصرف، والمنطق، والبلاغة، والفقه، واصول الفقه، والحديث، وعلوم القرآن، وعلم الكلام(العقائد)، والفلسفة الإسلامية. [٣] ولا يوجد لنظام القبول في الدراسة الحوزوية قانون مسنون من شخص او من مرجعية معينة، ولكن فرض نظام يمكن تسميته (العرف الحوزوي)، الذي تتابع ونشأ مع تطور الدراسات في النجف، ومراحلها التاريخية المعروفة، كان كفيلا بتنظيم شؤون الحوزة العلمية في النجف. [٤] والانتساب للحوزة العلمية لا يوجد فيه قيد او شرط مما هو

١- عبد الهادي الحكيم، حوزة النجف الاشرف، مصدر سابق، ص ص ٤٣ - ٤٤.
٢- جعفر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، النجف الاشرف ،دار الاضواء، بيروت، لبنان،ط٢، ١٩٨٥م، ص٣٧٩.
٣- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية، مصدر سابق، ص ١٧٠ - ١٧١.
٤- المصدر السابق، ص١٦١.

متعارف في الجامعات او المدارس الرسمية، ومثله الخروج منها، فبإمكان الطالب أن يبدأ دراسته ثم يتركها. [١] وللطالب الحوزوي الحرية في الدراسة والتدريس مع من يشاء ويرغب، وابداء الرأي والتعبير، شرط أن يتقيد بأحكام الدين الاسلامي، ولا يتجاوز الضوابط العلمية المتعارف عليها. [٢] ويمتاز طالب الحوزة بالاستقلال عن سيطرة السلطة الحاكمة، او زعماء القبائل وشيوخها، ولكنه خاضع لسلطة كبار الفقهاء واعاظم المجتهدين الدينية والادبية. [٣]

وتكمن قوة المدارس الدينية في النجف في نجاح مؤسساتها التعليمية في الاحتفاظ باستقلاليتها المالية والسياسية على امتداد ثلاثة عشر قرنا. بخلاف مدرسة الازهر المصرية الشهيرة او أية مدرسة سنية أخرى، فمدارس النجف لم تفقد استقلالها السياسي والمالي. فرفضت أموال الحكومة، و كانت تعتمد على التبرعات الخاصة والضرائب الدينية التي ضمنت للمدارس الخاصة استقلالها المالي والسياسي وكذلك حريتها الفكرية. [٤] وتجسدت هذه الحرية في نشاط المجتهدين الكبار، فهم لم يكونوا خاضعين لسيطرة الحكومة، وقاموا بدور الرعاة الكبار...وكانوا يوزعون الأموال على المستحقين والفقراء ويعضدون الخدمات الصحية والاجتماعية الاساسية، وكانوا يديرون مدارسهم الخاصة، ويعينون مدراءها، ويوفرون الدعم للطلبة ويمنحون الاجازات للخريجين، ويصدرون الفتاوى استجابة للاستفسارات التي توجه إليهم، ويستقبلون الوفود من مختلف أنحاء العالم الشيعي. [٥] ولا تمنح الحوزة العلمية في

١ – محمد جعفر شمس الدين، دور الحوزات العلمية في عملية التغيير، مجلة المنطق، بيروت، عدد ٤٤ – ٤٥ (تموز–اب ١٩٨٨م)،ص١٧.

٢ – المصدر السابق،ص١٦.

٣–علي البهادلي، الحوزة العلمية في النجف، مصدر سابق، ص١٢٣.

٤ – اسحق نقاش، شيعة العراق، مصدر سابق، ص٤٣٢.

٥ – Abbas Amant،«In between the Madrasa and the Market place، The Designation of Clerical Leadership in Modern Shiism»in Authority and Political، Cultural in Shiism، ed.said Ami Arjumand (Albany، N.Y،١٩٨٨)، p١٠٣.

النجف شهادة علمية، كما هي الحال في الجامعات العلمية العالمية، الا إذا بلغ الطالب مستوى الاجتهاد، وطلب من اساتذته تزويده بشهادة تثبت وصوله إلى هذه المرحلة العالية، في علمي الفقه واصوله، فحينئذ قد يزود بشهادة اجتهاد، اما قبل هذه المرتبة فلا توجد شهادة من الحوزة للطالب. [١]

ان الحوزة العلمية في النجف الأشرف أقدم حوزة علمية، لكنها تعرضت في تاريخها إلى ازمات مختلفة، وتمكنت أن تصمد أمام هذه الازمات والضغوط على مختلف ادوارها. سواء في زمان العباسيين، أو بعد ذلك في زمن العثمانيين، والأزمنة المتأخرة التي تسمى بالحكم الوطني، وآخرها ما تعرضت له على يد (نظام صدام حسين). لقد كان عدد العلماء والطلبة في النجف الأشرف عندما توفي الامام الحكيم عام ١٣٩٠ هـ\١٩٧٠م حوالي سبعة الآف. ولكن العدد تناقص إلى سبعمائة عند وفاة الإمام الخوئي. [٢]

٢ -الاجتهاد

الاجتهاد لغة مشتق من الجهد وهو بذل الوسع للقيام بعمل ما، وهو لا يكون الا في الاشياء التي في حملها ثقل. [٣] اما الاجتهاد في المصطلح فهو ملكة تحصيل الحجج والاحكام الشرعية او الوظائف العملية ،شرعية او عقلية، وهذا التعريف منتزع مما تبنته مدرسة النجف الأشرف الحديثة في علم الاصول، والمجتهد هو من تتوفر فيه هذه الخصيصة. [٤] او هو بذل الجهد في استنباط الاحكام الشرعية من مصادرها المقررة وهي القرآن الكريم، والسنة بمعونة القواعد الاصولية المستدل على صحتها على وفق الأسس الموضوعية ،بعد دراسة العلوم التي تساعد على ذلك. ولا يدخل في ذلك

١ - محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف الاشرف، مصدر سابق، ص١٦٨.
٢ - محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص ص١٣٣-١٣٤.
٣ - ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج٣، بيروت، دار صادر للطباعة، ص٢١٣.
٤ - محمد باقر الحكيم ، الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص١٥٧.

القياس ، ولا الاستحسان ، ولا المصالح المرسلة ، ولا العرف ، ولا شرع ما قبلنا ، ولا مذهب الصحابي ، ولا الاعتماد على الراي الشخصي ، لبطلانها، ويقال للقادر على استخراج الاحكام من مصدرها (مجتهد). [١]

اما الاجتهاد الذي يشترط في القائد الاسلامي فهو القدرة على معرفة رأي الاسلام في المسائل الفرعية التي يحتاج إليها المجتمع، البحث في المصادر الإسلامية. ولما كان تحصيل الاحكام الالهية عن هذا الطريق مقرونا بالجهد ومشقة البحث فقد سمي هذا العمل اجتهادا. [٢] فالمجتهد الجامع للشرائط هو الذي يقدر على أن يبدي رأيه في جميع المسائل التي يحتاج إليها الناس مع الآخذ بعين الاعتبار عنصري الزمان والمكان. [٣] وإذا فرغ طالب الحوزة العلمية من دراسة المقدمات دراسة مستوعبة، ثم أعقبها بدراسة السطوح دراسة معمقة ثم أنهي مرحلة البحث الخارج بتدقيق وتحقيق، فقد تأهل لدخول مرحلة الاجتهاد بالبحث في الادلة التفصيلية بصورة أوسع واعمق، ليختار منها ما يسوقه اليه اجتهاده في المسائل التي تعرض له او يسأل غيره عنها. [٤] ومعدات الاجتهاد الشرعي عديدة، منها ما يتصل بالقدرة على تفسير القرآن الكريم المصدر الاول للتشريع، بحيث يعرف الباحث الخاص والعام، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ. ومنها الاحاطة الوافية بالأحاديث الشريفة، التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم. ومنها القدرة على تحقيق نسبة النص إلى قائله. وأن تكون له خبرة في الجرح والتعديل بما يضمن له التأكد من سلامة رواة الحديث ووثوقهم فيما ينقلون. وأن يكون على دراية بتحقيق النصوص والتأكد من سلامتها من الخطأ والتحريف. وعلى علم ومعرفة بمصادر النصوص الشرعية ومظانها المتعددة التي تعينه على الوصول لغرضه العلمي. وأن تكون له خبرة لغوية تؤهله لأن

١- محمد باقر الحكيم ، الحوزة العلمية، مصدر سابق ، ص١٥٨.
٢- محمد الريشهري، القيادة في الاسلام، تعريب علي الاسدي، دار الحديث، قم، (١٤١٧ هـ١٩٩٦م)، ص١٨٢.
٣- المصدر السابق، ص١٨٣.
٤- عبد الهادي الحكيم، حوزة النجف، مصدر سابق،١٥٧.

يفهم مواد الكلمات ويؤرخ لها على اساس زماني. وعلى معرفة واسعة بمسائل النحو والتصريف، وقدرة عالية في فهم أساليب العرب من وجهة بلاغية وتقييمها وإدراك جملة خصائصها. والإحاطة التاريخية بالأزمان التي رافقت تَكَونُّ السنة، وما وقع فيها من احداث، كي يستطيع الباحث أن يضع النصوص التشريعية في موضعها الزماني، وفي اجوائها وملابساتها الخاصة. [١]

٣ -المرجعية الدينية

يجمع علماء الامامية، ويوافقهم على ذلك الكثير من غيرهم، على أن (الفقيه) يتبوأ الموقع الاول في الهيكل العام لنظام الجماعة عند غياب الامام المعصوم. ولعل انتزاع عنوان (المرجعية) لهذا الموقع استفيد من الحديث الشريف [٢] (..واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله) [٣] وهذا يؤكد ما روي عن الإمام العسكري « فأما ما كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه، مخالفا لهواه، مطيعا لأمر مولاه ، فللعوام أن يقلدوه» [٤] والمرجعية العلمائية حددها الامام الصادق بقوله: «أنظروا إلى من كان منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف احكامنا ،فارضوا به حكما، فإني جعلته حاكما، فإذا حكم بحكم فمن لم يقبله منه فأنما بحكم الله استخف، وعلينا رادّ، وهو رادّ على الله، وهو على حد الشرك» [٥] والتقليد يعني: رجوع عامة الناس إلى فقهاء الدين من اجل التعرف على احكام الشريعة، وهذا الرجوع عند الشيعة الامامية إلزاميّ وليس اختيارياً، فليس لأحد من عامة الناس غير المجتهدين أن يعمل من دون تقليد.. ومن هنا فإن كل إنسان مؤمن وملتزم بأحكام الشريعة يجد نفسه مضطرا للانشداد والارتباط بعلماء الدين مهما بعد

١- عبد الهادي الحكيم، حوزة النجف، مصدر سابق، ص١٦١.
٢-محمد باقر الحكيم، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٢١.
٣- العاملي، وسائل الشيعة، ج١٨، ص١٠١.
٤- المصدر السابق،ص١٠١.
٥- ابن بابويه القمي، امالي الصدوق، مطبعة الاعلمي، بيروت، لبنان، ص١٢٠.

عنهم.[١] وقد قرنت المرجعية الشيعية الامامية التقليد بالاجتهاد، لأنه يعفي غير القادر او من لم تتح ظروفه أن يتوصل إلى درجة الاجتهاد من إلزامه بالاجتهاد، وأجازت له العمل على وفق إفتاء من يراه متمكنا من حملة درجة المجتهدين المعترف بهم.[٢] وبذلك شكلت ثنائية الاجتهاد والتقليد واحدة من وسائل الضبط الاجتماعي والسياسي فضلا عن الضبط المعرفي الديني، وهنا نلاحظ الوظيفة المركبة من بقاء الاجتهاد مستمرا، والضبط في أدواته، وحصر الإفتاء بأهل العلم. [٣]

والفقيه هو: الرجل المتمكن من استنباط الاحكام الشرعية بالطرائق الصحيحة مهما يكن حجم وجوده الاجتماعي في الأمة، ومهما تكن علاقة الأمة به وأن بلوغه درجة الاجتهاد من الناحية العلمية يكفي لأن نطلق عليه كلمة الفقيه. [٤]

أما المرجع فهو: الفقيه الذي دانت له الأمة، ورجعت إليه عمليا، ووثقت بقيادته وأبوته لها. فالمرجع يلاحظ فيه الجانبان العملي والاجتماعي. فهو من الناحية العلمية مجتهد، وفقيه كأي واحد من الفقهاء، أو أعلى منهم علميا، وهو من الناحية الاجتماعية يتمتع بثقة عالية من قبل الأمة، منحتها إياه عبر تجربة طويلة عاشها المرجع واثبت اصالته وجدارته، واكتسب بها درجه عالية من العدالة والخبرة وقوة الصمود والارادة.[٥] والظاهر أن كلمة المرجع حينما يراد بها مكان الرجوع – بمعنى العود – لا تختص بالمكان المادي الذي هو الحيز مما تشغله الأجسام، فليس معناه مقابلاً للزمان، بل يتعداه إلى غيره، فالرجوع إلى الله، او العقل، او الاصل، او القاعدة، او امثال هذه مما يرجع اليه فيما يتعلق به وبالمراجع يمكننا – لغة –إطلاق اسم المرجع على ما نرجع اليه في هذه الأمور، وأن كانت أمورا

١ –صدر الدين القبانجي، بحوث في خط المرجعية، ط٢، د.م،١٩٨٤، ص١٢٧.
٢ –عبد الامير زاهد، الفكر السياسي الاسلامي، مصدر سابق، ص٩١.
٣ –المصدر السابق، ص٩١.
٤ –صدر الدين القبانجي، بحوث في خط المرجعية، مصدر سابق، ص٨.
٥ –المصدر السابق، ص٨.

معنوية وليست مكانية. [١] والمرجع على ما عرفه صاحب معجم الفاظ الفقه الجعفري هو «المجتهد العادل الذي يرجع اليه الناس للفتوى في عباداتهم ومعاملاتهم، ويسمى ايضا المقلَّد (بفتح اللام). فمقومات المرجع على وفق هذا التعريف هي:

الاجتهاد.

العدالة.

رجوع الناس اليه للفتوى في عباداتهم ومعاملاتهم. [٢]

وعرّف السيد محمد باقر الصدر المرجع بانه «الانسان الذي اكتسب من خلال جهد بشري ومعاناة طويلة الامد استيعابا حيا وشاملا ومتحركا للإسلام ومصادره، وورعا معمقا يروض نفسه عليه، يصبح قوة تتحكم في كل وجوده وسلوكه، وعيا اسلاميا رشيدا على الواقع وما يزخر به من ظروف وملابسات ليكون شهيدا عليهم». [٣] وقد تعود المجتمع الشيعي الامامي على العمل المرجعي والارتباط بمرجع في أخذ معالم دينه، والتكاليف الواجبة عليه - سواء في الواجبات الفردية أم الاجتماعية - وكان هذا الارتباط في البداية على شكل ارتباط بمرجع معصوم في زمان حضور الامام وعصر النص، وقد طالت هذه الفترة بوجود الائمة ، وبعد ذلك تحول هذا الارتباط عملا بمرجع ليس معصوما ولكن شُخّص بالاسم من قبل الامام (المعصوم) ،كما في زمان الغيبة الصغرى، وكان هذا المرجع هو حلقة الوصل والارتباط بين الامام المعصوم والأمة، فقد كانت الأحكام والتكاليف تخرج على يديه وسمي في وقته بالنائب، وكانوا أربعة فسموا بالنواب الأربعة، وهم: [٤]

عثمان بن سعيد العمري.

عمرو بن عثمان بن سعيد.

الحسين ابن روح.

علي بن محمد السمري.

١ -ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج١، ص٢١٨.
٢ -محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف، مصدر سابق،١٣٩.
٣ -محمد باقر الصدر، خلافة الانسان وشهادة الانبياء، دار التعارف (بيروت، د.ت)، ص٢٣.
٤ -الشيخ حسين علي العبادي، المرجعية الصالحة، مطبعة الشروق، (النجف ٢٠١٠). ص١٠.

وبوفاة السمري انقطعت السفارة والنيابة الخاصة، وانتهت بها الغيبة الصغرى. ثم وصلت النوبة في عرف الشيعة الامامية إلى الارتباط بمرجع لم يشخص بالاسم وانما بينت فيه صفات عامة كالاجتهاد، والأعلمية، والعدالة، وطهارة المولد، والايمان، وغيرها من الصفات الواردة في أحاديث الأئمة. [1] والمرجع لا يكون مرجعا الا إذا انوجدت فيه شروط ومنها: [2]

الدرجة العالية من الاجتهاد والقدرة على استنطاق القرآن الكريم والسنة النبوية واستنباط الحكم الشرعي منها.

التقوى والورع في الأخلاق والسلوك، ووجود الملكات الروحية والنفسية بدرجة عالية تؤهله لهذا الموقع، وتجعله قريبا من درجة العصمة التي يعتقد بها شيعة أهل البيت الامامية الاثنا عشرية انها صفة لازمة في أئمتهم.

العقل بمعنى حسن التدبير والخبرة في ادارة الامور العامة، والفهم الصحيح للواقع السياسي والاجتماعي، وكيفية التمييز بين الصالح والاصلح، والفاسد والافسد، والمهم والأهم.

التصدي الشجاع والفعلي للأمور العامة، والدفاع عن بيضة الاسلام والأمة الإسلامية ومصالحها، والوقوف بوجه اعدائها والمخاطر التي تحيط بها.

والمرجعية الدينية للمسلمين الشيعة الامامية هي التي ترجع إليها الأمة في شؤونها العلمية على اساس الموازين الشرعية العامة، ويكون المرجع الذي تتوجد فيه شروط المرجعية هو النائب العام عن الإمام المعصوم من الناحية الشرعية. حدث ذلك في تأريخها بعد وفاة النائب الرابع للإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، علي بن محمد السمري(ت٣٢٩ /

١ -الشيخ حسين علي العبادي، المرجعية الصالحة، ص ١١-١٢.
٢ -محمد باقر الحكيم، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص ١٦٥-١٦٦.

٩٤٠م). وحينها انتقلت مسؤولية مرجعية هذه الشريحة الكبيرة من المسلمين الشيعة إلى «الامامة النائبة»، وهي مراجع الدين الذين تولوا الفتيا للشؤون الدينية للمسلمين الشيعة الامامية في العالم الاسلامي.[١] ومنذ وقوع غيبة الامام في سامراء، كانت بداية المرجعية في العراق وفي بغداد بالذات حيث العاصمة العباسية، لأن هؤلاء الفقهاء كانوا قد درسوا عند أساتذة هم من تلامذة الإمامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام، وكانوا على اتصال مباشر مع السفراء الأربعة، فاستمرت المدرسة العلمية الشيعية في بغداد بتواجد العلماء والفقهاء فيها، ولا يخفى بأن المرجعية لم تكن على ماهي عليها الآن، بل تطورت بمرور الزمن حتى وصلت إلى ما وصلت اليه في الوقت الحاضر.[٢] وقد احتلت المرجعية الدينية العامة في عصر الغيبة الكبرى للإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف قمة الهرم في الكيان الشيعي الاثنا عشري، ومارست هذه المرجعية دورها في الأعصر المختلفة وعلى مختلف الأصعدة والوظائف التي اضطلعت بها بوصفها تمثل الامتداد لإمامة الائمة الاثنا عشر عليهم السلام.[٣] وفي فترة الغيبة – وهي فترة طويلة مستمرة اثنا عشر قرنا من الزمان– كان دور المرجعية هو النيابة عن الامام المهدي، هي بحسب هذا تعّد امتداداً من الناحية العقائدية للإمامة، التي هي امتداد للنبوة. فالمرجعية فيها بعد عقائدي يرتبط بامتدادها للإمامة والنبوة من ناحية، وفيها ايضا بعد تنظيمي بوصفها تمثل الموقع الأهم والاعظم بعد الولاية.[٤] فإذا عرف الناس ترشيح كبار أهل الخبرة للمجتهد باعتباره الاعلم، قلدوه فأصبح مرجعا دينيا، ثم إذا بزّت شهرته عند أهل الخبرة شهرة المراجع الآخرين المعاصرين له، وكثرت شهادتهم له بالاعلمية، بها بزت الاخرين بفارق معتد به، فزاد بها مقلدوه عن مقلدي غيره من المراجع المعاصرين بفارق ملحوظ ، عدّ من قبل الحوزات العلمية والمؤمنين مرجعا أعلى من دون النظر لجنسية المرشح ولا المنطقة

١ – محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية، مصدر سابق، ص١٥.
٢ – عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية، مصدر سابق، ص٢٧.
٣ – محمد باقر الحكيم، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٢٣٣.
٤ – المصدر السابق، ص٣٢١.

ولغير ذلك من امثالها.[١] وهذا هو طريق اختيار المرجع الديني الشيعي والمرجع الاعلى، فهو لا يعينه مسؤول في الجهاز التنفيذي في هذه الدولة او تلك، على نحو العرف السائد في اختيار رئيس الشؤون الدينية او المفتي العام او ما شابه ذلك او تعيينه في الأعم الأغلب في الدول العربية والإسلامية حيث يعينهم رئيس الجمهورية أو الملك أو رئيس الوزراء أو وزير الأوقاف. فالمرجع عند الشيعة الامامية لا يعينه ولا يصادق على تعيينه مجلس النواب او مجلس الشيوخ أو أشباههما على نحو ما هو جار في العديد من الدول العربية والإسلامية الأخرى.[٢] والفقيه لا يصل إلى مقام المرجعية الدينية ثم مقام الإمام إلا بعد تجربة طويلة، تكون الامة التي تتعايش معه، والحوزة العلمية التي ترقبه عن كثب قد اكتشفت فيه نزاهته وإخلاصه وتقواه.[٣] ولا يمارس الفقيه ولاية دينية في مجال التعريف بأحكام الشريعة فقط، وإنما يمارس ايضا ولاية سياسية في تعريف الأمة بالاتجاه السياسي الصحيح او الافضل. وبحسب الاصطلاح المتعارف، فالفقيه له السلطة الروحية والزمانية. حيث يقصد بالأولى الولاية في مجال احكام الشريعة، وبالثانية الولاية في المجال السياسي، الذي يختلف فيه الموقف من زمان إلى زمان آخر، ومن هنا عبر عنها بـ«السلطة الزمنية» التي تستوعب مختلف الظروف والأزمنة.[٤]وهو لا يصل إلى هذا المقام عن طريق انقلاب عسكري، او الصحافة والاعلام ، وإنما يصل اليه بعد أن يتعمق وجوده في وسط الحوزة العلمية أمام العشرات والمئات من علماء الدين الذين يراقبون مجموع تصرفاته، بهذه الدائرة ينتقل ليباشر وجوده في الأمة. وهذه التجربة الطويلة تكفل – إلى حد كبير – عدم صعود أية شخصية غير نزيهة إلى مقام المرجعية الدينية وإمامة الأمة.[٥]

١- عبد الهادي الحكيم، حوزة النجف، مصدر سابق، ص١٩٩.
٢- المصدر السابق، ص٢٠٠.
٣- صدر الدين القبانجي، المذهب السياسي في الاسلام، دار الاضواء، (بيروت،١٩٨٥)، ص٢٢٦.
٤- صدر الدين القبانجي، بحوث في خط المرجعية، مصدر سابق، ص٥٨.
٥- المصدر السابق، ص٥٨

اما طريقة انتخاب المرجع ومعرفة المرجع الاكثر تقليدا (المرجع الاعلى)، فقد درج الشيعة الامامية على طريقة خاصة بهم في انتخاب مقلدهم او مرجعهم الديني، وكذلك معرفة مرجعهم الديني الاعلى من بين المراجع العديدين المتصديين للإفتاء في تلك الفترة، حيث يكون انتخابه او تحديده بصورة تلقائية متدرجة عبر الزمان.[١] وتستند المرجعية الشيعية الامامية الاثنا عشرية إلى عنصرين لا يتوفران لدى المذاهب الفقهية الأخرى: -

الاول: عنصر الاجتهاد المطلق، وهو العنصر الذي افتقدته المذاهب الإسلامية الأخرى منذ أن أغلقت بابه.

الثاني: نظرتهم للحاكم، فهم لا يرون أهلية الحكم إلا للمعصوم أو من ينيبه عنه، نيابة عامة او خاصة، والمعصومون عند الشيعة هم النبي والأئمة الاثنا عشر من قريش، فهؤلاء وحدهم هم الذين خولهم الله تعالى بإبلاغ الشريعة الإسلامية، والحكم على المكلفين بها. اما غيرهم فهم وأن حكموا المسلمين فحكمهم لا يكون ملزما إلا بإقرار من المعصوم.[٢] وتعد المرجعية – من حيث الموقع والأهمية–المؤسسة الثانية في الرتبة بحسب تطور النظرية الإسلامية في تنظيم الجماعة والمجتمع الصالح، أي تأتي بعد مؤسسة الدولة، والكيان السياسي الإسلامي، أو الولاية (بمعنى الحكومة الإسلامية). فالدولة تعدّ المؤسسة الاولى في النظرية الإسلامية الشيعية الامامية ، والمرجعية تعدّ المؤسسة الثانية.[٣] وعلى أساس هذا الفهم نجد القداسة لهذا الموقع الاسلامي، فهي تتولى بصورة اجمالية موقع الدولة ومهماتها في حال غياب الدولة الإسلامية، أو الولاية العامة، وكذلك في حالة عدم الاعتراف بشرعية الدولة في بعض المجالات، أو في ظلها إذا كانت شرعية في الجملة ولكن لمليء الفراغات الخاصة بالجماعة.[٤]

١- عبد الهادي الحكيم، مصدر سابق، ص١٩٧.
٢- البهادلي، الحياة الفكرية في النجف، مصدر سابق، ص١٤٤.
٣- محمد باقر الحكيم، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٢١.
٤- المصدر السابق، ص٢١

وتنطلق المرجعية الدينية في بعدها العقائدي من فكرة الامامة لدى الامامية الاثنا عشرية، وأن المرجع يمثل – بصورة عامة – نائب الامام الغائب الحي، وان كان المجتهدون يختلفون في حدود صلاحيات المرجع ونسبتها إلى صلاحيات الامام المعصوم نفسه. وبذلك يتبين أن للمرجعية خلفية اجتماعية وسياسية ايضا، لأن الامامة لها هذا الدور، فالمرجع له مستوى من الولاية العامة، وهو في الوقت نفسه له حق القضاء وفصل الخصومات بين الناس، ويتحمل بصورة رئيسية مسؤولية الارشاد والتربية والتزكية والقيادة للجماعة كما تتحملها الامامة ايضا.[1] والاهداف الكبيرة المتقدمة لا يمكن أن تحققها المرجعية الصالحة بمفردها، بل يتوقف حصول ذلك زيادة على صلاح المرجع على وجود قاعدة قد آمنت بهذه الاهداف في داخل الحوزة وفي الأمة قبل قيام المرجعية الصالحة نفسها، لأنه مع عدم وجود مثل هذه القاعدة، التي تشارك المرجع افكاره وتصوراته، وتنظر إلى الأمور من معطيات تربية الأنسان الصالح لها، يصبح وجود المرجع الصالح وحده غير كاف لإيجاد المرجعية الصالحة، وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها.[2] فالمرجع المؤهل لبناء الكتلة الصالحة، وثم القيام بدور المرجعية الصالحة يجب أن يكون واعيا بدرجة لا يدركها غيره بالظروف المحيطة بالأمة والمجتمع، وملما بالحوادث الواقعة في زمانه، ومتنبها للأخطار المحدقة بالدين والمذهب، ومن دون هذا الوعي لا يستطيع القيام بتربية تلك الكتلة الواعية والصالحة من افراد الأمة.[3]وتتحمل المرجعية الدينية ثلاث مسؤوليات كبيرة هي.

الفتيا، وتشخيص العقائد والمفاهيم والأفكار الإسلامية والأحكام الشرعية وتعليم الناس.

مسؤولية الولاية وإدارة شؤون المسلمين ، من أجل تحكيم الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العام، وإقامة الحق والعدل بين الناس.

١–محمد باقر الحكيم، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص١٦٤.
٢– الشيخ حسين العبادي، المرجعية الصالحة، مصدر سابق، ص٥.
٣– المصدر السابق، ص ص ٥٠ – ٥١.

مسؤولية القضاء وحسم الخلافات وحل النزاعات بين الناس، وتشخيص الموضوعات التي يقع الخلاف فيها بينهم.

والمرجعية الدينية لا تفرض على الناس صيغة محددة في العمل الاسلامي أكثر من الحدود الإسلامية العامة، ولا تتدخل في تفاصيل عمل العاملين او حياتهم، وإنما ترسم لهم الخطوط العريضة في العمل، وتوجيههم الوجهة الصحيحة، ثم تترك لهم حرية الاختيار، وحرية الابداع، والسعي في العمل، والمكان والزمان.[1] وقد مرت المرجعية الدينية منذ بدء الغيبة الكبرى بأربعة مراحل [2]:-

مرحلة الاتصال الفردي: حيث اعتمدت المرجعية على الاتصالات الفردية بين العلماء والقواعد الشعبية في البلاد التي يقطنها اولئك العلماء، فيستفتونهم ويجيبونهم على ما يواجههم من مسائل شرعية، ومن أبرز مراجع هذه المرحلة الشيخ جعفر ابن قولويه (ت: ٣٦٧ هـ\٩٧٧م) والشيخ محمد ابن بابويه الصدوق (ت: ٣٨١ هـ\٩٩١م) والشيخ محمد ابن النعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت: ٤١٣ هـ\١٠٢٢م) والسيد علي ابن الحسين المعروف بالشريف المرتضى (ت: ٤٣٦ هـ\١٠٤٤م).

مرحلة الجهاز المرجعي: بادر المرجع بإرسال الوكلاء عنه إلى مختلف المناطق والاطراف، الذين ينقلون رأيه في المسائل التي تهم الناس، وقد أسس لهذه المرحلة الشهيد الاول محمد بن جمال العاملي في سنة(٧٧١ هـ\١٣٦٩م) حيث أرسل وكلاء إلى مختلف مناطق بلاد الشام، وأمر بجباية الحقوق الشرعية، وبذلك أنشأ كيانا دينيا قويا للمسلمين الشيعة لأول مرة في تأريخ المرجعية. ومن أبرز مراجع هذه المرحلة واحمد ابن علي الطبرسي (ت:٥٤٨ هـ\١١٥٣م)، والشيخ جمال الدين المقداد السيوري (ت: عام ٨٢٦ هـ\١٤٢٣م) ، وعلي ابن الحسين الكركي المعروف بالمحقق الثاني (ت:

١- صدر الدين القبانجي، بحوث في خط المرجعية، مصدر سابق، ص١٢٩.
٢- البهادلي، الحياة الفكرية في النجف، مصدر سابق، ص ص ١٤٦-١٤٧.

٩٤٠ هـ\١٥٣٣م)، والشيخ زين الدين ابن علي المعروف الشهيد الثاني (ت: ٩٦٦ هـ\١٥٥٨م) والشيخ احمد ابن محمد الملقب بالمقدس الاردبيلي (ت: ٩٩٣ هـ\١٥٢٦م) والشيخ محمد ابن الحسين المعروف بالشيخ البهائي (ت: ١٠٣٥ هـ\١٦٢٥م) والشيخ محمد تقي المعروف بالمجلسي الأول (ت: ١٠٧٠ هـ\١٦٥٩م) .

مرحلة التمركز والاستقطاب: حين برزت مرجعيات كبرى شملت مساحات واسعة من العالم الاسلامي مثل السيد محمد مهدي بحر العلوم المتوفى عام(١٢١٢ هـ\١٧٩٧م)، والشيخ جعفر كاشف الغطاء المتوفى سنة (١٢٢٨ هـ\١٨١٣م)، واستطاعت بناء علاقات واسعة بين العراق والمناطق الإسلامية الأخرى، وبذلك وضعت بذرة الاستقطاب والتمركز. ونشأت المرجعية المركزية التي تستقطب أنظار العالم الاسلامي. وأبرز مراجع هذه المرحلة السيد محمد مهدي بحر العلوم، والشيخ جعفر كاشف الغطاء، والشيخ محمد حسن العاملي المعروف بصاحب الجواهر(ت: ١٢٦٦ هـ\١٨٤٩م)، والشيخ مرتضى الأنصاري (ت: ١٢٨١ هـ\١٨٦٤م) واخرون.

مرحلة القيادة: في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مع ازدياد التغلغل والنفوذ الاستعماري في البلاد الإسلامية، ظهر نوع من التحول والتطور في الكيان المرجعي ، فمن المركزية والاستقطاب، بدأ المراجع بتسلم زمام القيادة في الصراع مع الاستعمار والقوى الاجنبية التي غزت بلاد المسلمين، وبدأ المراجع ايضا بتبني المحافظة على مصالح المسلمين كافة والدفاع عنها ليدخل الكيان المرجعي مرحلة اخرى هي مرحلة القيادة، التي بدأت على نحو واضح في العام (١٣١٢ هـ\١٨٩٤م) حين برزت مرجعية ثلاثة من كبار الفقهاء والأصوليين وهم :الملا محمد كاظم الخراساني (ت: ١٣٢٩ هـ / ١٩١١م) ، والسيد محمد كاظم اليزدي(ت: ١٣٣٧ هـ\ ١٩١٨م) ، والميرزا محمد تقي الشيرازي.(ت: ١٣٣٨ هـ\ ١٩٢٠م). فقد كان لهم دور كبير في

توسيع الفقه والأصول ومبدأ الاجتهاد، فضلا عن المواقف السياسية التي تنم عن فكر سياسي اسلامي معمق.

وتمارس المرجعية الدينية وظائفها في جو من الاستقلال التام عن الحكومات والمؤسسات والاحزاب والقوى الاجتماعية، وتصر أن يكون الجانب المالي في الحوزة محصوراً على المتطوعين، لذلك فأنها تأخذ قرارها مستقلة عن كل مؤسسات الضغط، ويكون موقفها الافتائي والعلمي مبنيين على طاعة الله والخشية منه ومراعاة المصالح الحقيقية للمجتمع، والاخذ بنظر الاعتبار متطلبات المستقبل بقدر الوسع.[١] ومن وظائف المرجعية الدينية ايضا ممارسة النشاطين السياسي والاجتماعي، فمن المسلم به أن المجتمع الشيعي نشأ مجتمعا لا تنسجم رؤاه وتطلعاته مع السلطة التي تعاصره على طول الأزمان، وقد ظلت هذه السمة تلازم العلاقة بين هذا المكون العقائدي ذي السمات السلوكية والثقافية الخاصة، وبين سلطة الدولة واتجاهاتها السياسية، فلابد من فكر عميق يدرك هذه السمة ويتصرف لحماية المجتمع الشيعي المعارض، بل المتصادم دائما مع السلطات من محاولات الاستئصال أو ضرب عقيدته وتشويهها.[٢]

١- عبد الامير زاهد، الفكر السياسي الاسلامي، مصدر سابق، ص٩٢.
٢- المصدر السابق،ص٩٢.

■المبحث الثالث: الحوزة العلمية، الأدوار الفكرية والسياسية

مارست الحوزة العلمية عبر تأريخها أدوارا مهمة على الصعيدين الفكري والسياسي، أهمها:

اولا – الدور الفكري: كان هذا الدور كبيرا وعظيما وواسعا، وسيُقْتَصَرُ على ، صناعة الفكر، وأنموذجه، وهو ولاية الفقيه.

الأمر الاول: -الفكر السياسي الشيعي.

أهم الامور الضرورية للبشر، وجود النظام الاجتماعي والحكومة العادلة الحافظة لحقوق المجتمع، فالانسان مدني بالطبع، ولا يحصل على حاجاته وطلباته الا في ظل الاجتماع والتعاون. وكثيرا ما تعرض له قضايا عامة تمس مصالح المجتمع ويطلب فيها قرار ورأي واحد. [١] وقد استمرت عملية الاجتهاد وتطورت نتيجة للمستجدات التي بدأ المكلف يواجهها في حياته العملية، وللظروف الضاغطة والعوامل الموضوعية، التي كانت توجب على المجتهدين ايجاد الحلول المناسبة المستمدة من مصادرها الشرعية لمواكبة حالة التطور والمستجدات في الساحة العملية.[٢] وتطور الاجتهاد، الذي يستوجب تطور الفتوى، لم يقتصر على إعطاء احكام فردية شخصية فحسب، بل تناول امورا تهم الأمة ومستقبلها السياسي وما تعانيه من ازمات وتحديات. [٣] ومن هنا بدأ يتبلور خطان في المرجعية ومواقفها بنظر الأمة، خط يمثل الجانب التقليدي في المرجعية، وجل اهتماماته ينصب على ما يخص الفتاوى في جانب العبادات والمعاملات التي تخص الفرد والشخص، وخط آخر للمرجعية تجاوز هذا الامر، ليدخل الفقه السياسي بوصفه

١ – اية الله محمد منتظري، ولاية الفقيه وفقه الدولة الاسلامية، ج١، مكتب الاعلام الاسلامي، إيران، ط٢، ١٤٠٩، ص٣.
٢ – حميد الدهلكي، مصدر سابق، ص٥.
٣ – المصدر السابق، ص٥.

عنصر جديداً في عملية الاجتهاد، وما يرافق ذلك من تداعيات على الواقع الاجتماعي. [١] ويعد البحث عن السياسة والدين ضمن بحوث الدين والدنيا، وما قدم من قراءات في شأن العلاقة القائمة بين الدين والدنيا، او الدين والسياسة، من قبل الحوزة العلمية، قال آية الله السيد الخوئي في هذا المورد: «أن القرآن باستخدامه الاسلوب المعتدل ،وامره بالعدالة والاستقامة، جمع بين نظام الدنيا والاخرة، وقد تضمن ما هو صالح للدنيا وما به سعادة الاخرة» [٢] وبناء على هذا، اذا كان معنى السياسة هو تدبير أمور المجتمع – كما يبدو من حديث السيد الخوئي– فسوف تكون العلاقة بين الدين والسياسة ذات استمرارية غير قابلة للانقطاع، وفضلا عن ذلك أن الدين يعطي من منظاره، تشريعا واضحا لإدارة المجتمع في كافة الاصعدة، ولأن الدين الاسلامي لا يستطيع السكوت عن ادارة المجتمع من الناحية السياسية بعد رحيل النبي ﷺ الى الرفيق الأعلى. [٣] وحينما نستقرئ آراء غالبية علماء الاسلام في تعريف السياسة، لا نجد من يفصل بين مفهوم الاسلام بوصفه ديناً وعقيدة وشريعة، وبين مفهوم السياسة، بل لا يمكن الفصل بينهما، لأن الهدف الأسمى من العمل السياسي هو عبادة الله تعالى وتحقيق العدل بين العباد في شؤونهم الحياتية. [٤] وعلى الرغم من ذلك فان التصور بأن العصمة شرط للحاكم، وأن القيام في زمان الغيبة وقبل ظهور القائم عجل الله تعالى فرجه الشريف، بمثابة رفع راية ضلال، فضلا عن عدم احتمال أن تطول الغيبة، هي من جملة العوامل التي أسهمت في توقف الفكر السياسي الشيعي الاثني عشري، وعدم نمو قضية الحقوق الاساسية بين فقهاء الشيعة الاثني عشرية . [٥] فضلاً عن أن قهر السياسات الظالمة والعنيفة لهم قد عملت على تثبيت هذه الرؤية أكثر لدى فقهاء المجتمع الشيعي. هذه العوامل ادت إلى عدم تعامل فقهاء الشيعة

١– حميد الدهلكي، مصدر سابق،ص٦.
٢– محمد سعيد الطريحي، الامام الخوئي المرجع الشيعي الاكبر، مجلة الموسم الفصلية، عدد خاص، مطبوعات الموسم،١٩٩٣، ص ص ١٩٦–١٩٧.
٣– المصدر السابق،١٩٧.
٤– عباس الامامي، مصدر سابق، ص١٤٠.
٥– محسن كديور، نظريات الدولة في الفقه الشيعي، ترجمة محمد شقير، دار الهادي، بيروت،٢٠٠٤، ص١٧.

إلى ما قبل القرن الماضي مع المسائل السياسية والحقوق الاساسية بعنوان أنها مسائل مورد ابتلاء.[١] ولهذا وردت الآراء السياسية لفقهاء الشيعة الاثني عشرية ضمن ابواب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والقضاء والحدود والجهاد والخمس والبيع والحجر والنكاح والطلاق والصوم والحج والصلاة والجمعة، وبقي الامر كذلك إلى ما قبل قرن ونصف إذ لم يرَ في الفقه الشيعي فصل مستقل في الولاية والسياسة والامارة.[٢] ويمكن تقسيم التوجه السياسي لفقهاء الشيعة الاثني عشرية منذ شروع عصر الغيبة الكبرى في سنة ٣٢٩ هـ وحتى الآن على اربعة مراحل: -[٣]

المرحلة الاولى: عصر ازدهار الفقه الخاص، التي تمتد من اوائل القرن الرابع حتى بداية القرن العاشر الهجري، وهي مرحلة تأسيس الفقه الفردي ونموه وازدهاره، حيث لم يلق الفقه العمومي والمسائل السياسية والحقوق الاساسية العناية المطلوبة.

المرحلة الثانية: عصر السلطنة والولاية، التي تمتد من القرن العاشر حتى القرن الثالث عشر الهجري، وابتدأت مع بداية الدولة الصفوية، وانتهت مع بداية حركة المشروطة. وتمتاز هذه المرحلة بإعلان التشيع مذهبا رسميا في إيران، وبالسلطة النسبية للفقهاء في العصرين الصفوي والقاجاري.

المرحلة الثالثة: عصر المشروطة والنظارة، وتبدأ من اوائل القرن الرابع عشر الهجري، وفي هذه المرحلة طرحت مفاهيم واسئلة جديدة في المجتمع وفي ذهنية فقهاء الشيعة الذين قيدوا إطلاق السلطنة وربطوها بالدستور.

المرحلة الرابعة: تبدأ من أواخر القرن الرابع عشر الهجري، ويعد آية الله الخميني اول فقيه يقوم بتشكيل الدولة في تأريخ الفقه الشيعي.

١- محسن كديور، نظريات الدولة في الفقه الشيعي، مصدر السابق،ص١٧.
٢- المصدر السابق،ص١٨.
٣- المصدر السابق،ص١٨.

وبصورة عامة يمكن عد المرحلة الثانية عصر بداية النظريات السياسية لفقهاء الشيعة، وولادة نظرية الولاية التعيينية العامة للفقهاء. وبداية مرحلة نموها في جانب النظرية الثنائية «الولاية التعيينية للفقهاء في الامور الحسبية وسلطنة المسلمين ذوي الشوكة في العرفيات». [١] وأهم محطة عملية برزت تمثلت بالعلاقة السياسية بين الفقيه والسلطان، وكان لها صدى في العقل الشيعي بتجربة المحقق الكركي(ت:٩٤٠ هـ\١٥٣٤م)، الذي أسس لقيام مؤسسة دينية. [٢] مستندا في فتاويه إلى الادلة التي قامت لديه على أن الفقيه المأمون الجامع للشرائط منصوب من قبل الامام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، وهو الذي يعطي الحاكم الشرعية، وبهذا كانت امامته تطورا كبيرا في الفكر السياسي الشيعي الاثنا عشري على الرغم من افتقارها إلى نظرية كلية وواضحة. وإذ أضفى الكركي الشرعية على الحكم الصفوي، فأنه أسس لشرعية دينية لتدخل العلماء في السلطة السياسية.[٣] وأبرز شروط السلطان في مدرسة اهل البيت عليهم السلام هي:-[٤]

* أن يكون مسلما.
* أن يكون من الموالين لأهل البيت عليهم السلام.
* أن يمتلك الشوكة والقدرة المطلوبة لإدارة البلد الاسلامي والدفاع عن المسلمين في مقابل الأجانب.
* أن يحترم ظواهر الشريعة.
* أن يتواضع امام علماء الدين، وأن يعترف بولاية الفقهاء في الشرعيات.

وبحسب ما جاء في هذه النظرية فإن للفقيه سلطة مستقلة عن سلطة السلطان، ولا يعين أحدهما الأخرى، وإن حصل في بعض الأزمنة أن عُيِن بعض الفقهاء في مناصب

١- محسن كديور، نظريات الدولة في الفقه الشيعي، مصدر السابق، ص٢٥.
٢- سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية، مطبعة البينة، النجف الاشرف،٢٠١٠، ص١١.
٣- المصدر السابق،ص١١
٤-محسن كديور، نظريات الدولة في الفقه الشيعي، مصدر سابق، ص٧٣.

صدر الاسلام وشيخ الاسلام، أو انه في بعض الأحيان كانت تتم عملية التتويج للحكام ويخرجون إلى الحرب بإذن الفقهاء، لكن يبقى استقلال الفقاهة عن السلطنة من مقومات هذه النظرية.[١] وبعد ذلك ظهرت نظرية فقهية تحاول الجمع بين سلطة الفقيه والسلطات الزمانية، أي عدم الفصل بينهما، فظهرت نظريات جديدة أهمها نظرية ولاية الفقيه.

الامر الثاني – ولاية الفقيه:

ظل موضوع الدولة والسلطة يمثل اشكالية كبرى في الفكر السياسي الشيعي الاثني عشري في عصر الغيبة، فالإمام المعين من قبل الله للقيام بوظيفة الرئاسة والامامة غائب، ومنصب الرئاسة مغصوب، والسلطة الغاصبة جائرة ايضا، والناس في حاجة إلى السلطة ليستقيم نظام حياتهم، وبعضهم محتاج إلى التعامل معها.[٢] ومن هنا بدأت تثار الكثير من التساؤلات المحورية: هل يجوز عدّ غيبة الامام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف مسوغاً لقيام غيره محله؟ وفي حال قيامه هل تكون له الصلاحيات التي كانت للأمام المعصوم؟ وهل يجوز التعامل مع السلطة الغاصبة (غير المشروعة) ؟،وهل هناك طريق لتصحيح وضع السلطة لتصبح مشروعة؟[٣]. وهذه الاشكالية الكبرى التي سعى الفقه السياسي الشيعي إلى معالجتها، هي في الاصل وليدة القرن الرابع الهجري، وبالضبط منذ غيبة الامام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف في العام ٣٢٩ هـ \٩٤١ ميلادية، حيث ان غيبة الامام المعصوم صاحب الولاية المطلقة، تركت فراغا كبيرا في الموقع الشرعي للسلطة، وكان على الفقهاء الشيعة أن يحددوا صيغة فقهية –سياسية للتعاطي معه، او بكلمة اخرى تحديد الرؤية الفقهية لولاية الأمر في زمان غيبة المعصوم.[٤] وقد مر الفكر السياسي الاسلامي

١– محسن كديور، نظريات الدولة في الفقه الشيعي، مصدر سابق، ص٧٣.
٢– توفيق السيف، ضد الاستبداد الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان،١٩٩٩، ص١٥٥.
٣– المصدر نفسه، ص١٥٥.
٤– علي الفياض، نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، مركز الحضارة، ط٢، ٢٠١٠م، ص١٥.

بصورة عامة- وليس الفكر السياسي الشيعي فقط- بعملية نضج او تكامل تاريخي، وأخذت تتكامل وتتبلور بالتجارب.[١] قال السيد محمد باقر الصدر عن الغيبة الكبرى: « وبذلك بدأت مرحلة جديدة من خط الشهادة تمثلت في المرجعية، وتميز في هذه المرحلة خط الشهادة عن خط الخلافة بعد أن كانا مندمجين في شخص النبي والامام، وذلك لأن هذا الاندماج لا يصح اسلاميا الا في حالة وجود فرد معصوم قادر على أن يمارس الخطين معا، وحين تخلو الساحة من فرد معصوم فلا يمكن حصر الخطين في فرد واحد، فخط الشهادة يتحمل مسؤوليته المرجع على اساس أن المرجعية امتداد للنبوة والامامة على هذا الخط».[٢] والولاية من حيث اللغة تدل على عدة معانٍ من قبيل النصرة والعون والتصدي للأمر والسلطة، ولعل التصدي لأمور الناس تنسجم والمراد من ولاية الفقيه، فمن تصدى لأمر وكانت له الولاية عليه فهو وليه ومولاه.[٣] وقد اتفق فقهاء التشيع الامامي على ولاية الفقيه في غيبة الامام المعصوم، واختلفوا في تحديدها، هل هي مطلقة او محددة؟ وبلغتنا المعاصرة اختلفوا في حجم الصلاحيات الموكلة لنائب الإمام بغياب الامام.[٤] وتزامنت مسألة ولاية الفقيه مع انطلاقة بداية الفقه، فقد كان الاعتقاد بولاية الفقيه منذ شروع تاريخ الفقه والاجتهاد، ومن هنا أمكن عدها من مسلمات الفقه الشيعي، والاختلاف بين الفقهاء إنما يقتصر على مدى سعتها وشموليتها. فهناك اتفاق على ولاية الفقيه العادل في بعض الامور كالقضاء، والأمور الحسبية *. ولكن

١- مقابلة خاصة اجراها الباحث مع امام جمعة النجف السيد صدر الدين القبانجي بتاريخ ٢٠١٤\١٢\٤.
٢- محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م، ص١٦٩.
٣- دراسات في الفكر السياسي الاسلامي، مركز الامام الخميني الثقافي، مطبعة الاميرة، بيروت.٢٠٠٥، ص٧٩.
٤- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، مطبعة سبحان، ط١، ٢٠٠٥م ص٢٤.

*- الامور الحسبية: مصطلح فقهي يقصد به الامور والمصالح العامة او الخاصة، التي نعلم بصورة قطعية بان الله تعالى لا يرضى بفواتها واضمحلالها من ناحية، وان حصولها وتحققها يتوقف على وجود من يلي امرها ويمارس الولاية والاشراف عليها من ناحية اخرى، ولم يعين الله لها وليا من ناحية ثالثة. ويمثل لذلك عادة في الموقوفات العامة التي هي بحاجة الى من يتولى امرها، ولم يعين لها الواقف متوليا خاصا، كما يمثل له ايضا بالإشراف على اموال اليتامى والقصر الذين ليس لهم اولياء، الى غير ذلك من الامثلة. والمعروف بين الفقهاء - سواءا من يومن منهم بولاية الفقيه بالمعنى الخاص، ومن لا يؤمن منهم بها - ان الامور الحسبية يتولاها الفقيه العادل الجامع للشرائط. (محمد باقر الحكيم، المرجعية الدينية، عترت، ط١، ٢٠٠٥، ص٢٠٣.)

البعض ذهب بولاية الفقيه إلى ابعد من هذه الامور، لتشمل الأمور الادارية والسياسية للمجتمع، التي يعبر عنها بولاية الفقيه العامة او النيابة العامة للفقيه.[١]

لقد مر الفقه السياسي في مدرسة أهل البيت بثلاث مراحل هي:[٢]

مرحلة التقية وغياب النظرية السياسية في الفقه الامامي ، تمتد من بدء الغيبة حتى القرن العاشر الهجري.

مرحلة ظهور الاسس النظرية للنظام السياسي في الفقه الامامي ، وتمتد من القرن العاشر حتى اواسط القرن الثالث عشر الهجري.

مرحلة تكامل النظرية السياسية في الفقه الامامي في القرن الرابع عشر الهجري.

ففي القرن العاشر الهجري بلور المحقق الكركي(ت:٩٤٠ هـ\١٥٣٤م) فكرة نيابة الفقيه عن الامام بوصفها نواة النظرية السياسية الإسلامية، وطبقها حينما اعترف له الشاه طهماسب بحقه في الملك بوصفه النائب عن الامام المهدي، وطبقا لصلاحياته قام المحقق الكركي بإبقاء الشاه في موقعه ليقوم بإدارة البلاد تحت إشراف المرجع الديني.[٣] وأول فقيه بحث ولاية الفقيه تفصيلا وتعامل معها بوصفها مسألة فقهية مستقلة، وأقام عليها الأدلة المتعددة هو الشيخ احمد ابن محمد النراقي* (ت١٢٤٨ هـ\١٨٣٢م). فقد أشار ولأول مرة في كتابه «عوائد الايام» إلى موارد في مجال ولاية الفقيه يمكن أن تعد أول طلائع الفكر السياسي، ورأى النراقي أن تنظيم امور الدنيا للناس من وظائف

١ - دراسات في الفكر السياسي الاسلامي، مصدر سابق، ص٨٧.
٢- حميد الدهلكي، المرجعية بين الواقع والطموح، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان،٢٠٠٥، ص٥.
٣- المصدر السابق، ص٣٤٧.

*- هو أحمد بن محمّد مهدي النراقي. ولد في نراق من مناطق اراك في ايران سنة ١١٨٥ هـ\١٧٧١م ، سافر إلى العراق مرّتين في سنة ١٢٠٥ هـ\١٧٩٠م ، وسنة ١٢١٢ هـ\ ١٧٩٧م. عاد بعدها إلى مسقط رأسه نراق وبها توفي في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٢٤٤ هـ\ ١٨٢٨م ، ونقل جثمانه إلى النجف ودفن بها.(محسن الامين، أعيان الشيعة ، ج٣ ، ص١٨٣ - ١٨٤)

الفقهاء، وهو أول تصريح بالوظيفة السياسية للفقهاء، وعلى هذا الاساس يمكن عده من القائلين بالولاية السياسية للفقهاء.[1] وقد اثبت النراقي للفقيه كل ما هو ثابت للنبي والامام «الا ما اخرجه الولي من اجماع نص أو غيرهما » ،على حدّ أن الشارع منح الولاية إلى الأنبياء، ثم الاوصياء، ثم الفقهاء. وقد أصبح هذا المعنى الذي قدمه النراقي هو المعنى الاصطلاحي للقائلين ب «ولاية الفقيه». فقد استدل على جواز الولاية للفقهاء وحصرها فيهم بالإخبار والاجماع والضرورة والعقل. [2] ولم يكتف النراقي بتوسيع ولاية الفقيه في الامور الحسبية، بل تجاوز ذلك إلى الامور الولائية، فوسع وظيفة الفقيه لتشملها بصورة مطلقة، وأثبت للفقيه كل ما يثبت للمعصوم، الا ما استثناه الدليل، وجعل الادلة الواردة على ضرورة وجود امام معصوم لانتظام امور الناس، بضرورة وجود الولي الفقيه للسبب نفسه، وبنى بهذا اساسا محددا للقائلين بنظرية ولاية الفقيه.[3]

ومعنى ولاية الفقيه عند الامامية يتلخص في ثلاثة اقوال:[4]

الولاية الخاصة، وهي الولاية على القاصرين في أموالهم، وادارة شؤون الأوقاف، والأمور الحسبية بعامة، والنظر في الحلال والحرام، والافتاء مع النظر بحسب موازين الاجتهاد، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتبليغ أحكام الله للعوام من الناس.

الولاية العامة، وهي القول بأن للفقيه العادل الاعلم في زمان غيبة المعصوم، الولاية العامة في كل الشؤون والصلاحيات التي يتمتع بها المعصوم في الافتاء، والقضاء، وادارة الاوقاف، والولاية على القاصرين، والجهاد في سبيل الله، وإعلان حالتي الحرب والسلم، واقامة الدولة، واقامة الجمعة والحدود، ومراعاة الامن الداخلي، والنظر في العلاقات الخارجية، وتسلم الدولة والحكم نيابة عن الامام، لا يستثنى من ذلك شيء

١ – حميد الدهلكي، المرجعية بين الواقع والطموح ، مصدر سابق، ص٢٤.
٢ – سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص١٢
٣ – المصدر السابق، ص١٢.
٤ – محمد حسين الصغير، اساطين المرجعية العليا المعاصرين، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان،٢٠٠٣، ص٤٠.

الا التشريع في الاحكام، والعلم الخاص بالإمام، والخصائص التي ينفرد بها.

الولاية الوسطى، وهي الحد الوسط بين القولين ويستدلون عليها بالتوقيع الصادر عن (الامام المهدي) عجل الله تعالى فرجه واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فأنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم"[1]وتقتضي الرواية استيعاب الحوادث وشمولها لأكثر من مدلول القضاء، وشؤون الإفتاء، وإدارة الأوقاف، وولاية أموال القاصرين، ونحو ذلك. فللفقيه في ضوئها الاشراف على الرعية، وتدبير الامور على نحو يتوسط بين العام الكلي في ولاية الفقيه المطلقة، والخاص المحدد في ولاية الفقيه الخاصة.

وفي هذا القسم شيء من الحركة العامة للفقيه في حدود ليست مطلقة بوصفه حجة على الناس، ويلحظ استغراق مفهوم الحوادث لأكثر من مصداق. وهناك نوعان من الولاية في الفقه، ولاية التصدي لشؤون المؤمنين وادارتها، وهي الولاية المجعولة من قبل الله للرسول الاكرم صلى الله عليه وآله والائمة المعصومين عليهم السلام، وفي عصر الغيبة للفقيه العادل. والقسم الثاني من الولاية يختص بالتصدي لأمور الأفراد الذين لا يستطيعون استيفاء حقهم لقصورهم في الفهم والادراك، او لعجز عملي عن القيام بأعمالهم، ومن هنا يلزم أن يكون لهم ولي يدير شؤونهم. ونماذج ذلك ولاية الاب والجد على القاصر من ولده او السفيه او المجنون، وأولياء الدم فيما يخص المقتول، وولاية أولياء الميت.[2] والشيء الرئيس هو شهادة علماء الدين على الأمة، فالفقيه هو الشاهد على الأمة، بمعنى المشرف او المسؤول الاعلى، والأمة تأخذ مناحي الحركة منه، وهذا الشيء نجده عند كل فقهاء الشيعة.[3] فهناك اتجاه واحد وليس اتجاهات متعددة لدور الفقيه، لكن المشهد السياسي والواقع الخارجي هو الذي يفرض عليه هذا النمط او ذاك من الممارسة. فالنظرية واحدة وهي شهادة الفقهاء على الأمة، لكنها تشهد مراتب على مستوى التقنين الفقهي، بمقدار

١ – الكليني، الكافي،٣\٥٥.
٢ – دراسات في الفكر السياسي الاسلامي، مصدر سابق، ص٨٢.
٣– مقابلة خاصة اجراها الباحث مع امام جمعة النجف السيد صدر الدين القبانجي بتاريخ ٤\١٢\٢٠١٤.

ما تفرضه ظروف الزمان والمكان.[1] فهم ينطلقون من مبادئ عامة يؤمن بها جميع الفقهاء، لكن أحدهم يشخص المصلحة بصورة، والآخر يشخصها بصورة اخرى، في حدود المصلحة والممارسة على الارض، وبحسب هذا فالأمر ليس مرتبطاً بالنظرية وانما بالموقف الخارجي.[2]

ويسفر الفكر الامامي عن مرونة لاحقة بصورة اوضح، وهو يعترف – بخلاف المألوف – بحق الأمة في أن تحكم نفسها من دون وصاية من الفقهاء، وذلك بنظرية جديدة مقابلة لنظرية ولاية الفقيه هي نظرية «ولاية الأمة على نفسها» التي أطلقها الفقيه اللبناني محمد مهدي شمس الدين، قافزا بذلك قفزة طويلة ذات بعدين: –الاول: في اتجاه المضامين الحقيقية للحداثة، متجاوزا عقدة الخجل من مصطلحات الغرب السياسية. والثاني: في اتجاه المفهوم الاسلامي الاكثر عمومية للشورى، متجاوزا عقدة التوجس المزمن من المصطلح السني.[3]

ويرفض شمس الدين النتيجة التي ترتبت على الغيبة في الفقه الشيعي التقليدي، التي تقول بتوقف المشروع السياسي الفعلي لتولي السلطة، وعدم مشروعية العمل لإقامة حكم اسلامي، ويرفض حل هذا المشكل عن طريق القول بولاية الفقيه المفوضة اليه ضمنا من الامام، ويذهب مباشرة إلى القول بسيادة الأمة سيادة مباشرة وكاملة على نفسها في زمان الغيبة.[4]

ثانيا – الدور السياسي:

كان هذا الدور وما يزال دورا كبيرا ومؤثرا، بيد أننا سنقتصر على امرين مهمين فيه:

١ – المصدر السابق.
٢ – مقابلة خاصة اجراها الباحث مع امام جمعة النجف السيد صدر الدين القبانجي بتاريخ ٢٠١٤\١٢\١٤.
٣ – عبد الجواد ياسين، السلطة في الاسلام نقد النظرية السياسية ج٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٩، ص٢٠١.
٤ – المصدر السابق، ص٢٠٢.

الامر الاول: قضية المشروطة والمستبدة:

لا تستغني امة من الامم عن بوصلة تأخذ بها إلى سبيل الصواب، ويشتد مثل هذا الأمر فيما إذا تعرض البلد او الأمة إلى عدوان خارجي او اضطراب داخلي، اذ لا يمكن أن تتحرك الأمة ولاسيما إذا كان في طريق تحركها دماء واعراض واموال، من دون أن تستهدي برؤية المرجعية الدينية، ولاسيما المرجعية الدينية المواكبة للحوادث اليومية، التي هي أقرب إلى الناس من غيرها.[١] وعلى الرغم من ذلك فإن تصدي المرجعية الدينية العامة للعمل السياسي قد يكون عسيرا او غير ممكن بسبب التحولات المدنية العالمية، او بسبب التطورات الحاصلة في الاوضاع السياسية في العالم الاسلامي، او بسبب القمع السياسي، وأن ذلك سيودي إلى نتائج خطيرة في الحياة الإسلامية والمجتمع الاسلامي.[٢]وعلى الرغم من ذلك استطاعت المرجعية عبر تاريخها الطويل أن تحافظ على استقلاليتها، فلم تكن مؤسسة تابعة للحكومات في البلاد، مما جعلها تتحرك بمرونة وقوة، وجعلها تتحدث عن موقفها على اساس من رؤيتها وقناعاتها وفهمها للظروف المحيطة. واستقلت المرجعية بالشؤون المالية، اذ اعتمدت على الحقوق الشرعية، ولاسيما (الخمس)، الذي يدفعه الشيعة إلى المرجع الديني طوعا وأداء للواجب الشرعي.[٣] وهذه الاستقلالية في المرجعية جعلت محاولات الضغط المضادة تواجه بثبات من قبل مراجع الدين، وقد حاولت الحكومات بعد ثورة العشرين، وعبر ممارسات عديدة ربط المؤسسة المرجعية بالجهاز الإداري للدولة، ولكن محاولاتها لم تنجح بفعل الارتباط المباشر بين المرجعية وعموم المسلمين الشيعة، حتى لو كان هذا الارتباط يفتقد إلى

١- نضير الخزرجي، المرجعية الدينية في نصف قرن، الهدى(مجلة)،العراق،العدد١٢،السنة٤، ١٤٣٢ هـ، ص٨٩.
٢- المصدر السابق ،ص١٢٩.
٣- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية، مصدر سابق،ص١٥٧.

الصيغة الادارية والتنظيمية المطلوبة.[١] فالمرجعية تقيس المقاومة بمقاييس الزمان والواقع، وتعيش الحالة الراهنة وحوادثها، مستشرفة المستقبل، وآخذة بنظر الاعتبار حياة الأمة وتطلعاتها.[٢] وقد قام علماء المسلمين الشيعة بدور كبير في حفظ أصالة الاسلام والدفاع عنه ضد الأخطار التي تحيق به من الشبهات والانحرافات والأفكار الضالة، والحكام الطغاة الذين خرجوا عن جادة الحق، وحسب الظروف المتاحة لهم.[٣] وهكذا فإن النجف الاشرف لم تكن مركز العلم والنشاط الفكري الشيعي فحسب، بل كانت ايضا قاعدة لنشر الأفكار الشيعية وممارسة العمل السياسي، وقد جعل وجود زهاء عشرين مدرسة في مدينة واحدة من الصعب للغاية على الحكومة العثمانية أن تمارس سيطرة فاعلة على نشاطاتها الدينية والسياسية.[٤]

لقد عاشت المرجعية الدينية للشيعة الامامية على مر تأريخها بطريقة واقعية بعيدا عن أنواع التعصب والفتن، مدافعة عن مبادئ الاسلام والحق والعدالة، مع وجود اختلاف رؤى بين المراجع بحسب نظرياتهم الاجتهادية في هذه الأمور، وطريقة تفكيرهم السياسي، وتحليلهم الخاص للواقع السياسي الذي يمرون به...فمنهم من رأى ضرورة العمل السياسي مباشرة وتحمل نتائجها سلبا وايجابا، ويقابل هذا النمط من التفكير خط مرجعي آخر يرى أن دوره ينحصر في مراقبة التطورات السياسية والتدخل الحاسم حيثما كانت هناك ضرورة شرعية.[٥] ويمكن عدّ مدينة النجف مركزا سياسيا مهما قبل ثورة العشرين، ولكن بروز المجتهدين الاصوليين قد عدّل على نحو جذري أبعاد ذلك المركز، وذلك بتزويد هذه المدينة المقدسة بمشروع سياسي، فقد أصبح المجتهدون

١- المصدر السابق، ١٥٧.
٢- نضير الخزرجي، المرجعية الدينية في نصف قرن، المصدر السابق،ص٩٩.
٣- رزاق مخور، من عظماء العصر الحديث،د.م،١٤٢٩هـ،ص٨.
٤- اسحق نقاش، شيعة العراق، مصدر سابق،ص٤٣٦.
٥- عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية، ص١٦٤.

ومن بينهم المراجع الدينيون يمارسون سلطة روحية بالدرجة الاولى، واخرى زمانية في الوقت نفسه قد زادها الاجتهاد جاذبية خاصة.[١] وقد برزت هذه السلطة السياسية على نحو جاد في المناظرات التي دارت حول الدستور والدين والجهاد ضد الاستعمار الاوربي، ومع مركزية النجف من حيث المرجعية الدينية، والمركزية السياسية، لابد من أن توجد نظرية سياسية تقابل هذا التأسيس، لكن الرؤية والتوجهات الحوزوية لم تكن من حيث الفكر السياسي في مسار واحد، فكثير من العلماء، بل المجتهدين لا يرون ان الدخول في قضايا وأفكار سياسية من واجباتهم القيادية. لكن هذا لا ينفي قيام فكر سياسي حوزوي في هذه المدة يتناسب مع مركز النجف السياسي، بصرف النظر عما يكلف هذا التحرك الفكري والتحرر الاجتهادي في ظل الظروف السياسية القاسية القائمة أنداك من جهة، والجمود والانغلاق السائدين على منهج أكثر المجتهدين في الفكر الديني السياسي.[٢]

لقد بدأت ملامح المساهمات السياسية للمرجعية الدينية منذ أواخر القرن التاسع عشر، عندما وقف الميرزا محمد حسن الشيرازي بإزاء قضية التنباك في إيران. حين منح شاه إيران ناصر الدين القاجاري امتيازا لاحتكار تجارة التنباك وبيعه في كافة أنحاء إيران لشركة بريطانية. فأصدر المرجع الشيرازي فتواه الشهيرة سنة ١٣٠٨ هـ\١٨٩١م ونصها: «بسم الله الرحمن الرحيم استعمال التنباك والتتن حرام باي نحو كان، ومن استعمله كمن حارب الامام عجل الله تعالى فرجه الشريف».[٣] استجاب الشعب لهذه الفتوى وامتنع عن التدخين، وقيل أن الالتزام بالفتوى سرى مفعوله إلى داخل قصر الشاه نفسه مما اثار دهشة الشاه، وأدرك أنه لا يمكن الصمود امام قرار المرجعية، فاضطر إلى التراجع عن

١- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف، مصدر سابق، ص٢٣٣.
٢- المصدر السابق،ص٢٣٣.
٣- وسن الكرعاوي، السيد محسن الحكيم ودوره السياسي والفكري، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية جامعة القادسية ،٢٠٠٧،ص٥٦.

موقفه والغاء الاتفاقية.[1]

اما المساهمة السياسية الأخرى فقد جرت في مطلع القرن العشرين، وتحديداً ابأن الثورة الدستورية الإيرانية ١٩٠٥ – ١٩١١م، وفيها أنقسم رأي المرجعية النجفية بين مؤيد لها وتزعمه الشيخ محمد كاظم الخراساني* وسمي بالمشروطة، وبين اتجاه آخر رفض الدستور وناهضه بشتى الوسائل وسمي بـ«المستبدة»، بزعامة السيد محمد كاظم اليزدي**. وهذا الصراع أفرز اقتحام مراجع الدين الساحة السياسية وانفتاحهم نحو إيجاد حلول للمشاكل التي تدور حولهم، وتفاعل الناس مع توجهات علماء الدين كل بحسب مرجعه.[2] فانقسم الناس للانقسام في مواقف الفقهاء حيال المشروطة سنة ١٩٠٦م ، وباتت قضية المشروطة هاجسا نخبويا وجماهيريا شاملا، انخرطت النخبة المدنية والدينية في الكتابة والخطابة والحديث عنه إثباتا ونفيا، وصدرت الكثير من المنشورات والرسائل والمقالات والكتب والمطبوعات المتنوعة لمعالجة هذه القضية. ويمكن القول أن اخطر رسالتين صدرتا خلال هذه الضجة هما «تذكرة الجاهل وارشاد

١- المصدر السابق، ص٥٦.

*- محمد كاظم الخراساني هو رجل دين ومرجع وفقيه شيعي إيراني مشهور باسم الآخوند الخراساني، ولد في مدينة مشهد عام ١٢٥٥ هـ/ ١٨٥٣ م. كان مدرس العلوم في حوزه النجف العلمية طوال اربعين سنة و فيها يدرس الفلسفه والفقه والأصول الكثير مراجع الشيعة في القرن الرابع عشر هجري كانوا من تلامذته، توفي في ٢٠ ذي الحجة / ١٣٢٩ هـ/ ١٩١١م حيث كان عازماً على السفر إلى إيران ابان غزو الروس والإنجليز لها. وشيِّع ودفن في النجف.(محسن الامين ، اعيان الشيعة، ج٩ ، ص٥ – ٦) .

**- محمد كاظم بن عبد العظيم الطباطبائي الحسني الكسنوي اليزدي ، ولد في قرية كسنوية في محافظة يزد في إيران عام ١٢٤٧ هـ\ ١٨٣١م ، درس المقدّمات في مدينة يزد ثم سافر إلى مشهد وبعدها إلى إصفهان لإكمال دراسته ، ثمّ سافر إلى النجف عام ١٢٨١ هـ\ ١٨٦٤م ،واستقر بها، توفي في النجف في ٢٨ رجب سنة ١٣٣٧ هـ\ ١٩١٨م ، ودفن فيها خلف جامع عمران ابن شاهين في مرقد الامام علي.(محسن الامين، أعيان الشيعة – ج١٠. صفحة ٤٣).

٢- وسن الكرعاوي، السيد محسن الحكيم، مصدر السابق، ص٥٦.

***- الشيخ فضل الله بن ملّا عباس النوري، ولد في الثاني من ذي الحجّة ١٢٥٩هـ\ ١٨٤٣م في مازندران بإيران، وتلقى الدراسات الأوّلية فيها ، ثمّ سافر إلى طهران وبعدها إلى النجف الأشرف لإكمال دراسته العليا، ثمّ رجع عام ١٣٠٣هـ\ ١٨٨٦م إلى طهران واستقرّ بها. اعدم في الثالث عشر من رجب ١٣٢٧هـ\ ١٩٠٩م في طهران، ودُفن في مدينة قم .(محمد حسين الجلالي، فهرس التراث، ط١،منشورات دليل ما ، ١٤٣٢ هـ\ ٢٠١١م).

الغافل» للشيخ فضل الله النوري***(١٣٢٧هـ \ ١٩٠٩م)، و«تنبيه الأمة وتنزيه الملة» للشيخ محمد حسين النائيني (١٣٥٥ هـ\ ١٩٣٦م). وقد اشتهرت رسالة النائيني وتنوعت الاحالات المرجعية عليها، وأصبحت أهم النصوص المؤسسة في الفكر السياسي الاسلامي الحديث.[١]

وقد أخرج النائيني * أطروحته في ظرف زماني كان يعاني من تحديات كثيرة، ولقد استجاب لتحدّ مزدوج ذي وجهين:-[٢] الاول: قبول الشيعة بالبقاء في خارج الفعل التاريخي، ونطاق التفكير في نمط الدولة الحاكمة ، ورضوا بأن يكونوا تابعين لغيرهم تحت مقولة أن» كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله تعالى»[٣]، فإخراجهم من هذه الحالة التي تحولت عندهم إلى عقيدة راسخة أمر في غاية الصعوبة، لاسيما أن الفا من السنين وقرنين لم يقارب فيها اغلب الشيعة قضايا السلطة وأحكام الإدارة العامة للدولة والمجتمع إلا لماما وعلى حذر شديد.[٤]

الثاني: عدم وجود بديل نظري محدد في عموم الفكر الاسلامي لأسلوب الإدارة العامة للدولة والمجتمع، فهناك كليات أصولية كالشورى والبيعة وضرورة وجود امام لكل عصر، لكن ليس في التراث الاسلامي برمته نظام نظري كامل لطبيعة السلطة وشكلها وسلطتها وطبيعة تلك السلطات وصلاحياتها وحقوق الافراد والمؤسسات.[٥] وقد أكد النائيني ضرورة تأسيس الدولة الدينية المناهضة للاستبداد بشقيه الديني وغير الديني،

١- عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط ، المغرب ،٢٠١٤م ، ص١٣.

*- الشيخ محمد حسين النائيني، وهو محمد حسين بن الشيخ عبد الرحيم شيخ الاسلام المعروف بالنائيني، ولد (١٢٧٧ هـ\ ١٨٦٠م)، اخذ مقدمات العلوم والمتون في اصفهان. هاجر الى العراق عام (١٣٠٣ هـ\ ١٨٨٦م)،ونزل مدينة سامراء، وتتلمذ على يد السيد محمد حسن الشيرازي، ثم هاجر الى كربلاء واقام سنين عدة، ثم غادرها الى النجف الاشرف، وحضر على الشيخ محمد كاظم الخراساني، وبعد وفاة الخراساني استقل بالتدريس والبحث، وحضر عليه جمع من رجال الفضل والعلم بينهم السيد الخوئي. توفي سنة (١٣٥٥ هـ\ ١٩٣٦م). (الاميني، معجم رجال الفكر والادب،مج٣،ص١٢٦٢).

٢- عبد الامير زاهد، الفكر السياسي الاسلامي، مصدر سابق،ص٤٠.

٣- الكليني، الكافي، تحقيق مؤسسة احياء الكتب الاسلامية، قم، ب س ط،ج٨،ص٢٩٥.

٤- عبد الامير زاهد، الفكر السياسي الاسلامي، مصدر سابق،ص٤٠.

٥- المصدر السابق،ص٤١.

وعرف الاستبداد بالقول: «هو أن يتعامل السلطان مع افراد مملكته معاملة المالكين لأموالهم الشخصية، فالبلاد وما فيها ملك شخصي وابناء مملكته كالعبيد والاماء ،او كالأغنام، مخلوقين ومسخرين لإرادته وتحقيق شهواته».[1]واكد النائيني أن السلطة تكون استبدادية مادامت لا تخضع في تصرفاتها للقانون، ولا يجد الفرد قضاء يحكم تصرفاتها، ويبطل ما يصدر منها على خلاف ما يقضي به القانون القائم.[2]عدّ النائيني الدولة ضرورة إنسانية اَمن بها جميع المسلمين وجميع العقلاء، وقد حصر وظيفة الدولة في آصلين هما:-[3]

حفظ الأمن الداخلي، وحماية القانون، وتحديد الحقوق والواجبات، وتحقيق مصالح الشعب.

حماية الوطن من تدخل الأجانب، وتهيئة القوة اللازمة من معدات وأجهزة عسكرية لحفظ الأمن والدفاع عن بيضة الإسلام نحو ما جاء في لغة الشريعة.

ويرجع الشيخ النائيني مشروعية الحكم إلى أعمال السلطة وممارساتها الفعلية، لا إلى وجود شخص محدد على رأسها، فقيها كان أو غيره، فهي صحيحة وسبب للثواب الالهي إذا قامت بواجباتها وأعرضت عن الظلم، وهي فاسدة وسبب لعقاب الله إذا فعلت العكس. [4]ويعّد أن المواطنة وليس الدين، الاساس الذي تترتب بهديه الحقوق السياسية لكل فرد من افراد الشعب. بحسبان السلطة حقا مشتركا للشعب، فإن لكل مواطن جزءا من هذا الحق، بصرف النظر عن دينه، ولذلك فأن لأتباع الديانات الأخرى في الدولة الإسلامية الحق الكامل في المشاركة في السلطة والقرار والترشيح والانتخاب بما يؤدي إلى تمثيلهم بمن ينتخبون من نواب في مجلس الشورى من أتباع

١- ماجد الغرباوي، الشيخ محمد حسين النائيني منظر الحركة الدستورية،ط١،قم،ايران،١٩٩٩،ص١١١.
٢- محمد باقر البهادلي،الحياة الفكرية في النجف، مصدر سابق،ص٢٣٤.
٣- المصدر السابق، ص ٢٣٦.
٤- توفيق السيد، ضد الاستبداد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،١٩٩٩،ص١٦٢.

دياناتهم أو من المسلمين.[١] ويشدد الميرزا النائيني على إقامة الدولة الدستورية حيث تقتصر وظيفة الدولة في هذه الحال على أداء الواجبات العامة، ورعاية مصالح الشعب، والحاكم مقيد بتلك الوظائف وليس له الحق في تجاوز القانون او مخالفة الدستور، وحينئذ لا مالكية له، ولا يفعل ما يشاء او يحكم بما يريد، ويسمي هذا النوع من السلطة بالمقيدة او المحدودة او العادلة او المشروطة او المسؤولة او الدستورية.[٢] ويؤكد قيام الدولة الدستورية على ثلاثة أصول:-[٣]

تدوين دستور يضمن ما للامة من حريات وحقوق، ويتكفل ببيان واجبات ووظائف الحاكم وتحديد ما يحق التدخل فيه من غيره.

تشكيل مجلس شورى وطني يتكون من عقلاء البلاد الحريصين على الأمة وعلمائها، العارفين بالحقوق الدولية العامة، والخبراء بوظائف ومقتضيات سياسة العصر. وللمجلس حق الإشراف على عمل الدولة ومحاسبتها، والتأكد من التزامها بالقانون، والحيلولة دون تجاوز الدستور او التفريط بالواجبات الملقاة عليها بموجبه.

يشتمل مجلس الشورى على عدد من المجتهدين أو من ينوب عنهم لإضفاء الشرعية على أعمال المجلس والقرارات الصادرة عنه لممثلي مذهب الامامية أو المذاهب الأخرى، وانتخاب أهل الحل والعقد كاف لتحقيق مشروعية المجلس النيابي الذي تتوافر فيه العلمية والتقوى.

وقد وضع الشيخ النائيني ثلاثة مبادئ رئيسة للحكم هي:-[٤]

الحرية: عدها أعظم المواهب الالهية لهذا الانسان، وأن الحرية والتحرر من عبودية الاستبداد، مسألة إنسانية قبل أن تكون دينية، ولكنه يرى في الحرية المطلقة مخالفة لتعاليم

١- المصدر السابق ،ص١٦٧.
٢- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف، مصدر سابق، ص ص ٢٣٦-٢٣٧.
٣- المصدر السابق ،ص٢٣٧.
٤- المصدر السابق ،ص٢٣٨.

الديانات الالهية.

المساواة: يرى أنها أشرف المبادئ والقوانين التي تنادي بها السياسة الإسلامية، وهي تطبيق الأحكام والقوانين على جميع الأفراد بالسوية، والمساواة في الحقوق، والأحكام، و القصاص والعقوبات.

الشورى: عدها الشيخ النائيني أهم مبادئ الحكم في الاسلام، وإحدى الوسائل الفاعلة في مكافحة الاستبداد. ويرى بأن الحكومة الدستورية هي التي تعتمد الشورى في صياغة قوانينها، وتطبيق مبدأ الشورى في الحكم، وتسد كل المنافذ التي تسرب النزعة الاستبدادية.

ويرى الشيخ النائيني أن المواطنة، وليس الدين، هي الأساس الذي تترتب حسبه الحقوق السياسية لكل فرد من أفراد الشعب. على حدّ أن السلطة حق مشترك للشعب، فإن لكل مواطن جزءا من هذا الحق بصرف النظر عن دينه. ولذلك فإن لاتباع الديانات الأخرى في الدولة الإسلامية الحق الكامل في المشاركة في السلطة والقرار، والترشيح والانتخاب بما يؤدي إلى تمثيلهم بمن ينتخبون من نواب في مجلس الشورى، من أتباع دياناتهم أو من المسلمين.[1]

ويعد الشيخ النائيني أول من بحث الفقه السياسي في التاريخ الحديث والمعاصر بمعالجة مسائل الحكم والدولة بخلفية سياسية، وأرضية فقهية قوية، ونظرة عصرية جديدة، فهو يؤسس لقيام حكومة إسلامية شرعية تعتمد القانون والدستور اساسا لعملها.[2]وقد أنفتح الشيخ النائيني على مبدأ الحرية بنحو متميز، ولكن هذا لا يعني الاعتراف بالليبرالية والديمقراطية بوصفها نظريات سياسية في الفكر الغربي وطرائق

١- توفيق السيف، ضد الاستبداد، مصدر سابق ،ص١٦٧.
٢- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف،ص٢٣٨.

لممارسة العمل السياسي وإنما دعا إلى الحرية الإسلامية التي تختلف عن الليبرالية والديمقراطية من حيث الخلفيات الفلسفية ،والفلسفات الوجودية، وعد الشريعة الإسلامية الركيزة الاساسية لممارسة السياسة ومرجعية كبرى للتشريع السياسي.[١]لكنه يرى أن النظام البرلماني الذي يعتمد آراء الشعب كالمشابه للنظام الغربي في بعض مفاصله، أفضل نظام يمكن تعقله، وبذلك يكون النائيني قد استهدف وصل خطوط الارتباط بين الشريعة وتطورات الحياة،[٢] عبر اعتماد اسبقية مقاصد الشريعة؛ أنه يحدد الهدف وهو الدولة الإسلامية ،ثم ينطلق لتكييفه ضمن اطاره الصحيح اجتماعيا وأخلاقيا قبل البحث عن أحكامه.[٣] وكان النائيني يسعى إلى الخروج من قيود السياق المتعارف عليه، كي يقدم أطروحته الجديدة التي لا تصدر عن فلسفة الانتظار ونفي الدولة في عصر الغيبة، و لا تصدر عن عقيدة النيابة المحصنة للفقيه عن المعصوم، وهو بذلك ابتعد عن خصوصيات التراث الشعبي التي تؤكد مفاهيم الإمامة ونيابة الإمام وولاية الفقيه. فقد سعى إلى ذلك بتقديم نظرية للدولة تعتمد على التراث الاسلامي ، من دون استغراق في الخصوصية الشيعية، متفاديا السجال بين الإمامة والخلافة؛ لأنه يبني رؤيته على قاعدة الشورى، ليؤسس دولة إسلامية دستورية برلمانية، مستدلا بآراء السنة في دحض مسوغات السلطة الاستبدادية، وصوابية مجلس الشورى الذي اقترحه، زيادة على آراء الشيعة.[٤]

وفي مقابل فريق الدستورية او المشروطية الذي تزعمه الشيخ كاظم الخراساني ونظّر له الشيخ النائيني، كان هناك فريق المستبدة الذي تزعمه السيد محمد كاظم اليزدي، ويرى هذا الفريق أن الدستور والحياة البرلمانية فوضى، وخارجة عن التقاليد المتبعة، وربما قالوا أنها تتعارض مع امامة المهدي المنتظر، وتخل بانتظاره، لذا سموُا بالمستبدين،

١- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف، مصدر السابق ،٢٣٩.
٢- صلاح عبد الرزاق، الاصلاح السياسي عن المفكرين الاسلاميين، النور(مجلة)، العدد ١٤٩، (تشرين اول ٢٠٠٣)،ص٦٩.
٣- سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية، البينة، النجف الاشرف،٢٠١٠،ص١٤.
٤- المصدر السابق ،ص١٣.

او المستبدة لإيمانهم بالحكم المطلق مع مراعاة العدل، أي العادل المستبد.[١] ويرى السيد كاظم اليزدي ومناصروه أن مصلحة الدولة يجب أن تكون بيد شخص واحد مسؤول عنها لا يشاركه فيها مشارك، ويحتج لرأيه هذا بما يصل اليه اجتهاده الديني مبرهنا عليه بالبراهين والادلة المختلفة، ومعه أتباعه من مختلف الطبقات وفي مقدمتهم شاه ايران المستبد آنذاك.[٢]وقد رأى السيد كاظم اليزدي أن هذا الأمر يعقبه فساد عظيم، فقام بتحريم ذلك – أي المشروطة – ولذا وقع الخلاف والنزاع بين الأهلين والحكومة وأدى إلى اراقة الدماء.[٣]وأنقسم أهل النجف الأشرف على فريقين متعاديين، أحدهما يدعو إلى المشروطة بزعامة الملا كاظم الخراساني، والآخر يدعو إلى الاستبداد بزعامة السيد محمد كاظم اليزدي.[٤]واستطاع السيد اليزدي أن يستميل اليه الكثير من العامة ومغاوير المحلات من رجال عشيرتي الزقرت والشمرت، فكان إذا خرج إلى الصلاة حف به المسلحون من أعوانه وهم يهتفون بالصلاة على محمد وآل محمد، تحديا لأَنصار المشروطة، وصارت الإشاعات تروج في أَوساط العامة حول المشروطة بأَن المقصود منها هو هدم الدين وإفساد الأخلاق.[٥] وقد أدّى بعض المنسوبين إلى أنصار الطرفين من المتعاونين مع روسيا وبريطانيا دورا في تعميق الخلاف، وتوجيه الأحداث بما يتعارض وحقيقة موقف المراجع الدينيين ،او بما يخدم مصالحهم في النهاية.[٦]والواقع أَن الجدال بين أتباعي المشروطة والمستبدة لم يقتصر على النجف الأشرف وحدها، بل سرى إلى كربلاء والكاظمية المقدستين وبعض مناطق العراق الأخرى، حتى وصل الحال إلى أَن بعض طلبة العلوم الدينية في النجف لم يستطيعوا لمدة سنة كاملة من زيارة كربلاء او

١- رشيد الخيون، لاهوت السياسة، منشورات الجمل، بغداد،٢٠٠٩، ص٢٩.
٢- كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي سيرته واضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية،ط١،مطبعة برهان، قم، ايران،٢٠٠٦، ص ص ١٦٧-١٦٨.
٣- المصدر السابق ، ص٦٨.
٤- المصدر السابق ،ص١٨٧.
٥- المصدر السابق ،ص١٨٩.
٦- جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا، مصدر سابق،ص٢٤٣.

الكوفة او مسجد السهلة خوفا على أرواحهم.[١] ويرى بعضهم أن اليزدي أجبر على الوقوف ضد المشروطة بعد أن كان محايدا، وهذا ما يذهب اليه الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء في مذكراته المخطوطة ،التي قال فيها إن السيد اليزدي وقف موقفا محايدا من الحركة الدستورية، ولم يتدخل في السياسة ولم يعارض فيكون موقفا سلبيا، لكنهم لم يقتنعوا باعتزاله عنهم ،بل أرادوه ليخوض معهم، فامتنع وصعد برباطة جأش وعزم راسخ، ولم يجد فيه التهديد بالقتل ولا محاولات الاغتيال، فهاجموه وأهانوه وآذوه وكالوا له أنواع التهم، حتى ألجأوه إلى أَن يقف منهم موقف المعارض .[٢]وكان العامة مع اليزدي حتى أنهم قاموا بالاعتداء على حاملي فكرة المشروطة ،لأنها بنظرهم كفر والحاد.[٣]في حين كان بعضهم يتهم اليزدي بأَنه من المتعاونين مع الإدارة البريطانية في العراق، وأَنه وقف مع الأنجليز ضد ثورة النجف عام ١٩١٨م. ويقول حسن العلوي في كتابه «الشيعة والدولة القومية»: إن «ما كتب عن ثورة النجف وما حصل عليه الباحثون من وثائق بريطانية، وما نشره الاداريون الأنكليز عن تلك الفترة، وضعت العلامة اليزدي في مأزق صعب، فقد اشارت سكرتيرة المندوب السامي البريطاني والتي توصف بكونها مسؤولة الاستخبارات البريطانية في العراق، إلى أن اليزدي كان من المتعاونين مع الادارة البريطانية. يوكد تقرير بريطاني اخر أن محمد كاظم اليزدي موال لبريطانيا ويكره الدستوريين، وهي اشارة إلى تزعمه الفريق الداعي إلى الاستبداد، في مواجهة دعاة الدستورية الذين تزعمهم الشيخ كاظم الخراساني، والقائلين بضرورة تحديد الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها كل من السلطان العثماني والشاه الايراني. وقد أفتوا بأن معاداة الدستور معاداة للإسلام».[٤] و أصدر أحد العلماء المسلمين ،وهو الشيخ فضل الله النوري الفتوى التي جاء بها أن تأسيس البرلمان وسن دستور للبلاد

١- كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، مصدر سابق، ص١٨٩.
٢- كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، مصدر سابق،ص١٨٥.
٣- حسن الاسدي، ثورة النجف على الانكليز، دار الحرية للطباعة،(بغداد،١٩٧٥)،ص٣٠.
٤- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، مصدر سابق،ص٩٠.

يغاير الشرع الاسلامي، واعتمد محمد علي شاه على هذه الفتوى وحل البرلمان واوقف الدستور[1] في إيران.

وفي النجف الاشرف سعى السيد هبة الدين الشهرستاني * بالتعاون مع بعض الاشخاص إلى دعم اتجاه فكرة المشروطة سرا خوفا من أنصار اليزدي-وهم جواد الجواهري، وأحمد الصافي، وعبد الكريم الجزائري، وغيرهم، إذ سعوا لإثارة الحماسة في ضرورة الشورى والحرية، ووجود الدستور وحفظ القوانين، ضد الاستبداد، لكونها من أسس الدين الإسلامي. وكما أكدوا ضرورة تأسيس برلمان يضمن موضوع الشورى، وعدم الانفرادية في الحكم، والدعوة إلى حكومة نيابية إنموذجا لنظام الحكم، الذي يرتبط بالمقاييس الدينية من الناحيتين النظرية والتطبيقية. وكان له الاثر الكبير في تمهيد التغيير البطيء في بنية التفكير الحديث لبعض رجال الدين، مما ساعد على تسرب الفكر الحديث إلى النجف.[2] ولقد كانت للمشروطة آثار اجتماعية وفكرية وسياسية لا يستهان به في تطور المجتمع العراقي عامة، والنجفي خاصة. يحتوي الكثير من الأبعاد السياسية التي تتمثل بقبول فكرة البرلمانية بالاعتقاد أن فكرة قيام حكومة برلمانية دستورية حديثة لا تتعارض مع تعاليم الاسلام.[3] وهكذا فأن المشروطة كانت حافزا جديدا حيث كان الناس يتجادلون حولها بعنف شديد إلى درجة لم يسبق لها مثيل من قبل.[4]

١- كامل سلمان الجبوري، السيد كاظم اليزدي، مصدر سابق،ص١٦٨.

* - هو محمد علي بن حسين بن محسن بن مرتضى الحسيني،(١٣٠١ - ١٣٨٦ هـ/ ١٨٨٤ - ١٩٦٧ م) المعروف بهبة الدين الشهرستاني. باحث من أعيان الشيعة الأمامية في العراق قضى حياته في العراق ومصر. عالم ومجتهد كبير، ومفسر للقرآن، محارب ومجاهد، ولد في سامراء، أبوه السيد حسين الحائري الكاظمي و أمه مريم وهي من العلويين أبناء الميرزا مهدي الشهرستاني موسوية النسب، ويصل نسبه من خلال ثلاثين واسطة بزيد بن علي بن الحسين عليه السلام.(الموسوعة الحرة، انترنت).

٢- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف، مصدر سابق، ص ص ٣٦-٣٧.

٣- المصدر السابق ،ص٣٨.

٤- كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي،مصدرسابق،ص١٨٧.

ثانيا: ثورة العشرين

يمثل العراق قلب العالم العربي، وهو المفصل الرئيس الذي يربط بين العالمين العربي والاسلامي، ولذلك مر خلال اربعة عشر قرنا بمتغيرات كثيرة وحوادث أكثر، وفي القرن العشرين الميلادي تمزق العالم الاسلامي إلى دويلات تقاسمتها قوى الغرب، وكان العراق من نصيب الاستعمار البريطاني، ولم يسع البريطانيون إلى غزو العراق في سياق الحرب العالمية الاولى وقتال العثمانيين وحسب، بل كان جزء من المسعى البريطاني الواسع لتأمين الموارد، ولاسيما النفط الإيراني، وحماية الطريق إلى الهند.[١] وقد اظهرت المرجعية الدينية في تلك والفترة التي سبقتها مواقف جريئة وحاسمة ظلت خالدة إلى يومنا هذا، على صعيد درء الاحتلال وتحقيق الاستقلال.[٢] بعد أن تطورت مهمة الحوزة العلمية في النجف وأصبحت مهمة فقهائها جزءا من الأحداث المتغيرة.[٣] حيث واجهت الحوزة العلمية صراعا من نوع جديد خلال مرحلة دخول القوات البريطانية إلى العراق بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤م، الذي كان خاضعا أنداك لسيطرة الدولة العثمانية التي عرفت بالتعصب ضد الشيعة، وقد عمل البريطانيون على أساس فرضية مفادها أن قرونا من الاضطهاد العثماني كافية لجعل رجال الدين الشيعة مستعدين لقبول أي شخص يخلصهم من محنتهم على أيدي العثمانيين السنة، ولكن الحوزة العلمية تناست ظلم العثمانيين ووقفت معهم ضد الغزاة من غير المسلمين، وأنخرط الكثير منهم في القتال الفعلي. [٤] وكانت سياسة المجتهدين الشيعة أنداك ترتكز على تحقيق الاستقلال للبلاد، وطرد الاحتلال البريطاني، ومناصرة المسلمين سواء كانوا الأتراك حين تعرض الدولة العثمانية للغزو البريطاني، ام في

١- عباس كاظم، ثورة ١٩٢٠ قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية، ترجمة حسن ناظم، التنوير للطباعة، بيروت ، لبنان، ٢٠١٤، ص٢٨٧.
٢- نضير الخزرجي، المرجعية الدينية في نصف قرن، الهدى(مجلة)،العدد١٢ ،١٤٣٢ هـ،ص٩٠.
٣- جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا، مصدر سابق،ص١٩٥.
٤- عباس كاظم، ثورة ١٩٢٠، مصدر سابق، ص١٠٦.

إيران حين غزتها روسيا، ام في ليبيا حيث الاحتلال الايطالي، وهذا الواقع تعكسه نشاطاتهم وجهادهم الطويل من العام ١٩١٤م إلى العام ١٩١٨م ثم عام ١٩٢٠م في ثورة العشرين. وفي هذه المرحلة كانت جهودهم بارزة وواضحة في مقاومة الاحتلال البريطاني. [١] ووجد المجتهدون أنفسهم في مواجهة مع القوات البريطانية بعد صدور فتاوى الجهاد ضد الاحتلال البريطاني. [٢] فبعد أن أحس العثمانيون بالخطر القادم من دخول القوات البريطانية إلى البصرة في ٢٢\١١\١٩١٤م، حاولوا استمالة الفقهاء الشيعة العرب للاستفادة منهم في تعبئة العشائر العربية. وقد ارسلت الحكومة العثمانية مندوبين عنها إلى كبار الفقهاء لتأكيد الدفاع عن بلاد المسلمين امام غيرهم. [٣]وقد عقد مراجع الدين الشيعة في النجف اجتماعا في مسجد الهندي مؤكدين وجوب مشاركة الحكومة المسلمة في دفع الكفار عن بلاد المسلمين ،وعلى الرغم من معاناة العراقيين من الحكم العثماني، الا أنهم استجابوا لفتاوى الجهاد التي اطلقها العلماء . [٤] وقد اخذ التقارب بين الطرفين مأخذه، حيث لم تقتصر المواجهة ضد الإنكليز على الفتاوى فقط ،بل أنبرى كبار الفقهاء العرب إلى تعبئة العشائر والنزول إلى ساحات المواجهة قوات شبه نظامية، وكان على رأسهم السيد محمد سعيد الحبوبي(ت ١٣٣٣ هـ\١٩١٥م) ،والسيد مهدي الحيدري(ت ١٣٣٦ هـ\١٩١٧م). وعلى الرغم من أن القبائل الشيعية لم تكن ترغب بمؤازرة العثمانيين او الانضمام إليهم في حلف مشترك بسبب ما عانوه في فرض الضرائب عليهم، والاصطدام معهم في مواجهات مسلحة. إلا أن المجتهدين العرب بذلوا جهودا في اقناع هذه القبائل للعدول عن موقفها تجاه العثمانيين، وربما كان ذلك خاضعا إلى اعتقاد هؤلاء المجتهدين إلى أن مواجهة العثمانيين في حربهم مع بريطانيا

١- محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي وابرز تحولاتها، مطبعة الساقي، بيروت،٢٠١٣، ص١٠٧.
٢- المصدر السابق ،ص٢٦٥.
٣- المصدر السابق ،ص٢٦٥.
٤- وسن الكرعاوي، حياة السيد محسن الحكيم ، مصدر سابق،ص٥٧.

هي مواجهة دينية. [١] بدأت حركة الجهاد في العراق في ١٩\تشرين الثاني\١٩١٤م لمداهمة الجيوش الإنكليزية الغازية من جهة البصرة، التي تنذر بخطر السيطرة على خيراته وثرواته، والاستيلاء على شؤونه ومقدراته، وبعد أن احس العراقيون بالخطر المحدق، وشعروا بما سيحيق بهم من الكوارث اذا تمكن عدوهم من السيطرة والاستيلاء على بلادهم ، وما سيجره ذلك عليهم من المحن والفتن، استغاثوا برجال الدين قبل أن تعلن بريطانيا الحرب على الدولة العثمانية. [٢]وفي ١٥ كانون الاول ١٩١٤ صعد السيد محمد كاظم اليزدي المنبر في الصحن الحيدري بالنجف وخطب في الناس خطبة حثهم فيها على الدفاع عن البلاد الإسلامية، واوجب على الغني العاجز بدنا، أن يجهز من ماله الفقير القوي، فكان لكلامه صدى كبير. [٣]

اما في الكاظمية ببغداد فقد كان الشيخ مهدي الخالصي* اشد حماسا للجهاد، وقد كتب في ذلك رسالة بعنوان «الحسام البتار في جهاد الكفار» نشرتها جريدة «صدى الاسلام» بعدئذ على حلقات متتابعة. ولم يكتف الخالصي بهذا، بل أصدر حكما أوجب فيه على المسلمين صرف جميع اموالهم في الجهاد حتى تزول غائلة الكفار.

١- جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا، مصدر سابق، ص٢٦٦.
٢- كامل الجبوري، السيد كاظم اليزدي، مصدر سابق، ص ص ٢١٨-٢١٩.
٣- المصدر السابق ،ص٢٢٢.

*- الشيخ مهدي بن الشيخ حسين الخالصي ، ولد في الكاظمية سنة ١٢٧٦ هـ\١٨٥٩م .تلقّى علومه في الكاظمية والنجف وسامراء على علماء عصره المشهورين. شارك بعد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤م في ثورة العشرين، وبعد خمود الثورة وإعلان الملكية والدعوة إلى انتخاب المجلس التأسيسي دعا الى مقاطعة الانتخابات فقرّرت الحكومة نفيه إلى خارج العراق ولـّما وصل إلى عدن أُطلق سراحه فقصد مكّة المكرّمة حاجّاً وبعد الحج ذهب إلى إيران واختار مشهد سكناً له حتّى وافاه الاجل سنة ١٣٤٦ هـ\١٩٢٧م، ودفن في مشهد.(محسن الامين، أعيان الشيعة ، ج ١٠،ص ١٥٧).

ومن امتنع عن بذل ماله وجب أخذه منه كرها. [1] وبحلول كانون الثاني ١٩١٥ كان البشير بالجهاد يمارس عمله في كل مسجد من مساجد العراق، وأرسل مبعوثين من مدن العتبات المقدسة إلى العشائر يحثونها على قتال البريطانيين باسم الاسلام، وكان اثر ذلك بالغا بصورة ظاهرة على عشائر الفرات الاوسط ،وقيل إن زهاء ١٨ ألف متطوع جندوا من بين سكان الفرات الاوسط . وكان على رأس المجاهدين شخصيات دينية شيعية بارزة منها شيخ الشريعة الأَصفهاني، والشيخ مهدي الخالصي ،والسيد محمد سعيد الحبوبي ،والسيد مصطفى الكاشاني، والسيد مهدي الحيدري، والسيد محسن الحكيم. [2] وعلى الرغم من فشل الجهاد عسكريا وسيطرة الاحتلال البريطاني على العراق عام ١٩١٨،لم يتمكن الاحتلال نفسه من سد الفراغ الذي أَوجده أنتهاء الحكم العثماني في العراق، وكان البريطانيون حينذاك فقط في بداية إحكام سيطرتهم على البلاد في العام ١٩١٨،وكان دور المجتهدين الشيعة خلال الفترة الدستورية ،وظهورهم قادة حركة جهادية في العراق بين ١٩٠٨ و ١٩١٥ قد مكنهم من تعبئة السكان المحليين ،وأَظهرت الاحداث اللاحقة قوة المجتهدين بالكامل فضلا عن ازدياد توجههم نحو العمل واتساع حرية حركتهم . [3]ففي نهاية العام ١٩١٨م انتقل المرجع الديني محمد تقي الشيرازي *إلى كربلاء، وأخذ يصدر بيانات تدعو إلى إقامة دولة إسلامية في أرجاء العراق، وشكل مجلس شورى للعلماء، وأصدر فتوى بجواز حمل السلاح ضد البريطانيين، وشكل مجلسا لإدارة الحرب ضد القوات البريطانية. وقد شرعت الحكومة

١- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث،ج٣، مصدر سابق، ص١٣٠.
٢- اسحق نقاش، شيعة العراق، مصدر سابق، ص ص ١٠٩-١١٠.
٣- المصدر السابق، ص ١١٠.

* محمد تقي بن الميرزا محب علي بن الميرزا محمد علي المشهور بكلشن الشيرازي الحائري. هو عالم دين شيعي إثني عشري. ولد في شيراز بجنوب إيران، وهاجر في شبابه إلى العراق، وتحديداً لمدينة كربلاء، كما سكن لفترة في مدينة سامراء. وقد استلم الزعامة الدينية بعد وفاة محمد حسن الشيرازي سنة ١٣١٢ هـ،وكان للشيرازي دور في ثورة العشرين، توفي في ٣ ذو الحجة ١٣٣٨ هـ(اعيان الشيعة،ج٩،ص١٩٢).

البريطانية بإجراء استفتاء حول نوعية الحكومة التي يرغب فيها العراقيون .[١] وعلى الضد من الاهتمام الذي أبداه المسؤولون البريطانيون في لندن بفكرة تنصيب أحد أبناء الشريف حسين حاكما على أجزاء من العراق، اقترح ارنولد ولسن، القائم بأعمال المفوض المدني في العراق، في تشرين الثاني ١٩١٨، إجراء استفتاء للتوثق من رأي «المتعلمين» في العراق. وكان الاستفتاء يتضمن ثلاثة أسئلة [٢]:-

هل تؤيد إقامة دولة عربية واحدة تحت الوصاية البريطانية، تمتد من حدود ولاية الموصل الشمالية إلى الخليج؟

في هذه الحالة، هل ترى أن زعيما عربيا (أميرا)ينبغي أن ينصب على رأس هذه الدولة الجديدة؟

وفي هذه الحالة من تفضل أن يكون أميرا؟

وقد ولد الاستفتاء البريطاني تداعيات كبيرة ليست في صالح البريطانيين، انتهت بقيام ثورة العشرين عام ١٩٢٠م.حيث أعرب مجتهدون كبار في النجف وشخصيات اخرى عشائرية عن الرغبة في إقامة دولة مستقلة تمتد من الموصل شمالا إلى الخليج جنوبا. حيث أعلنوا (بما أن اغلبية سكان العراق من العرب وبما أن كل شخص يفضل أبناء جلدته الذين يوحده معه الدين واللغة والقيم والعادات، فأننا نرى من المناسب أن توضع هذه المملكة تحت حكم أمير عربي)، وكان من بين الموقعين شيخ الشريعة الأصفهاني، وعبد الكريم الجزائري، وجواد صاحب الجواهر، ومهدي كاشف الغطاء [٣].

ثم كان التطور المثير للقلق البريطاني بشدة في المذكرة التي كتبت في كربلاء بتاريخ ١٠\

١- وسن الكرعاوي، حياة السيد محسن الحكيم، مصدر سابق،ص٦١.
٢- اسحق نقاش، شيعة العراق،١١١.
٣- المصدر السابق، ص١١٣.

كانون الثاني ١٩١٩، الموقعة من لدن مجتهدين كبار وشخصيات دينية أخرى ،وبتأثر المجتهد المؤيد للدستورية الميرزا محمد تقي الشيرازي، جاء فيها(وقد اجتمعنا نحن اهالي كربلاء.. وبعد مداولة الآراء وملاحظة الاصول الإسلامية، وطبقا لها تقرر رأينا على أن نستظل بظل راية عربية اسلامية، فانتخبنا أحد أنجال سيدنا الشريف حسين ليكون أميرا علينا، مقيدا بمجلس منتخب من اهالي العراق لتسنين القواعد الموافقة لروحيات هذه الأمة وماتقتضيه شؤونها).[١]وتعاظم الاثر الذي تركته مذكرة كربلاء في أواخر كانون الثاني ١٩١٩، عندما أصدر الشيرازي فتوى تحرم اختيار حاكم غير مسلم.[٢]

وقد كشف الاستفتاء عن تطورين هامين طغت قوتهما في الفترة بين ١٩١٩ و١٩٢٠ على تضارب المصالح بين الفئات المختلفة في داخل المجتمع العراقي الشيعي والسني على السواء، الاول: ظهور المجتهد الكبير الشيرازي بوصفه قوة قادرة على التأثير في الرأي العام الشيعي والسني. والثاني: استعداد المجتهدين والشريفيين للتعاون ضد استمرار الحكم البريطاني، وعلى الرغم من اختلاف تطلعاتهم في الأساس، فقد اتفق المجتهدون والشريفيون على العمل معا بموجب صيغة مبهمة تدعو إلى إقامة (دولة اسلامية – عربية يحكمها أمير عربي مقيد بمجلس تشريعي)، وكل طرف فسر الاتفاقية بحسب رؤيته، ففي حين كان بعض المجتهدين وفي مقدمتهم الشيرازي يأملون في أن تمكنهم هذه الصيغة من الإشراف على العملية التشريعية وشؤون العراق بعد زوال السيطرة البريطانية على البلاد، و كان الشريفيون يعدون هذه الصيغة مدخلا لحكم العراق عمليا بتعيين أحد أبناء الشريف حسين ملكا عليه، وكان على الجانبين أن يعتمد أحدهما على الآخر، ولذلك نحوا تطلعاتهم المختلفة جانبا في ذلك الوقت، وقد أثبت تحالفهما فاعليته في تعبئة الشيعة والسنة للعمل السياسي.[٣] فلم تكن اطروحات فقهاء

١- اسحق نقاش، شيعة العراق، المصدر السابق، ص١١٤.
٢- المصدر السابق، ص١١٥.
٣- اسحق نقاش، شيعة العراق، ص١١٦.

الإسلام الشيعة الذين قادوا الحركة الاستقلالية العراقية دينية أو مذهبية أو ذات طابع كهنوتي ،بل ظهرت برامجهم السياسية وكأنها مشروعات جبهوية بطابع وطني تحرري عربي إسلامي دستوري نيابي في وقت واحد.[١]

وعلى على الرغم من تشابك الأحداث وتداخلها، الا أن موقف المرجعية الدينية الشيعية بقي أقرب ما يكون إلى الاستقلال، وبقي رافضا فكرة احتلال العراق من لدن القوات الاجنبية، تمثل في مساعدة العثمانيين في مواجهتهم مع البريطانيين بالعلى الرغم من الحوادث المؤسفة التي ارتكبها الاتراك بحقهم، وبانت ذروة هذا الرفض في الثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠ المعروفة بثورة العشرين، التي كان أبرز أسبابها رفض البريطانيين منح العراق استقلاله الكامل وتحقيق الوعود التي أطلقوها عدة مرات ،لاسيما بعد إعلان الجنرال مود بعد أن استولت قواته على بغداد في العام ١٩١٧م، أن» جيوشنا لم تؤب إلى مدنكم واراضيكم فاتحين او اعداء، بل بصفة محررين».[٢] وكذلك الإعلان الإنجليزي الفرنسي الذي جرى توقيعه في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨م، وينص على توافق فرنسا وبريطانيا العظمى على المساعدة في تأسيس الحكومات الوطنية في سوريا والعراق، وتشجيعها بعد أن حررها الحلفاء وكذلك في الدول التي تحاول أن تحقق تحررها.[٣] وكانت النقاط الأربع عشرة التي قدمها الرئيس الأمريكي وودرر ويلسون في خطابه امام الكونغرس في ٨ كانون الثاني ١٩١٨م، حاضرة حضورا واضحا في مذكرات قادة الثورة، ووثائق اتصالاتهم مع الموظفين البريطانيين.[٤] في البدء، قام الوجهاء العراقيون وممثلوهم بتذكير الحكام البريطانيين على نحو هادئ بالخطط المعلنة

١- حسن العلوي، شيعة العراق، مصدر سابق،ص١٠٢.
٢- عباس كاظم، ثورة ١٩٢٠ قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية، ترجمة حسن ناظم، التنوير للطباعة، بيروت، لبنان، ٢٠١٤، ص٨٧.
٣- p، Ireland، Iraq :political development ٤٥٠.
٤- عباس كاظم، ثورة ١٩٢٠، مصدر سابق، ص٨٨.

لحكومتهم، بيد أن مطالبهم لم تلق آذانا صاغية، أو أنها أفضت أحيانا إلى معاملة عدائية.[١] وقد ظهر خلال الثورة الكبرى الدور الكبير للميرزا محمد تقي الشيرازي بوصفه زعيماً ملأ الفراغين السياسي الديني في المرجعية الشيعية، وكان له دور مؤثر في الإعداد للثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠م وتصديه لقيادتها.[٢] إذ توفي السيد محمد كاظم اليزدي في الثالث من نيسان عام ١٩١٩م، وحل محله محمد تقي الشيرازي في زعامة المرجعية الدينية الشيعية، وتمكن من قيادة الثورة على البريطانيين عام ١٩٢٠م إلى جانب علماء الدين في النجف وكربلاء والكاظمية.[٣] وقد أصدر الميرزا محمد تقي الشيرازي فتواه التي تنص على أن» مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم في مطالبتهم رعاية السلم والامن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع البريطانيون من قبول مطالبهم».[٤] وانتشرت الفتوى على نطاق واسع وفي كل مكان من العراق مع مبعوثين مخصوصين من علماء الدين لتحريض الجماهير على حمل السلاح ومقاومة القوات المحتلة بالقوة، وأخذت المدن الجنوبية المحيطة بالنجف وكربلاء والكاظمية تتحرك في إثر الفتوى. وهب الشعب العراقي حاملا سلاحه، وكانت الثورة العراقية الكبرى التي أرغمت المحتلين على إعلان الحكم الوطني.[٥]وقد كان هدف المجتهدين من الدعوة إلى الثورة إقامة حكومة اسلامية في العراق متحررة من السيطرة الأجنبية. وكان المجتهدون قد عبروا عن الرغبة في إقامة حكومة إسلامية في استفتاء ١٩١٩م،وأكدوها مجددا في الفترة التي سبقت الثورة مباشرة .وكان الشيرازي يسعى إلى تطبيق نظام دستوري وتشكيل مجلس وطني في العراق على وفق المبادئ التي نادى بها المجتهدون المؤيدون للدستورية خلال الثورة الايرانية.[٦]وقد أطلقت الرصاصات الاولى إيذانا باندلاع ثورة العشرين

١- عباس كاظم، ثورة ١٩٢٠، ص٩١.
٢- جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا ،٢٧٢.
٣- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، مصدر سابق،ص١٠٥.
٤- وسن الكرعاوي، حياة السيد محسن الحكيم، مصدر سابق،ص١١.
٥- المصدر السابق ،ص١١.
٦- اسحق نقاش، شيعة العراق، مصدر سابق،ص١١٩.

في الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٠م في الرميثة بلواء الديوانية عندما أَقدم مسلحون عشائريون على اطلاق سراح شعلان أبو الجون الذي اعتقلته القوات البريطانية بالقوة ولم يكن اعتقال أبي الجون السبب الوحيد لاندلاع ثورة العشرين، فقد كانت ثمة حركة في طور التصاعد في المدينتين المقدستين النجف وكربلاء، حيث كان علماء الشيعة البارزون وأَعيان السادة وشيوخ العشائر في الفرات الاوسط قد اجتمعوا لإعلان ثورة شاملة ضد البريطانيين، وقد عقد بالفعل اجتماع في المشخاب القريبة من النجف في ٢٨ حزيران ١٩٢٠م، لتهيئة الأمور للثورة وذلك قبل اعتقال أبي الجون بيومين، وأرسلت رسائل إلى شيوخ المناطق في النجف والديوانية، ومنهم شعلان ابو الجون، لكن حامل الرسائل وصل إلى الرميثة بعد يوم واحد من بدء الثورة في المدينة.[١] قبل ايام قليلة من وفاة الشيرازي في الثالث عشر من آب .[٢] وفي منتصف آب تم الاعتراف بشيخ الشريعة الأصفهاني * بوصفه أكبر المجتهدين ،الذي سعى إلى الحفاظ على زخم الثورة، ولم يتمكن البريطانيون من اخماد ثورة العشائر واسترداد السيطرة الا في تشرين اول من عام ١٩٢٠.[٣] وقد فشل البريطانيون في استشراف حدوث ثورة العشرين؛ لأنهم قللوا من تأثير رجال الدين على العشائر في حين اظهرت ثورة العشرين طاعة قوية من العشائر العراقية للمرجعية الدينية ورجال الدين، بما في ذلك العشائر التي كان الانكليز يعدونها مستفيدة منهم ومتعاونة معهم.[٤] وبعد اخماد ثورة العشرين عملت الحكومة البريطانية على اقامة حكم يرتبط، وقد اضفى اعلان الانتداب البريطاني على العراق شرعية دولية بعد انتدابها من قبل عصبة الامم على العراق الذي لم يعد تابعا لسلطة

١- علي الوردي ، لمحات اجتماعية ، ج٥،ص٢١٥-٢١٧.
٢- اسحق نقاش، شيعة العراق، مصدر سابق،ص١٢٣.
* فتح الله بن محمد جواد النمازي الشيرازي الإصفهاني (١٢٦٦ هـ - ١٣٣٩ هـ). كان من كبار مراجع الشيعة الاثني عشريَّة، وأبرز القيادات الدينية والسياسية في إيران والعراق في عصره، ويُعرف ويُشتهر باسم شيخ الشريعة الإصفهاني، توفي في ٨ ربيع الثاني ١٣٣٩ هـ، ودفن في النجف(محسن الامين، اعيان الشيعة،ج٨،ص٣٩٢).
٣- اسحق نقاش، شيعة العراق، مصدر سابق،ص١٢٤.
٤- عباس كاظم ، ثورة ١٩٢٠، مصدر سابق، ص٢٤٥.

الحكومة العثمانية بعد الحرب العالمية الاولى.[1]واخذت الماكنة البريطانية التي تولى قيادتها السير برسي كوكس بعد استدعاء ولسن، تمهد الارض لتتويج فيصل ملكا على العراق.[2] وقد اثار موضوع الانتداب وتعيين فيصل بن الحسين (١٩٢١-١٩٣٣م) ملكا على العراق، حفيظة العلماء. فبعد تنصيب فيصل ملكا على عرش العراق عقدت الاتفاقية البريطانية العراقية، التي أقرت الانتداب البريطاني على العراق بحسب ما قرره مؤتمر الحلفاء المنعقد في ٢٥ نيسأن ١٩٢٠م، ووقف الشيخ مهدي الخالصي ضدها، وأفتى بحرمة الدخول في اجهزة الدولة، وصدرت من السيد أبي الحسن الأصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني والشيخ مهدي الخالصي بيانات بتحريم الانتخابات. وقد جرت حرب اعلامية بين الطرفين انتهت بتسفير المراجع الدينيين إلى ايران بعدهم غرباء لا يحق لهم التدخل في سياسة العراق، وكان على رأس هؤلاء السيد ابو الحسن الأصفهاني*، والشيخ النائيني، واشترط عليهم التعهد بعدم التدخل في السياسة قبل عودتهم إلى العراق في نيسان عام ١٩٢٤م.[3]ومنذ ذلك التاريخ لم تسجل أية أحداث مهمة - تقودها الحوزة والمرجعية - الا بعد ربع قرن من الزمن حين تولى السيد محسن الحكيم** (١٨٨٩ - ١٩٧٠م)، المرجعية الدينية العليا حيث يعدّ عصره منطلقا جديدا في تحرك المؤسسة الدينية سياسيا بالأحداث الفكرية المستجدة، وتنامي الاحزاب ومنها

١- جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا، مصدر سابق،ص٢٧٤.
٢- اسحق نقاش، شيعة العراق، مصدر سابق،ص١٢٤.

*- أبو الحسن بن محمد بن عبد الحميد الموسوي الأصفهاني ، ولد سنة ١٢٧٧ هـ\ ١٨٦٠م في أصفهان، وابتدأ دراسته الدينية هناك ،في عام ١٣٠٧ هـ\ ١٨٨٩م ؛ هاجر إلى مدينة النجف وتتلمذ عند رجال الدين والمراجع الموجودين آنذاك وقد تبوأ المرجعية والقيادة الدينية والسياسية وقد عارض تنصيب فيصل الأول ملكاً على العراق. توفي عام١٣٦٥ هـ\ ١٩٤٥م،في الكاظمية ، ودفن في النجف. (الاميني، أعيان الشيعة ج٢ ص٣٣١ - ٣٣٥).

٣- جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا، مصدر سابق،ص٢٧٤.

**- السيد محسن بن مهدي بن صالح الطباطبائي الحكيم ، ولد عام ١٣٠٦ هـ\ ١٨٨٨م بمدينة النجف، وينتسب لأسرة الحكيم ترجع جذورها إلى جبل عامل في جنوب لبنان، وقد سُميت بذلك حيث كان أحد أجداده ـ وهو «علي» ـ طبيباً مشهوراً، تسنّم المرجعية بعد وفاة السيد أبو الحسن الاصفهاني وكان المرجع الثاني للشيعه في العالم ثم تسنم المرجعية العامة للشيعة بعد وفاة الشيخ حسين البروجردي، وأخذ بوضع نظام إداري للحوزة، وشرع ببناء المدارس وإرسال المبلغين إلى نقاط العراق المختلفة، توفي بعمر يناهز ٨١ سنة، عام ١٣٩٠ هـ\١٩٧٠م ، ودفن في النجف، .(اعيان الشيعة،ج٩،ص ص٥٦-٥٧).

الأَحزاب الإسلامية في خمسينيات القرن العشرين.[١]

الخلاصة

مرت الحوزة العلمية في النجف الأشرف بتطورات كثيرة منذ تأسيسها على يد الشيخ الطوسي حتى الآن، وعاصرت الكثير من التحديات والصعوبات، واستمر التطور الفكري فيها ولاسيما نظرية الفقيه وحدود ولايته وموقفه من العمل السياسي والاحداث التي تواجه الأمة في زمانه، وقد استطاعت الحوزة أن تحافظ على كيانها على الرغم من التحديات والضغوطات التي تعرضت لها، وأن تحافظ على مصالح الأمة وكيانها، وذلك بفضل استقلالها المالي والاداري عن السلطات على مر الزمان، ومازالت تتطور بتطور الزمان والمكان وما يفرزه من معطيات جديدة.

١ – جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا، مصدر سابق ،ص٢٧٤.

الفصل الثاني

وسائل تأثير المرجعية في الرأي العام

المبحث الاول: الوسائل المباشرة الناقلة للخطاب المرجعي.

١. الفتوى

٢. خطب الجمعة والمناسبات الدينية

٣. البيانات

٤. السلوك العملي

المبحث الثاني: الوسائل غير المباشرة الناقلة للخطاب المرجعي

١. وسائل الاعلام

٢. التسريبات الصحفية

٣. الامم المتحدة

المبحث الثالث: أثر الوكلاء والمعتمدين في الرأي العام

المبحث الرابع: الخطاب المرجعي بالاستعانة
المؤسسات الثقافية والفكرية

وسائل تأثير المرجعية في الرأي العام

ان الرأي العام ظاهرة سياسية باتت أهم الظواهر المؤثرة في مجرى الحياة السياسية وهي عامل رئيس في شرعية الحكم، ولا احد ينكر اهمية الرأي العام ودوره في المجتمع، غير ان الاختلاف ربما يكمن في حجم الدور وكيفية التعامل معه وسبل ترشيده وتجنيده لصالح الاولويات والاستراتيجيات التي يجب ان تكون قد رسمت في ضوء المعتقدات والعادات والتقاليد والاعراف والاعلام، وتعد الدراسات المتعلقة بدراسة الراي العام بوصفه ظاهرة من الظواهر المؤثرة في المجتمع، اهم الدراسات في هذا العصر، لما وصل اليه العلم الحديث من تطور وتقدم مذهلين في وسائل الاتصال بصفة عامة.[1] وتؤثر طبيعة المجتمعات ودرجة التطور الحضاري فيها في الرأي العام وعلاقته بالسلطات السياسية والنظام السياسي الذي يحكم العلاقات الدولية، وقد أسهمت ثورة الاتصالات والمعلوماتية التي تعيشها البشرية حاليا في نقل المجتمعات المتخلفة في النظام السياسي الدولي الى مصاف المجتمعات المتقدمة في اساليب حياتها السياسية.[2]

والمرجعية الدينية لديها ادوات كثيرة ، بعضها مباشرة وبعضها الآخر غير مباشرة، الى جانب منظومة من المبلغين والمراكز الثقافية والفكرية ، والتي توجه بها الرأي العام بما يجعله مؤثرا في صناعة القرار السياسي وممارسة دور الرقابة على السلطات السياسية. وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على هذه الادوات المهمة التي تؤثر بها المرجعية الدينية في الراي العام.

١- كامل خورشيد مراد، مدخل الى الراي العام، دار المسيرة، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص ١٥.
٢- الشيخ محمد السند، الحاكمية بين النص والديمقراطية، دار الاميرة، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص٢٣٦.

■ المبحث الاول

وسائل الخطاب المرجعي المباشرة

تتضمن وسائل الخطاب المرجعي المباشر أموراً منها الفتوى الشرعية وخطب الجمعة والجماعة والعيدين والمنبر الحسيني والبيانات العلنية الى جانب الممارسة العملية للمرجعية الدينية ،التي تعبر بها عن ردود فعلها إزاء أمر ما، وهو ما يمثل رسالة واضحة الى الراي العام. وفيما يأتي هذه الوسائل والادوات:

١ -الفتوى

لا نكاد نجد اهتماما مكثفا مثل الاهتمام الذي يوليه الشيعة لعلمائهم باعتبارهم نواب الائمة، وهي ميزة يختصون بها عن نظرائهم في المذاهب الاخرى، حيث تعد اجتهاداتهم بمنزلة النص الديني الذي يوجب على الاتباع التقيد بها باعتبارها تكليفات شرعية، وجوهر هذه الخصوصية وفلسفتها كامنة في بنية الامامة نفسها التي تخول للفقيه في عصر الغيبة مزاولة صلاحيات الامام في عصر الغيبة في الحدود التشريعية.[١]وتعد المرجعية عنصرا مهما في بث القدرة والقوة الذاتية، والميل نحو نيل الحقوق، والعمل على توجيه الشيعة وحفظ حقوقهم والسير بهم نحو القوة والمكانة المستقلة عن السلطة؛ لأَن سر قوة المكون الشيعي ليس في السلطة بل في القوة الذاتية التي لها ركائز عدة، أحدهِا واهمها المرجعية الدينية.[٢] والمؤسسة الدينية في العراق، وكما هو معروف تاريخيا، كان لها أثر فاعل في رسم ثقافة المجتمع العراقي سياسيا.[٣]والمرجعية عند الشيعة تطور وابداع

١- فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة، دار الكنوز الادبية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، ص١٥٩.
٢- محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي، مطبعة الساقي، بيروت، لبنان،٢٠١٣، ص٤٤-٤٥.
٣- المصدر السابق، ص ٢٨٨.

ورحمة للامة، تنقذها وتقرر مصيرها في أحلك الظروف وأشدها محنة وأعظمها بلاء.[1] والفقيه نائب الامام في النظرية الشيعية الامامية ، ويملك من السلطات ما يملكه الامام الا ما ثبت اختصاصه بالإمام، فله حق الفتيا في القضايا الشرعية وعلى العوام ان يقلدوه في ذلك، وله حق القضاء بين الناس، فلهم الرجوع اليه في خصوماتهم، وعليهم الالتزام بحكمه، وله حق الولاية على الناس، فيجب عليهم الالتزام بكل احكامه في شؤونهم العامة والخاصة التي تتحرك في دائرة النظام العام الخاضع للحاجة الى السلطة الحاكمة التي تدير شؤون البلاد والعباد وهذا هو المعروف بولاية الفقيه، وعليه فالإفتاء هو احدى المهمات الكبيرة للمرجع الديني الى جانب القضاء والولاية.[2] وفي تاريخ المرجعية الدينية في النجف الاشرف فتاوى معروفة غيرت الواقع او اثرت فيه بشكل كبير، واستطاعت بها أن تحرك الرأي العام في داخل العراق وخارجه، والذي استطاع بدوره ان يغير الكثير من الخطط والبرامج السياسية لأنظمة مستبدة او قوات محتلة.

فعند دخول القوات البريطانية الى العراق عن طريق البصرة عام ١٩١٤م، لعب علماء الدين في حوزة النجف العلمية دورا كبيرا في تحفيز ابناء العشائر على الجهاد لمواجهة الغزو البريطاني للبلد المسلم وكان على رأسهم السيد محمد سعيد الحبوبي والشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ محمد جواد الجواهري في النجف وفي بغداد كان الشيخ محمد مهدي الخالصي والسيد مهدي الحيدري أبرز الداعين الى الجهاد فيما أرسل المرجع السيد محمد كاظم اليزدي ولده محمد لينوب عنه في استنهاض العشائر للجهاد.[3] وفي عام ١٩١٩م قام الميرزا محمد تقي الشيرازي بقيادة عمليات مقاومة الغزو البريطاني وتنظيمها بعد ان اصبح مرجعا خلفا للسيد كاظم اليزدي، الذي توفي في الثلاثين من

١- رزاق مخور داؤود، من عظماء العصر الحديث، د م، ٢٠٠٨، ص٥.
٢- حميد الدهلوي، المرجعية بين الواقع والطموح، دار العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص٦١.
٣- كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، مطبعة برهان، قم، إيران،٢٠٠٦، ص ٢٢٢-٢٢٩.

نيسان عام ١٩١٩، واصدر الميرزا الشيرازي والسيد ابو الحسن الاصفهاني فتوى ضد تعيين الحكومة البريطانية حاكما بريطانيا على العراق، وتلك الفتوى حرمت على الشيعة التعاون مع سلطات الاحتلال او تقديم خدمات لها، وحملت ايضا تواقيع ١٧ مجتهدا آخرين.[١] وبعد التوقيع على اتفاقية سان ريمو سنة ١٩٢٠م ،التي وضعت العراق تحت الانتداب البريطاني، اشتعلت انتفاضة شعبية عمت العراق، وأصدر الميرزا الشيرازي بيانا الى الشعب العراقي يدعوهم الى التظاهرات السلمية للمطالبة بالاستقلال.[٢] ولما اقدمت السلطات على قصف دواوين شيوخ العشائر وبيوت رؤساء العشائر المنتفضة واحرقت ديارهم أصدر المرجع الشيرازي فتواه التي نصها» مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم ضمن مطالبتهم رعاية السلم والامن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الانكليز عن قبول مطالبهم».[٣] فكانت هذه الفتوى بداية لإشعال فتيل الثورة العراقية الكبرى المعروفة بثورة العشرين، التي استطاعت ان تعجل في حصول العراق على استقلاله.[٤] غير ان الحكومة التي نصبها الانكليز في العراق بعد الثورة كانت ذات طابع طائفي واضح وقدد خططت في سنة ١٩٢٢م لانتخاب اعضاء للمجلس النيابي بطريقة لا تسمح للشيعة بتكوين نسبة في المجلس النيابي تتناسب وحجمهم الديموغرافي[٥]، فاعترض علماء الشيعة ومنهم السيد ابو الحسن الاصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والشيخ مهدي الخالصي والسيد محمد الصدر، وقدموا مذكرة الى الحكومة مطالبين بضرورة ان يشكل الشيعة نصف اعضاء المجلس على الاقل، وبسبب عدم استجابة السلطات افتوا بحرمة المشاركة في الانتخابات، وتوقفت الانتخابات حيث استقالت اللجان الانتخابية في

١-نجوى صالح الجواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد، د م، ٢٠١٠، ص ١٢٠.
٢- المصدر السابق، ص ١٢١.
٣- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف، مصدر سابق، ص ٥٧.
٤- نجوى صالح الجواد، مصدر سابق، ص١٢١.
٥ - المصدر السابق ، ص ١٢١.

اغلب المدن العراقية.[1]

وفي زمان مرجعية السيد محسن الحكيم ، وفي بدايات العهد الجمهوري كان التحدي الذي واجهه علماء الشيعة يتمثل في غلبة الافكار الماركسية والشيوعية وتراجع التوجه الديني خاصة في صفوف الشباب ما دفع السيد الحكيم الى اصدار فتواه المعروفة» الشيوعية كفر والحاد او ترويج للكفر والالحاد» التي كان لها أثر كبير في الاحزاب الشيوعية واليسارية وسيطرتها على المشهد السياسي بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م.[2] ويقول السيد محمد باقر الحكيم ان هذا الموقف كان له اثر كبير في الشارعين العراقي والعربي وفي نفس الرئيس المصري الاسبق جمال عبد الناصر الذي كان يراقب الاحداث عن كثب، الامر الذي جعله يفتح صفحة جديدة كانت مطوية او منسية مع الشيعة في العراق والعالم، ويهيئ المناخ لصدور الفتوى التاريخية لشيخ الازهر آنذاك محمود شلتوت، بجواز التعبد بالمذهب الشيعي كمذهب خامس الى جانب المذاهب الاسلامية الاربعة [3] * كما كان للسيد محسن الحكيم موقف داعم للقضية الفلسطينية حيث افتى بتأييد العمل الفدائي وجواز صرف اموال الزكوات لدعمه، وبعد تجاوز الصهاينة على القدس الشريف أرسل نجله السيد مهدي الحكيم مندوبا عنه للمشاركة في المؤتمرات

١- المصدر سابق، ص١٢٧.
٢- محمد باقر الحكيم، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص ١٨٩.
٣- المصدر السابق، ص١٩٠.

*- هي فتوى تُنسب إلى شيخ الأزهر محمود شلتوت، قيل أنها صدرت في ١٧ ربيع الأول ١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٩ م، أجاز فيها التعبّد بالمذهب الشيعي باعتباره مذهباً إسلامياً كالمذاهب السنية الأربعة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية)، وجاء فيها « ١ - إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين بل نقول : إن لكل مسلم الحق في أن يقلد بادئ ذي بدء أي مذهب من المذاهب المنقولة نقلا صحيحا والمدونة أحكامها في كتبها الخاصة ولمن قلد مذهبا من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره - أي مذهب كان - ولا حرج عليه في شيء من ذلك . إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعا كسائر مذاهب أهل السنة. فينبغي للمسلمين أن يعرفوا ذلك، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة، فما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة لمذهب، أو مقصورة على مذهب، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى يجوز لمن ليس أهلا للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقررونهم في فقههم، ولا فرق في ذلك بين العبادات والمعاملات. التوقيع -محمود شلتوت»(الموسوعة الحرة، انترنت، ar.wikipedia.org

التي اقيمت في مختلف بلدان الوطن العربي وخاصة مؤتمر الاردن، كما دعم السيد الحكيم المنظمات الفلسطينية المجاهدة خاصة في الساحة العراقية.[١] وافتى بحرمة قتال الاكراد العراقيين ووقف ضد محاولات عبد الكريم قاسم لاحتلال الكويت بعد استقلالها وافتى بحرمة استخدام القوة العسكرية ضد الكويت اذعانا لحرمة دم المسلمين.[٢] و عارض قيام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإعدام السيد قطب ورفاقه.[٣] وافتى السيد الحكيم بدعم مصر أثناء العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦م.[٤]

وفي الخامس عشر من شعبان عام ١٤١١ هـ الموافق الثاني من آذار عام ١٩٩١م انتفض الشعب العراقي ضد نظام صدام حسين بعد هزيمة قواته من الكويت التي احتلتها في الثاني من اب عام ١٩٩٠م، وتكبدها خسائر بشرية ومادية كبيرة، وسقطت العديد من المحافظات بيد المنتفضين، وغابت سلطة القانون وانتشرت الفوضى فتصدى المرجع السيد ابو القاسم الخوئي(ت: ١٩٩٢م) محاولا حفظ الامن وضمان استقرار المصالح الاجتماعية والدينية في العراق، فأصدر في الخامس من آذار بيانا بختمه الشخصي، دعا فيه الى حفظ الممتلكات العامة ودفن الجثث الملقاة في الشوارع، وجاء في نصه» لاشك ان الحفاظ على بيضة الاسلام ومراعاة مقدساته امر واجب على كل مسلم، واني بدوري اذ ادعوا الله تبارك وتعالى ان يوفقكم لما فيه صلاح الامة الاسلامية، اهيب بكم ان تكونوا مثلا صالحا للقيم الاسلامية الرفيعة برعاية الاحكام الشرعية رعاية دقيقة في كل اعمالكم، وجعل الله تبارك وتعالى نصب اعينكم في كل ما يصدر عنكم، فعليكم الحفاظ على ممتلكات الناس واموالهم واعراضهم وكذلك جميع المؤسسات العامة لأنها ملك الجميع والحرمان منها حرمان للجميع، كما اهيب بكم بدفن الجثث الملقاة في الشوارع ووفق الموازين الشرعية لا المثلة بها لأنها ليست اخلاقنا الاسلامية، وعدم التسرع في اتخاذ

١- رزاق مخور داؤود، من عظماء العصر الحديث، مصدر سابق، ص١٤.
٢- حسن العلوي، اسوار الطين، دار الكنوز العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥، ص٩٧.
٣- محمد باقر الحكيم، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٢١٤.
٤- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، مصدر سابق، ص٢٧.

القرارات الفردية غير المدروسة التي تتنافى والاحكام الشرعية والمصالح العامة».[1]
وفي الحادي والعشرين من شعبان الموافق ٨ آذار ١٩٩١م أصدر السيد الخوئي بيانه الثاني الذي عين فيه لجنة لإدارة شؤون الناس وتوجيههم نحو مصالحهم وحفظ الامن والمؤسسات العامة، وجاء فيه « ان البلاد تمر في هذه الايام بمرحلة عصيبة تحتاج فيها الى حفظ النظام واستتباب الامن والاستقرار والاشراف على الامور العامة والشؤون الدينية والاجتماعية تحاشيا من خروج المصالح العامة عن الادارة الصحيحة الى التسيب والضياع، من اجل ذلك نجد ان المصلحة العامة للجميع تقتضي منا تعيين لجنة عليا تقوم بالإشراف على شؤونه كلها بحيث يمثل رأيها رأينا وما يصدر عنها يصدر عنا وقد اخترنا لذلك نخبة من اصحاب الفضيلة العلماء المذكورة اسماؤهم ادناه ممن نعتمد على كفاءتهم وحسن تدبيرهم، فعلى ابنائنا المؤمنين اتباعهم واطاعتهم والانصياع الى اوامرهم وارشاداتهم ومساعدتهم في انجاز هذه المهمة»[2] واعضاء اللجنة هم:[3]

السيد محيي الدين الغريفي

السيد محمد رضا الموسوي الخلخالي

السيد جعفر بحر العلوم

السيد عز الدين بحر العلوم

السيد محمد رضا الخرسان

السيد محمد السبزواري

الشيخ محمد رضا شبيب الساعدي

السيد محمد تقي الخوئي

١- حسين الشاكري، الامام الخوئي سيرة وذكريات، مطبوعات الموسم، نشر اكاديمية الكوفة، د ت، ص٢٥٥.
٢- نجوى صالح الجواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد، مصدر سابق، ١٤١.
٣- عباس جعفر الامامي، الرقابة العامة للمرجعية الدينية في العراق الحديث، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ٢٠١٤، ص٤٢١.

السيد محمد صالح الخرسان.

وبعد احتلال العراق وسقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣م، توجه الجميع صوب المرجعية الدينية في النجف الاشرف مطالبين بتدخلها لإنقاذ العراق وشعبه من الفوضى والحرب الاهلية ومواجهة الاحتلال الامريكي، وقد وجدت المرجعية نفسها في موقف صعب وحساس ما بين سقوط نظام وحشي قمع الشعب سنوات طويلة، وبين ان يتم اسقاطه على يد قوة غازية محتلة، وقد عبر السيد السيستاني عن ذلك بوضوح في جواب له لتلفزيون بي بي سي البريطاني حيث قال «بالفعل فوجئت المرجعية الدينية ان عليها مسؤولية كبيرة في العمل للحد من الآثار المدمرة لانهيار مؤسسات الدولة العراقية وانعدام الامن والاستقرار وتفاقم الجرائم ونهب الممتلكات العامة وغير ذلك».[١] وفي جواب آخر للتلفزيون نفسه يفسر السيد اسباب الحرج وميل المرجعية للمقاومة السياسية للاحتلال حيث قال « كان الشعب العراقي يعيش في ظل نظام استبدادي تسبب في كوارث معروفة للعراق والمنطقة برمتها، ولم يكن هناك أي افق واضح للتخلص منه عبر الطرائق السلمية، ولكن بالرغم من ذلك فان المرجعية الدينية لم تكن مع تغيير ذلك النظام عن طريق الغزو والاحتلال بما استتبع ذلك من مآس كثيرة لم يتخلص البلد منها حتى اليوم. وبحسب هذا اتخذت المرجعية من اليوم الاول قرارا بعدم استقبال أي من المسؤولين في سلطة الاحتلال تعبيرا عن عدم الاقرار بمشروعية الاحتلال، وفي الوقت نفسه قررت التعامل مع المسؤولين العراقيين الجدد على اساس تأمين المصالح العليا للشعب العراقي قدر المستطاع ووفق ما تسمح به الظروف والاوضاع المستجدة».[٢] لكنه كرر تسمية القوات الامريكية بالاحتلال أكثر من مرة مطالبا بإعادة السلطة الى العراقيين. اما على الصعيد الداخلي، فقد اخذ السيد السيستاني زمام المبادرة وبدأ فعلا

١- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، ط٦، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١٥، ص ١٩٢.
٢- المصدر السابق، ص ١٩٣.

بتوجيه الرأي العام العراقي عبر سلسلة من الفتاوى الشرعية والآراء الحكيمة لمساعدة الشعب على الخروج من صدمة الانتقال من الدكتاتورية والاضطهاد الى فترة الحرية في ظل الاحتلال الامريكي.[١] ومن أبرز ما افتى به السيد السيستاني حرمة الاعتداء على الاموال العامة والمؤسسات الحكومية [٢] .حيث سيطر الكثير من الاهالي على ممتلكات الدوائر الحكومية والمقرات الحزبية حولها بعضهم الى سكن له، ثم أصدر فتوى تقضي بحرمة الاقتصاص من البعثيين وازلام النظام السابق وترك هذا الامر حتى تشكيل محاكم قانونية تبت في مثل هذه الامور والتحقيق بشأن كل من ثبتت عليه جريمة التورط بدماء العراقيين. [٣] وحرم السيد علي السيستاني الاحتفاظ بالأضابير الأمنية التي استحوذ عليها بعض الناس بعد سقوط النظام، وأمر بتسليمها فورا الى المحاكم المختصة، وحول استيلاء بعضهم على هذه الوثائق أجاب «لا يجوز لهم ذلك ويلزمهم تسليمها الى جهة حكومية ذات صلاحية يوثق بمراعاتها للضوابط الشرعية والقانونية في التعامل معها».[٤] ولولا هذه الفتاوى لجرت عمليات انتقام واسعة من رجالات النظام السابق بسبب الجرائم التي ارتكبت بحق العراقيين خلال سنوات حكم البعث، و افتى سماحته بحرمة الاستيلاء على الاسلحة من مراكز الجيش « الاسلحة المنهوبة من مراكز الجيش ونحوها تبقى ملكا للدولة ولا يجوز التعامل بها، بل لابد من جمعها وحفظها بإشراف لجنة من اهالي المنطقة لتسلم الى الجهة ذات الصلاحية لاحقا، وليس لغير المسؤول عن الامن حمل السلاح وإطلاق العيارات النارية من دون ضرورة ». [٥] وقد شكلت بالفعل لجان في الكثير من المناطق لجمع الممتلكات العامة لتي نهبت من دوائر الدولة ومعسكرات الجيش وضبط الاوضاع الامنية في وقت اختفت فيه الدولة

١- حسين علي الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، ط١، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،٢٠٠٨، ص٢٩٩.
٢- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص ١٣-١٥ -١٦.
٣- المصدر السابق، ص٢٨.
٤- المصدر السابق، ص١٠٤.
٥- المصدر السابق، ص ١٦.

تماما بعد انهيار النظام وحل الجيش والاجهزة الامنية. وافتى السيد علي السيستاني بحرمة الاستحواذ على الآثار الموجودة في المتاحف والمواقع الاثرية او بيعها او المتاجرة بها او تهريبها الى الخارج وحكم بوجوب اعادتها الى المتاحف.[١] وتعد هذه احدى الفتاوى التي توقف عليها الكثيرون ولاسيما أن بعض من المذاهب الاسلامية الاخرى ينظر الى الآثار بأنها نصب وتماثيل محرمة ويفتي بتدميرها، في حين يحرم السيد علي السيستاني العبث بها ويفتي بوجوب إِعادتها الى المتاحف بوصفها ممتلكات عامة تمثل حضارة البلد. حتى تهريب المشتقات النفطية والتجاوز على التيار الكهربائي حَرّم مد التيار الى الاخرين على سبيل المساعدة بخلاف الطريق الرسمي ليعطي للملكية العامة حرمة خاصة ورعاية استثنائية في وقت يعيش فيه البلد مرحلة غياب الدولة وهيمنة المحتل واختفاء اجهزة القمع والرعب بشكل تام بعد سنين من الكبت والحرمان والحصار. وعند تعرض بعض الفلسطينيين المقيمين في العراق الى المضايقة بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣م، سارع السيد السيستاني للإفتاء بحرمة التعرض لهم بسوء حتى من كان منهم متهما بجرم، مع توصية منه بأن تتخذ بحقه الاجراءات القضائية المبنية على رعاية القسط والعدل مطالبا السلطات العراقية المعنية توفير الحماية لهم من الاعتداء.[٢] وهكذا نجح السيد علي السيستاني ومعه بقية مراجع النجف الاشرف في لجم أي ردة فعل انتقامية او ثأرية في داخل المجتمع العراقي في وقت يعاني منه البلد فراغا للسلطة.

٢ -خطب الجمعة والمناسبات الدينية:

كان للخطابة حظ كبير عند العرب قبل الاسلام، لما للغة العربية من جماليات الفصاحة والبيان التي مثلت الجانب الاهم فيما ورد من خطب ذلك العصر، وبطلوع فجر الاسلام على الجزيرة العربية، نشطت الخطابة واشتدت الحاجة اليها لاحتياج

١- حامد الخفاف، مصدر سابق، ص ٢٥.
٢- عباس جعفر الامامي، الرقابة العامة للمرجعية الدينية، دار العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان،٢٠١٤، ص ٦٣.

الدين الجديد للإعلام والتبليغ في نشر مبادئه، واقناع الناس بدعمه، وقد كان للخطابة الاثر البالغ في جميع مراحل تطور الدعوة، من استنفار الهمم للجهاد دفاعا عن الدين، وتبليغ احكامه وتعاليمه للمسلمين، واصبحت الخطابة في ظل الاسلام وسيلة اعلامية مهمة لها مواسم واوقات، كخطبتي الجمعة والعيدين.[1]وبعد واقعة كربلاء عام ٦١ هـ (٦٨٠م)، اصبح لخطباء المنبر الحسيني عظيم الاثر في نشر الثقافة بإحياء ذكرى استشهاد الامام الحسين عليه السلام، فالأمة الاسلامية التي تعاني من خلل في الثقافة الرسالية التي تستوحى من حقائق القرآن الكريم وبصائر السنة وواقعيات العصر، أصبح المنبر الحسيني فيها وسيلة ذات أهمية لنشرها، حيث يتلقى الناس حديث الخطيب الحسيني بقدر كبير من الثقة والقناعة.[2]وبات خطباء المنبر الحسيني يشكلون حلقات الوصل بين الأمة وقياداتها الشرعية، ويمثلون أهم الروافد الفاعلة في بناء المجتمع وتوجيه الجماهير توجيها سليما يرتكز على أسس القرآن وتعاليم الاسلام، ويستسقي عقيدته من منابعها الاصلية.[3] ولأن الخطباء يتعايشون مع الجماهير مباشرة، والناس تهفو قلوبها في العادة للمفاهيم والقيم التي يتناولها المنبر الحسيني، وتندفع تلقائيا للتجمهر العفوي لسماع خطبهم، فقد تحول المنبر الى وسيلة اعلامية مهمة وأداة ثقافية تربوية وإصلاحية وتوجيهية فاعلة، وبات الخطباء الحسينيون يؤدون دور التبليغ والدعوة الى الله.[4]وقد اتخذت المرجعية الدينية باستمرار من الخطابة وسيلة اعلامية مهمة لنشر الدين والدعوة الى الله وتثقيف الجماهير بالأفكار المطلوبة، وشحذ الهمم وتعبئة الراي العام في حالات الحروب مع الاستعمار او الحكام الظالمين، فتخرج في الحوزات العلمية خطباء افذاذ قادرون على ايصال صوت المرجعية وتوجيهاتها الدينية (وحتى السياسية) الى جماهيرها

١- عباس جعفر الامامي، الرقابة العامة للمرجعية الدينية ، مصدر السابق، ص٣٦٧.
٢- المصدر السابق، ص١٩.
٣- المصدر السابق، ص٣٧١.
٤- المصدر السابق،ص ٣٧٢.

بالصورة المطلوب.[١]

ومع بدء دخول القوات البريطانية الى البصرة عام ١٩١٤م بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى، أبرق أهالي البصرة الى علماء الدين في النجف يطالبونهم بإعلان الجهاد المقدس والنفير العام، ورد في بعضها ما نصه: «ثغر البصرة، الكفار محيطون به، الجميع تحت السلاح، نخشى على باقي بلاد الاسلام، ساعدونا بأمر العشائر بالدفاع».[٢] وقد تليت هذه البرقية وامثالها علنا في المساجد، ونادى المنادي بها في الاسواق، واخذ الوعاظ والخطباء يلهبون مشاعر الناس بخطبهم الحماسية ويؤكدون فيها ان الانكليز إذا احتلوا العراق فسيهدمون مساجده وعتباته المقدسة، ويحرقون القرآن، وينتهكون حرمات الناس، ويذبحون الاطفال والشيوخ، فهاجوا وماجوا، واغلقوا اسواقهم، وعطلوا اعمالهم، واجتمعوا في الساحات والميادين وصحون العتبات ينتظرون أوامر علمائهم.[٣]وفي الكاظمية رقي المنبر السيد مهدي الحيدري فوعظ وحرض وأعلن خروجه بنفسه الى ميدان الحرب، وفي كانون الأول عام ١٩١٤ صعد السيد كاظم اليزدي المنبر في الصحن الحيدري وخطب في الناس خطبة حثهم فيها على الدفاع عن بلاد المسلمين.[٤]وهكذا لعبت الخطابة دورها الكبير في الجهاد ضد الانكليز عام ١٩١٤، ومن بعده في ثورة العشرين التي عرفت بالثورة العراقية الكبرى.

وفي نيسان من عام ١٩٩٨م أقيمت أول صلاة جمعة في مسجد الكوفة بإمامه السيد محمد صادق الصدر (قتل: عام ١٩٩٩م) كاسرة بذلك فترة طويلة من المنع لإقامة صلاة الجمعة في المساجد الشيعية من قبل نظام صدام حسين، لكن النظام لم يحتمل إِقامة الصلاة فدبر خطة اغتال فيها السيد الصدر ونجليه في منطقة الحنانة بالنجف في التاسع

١- المصدر السابق. ص٣٧١.
٢- كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، مصدر سابق،٢٢١.
٣- المصدر السابق، ص٢٢١.
٤- المصدر سابق، ص٢٢١.

عشر من شباط عام ١٩٩٩م. وبعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣م، أصبح منبر صلاة الجمعة وسيلة قوية للتواصل بين المرجعية وقواعدها الشعبية. وباتت خطب الجمعة أحد المنابر الرئيسية التي تعكس وجهات نظر المرجعيات والتيارات الدينية المختلفة حيال القضايا المهمة والاحداث والمستجدات، وتتلى بها ايضا بياناتها الرسمية. وصلاة الجمعة في زمان الغيبة ليست واجبة وانما تخييرية لدى الشيعة -وان كان بعض المراجع قد أوجبها -و المكلف عند تواجد شروطها مخير بين إِقامتها أو إِقامة صلاة الظهر يوم الجمعة، وإذا أقيمت بشروطها أجزأت عن صلاة الظهر.[١] وليست هناك معايير محددة حول محتوى خطب صلاة الجمعة في الدين الاسلامي بطوائفه المختلفة ولاسيما ما يتعلق منها بالجانب السياسي، بل ان الانظمة الاستبدادية هي من وضعت المعايير وحصرتها في الجانب الروحي دون السياسي.[٢] غير ان خطب الجمعة في العراق تغيرت جذريا بعد العام ٢٠٠٣م، وتحولت في مجملها إِلى مناقشة أسبوعية للقضايا السياسية، ولا يمكن تجاهل الدور الايجابي الذي يقوم به بعض خطباء الجمعة في تحديد مكامن الخلل السياسي كحال في خطب الجمعة في كربلاء، وعمليا ليس في العراق الكثير من رجال الدين المستقلين عن التوجهات السياسية والحزبية، ولهذا يمكن في الوسط الشيعي ملاحظة خطباء يروجون للمنهج السياسي للتيار الصدري وآخرون يروجون للمجلس الاسلامي الأعلى أو حزب الدعوة أو حزب الفضيلة.[٣]

غير أن منبر صلاة الجمعة في الصحن الحسيني بكربلاء، الذي يرتقيه بالتناوب اثنان من معتمدي السيد السيستاني، وهما الشيخ عبد المهدي الكربلائي، والسيد أحمد الصافي، منبر معبر بصورة مباشرة عن آراء المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، حتى ان فتوى

١- الشيخ محمد اسحاق الفياض، منهاج الصالحين العبادات، ج١، د.م، ١٤٢٦ هـ، ص ٢٨٠.
٢- مصطفى الكاظمي، خطب الجمعة منبر للتصعيد السياسي، موقع المونيتور الالكتروني، -WWW.AL-MONITOR،COM
٣- المصدر السابق.

الوجوب الكفائي تلاها الشيخ عبد المهدي الكربلائي من هذا المنبر في الخطبة الثانية لصلاة الجمعة يوم ١٤ شعبان ١٤٣٥ هـ الموافق ١٣ حزيران عام ٢٠١٤ ميلادية، الذي جاء فيه «ان العراق وشعبه يواجه تحديا كبيرا وخطرا عظيما» وأن مسؤولية التصدي للإرهابيين ومقاتلتهم» هي مسؤولية الجميع» معدّا إياه «دفاعاً مقدساً» وأن « هذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي» كان في البداية طريقاً لتطوع مئات الآلاف في الحشد الشعبي.

وفي دراسة تحليلية أجراها الباحث على عينة عشوائية لخطب صلاة الجمعة التي ألقيت خلال العام ٢٠١٤ من لدن الشيخ عبد المهدي الكربلائي، والسيد احمد الصافي في الصحن الحسيني بكربلاء، بمعدل خطبة واحدة لكل شهر يتم اختيارها عشوائيا ، تبين أن النصف الاول من العام سيطر عليه موضوع انتخابات مجلس النواب العراقي التي كانت مقررة في الثلاثين من نيسان عام ٢٠١٤،حيث شغلت ٣٧,٦ ٪ من مواضيع خطب الجمعة في الصحن الحسيني بكربلاء من كانون الثاني حتى نهاية شهر مايس وبداية شهر حزيران عام ٢٠١٤، وتضمنت دعوات صريحة ومتكررة للتغيير وانتخاب العناصر النزيهة والكفؤة والمخلصة لعضوية مجلس النواب الجديد لتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والخدمية في عموم محافظات البلاد، مع تأكيد حيادية المرجعية وعدم تبنيها لأي قائمة في الانتخابات. فيما حل موضوع تطبيق الدستور والعدالة في تنفيذ القانون وتنفيذ الحكومة لتعهداتها ثانيا بنسبة ٢٠,٧ ٪. اما موضوع الأمن والدعوة الى تطوير الأجهزة الأمنية لوقف الخروقات الأمنية وعمليات القتل العشوائي للعراقيين فكانت حصته من اهتمام المرجعية ١٩,٤ ٪. في حين أن ١٣ ٪ من اهتمام المرجعية في خطب الجمعة بالصحن الحسيني في كربلاء كانت في الوضع السياسي والعلاقة بين الكتل وضرورة تنقية الأَجواء السياسية لحل مشاكل البلاد الأمنية والخدمية. ولم يغب موضوع نقصان الخدمات بالطرح المباشر أو غير المباشر عن مطالبات المرجعية الدينية

ت	الموضوع	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	مايس	حزيران	المجموع	النسبة المئوية	ترتيب
١	الوضع السياسي	١	١	٣	١	١	٣	١٠	١٣ ٪	٤
٢	الامن والارهاب	٣	١	٥	١	١	٤	١٥	١٩,٤٪	٣
٣	الانتخابات	٣	١	٦	٨	٩	٢	٢٩	٣٧,٦٪	١
٤	الدستور والقانون	٢	٦	١	١	١	٥	١٦	٢٠,٧٪	٢
٥	الخدمات	١	١	١	١	١	٢	٧	٩ ٪	٥

حيث شكلت نسبة ٩ ٪ مما تم طرحه في خطب الجمعة عبر الدعوة الى إِصلاح الواقع الخدمي المتردي وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.[١]

جدول رقم(١) محاور خ ء في النصف الاول عام ٢٠١٤.
(اعداد الباحث)

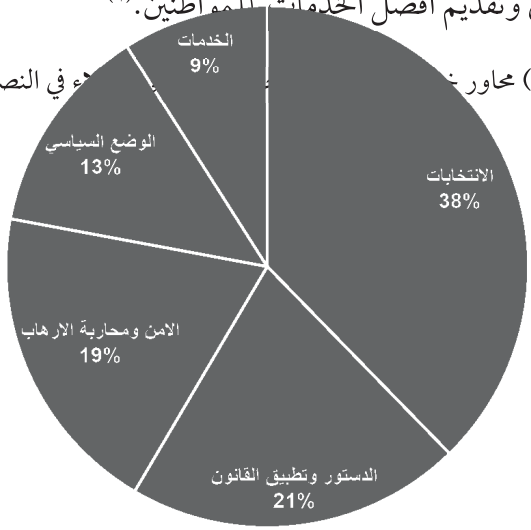

مخطط رقم(١) اهتمامات خطب جمعة كربلاء في الصحن الحسيني في النصف الاول من عام ٢٠١٤.
(اعداد الباحث)

١ – انظر الجدول رقم (١).

غير أن سيطرة المجاميع المسلحة على محافظة نينوى في ١٠ حزيران ٢٠١٤ ثم على أجزاء من محافظتي صلاح الدين وكركوك ،وما تبعه من إعلان فتوى الوجوب الكفائي للسيد على السيستاني، الذي تلاه معتمده في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي، وبنا عليه تطوع مئات الآلاف من العراقيين لحرب المجاميع الإرهابية وانتظموا فيما عرف لاحقا بـ(الحشد الشعبي) ،وهذه الأَحداث المتسارعة أفرزت خطابا جديدا بدت ملامحه من منبر جمعة كربلاء ،حيث احتل موضوع الأمن والحرب على الارهاب والاهتمام بالحشد الشعبي وتهيئة الدعم اللازم له والخطط العسكرية لتحرير المدن الواقعة تحت سيطرة (داعش) المرتبة الاولى بنسبة ٣٤,٤٪.وجاء في المرتبة الثانية موضوعها الوحدة الوطنية والتماسك في محاربة الارهاب من لدن جميع العراقيين، وضرورة إِصلاح الوضع السياسي ووقف التناحر والخلاف للتوجه معا لحرب الارهاب بنسبة ١٩,٥٪ لكل منهما. والواقعين الخدمي والانساني بما فيه موضوع النازحين من المناطق التي احتلتها المجاميع المسلحة الى المحافظات العراقية الأخرى، للذين خرى حلا ثالثا في سلم اهتمامات المرجعية وتوجيهاتها بواقع ١٣,٨٪. اما الحفاظ على الدستور وتطبيق القانون واحترام المهل الدستورية ومحاسبة المقصرين والفاسدين فحصل على ١٢,٧٪ من الخطاب نفسه.(١)

	الموضوع					العدد	الخطاب المئوية	مرتبة
١	الامن وحرب الارهاب	٧	٧	٢	٩	٢	٣	٣٠	٣٤,٤٪	١
٢	الوضع السياسي	٤	٦	٢	١	٣	١	١٧	١٩,٥٪	٢
٣	الوحدة الوطنية	٥	٢	٢	٦	١	١	١٧	١٩,٥٪	٢
٤	الدستور والقانون	٢	١	١	١	٥	١	١١	١٢,٧٪	٤
٥	خدمي وانساني	٢		٢	٢	١	٥	١٢	١٣,٨٪	٣

١- انظر جدول رقم(٢).

جدول رقم(٢) محاور خط النصف الثاني عام ٢٠١٤. (اعداد الباحث)

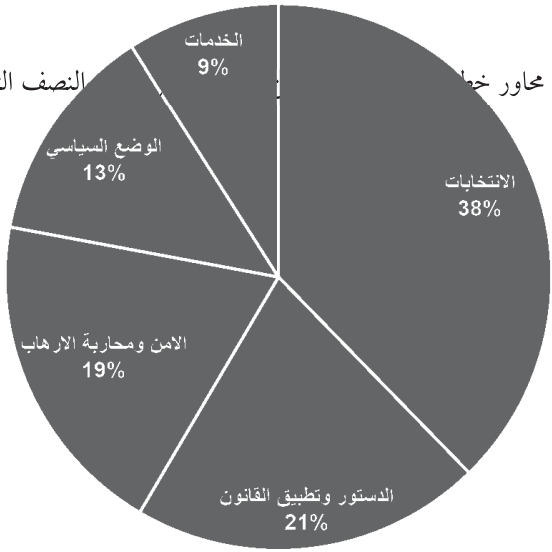

مخطط رقم(٢) محاور خطب الجمعة في الصحن الحسيني بكربلاء في النصف الثاني عام ٢٠١٤. (اعداد الباحث)

وعلى مدى الأسابيع التالية لإعلان بيان الوجوب الكفائي، واصلت المرجعية الدينية عبر منبر الجمعة في كربلاء اصدار التوضيحات الخاصة ببيان الوجوب الكفائي والفئات التي يشملها، وتقويم عمل الحشد الشعبي، وتقييم مستوى تعامل الدولة معه واهتمامها به. وبحسب هذا تكون المرجعية الدينية نجحت في تعبئة الرأي العام ودفع الآلاف إلى التطوع لمقاتلة الإِرهاب عبر منبر صلاة الجمعة بخطبها الاسبوعية.

٣ -البيانات:

المرجعية الدينية وبحسب العرف الشائع في الموروث الشيعي الامامي، منصب ديني لا ينحصر في شخص يعين بمرسوم تتخذه السلطة الحاكمة، بل هو منصب قيادي يتولاه المجتهد الذي تتوافر فيه شروط التقليد.[١] والشيعة يتأثرون عادة بمراجعهم وما يصدر عنهم من مواقف وتوجيهات وبيانات، بل ان هذا المؤثر هو من ابرز المؤثرات الحساسة على وجه الخصوص، واستنجادهم بالمرجعية وثقتهم المطلقة بها وحرصهم على الرجوع اليها والخضوع [٢]، وفي المقابل فإن المرجعية بعنوانها الولائي وكونها المرشد الروحي والفكري والاسوة الحسنة في المجتمع ترى من واجبها الشرعي رقابة سلوك الناس وارشادهم.[٣] لقد كان لأكثر من مرجع ديني شيعي حضوره القوي في تاريخ هذا البلد وبحسب الفترة التاريخية التي عاشوها، منهم السيد محمد تقي الشيرازي (ت: ١٣٣٨ هـ\ ١٩٢٠م)، والسيد محمد سعيد الحبوبي(ت:١٣٣٣ هـ\١٩١٥م)، وشيخ الشريعة الاصفهاني(ت:١٣٣٨ هـ\ ١٩٢٠م)،والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء(ت:١٣٧٤ هـ\١٩٥٥م)، والسيد محسن الحكيم(ت:١٣٨٩ هـ\١٩٧٠م)، والسيد محمد باقر الصدر(ت:١٤٠٠ هـ\١٩٨٠م)، والسيد ابو القاسم الخوئي(ت:١٤١٢ هـ\١٩٩٢م)، والسيد محمد صادق الصدر (ت:١٤١٩ هـ\١٩٩٩م)، واخيرا السيد السيستاني، وكل واحد من هؤلاء المراجع الكبار (وغيرهم كثير) امتاز بسيرته الخاصة وكان له تأثير مباشر وغير مباشر في بنية العراق السياسية والعلمية، وكل بحسب ايمانه ومبادئه الفكرية والفقهية، والظروف التي حكمت واثرت وطبعت عصورهم وازمنتهم السياسية الخاصة.[٤]وقد ردّ أعلام الحوزة العلمية هذا الواجب على مدى التاريخ الى مواقف عملية.[٥] وكانت علاقتهم بالأمة علاقة تعاط مستمر في كل ما يتعلق بحاجاتها على مستوى المفاهيم الدينية المرتبطة بالحياة، او على مستوى تحديد المواقف العملية في مجال العبادات والمعاملات وعلى

١- سليم الجبوري، السيد السيستاني مرجعية الانسانية والعيش المشترك، ط١، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص٢٣٩.
٢- سليم الجبوري، السيد السيستاني مرجعية الانسانية والعيش المشترك، مصدر سابق، ص٣٠٠.
٣- عباس جعفر الامامي، الرقابة العامة للمرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٤١٩.
٤- غالب الشابندر، السيستاني راهنا، الدار البيضاء، لبنان، بيروت، ٢٠١٥، ص٩.
٥- محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص ٣٤٧.

الصعد المختلفة، مما يجعل المرجع الديني مسؤولا عن تحديد الموقف العملي للمكلف بإزاء كل قضية يواجهها او تواجهها الامة بصورة عامة، وفي المقابل يجد المكلف نفسه مسؤولا عن تطبيق ذلك الموقف طبقا لأحكام الشريعة، وكلما تعمق الالتزام لدى المكلفين وزاد وعيهم، تأكد اعتمادهم على المرجعية الدينية عن وعي وادراك، لذلك دأبت المرجعية الدينية على رفع المستوى الثقافي للمجتمع في العراق ببياناتها وتوجيهاتها للمجتمع.[1] والمرجعية تلجأ في العادة إلى إصدار البيانات في المواقف المهمة والقضايا الحساسة، التي تحتاج الى بيان رأيها للجميع، سواء كان المقصود اتباعها ومريديها، أم السلطة الحاكمة، ام قوات الاحتلال في زمان الغزو الخارجي والاحتلال، وقد تمر الأمة بمرحلة صعبة وحساسة تحتاج الى موقف علني للمرجعية لدرء فتنة طائفية او تحشيد الرأي العام او اعلان النفير بوجه خطر داهم، او حماية البلد، وقد كان لبيانات المرجعية الدينية اكبر الأثر في تعبئة الرأي العام وتحشيد المقاتلين في مرحلة الجهاد ضد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤م، وفي ثورة العراق الكبرى المعروفة بثورة العشرين، والموقف الرافض لاتفاقية عام ١٩٢٢م السرية بين حكومة العراق وبريطانيا، والموقف من انتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٢٢ ايضا، التي كانت مجحفة بحق الاغلبية الشيعية في البلد، والموقف من اتفاقية عام ١٩٣٠م، الموقعة بين حكومة نوري السعيد وبريطانيا.[2]وكانت المرجعية تمثل خط المعارضة المستمر والنشيط في كل الحكومات سواء في العهد الملكي أم الجمهوري أم حكم سلطة البعث، ولم يحدث بينها وبين أي حكومة عراقية أي تقارب جوهري حقيقي الا بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣م؛ لتوفر الظروف المناسبة لهذا التقارب.[3] ولضمان اعادة بناء الدولة على اسس صحيحة بعيدا عن تدخل القوى الاجنبية، مستفيدة على ما يبدو من تجربة ثورة العشرين وما اعقبها

١- عباس الامامي، الرقابة العامة للمرجعية، مصدر سابق، ص٣٤٧.
٢- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف، مصدر سابق، بتصرف.
٣- باسم عبد السادة، دور المرجعية في العملية السياسية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١٠م.ص ١٨٥.

من التفاف بريطاني على اهداف الثورة ونتائجها بطرائق شتى، وعلى الرغم منه مثلت المرجعية في كل المراحل دور المعارضة السلمية حتى في الاوقات التي كانت تمتلك مزيدا من القوة والمؤهلات لاستخدامها، وهي سمة لازمتها على طول الخط، وهو ما اشتهرت به حوزة النجف المعروفة بالاعتدال والعقلانية.[1] و أصدر السيد محسن الحكيم العديد من البيانات في مناسبات مختلفة حملت مواقف سياسية وشرعية، داخليا وخارجيا، بعضها يتعلق بقوانين وإِجراءات محلية، واخرى ترتبط بالقضية الفلسطينية وقضايا اسلامية اخرى، و اشتهر عن السيد محمد باقر الصدر إِصدار بيانات ضد نظام البعث الحاكم كانت ذات أَثر واضح في تصعيد المواجهة مع النظام وزيادة العزلة بينه وبين الشعب.

ومنذ سقوط النظام في العراق عام ٢٠٠٣م، مر العراق بمرحلة سياسية حرجة افرزت انعكاسات امنية ومجتمعية خطيرة على مستوى النظام والمجتمع، وجدت معها المرجعية نفسها بحاجة ماسة الى اصدار بيانات لتوضيح بعض الامور او معالجة اخرى او تأكيد الدعوة الى تعزيز الوحدة او اظهار التعاطف مع قضايا العرب والمسلمين، وعلى مدى أحد عشر عاما، اصدر السيد علي السيستاني أربعة وعشرين بيانا كانت تسع منها حول الاوضاع الأمنية في البلاد والتفجيرات التي طالت مكاتب مراجع ورجال دين وزوار ودور عبادة وكنائس ومواطنين، فيما تناولت خمس منها الشأن السياسي العراقي وتداعياته، وبيانان للرد على بعض الاخبار الاعلامية الكاذبة، وثلاث بيانات تناولت الرحلة العلاجية للسيد السيستاني الى لندن والاعتداء على القرآن الكريم في أَمريكا، اما البيانات الخمسة المتبقية فكان ثلاث منها ضد الاعتداءات والاغتيالات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الاول حول الاعتداء على الفلسطينيين في مخيم جنين والثاني حول استشهاد الشيخ احمد ياسين زعيم حركة حماس والثالث حول الاعتداءات

١- باسم عبد السادة، دور المرجعية في العملية السياسية في العراق بعد العام، مصدر سابق، ص١٨٦.

الاسرائيلية على قطاع غزة، وحول الاعتداءات الاسرائيلية ضد الشعب اللبناني اصدر بيانين الاول حول العدوان على لبنان عام ٢٠٠٦ والثاني حول مجزرة قانا في الجنوب اللبناني.[١]

وتعد الفتنة الطائفية التي سادت الساحة العراقية بعد تفجير مرقد الامامين العسكريين في سامراء بتاريخ ٢٣ محرم الحرام ١٤٢٧ هجرية الموافق ٢٢ شباط ٢٠٠٦م صدمة كبيرة للعالم أجمع فضلا عن الشعب العراقي، وقد سعت المرجعية الدينية في النجف الاشرف بكل ما أوتيت من قوة وهيبة في النفوس للوقوف أمام الفتنة الطائفية والحرب الاهلية ، لينجو العراق ويخرج بسلام، ولأجل ذلك أصدر مكتب السيد السيستاني بيانا أَدان فيه الجريمة النكراء، معدّاً الهدف الذي يريده الإرهابيون والتكفيريون منها إِيقاع الفتنة بين ابناء الشعب العراقي لتتاح لهم فرصة الوصول الى أَهدافهم، ودعا البيان المؤمنين بأن يعبروا عن احتجاجهم وإِدانتهم لانتهاك الحرمات واستباحة المقدسات بالطرائق السلمية، وأكد البيان بأن المرجعية تدعو المؤمنين جميعا ألاّ تبلغ بهم شدة الجريمة الى ما يريده الاعداء من فتنة طائفية طالما عملوا على ادخال العراق في اتونها.[٢]وبعد اثنين وعشرين يوما من جريمة تفجير الإمامين العسكريين عليهما السلام في سامراء لدن الارهابيين، وقعت فتنة واقتتال في بغداد وتهجير للمواطنين من بيوتهم لأسباب طائفية، فأَصدر السيد السيستاني رسالة خاصة الى الشعب العراقي حول الفتنة الطائفية دعا فيها الشعب الى الاعتصام بالوحدة وعدم التفرقة، معبرا عن عمق الحزن والالم الذي يعتصر قلبه، محذرا الشعب من الوقوع في شرك الفتنة الطائفية، مطالبا كل الفرقاء السياسيين بتحريم الدم العراقي والحوار البناء لحل النزاعات والخلافات بعيدا عن التسلط الطائفي والتحكم العرقي.[٣]

١- ينظر كتاب حامد الخفاف البيانات الصادرة عن السيد السيستاني،ط٦،مصدر سابق.
٢- حامد الخفاف، البيانات الصادرة، مصدر سابق، ص١٤٩.
٣- المصدر السابق ، ص١٥٨.

٤ -السلوك العملي:

وبعد حدوث التحولات والتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة منذ بداية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، تبوأت المرجعية موقعها الطبيعي، فيما يسمى بمرحلة ما بعد الغيبة الكبرى، وقامت بدورها المطلوب وتمكنت من حفظ التشيع من الانهيار والاندثار كما حدث للكثير من المذاهب الاسلامية عبر التأريخ.[١] ويكمن سر القوة والقدسية في موقع المرجعية لدى الشيعة في عنصرين رئيسيين هما المسير الطويل في مجال الاجتهاد واستنباط أَحكام الشريعة حتى الوصول الى الاحاطة الواسعة المعبر عنها بالأَعلمية، والنقاء والنزاهة في السلوك الى درجة التقوى والعدالة.[٢] ولهذا تلقي الامة بكل ثقلها خلف المرجعية باعتبارها حلقة الوصل بينهم وبين الامام المعصوم، ولا تتوقف مهمات المرجع الاعلى للشيعة على الاجتهاد والافتاء والتدريس والبحث والقضاء وفصل الخصومات وتربية الكوادر العلمية والثقافية، بل تتعدى ذلك الى الاهتمام بالمصالح العامة للامة ، واتخاذ الموقف الحاسم تجاه القضايا المصيرية، وهنا تبرز القيادة الحكيمة والكفاءة الادارية للمرجع في التصدي لما يعدّه السياسيون مصدر القوة في القرار.[٣]وغالبا ما يكون السلوك العملي واحدا من اكثر قوة في التعبير لدى المرجعية الدينية واوساط الحوزة العلمية، فعندما يتحرك المرجع بنفسه ، او يعطل درسه العلمي، او ما شابه ذلك فهذا يعني ان الامر مهم وحساس ولا يمكن السكوت عليه او تجاهله، فقد ظهر دور الميرزا محمد تقي الشيرازي زعيماً ملأ الفراغ السياسي الديني في المرجعية الشيعية، بعد هجرته من سامراء الى كربلاء وكان له دور مؤثر في الإعداد

١- عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية، مصدر سابق، ص١٣.
٢- المصدر السابق، ص١١.
٣- المصدر السابق، ص ١١-١٢.

للثورة العراقية الكبرى عام ١٩٢٠م وتصديه لقيادتها، وقد توفي، عندما كانت الثورة في اوج قوتها، في السابع عشر من آب ١٩٢٠م، وكان مراجع النجف يلتقون بالجموع البشرية في الصحن الحيدري اذا كان هناك امراً مهم، ففي كانون اول عام ١٩١٤م صعد السيد كاظم اليزدي المنبر في الصحن الحيدري وخطب بالناس خطبة حثهم فيها على الدفاع عن البلاد الاسلامية بوجه الانكليز، واوجب على الغني العاجز بدنا ان يجهز من ماله الفقير القوي، فكان لكلامه صدى رددته الاطراف.[١] وكان من سياسة السيد محسن الحكيم إذا اراد ان يعبر عن غضبه وعدم رضاه الاحتجاب عن لقاء ممثلي السلطة او السفر الى مكان آخر تعبيرا عن الاحتجاج واستعراضا لقوة المرجعية التي ستبرز باحتفالات التوديع والاستقبال والمواكبة.[٢] وفي عام ١٩٤٨م كان السيد محسن الحكيم غير راض عن الحكومة العراقية؛ لأنها أمرت الجيش العراقي بالتوقف عن التقدم لتحرير فلسطين فرفض استقبال الملك والوصي ونوري السعيد وظل متألما لما يحدث في فلسطين من القتل وسفك الدماء.[٣] وجاء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م من قبل فرنسا وبريطانيا واسرائيل بإثر قرار الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس، فاستنكر السيد الحكيم ذلك اشد الاستنكار وامتنع عن الخروج الى صلاة الجماعة وأَيد موقفه علماء النجف ومراجعها العظام، وعطل الدرس العالي في النجف مدة أسبوعين. وحين شن عبد السلام عارف الحرب على أكراد العراق اجتمع السيد محسن الحكيم بجمع من العلماء في كربلاء في يوم الاربعين الحسيني عام ١٩٦٥م لإدانة الحرب الظالمة، وقد أَفتى السيد الحكيم بحرمة قتال الأكراد العراقيين، جاء ذلك في وقت كان فيه عبد السلام عارف قد جمع بعض العلماء في مؤتمر إِسلامي حضره مفتي بغداد وشيخ الازهر لإعلان أن الأَكراد «بغاة» يجوز قتالهم، وكان لموقف السيد الحكيم

١- كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، مصدر سابق، ص٢٢٢.
٢- عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية، مصدر سابق، ص٥٣.
٣- محمد حسين الصغير، اساطين المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٥٨.

أثره في إفشال هذا المؤتمر، وبالتالي فشل عارف في الحصول على فتوى شرعية لمحاربة الاكراد في شمال العراق.[١] وفي عام ١٩٦٩م قرر السيد محسن الحكيم السفر بنفسه من مقره في النجف الى بغداد العاصمة في محاولة لإظهار سخطه على ممارسات (النظام البعثي) التعسفية تجاه الشعب العراقي، ولإعطاء السلطة انطباعا عن قوة معارضته واتساع قاعدته الشعبية.[٢]

وبعد عام ٢٠٠٣م لفت انظار الكثيرين، ولاسيما السياسيين، التوجه الكبير والنافذ للمرجعية الدينية في النجف الاشرف ومدى نفوذها في الكثير من القضايا الهامة والحساسة، ما دفعهم الى التوجه اليها والأخذ برأيها على الرغم من اختلاف وجهات نظرها مع اعضاء في مجلس الحكم او رؤساء الحكومات اللاحقة أو أعضاء فيها ، حتى ممثل الامم المتحدة كان يعرض آراءه ومقترحاته على المرجعية الدينية في النجف الاشرف قبل طرحها بشكل نهائي وعلني.[٣]وفي المقابل لم تفرض المرجعية الدينية رأيا على أحد أبدا، وإنما تحاول ان تبدي رأيها فقط في الامور التي يتم التشاور او الاستفسار عنها من قبل أي كان، الا ان ايمان الناس بدورها وحسن ظنهم بها هو الذي يدفعهم للالتزام به وتحويل رأيها وكأنه فتوى ملزمة.[٤]والمعروف عن السيد السيستاني، على وجه التحديد، عزوفه عن التعاطي في الشأن السياسي، ولو كان السياسيون في العراق الجديد بمستوى المسؤولية والحدث التأريخي الكبير، لما اضطر السيد السيستاني أن يتصدى بهذه الطريقة، الا ان تصرف اغلب القادة من منطلقات اثنية او دينية او قومية او طائفية ضيقة، وعدم تقديمهم المصلحة الوطنية العراقية العامة على المصالح الحزبية الضيقة ، هي التي حملت المرجعية الدينية مسؤولية تاريخية من اجل الاطمئنان على تقدم

١ – عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية، مصدر سابق، ص٥٣.
٢ – جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا، مصدر سابق، ص ٢٨٣.
٣– محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان،٢٠٠٩، ص ٢٠.
٤ – سليم الجبوري، السيد السيستاني مرجعية الانسانية والعيش المشترك، مصدر سابق، ص١٠٨.

العملية السياسية الجديدة بالاتجاه الصحيح.[1] وقد عبر مكتب السيد السيستاني عن ذلك بوضوح في أحد بياناته حيث قال:«على الرغم من اهتمامه البالغ ومتابعته المستمرة للشأن العراقي بجميع جوانبه الا انه دأب على عدم التدخل في تفاصيل العمل السياسي وفسح المجال لمن ينتخبهم الشعب العراقي من السياسيين لممارسة هذه المهمة، ويكتفي سماحته بإبداء النصح والارشاد لمن يزوره ويلتقي به من اعضاء مجلس الحكم والوزراء وزعماء الاحزاب وغيرهم».[2]

وفي الثاني والعشرين من شباط عام ٢٠٠٦م، تم تفجير القبة الذهبية لمرقد الامامين علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام في سامراء، الذي أدى إلى إحداث أضرار جسيمة بالمرقد، وعلى الفور عقد مراجع الدين اجتماعاً في بيت آية الله السيد علي السيستاني بالنجف الأشرف ضم السيد علي السيستاني والسيد محمد سعيد الحكيم والشيخ بشير النجفي والشيخ محمد اسحاق الفياض للبحث في الحادث ،وكان لهذا السلوك العملي الاول من نوعه الذي يتم تداول صوره اعلاميا، اثر كبير في السيطرة على الفورة الشديدة التي احدثها التفجير في الشارع العراقي بعد صدور دعوات من الاجتماع للتهدئة والابتعاد عن ردأت الفعل المضادة، واعلان الحداد مدة سبعة ايام.[3]

ومن جانب آخر، فإن تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والخدمية واستشراء الفسادين المالي والاداري وسع من الهوة بين المرجعية والسياسيين والمسؤولين الحكوميين، بعد ان عجزت عن اقناع السياسيين على الرغم من مناشداتها الكثيرة لتعديل الواقع ورفع مستوى الخدمات ووقف التدهور الامني، ثم جاءت التظاهرات الشعبية في بغداد وبقية المحافظات العراقية في الخامس والعشرين من شباط عام ٢٠١١م بالتزامن مع الربيع العربي، فأصدر السيد السيستاني بيانا في اليوم التالي للمظاهرات جاء فيه:«ان المرجعية الدينية العليا اذ تقدر

١ – المصدر السابق ، ص١٠٩.
٢ – عمار البغدادي، فقيه عصر ورجل سياسة لمحات من حياة الامام السيستاني، الرائد للطباعة، النجف الاشرف، ط٢، د.ت، ص٣٧.
٣ – الموقع الرسمي للسيد السيستاني www.sistani.org

عاليا اداء المواطنين الاعزاء ممن شاركوا في مظاهرات يوم امس بصورة سلمية حضارية ومن لم يشاركوا تحسبا لمخاطر استغلالها من قبل ذوي المأرب الخاصة، تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية الى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة ولاسيما الطاقة الكهربائية ومفردات البطاقة التموينية وتوفير فرص العمل للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة، وقبل هذا وذاك: اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء الامتيازات غير المقبولة التي منحت للأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس النواب ومجالس المحافظات ولكبار المسؤولين في الحكومة؛ من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة وغيرهم، والامتناع عن استحداث مناصب حكومية غير ضرورية تكلف سنويا مبالغ طائلة من اموال هذا الشعب المحروم والغاء ما هو قائم منها. ان المرجعية الدينية التي طالما اكدت على المسؤولين ضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة، تحذر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في ادارة الدولة ومما يمكن ان ينجم عن عدم الاسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلا.»[١] وفيما بعد أكد مكتب السيد السيستاني ان المرجع الاعلى يمتنع عن استقبال أي سياسي عراقي أو مسؤول في الحكومة لأنهم لا ينصتون الى نصائح المرجعية وتوجيهاتها المتعلقة بمصلحة الشعب ولأنه غير راض عن ادائهم.[٢] فيما استمر السيد السيستاني في استقبال المواطنين بشكل اعتيادي واستقبال الوفود الرسمية العربية والدولية.

الخلاصة:

على الرغم من الظروف المختلفة التي مرت بها المرجعية الدينية في النجف الاشرف نجحت، عبر وسائل خطابها المباشرة ومنها الفتوى وخطب الجمعة والمنابر الحسينية والبيانات عند الضرورة الى جانب المواقف العملية على الارض في قيادة الامة بالاتجاه

١ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٩١.
٢ - المصدر السابق، ص٢١٣.

الصحيح، وصناعة الراي العام وتوجيهه بما يصب باتجاه المطالبة بالحقوق المشروعة ومواجهة المخططات المضادة، ولاسيما في بعض المراحل الصعبة والحساسة التي شهدت ضبابية في الصورة، او تداخلا في المواقف والاحداث.

■ المبحث الثاني

الوسائل غير المباشرة الناقلة للخطاب المرجعي:

للمرجعية الدينية ادوات غير مباشرة تحرك بها الرأي العام، كالتصريحات والتسريبات والاجوبة الخطية لوسائل الاعلام المختلفة، والعمل مع المنظمات الدولية كالأمم المتحدة لحل المشاكل الصعبة. ونحاول هنا تسليط الضوء على أبرز هذه الوسائل والادوات:

وسائل الاعلام:

هناك أذرع مهمة لسلطة الراي العام ومنها الاعلام صاحب التأثير الهام في النظامين السياسي والحكومي.[١] ويعد الاعلام آلية مهمة للتأثير في مجريات الامور سواء التأثير في الراي العام او في القرارين السياسي والحكومي، ولهذا عد الاعلام سلطة رابعة توازي السلطات الثلاثة الاخرى التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل قد تذهب بعض النظريات الحديثة الى ان الاعلام يفوق القدرات الاخرى في القوة والتأثير والاحاطة بتفاصيل الامور ومن ثم نقلها للرأي العام.[٢] ومنذ سقوط النظام السابق في ٩ نيسان عام ٢٠٠٣م، أدرك الجميع ان اية الله السيستاني هو الطرف الاكثر تأثيرا في الوسط الشيعي العراقي، وبالتالي هو صاحب الكلمة الفصل في توجيه الشارع العراقي، في وقت كانت فيه قوات التحالف الدولي، وسلطة الائتلاف التي شكلتها في أمس الحاجة الى تهدئة الرأي العام العراقي، ولاسيما الوسط الشيعي بوصفه المكون الاكبر والضحية الاولى لسياسات النظام السابق. ولذلك انهالت الاسئلة من وسائل الاعلام المحلية والعربية والعالمية المختلفة على مكتب السيد السيستاني في النجف. وعلى الرغم من

١- كامل خورشيد مراد، مدخل الى الراي العام ،مصدر سابق، ص٢٣٦.
٢- الشيخ محمد السند، اسس النظام السياسي عن الامامية، دار الاميرة، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص ٣٨.

حذر السيد السيستاني الشديد واضطرار مكتبه لإصدار أكثر من تكذيب لأخبار نسبت الى مصادر مقربة منه، بوصفه لم يكن يسمح باستغلال اسمه واصدار آراء ومواقف لا علم له بها، وكان يكذب أي مصدر للإشاعة.[1] الا انه تعامل بذكاء مع وسائل اعلامية بعضها بدت منتقاة لإيصال رسائل محددة يريد المرجع الاعلى ايصالها الى جهة او جهات معينة او الى الرأي العام مباشرة وعن وعي وتخطيط مسبقين، وفي جواب له على سؤال لصحيفة الواشنطن بوست الامريكية عن جدول اعمال السيد السيستاني اجاب مكتبه ان المرجع يقضي بعض الوقت في متابعة ما تبثه وسائل الاعلام المختلفة.[2] وتوكد مصادر في مكتبه ان نشرة يومية تقدم الى السيد السيستاني ويطلع عليها شخصيا تتضمن أبرز ما تبثه الفضائيات ووسائل الاعلام في مجالات متعددة بما فيها التقارير الخدمية والانسانية وانه يأمر بحل بعضها عبر مكتبه ويتواصل في بعضها مع المسؤولين المعنيين.

ان تعامل السيد السيستاني مع وسائل الاعلام امتاز بالحذر الشديد والدقة في انتقاء المفردات لتكون بعيدة عن التأويل والتحريف، والذي يتابع اجوبته عن اسئلة وسائل الاعلام خاصة الاعلام الغربي الدقيق والمحترف يرى ان جوابه لا يفتح مجالا اخر للأسئلة المحرجة، فحين سأله صحفي فرنسي عن الوقت المناسب لخروج الامريكان من العراق اجابه السيد السيستاني بالقول: « لا مبرر لوجودهم من الاساس، واذا كانت هناك حاجة الى قوات اجنبية لحفظ الامن والاستقرار في العراق في المرحلة الانتقالية فلتكن تحت مظلة الامم المتحدة».[3]وهذا الحذر عبر عنه مكتب السيد السيستاني في جوابه عن سؤال لمجلة المكتبة التابعة للنادي الحسيني في النبطية بلبنان حول ضعف الظهور الاعلامي للسيد السيستاني حيث قال: « ان مكتب سماحة السيد دام ظله لا يتعامل مع وسائل الاعلام الا في حدود الضرورة، وفقا للمنهج الذي رسمه له سماحة

١ - محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان،٢٠٠٩، ص٩٥.
٢ - المصدر السابق، ص٣٤.
٣ - غالب الشهبندر، السيستاني راهنا، الدار البيضاء، لبنان، بيروت،٢٠١٥، ص ٣٧-٣٨.

السيد، والمؤمل من المؤمنين ان ينتبهوا للأساليب غير المهنية التي تمارسها العديد من وسائل الاعلام ويتثبتوا فيما ينشر فيها حول سماحة المرجع».[١]

و في كتاب « النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية» نشر الناطق الرسمي باسم السيد علي السيستاني حامد الخفاف مجموعة من الاسئلة التي وجهتها للمرجع وسائل الاعلام بدءا من ٢٩- محرم- ١٤٢٤ هـ\ ٢١- ٤- ٢٠٠٣م.[٢] تضمن الكتاب مجموعات من الاسئلة ضمت ستة وخمسين ومائة سؤالا متنوعا ،من اثنين وعشرين وسيلة اعلامية عربية واجنبية، من تسع دول، الى جانب بعض الصحف المحلية العراقية.[٣]وكانت النسبة الاكبر من هذه الاسئلة للصحافة الامريكية حيث ارسلت ثماني وسائل اعلام امريكية من صحف ومجلات وقنوات فضائية أربع وستين سؤالا متنوعا ،أي ما يعادل ٤١٪ من مجمل الاسئلة الواصلة في تلك الفترة.[٤]

١- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، ص٦، دار البذرة، النجف الاشرف، ٢٠٠٩، ص٩٨.
٢- المصدر السابق.
٣- المصدر السابق.
٤- انظر الجدول رقم (٣).

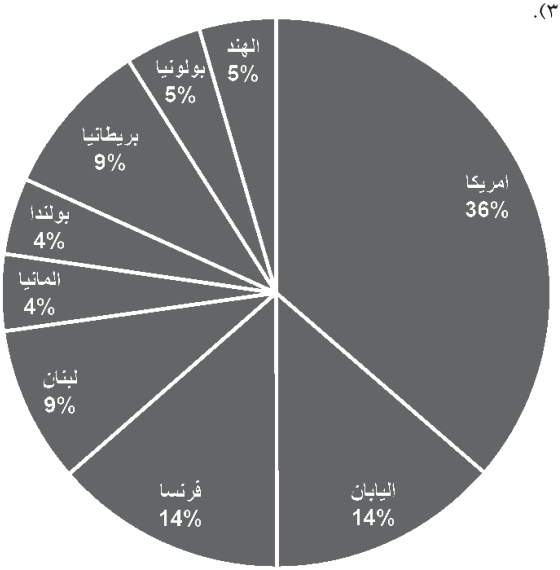

مخطط رقم (٣) عدد وسائل الاعلام التي وجهت اسئلة للسيد السيستاني (اعداد الباحث)

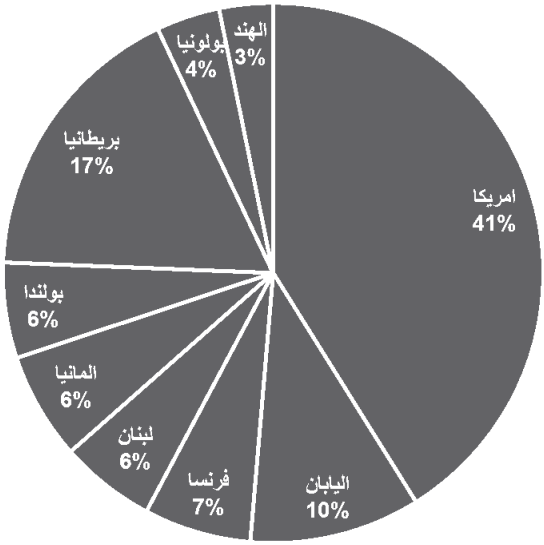

مخطط رقم (٤) عدد الاسئلة الموجهة للسيد السيستاني بحسب الدول (اعداد الباحث)

ت	الدولة	عدد وسائل الاعلام	عدد الاسئلة	نسبة وسائل الاعلام	نسبة الاسئلة
١	امريكا	٨	٦٤	٪٣٦,٣	٪ ٤١
٢	اليابان	٣	١٦	٪ ١٣,٦	٪ ١٠,٢
٣	فرنسا	٣	١٠	٪ ١٣,٦	٪ ٦,٤
٤	لبنان	٢	٩	٪ ٩,٢	٪ ٥,٧
٥	المانيا	١	١٠	٪ ٤,٥	٪ ٦,٤
٦	بولندا	١	٩	٪ ٤,٥	٪ ٥,٧
٧	بريطانيا	٢	٢٧	٪ ٩,٢	٪١٧,٣
٨	بولونيا	١	٦	٪ ٤,٥	٪ ٣,٨
٩	الهند	١	٥	٪ ٤,٥	٪ ٣,٢
المجموع	٩	٢٢	١٥٦		

جدول رقم (٣) عدد وسائل الاعلام بحسب الدول التي وجهت اسئلة للسيد السيستاني (اعداد الباحث)

اما المحاور الرئيسية التي دارت عليها الاسئلة العالمية، باستثناء الامريكية، بما فيها اسئلة بعض الصحف المحلية والعراقية الصادرة من الخارج، فهي الدستور، والانتخابات، ومجلس الحكم، وشكل الدولة الجديدة، ودور رجال الدين فيها، والاوضاع الامنية، والعلاقة مع دول التحالف وقوات الاحتلال في البلد. وكان شكل العراق الجديد يحتل المرتبة الاولى بنسبة ١٧,٦٪، فيما كان معدل الاسئلة عن الدور المفترض لرجال الدين في العراق الجديد ١٤,٧٪، وموضوع العلاقة مع قوات التحالف شكل ١٣٪ من الاسئلة، مقابل ١٢,٥٪ لموضوع الدستور، اما الاحداث الامنية فحظيت ب ١١,٧٪ من الاسئلة، اما دور الامم المتحدة فحصل على ٢,٥٪ من مجمل الاسئلة.[١]

ت	الموضوع	عدد الاسئلة	النسبة الكلية للأسئلة	المرتبة
١	الدستور	٢١	١٢,٥ ٪	٦
٢	الانتخابات	٧	٤ ٪	
٣	مجلس الحكم	١٤	٨,٢ ٪	٧
٤	رجال الدين	٢٥	١٤,٧ ٪	٣
٥	شكل الدولة الجديدة	٣٠	١٧,٦ ٪	١
٦	الامن	٢٠	١١,٧ ٪	٥
٧	العلاقة مع التحالف	٢٢	١٣ ٪	٤
٨	الامم المتحدة	٤	٢,٥٪	٨
٩	متفرقة	٢٧	١٥,٨ ٪	٢
	المجموع	١٧٠		

جدول رقم(٤) نسبة الاهتمامات في اسئلة الصحافة العالمية باستثناء الصحف الامريكية (اعداد الباحث)

١- انظر جدول رقم(٤).

اما اتجاهات الاسئلة التي قدمتها الصحافة الامريكية للسيد علي السيستاني فكانت مختلفة ، حيث كانت ٦٨٪ منها عن دور رجال الدين في العراق الجديد وما اذا كان سيطبق الانموذج الايراني لولاية الفقيه، حيث اظهر استطلاع للرأي العام العراقي اجري في آب عام ٢٠٠٣م بتكليف من الولايات المتحدة الامريكية ان نسبة ٨٧٪ من العراقيين تفضل ان تشارك الجماعات الدينية في السلطة الحكومية، فيما ايد ٥٦٪ منهم ان يكون للزعماء الدينيين دور في السياسة، وكان رأي ثلث العراقيين الذي استطلعت آراؤهم انهم يفضلون اقامة دولة اسلامية في بلادهم.[١] وحل بعده موضوع رؤية المرجعية لمجلس الحكم وقراراته التي قوبل بعضها باعتراض المرجعية كقانون المرحلة الانتقالية للعراق الجديد بنسبة ٤٢,٨٪، اما العلاقة مع التحالف وقواته في العراق فحظي بنسبة ٣٦,٣ من اسئلة الاعلام الامريكي مقابل ٣٣,٣٪ لموضوع الدستور، و٢٨,٥٪ لموضوع الانتخابات وما صاحبها من جدل بين المرجعية والسلطة المدنية الامريكية في العراق ، و٢٦,٦٪ من الاسئلة قام على شكل العراق الجديد بنظر المرجعية الدينية ، فيما لم تعر الصحافة الامريكية أي اهتمام للأمم المتحدة ودورها في العراق، وربما يرد اختلاف اسئلة الصحافة الامريكية عن غيرها الى اختلاف الخطط الامريكية حيال العراق، كونها القائد الفعلي والاكبر للتحالف الدولي الذي احتل العراق، او اختلاف اهتمامات الرأي العام الداخلي الامريكي، على سبيل المثال ، وامريكا كان ترفض في البداية أي دور للأمم المتحدة في العراق ولذلك لم تعر الصحافة الامريكية أي اهتمام لهذا الموضوع .[٢]

١- لاري دايموند، النصر المهدور الاحتلال الامريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧، ص٨٣.
٢- انظر جدول رقم (٥)

ت	الموضوع	عدد الاسئلة	عدد الاسئلة الامريكية	نسبة الاسئلة	المرتبة
١	الدستور	٢١	٧	٪ ٣٣,٣	٥
٢	الانتخابات	٧	٢	٪ ٢٨,٥	٧
٣	مجلس الحكم	١٤	٦	٪ ٤٢,٨	٢
٤	رجال الدين	٢٥	١٧	٪ ٦٨	١
٥	شكل الدولة	٣٠	٨	٪ ٢٦,٦	٨
٦	الامن	٢٠	٨	٪ ٤٠	٣
٧	العلاقة مع التحالف	٢٢	٨	٪ ٣٦,٣	٤
٨	المتفرقة	٢٧	٨	٪ ٢٩,٦	٦
٩	الامم المتحدة	٤	٠	٪ ٠	
	المجموع	١٦٥	٦٤		

جدول رقم(٥) نسبة اسئلة الصحافة الامريكية للسيد السيستاني قياسا للأسئلة الكلية (اعداد الباحث).

التسريبات الصحفية.

ان التغييرات التي تحدث في القضايا الاجتماعية وسنن التطور التاريخي في المجتمعات لا يمكن تحديدها بطرائق حسابية رقمية، بل هي تفاعلات مستمرة، تأخذ اشكالا مختلفة لتحقيق هدفها المطلوب في كل فترة من فترات التاريخ، وعلى مر التاريخ، سعت المرجعية الدينية للاحتفاظ بدورها في المجتمع المسلم واداء رسالتها، وتقديم ما تتمكن من اجل حفظ الدين ونشره والدفاع عنه بحسب الإمكانات المتاحة والوسائل المناسبة في كل مرحلة من المراحل.[١]

١- عباس الامامي، الرقابة العامة للمرجعية، مصدر سابق، ص٦٣.

والمرجعية الدينية بما لها من مكانة اجتماعية وروحية وسياسية متميزة وثقة كبيرة في نفوس ابناء المجتمع المسلم، تقوم بالمقابل بالدفاع عن حقوقهم، ولاسيما ان الكثيرين منهم يعرفون الواجبات الملقاة على عاتقهم ويؤدونها بكل جد، لكنهم لا يعرفون حقوقهم ليطالبوا بها، وهنا يأتي دور المرجعية لتبيان هذه الحقوق وحثهم على المطالبة بها، بخلق مناخات سليمة لنمو العدالة وتحفيزيهم على أداء واجباتهم والمطالبة بحقوقهم المشروعة.[1] ولقد استخدمت المرجعية أساليب شتى في توعية الناس وتوجيه الرأي العام باتجاه مواجهة الخروقات والتجاوزات على الأملاك العامة والنظام العام، ومن بينها أسلوب تسريب الاستفتاءات والاجوبة المقدمة من المواطنين الى الراي العام وسائل الاعلام ليطلع عليها اكبر عدد ممكن من المواطنين، فالمرجعية بحسب ما هو معروف تتلقى الكثير من الاسئلة والاستفتاءات من اشخاص احيانا ومن « جمع من المؤمنين» و تذيل الاسئلة في احيان اخرى، فعند دخول القوات الامريكية الى العراق عام ٢٠٠٣م انهارت دوائر الدولة العراقية، وقام الناس بالاستحواذ على الممتلكات العامة كالمدارس والبلديات وادوية المذاخر والمستشفيات، فاستفتى «جمع من المؤمنين» السيد علي السيستاني على ذلك فأجاب «لا يجوز اخذ شيء منها ويحرم التعامل بها، ومن فعل ذلك كان ضامنا».[2]جواب آخر عن سؤال في الموضوع نفسه افتى السيد علي السيستاني بالتحفظ على هذه المواد وجمعها في مكان واحد بإشراف لجنة من اهالي المنطقة لتسليمها الى الجهات ذات الصلاحية لاحقا.[3] وعند تعرض المتاحف العراقية للنهب والعبث أفتى السيد علي السيستاني جوابا عن سؤال بعضهم بحرمة الاحتفاظ بها او بيعها او شرائها والزم بوجوب إعادتها الى المتاحف الوطنية، ولعله من الغريب أن يتصدى مرجع ديني لموضوعة الآثار في وقت يعّدها بعضهم تنم عن نزعة وثنية ويفتي

١- عباس الامامي، الرقابة العامة للمرجعية، مصدر سابق ، ص١٤٣.
٢- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، ص١٣.
٣- المصدر السابق، ص١٥.

بتدميرها.[١] وحول الفساد الإداري في دوائر الدولة قال السيد علي السيستاني : « يحرم على الموظفين التخلف عن أداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعا، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية مما يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظف من المال – من المراجع او غيره – خلافا للقانون سحت حرام، كما ان اهدار المال العام والاستحواذ عليه بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة»[٢] ويتوجه بعضهم للسيد السيستاني بسؤال عن حكم شراء الأسلحة للدفاع عن النفس فيجيب «ان الاسلحة المنهوبة من مراكز الجيش ونحوها تبقى ملكا للدولة ولا يجوز التعامل بها بل لابد من جمعها وحفظها بإشراف لجنة من اهالي المنطقة لتسلم الى الجهة ذات الصلاحية لاحقا، وليس لغير الجهات المسؤولة عن الامن حمل الاسلحة واطلاق العيارات النارية من غير ضرورة».[٣] كل هذه الاجابات المنظمة تصبح في متناول الناس لتعم الفائدة ويتحقق الهدف وهو حماية الممتلكات العامة وحفظ النظام، وبحسب ما ورد في كتاب « النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني» لحامد الخفاف الناطق باسم السيد السيستاني فإن ٣٦٪ من الاسئلة التي اعقبت سقوط النظام تناولت مواضع فيها تجاوز على الضوابط القانونية في البلد مع غياب الدولة واجهزتها ،اذ ان عشراً من الاجابات، التي تضمنت ستة وعشرين سؤالا حرمت فيها المرجعية بيع الاسلحة المنهوبة من المعسكرات وشرائها، او التجاوز على خطوط الشبكات الكهربائية والآثار والمواقع الاثرية والنفط والوقود وحرمة المتاجرة بالمسروقات من الدوائر الحكومية وتهريب المخدرات او دخول الحدود بصورة غير قانونية او نبش المقابر الجماعية، وهي الظواهر التي بدأت تتفشى في المجتمع وأرادت المرجعية التصدي لها ، والموضوع الثاني هو التجاوز على الممتلكات العامة والمستشفيات

١- غالب الشابندر، السيستاني راهنا، ص٢١١.
٢- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٣٦.
٣- المصدر السابق، ص١٥.

ودوائر الدولة وأراضيها أو السكن فيها حيث انتشرت هذه الظاهرة كثيرا بعد سقوط النظام وانهيار اجهزة الدولة، وهي سلوكيات حرمتها المرجعية او منعتها في سبعة استفتاءات وبواقع ثمانية اسئلة، وموضوع التعامل مع رجال النظام السابق او التقارير الامنية المنسوبة او الاتهامات الموجهة لعدد منهم حظي بأهمية خاصة لدى المرجعية خشية من الانتقام او التشهير فمنعت ذلك وأصرت في جوابها عن اكثر من خمسة اسئلة على ضرورة الرجوع الى المحاكم بعد استقرار اوضاع البلد، وا قيدت المرجعية في ٨ , ١٣٪ من أجوبتها من حركة رجال الدين ومنعت تصديهم للوظائف التنفيذية وأصرت على حصر مشاركتهم في الجوانب الدينية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضبط الأوضاع الأمنية في المناطق ومنعت تصديهم لبيع المواد المسروقة من دوائر الدولة وشرائها ومنعت فتحهم مكاتب باسم المرجعية، ومنع فيها تعليق صوره في الاماكن العامة او في دوائر الدولة او اطلاق اسمه على المدارس اكثر من مرة.[١]

ت	الموضوع	الاجوبة المسربة	عدد الاسئلة	نسبة الاسئلة	المرتبة
١	الممتلكات العامة	٧	٨	٪١١	٣
٢	المخالفات للقانون	١٠	٢٦	٪٣٦	١
٣	الانتخابات	٨	٨	٪١١	٣
٤	رجال الدين	٣	١٠	٪١٣,٨	٢
٥	امنية	٣	١٠	٪١٣,٨	٢
٦	قضايا سياسية	٥	٥	٪٧	٤
٧	صور المرجع	٤	٥	٪٧	٤
	المجموع	٤٠	٧٢		

جدول رقم(٦) الاجوبة المسربة الى الراي العام (اعداد الباحث)

١- انظر الجدول رقم(٦)

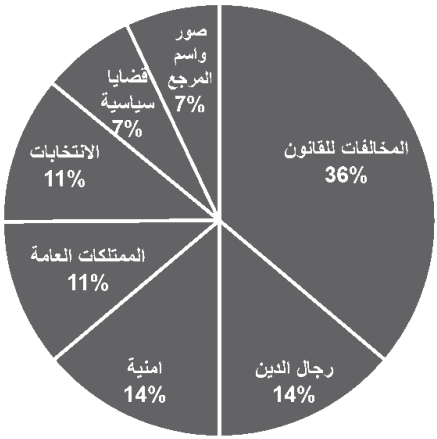

مخطط رقم (٥) الاجوبة المسربة الى الراي العام (اعداد الباحث)

ان موضوع الدستور الشهير طرحه السيد السيستاني إجابته عن سؤال لـ «جمع من المؤمنين» في ٢١ حزيران ٢٠٠٣م، هو « اعلنت سلطات الاحتلال في العراق انها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وانها ستعين اعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام» وكان جواب السيد السيستاني « ان تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين اعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان ان يضع هذا المجلس دستورا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الاساس الدين الاسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من اساسه، ولابد اولا من اجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل للانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الامر المهم والمساهمة في انجازه على احسن وجه، وتم طرحها وتداولها بشكل واسع لتفتح فيما بعد موضوع جدل واسع بين المرجعية الدينية

وسلطات الاحتلال».[1] وهناك بعض القضايا المهمة تكتفي فيها المرجعية الدينية بتسريب تصريح منسوب الى «مصدر مقرب » تبين فيه موقفها او تثير به امرا امام الرأي العام أو أمام الحكومة والأحزاب العراقية او سلطات الاحتلال يوم كانت مسؤولة مباشرة عن ادارة البلاد. وكانت هذه التسريبات تراقب بشدة من الجانب الامريكي وتؤثر كثيرا في قراراته، حيث يقول السفير بول بريمر في مذكراته « يلعب السيستاني لدى الطائفة الشيعية دورا مماثلا للدور الذي يلعبه بابا الفاتيكان لدى الكاثوليك، فهو يدير الحركة اليومية للسياسة لكنه يمارس نفوذه عبر المباحثات الخاصة مع الاتباع والمخلصين والبيانات او الفتاوى العامة التي يصدرها بين الحين والاخر».[2] وفي موضع اخر يعترف بريمر بمتابعة ما يتم نشره في الموقع الالكتروني لمكتب السيد علي السيستاني حيث يقول«نشرت رسالة واضحة في موقع السيستاني على الانترنت، فقد ادان السيد علي السيستاني اتفاق ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣م وذكر ان «خبراء» غير محددين أكدوا امكانية اجراء الانتخابات في غضون أشهر».[3] وقد حاول بريمر كثيرا البحث عن طرائق اخرى بعد فشل خططه للاتصال المباشر بالسيد علي السيستاني، فقد انتهز فرصة زيارته الى الكوت للاجتماع بممثله هناك وابلاغه ان القانون الانتقالي يقدم المسار الوحيد نحو الديمقراطية في العراق.[4] و ذهب بريمر الى السيد حسين الصدر بالكاظمية « لتحذيره من مخاطر مهاجمة القانون الاداري الانتقالي، وكنت اعلم انه على اتصال وثيق مع المرجعية في النجف وأملت في ان يقنع السيستاني».[5]

١- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٣٥.
٢- بول بريمر، عام قضيته في العراق، ص٢١٣.
٣- المصدر السابق، ص٣٤٥.
٤- المصدر السابق، ص٣٩١.
٥- المصدر السابق، ٣٩٩.

الامم المتحدة:

بعد ان احكمت القوات البريطانية قبضتها على العراق واحتلاله عام ١٩١٧م، حاول قادة الاحتلال استكشاف وجهات نظر القادة الشيعة الكبار في الشؤون السياسية وتقريبهم إليهم، ففي أواخر عام ١٩١٧م، اجتمع الجنرال برسي كوكس مع الشيخ محمد تقي الشيرازي بمدينة الكاظمية، وأخبر كوكس الامام الشيرازي ان البريطانيين جاؤوا الى العراق محررين لا فاتحين.[١] لكن الطريقة التي ادار بها البريطانيون العراق فيما بعد، مباشرة او عبر الملك والحكومة التي عينوها، اثبتت عكس ذلك، ووصلت الحال الى حد تسفير مراجع الدين او نفيهم من العراق، وكان على رأسهم السيد ابو الحسن الاصفهاني والشيخ محمد حسين النائيني والشيخ مهدي الخالصي، ولم يسمح لهم بالعودة عام ١٩٢٤م الا بعد التعهد بعدم التدخل في السياسة.[٢] ويبدوا ان هذه الصورة كانت حاضرة في ذهن المرجعية الدينية في النجف وهي تتعامل مع الوضع العراقي بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣م، ولذلك تعاملت بحذر شديد مع قوات الاحتلال التي حاولت منذ اليوم الاول لدخولها العراق التقرب من المرجعية الدينية لإقحامها في الوضع السياسي الجديد، لكن المرجعية لم تبد اهتماما لهذه المحاولات وابقت نفسها بعيدة عن الاحتلال ودوائره حتى ذات الطابع المدني منها، وتمسكت كل مرجعيات النجف بعدم استقبال المسؤولين في سلطة الاحتلال او التواصل معهم.[٣]ورفض السيد علي السيستاني أي لقاء او اتصال مع الحاكم المدني في العراق السفير بول بريمر طوال مدة مكوثه في العراق، والاهم من ذلك ان الرئيس الامريكي جورج دبليو بوش بعث برسالتين الى السيد علي السيستاني لكنه لم يجب على أي منهما، وعندما ذهب الى لندن للعلاج بعث اليه توني بلير رئيس الوزراء البريطاني برسالة ظلت هي الاخرى

١- جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا، مصدر سابق، ص٢٦٨-٢٦٩.
٢- المصدر السابق، ص٢٧٤.
٣- عباس امامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية، ص٢٦٣.

بلا جواب.[1] وفي ١٨\٦\٢٠٠٣م أرسل الحاكم الامريكي المدني في العراق السفير بول بريمر مساعده هيوم هوران الى مكتب السيد علي السيستاني لمقابلة المرجع فلم يؤذن له، فطلب دخول المكتب ولو بدون مقابلة فلم يؤذن له بذلك ايضا.[2] وقد تذمر الكثير من صناع القرار السياسي في قوات الاحتلال من موقف السيد السيستاني الرافض لاستقبالهم؛ لأنهم كانوا يعدون ذلك اشارة الى رفضه للاحتلال، فهم يعدون أي لقاء ولو كان عابرا بمثابة اعتراف بالاحتلال.[3] وقد دلل السفير بول بريمر في مذكراته على صدق مخاوف المرجعية الدينية من نوايا الاحتلال حين أشار الى انه كان ينوي تتبع النمط الذي سار عليه البريطانيون في العراق عام ١٩٢٥م، بصنع مؤتمر دستوري مكون من مجموعة منتقاة من ممثلي العراقيين لكتابة مسودة دستور جديد يقدم الى الناس في استفتاء عام، وتجرى انتخابات لتشكيل برلمان عراقي يتمتع بالسيادة استنادا الى الشروط الموضوعة في الدستور، ويقوم الائتلاف بتسليم السيادة الى حكومة منتخبة.[4] والسيد علي السيستاني دعا منذ البداية الى المقاومة السلمية؛ لأنه كان يرى ان الشعب العراقي لا يملك مقومات المقاومة المسلحة وان المعركة غير متكافئة، وهي احد الدروس المستنبطة من تجربة ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني، وان السياسيين العراقيين والاحزاب العراقية ليسوا بمستوى الكفاءة ووحدة الصف بحيث يتمكنون من تهيئة الاجواء للانتخابات واقامة حكومة ذات سيادة، وهو يعلم ان الامر لو ترك كذلك فسيبقى العراق الى امد غير معلوم خاضعاً لإرادة قوات الاحتلال.[5] في ضوء كل ذلك رأت المرجعية ان البديل عن حالة الاحتلال هو ان تلعب الامم المتحدة دورا رئيساً في العراق، ولم تترد في التصريح عن هذه الرغبة بصورة علنية، فحين سئل عن رأيه بالقوات التي تعمل في العراق لحفظ الامن والاستقرار كالبلغارية والبولندية،

١- رسول جعفريان، التشيع في العراق وصلاته بالمرجعية وإيران، مكتبة فخراوي، المنامة، البحرين، ٢٠٠٨. ص١٧٦.
٢- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٥٥٨.
٣- غالب الشابندر، السيستاني راهنا، مصدر سابق، ص٢٨.
٤- بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص٢١١.
٥- عباس امامي، الدور السياسي للمرجعية، مصدر سابق، ص١٦١.

اجاب السيد علي السيستاني: « إذا كان هناك حاجة إليهم فليكن عملهم بإشراف الامم المتحدة لا قوات الاحتلال».[١] وفي رسالة التعزية التي ارسلها للأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بمناسبة مقتل ممثله الخاص في العراق سيرجيو دي ميلو، قال السيد السيستاني«...نأمل ان لا يعيق هذا الحادث المؤسف جهود المنظمة الدولية في مساعدة الشعب العراقي في هذا الظرف العصيب، بل نأمل ان تتولى دورا مركزيا في اقامة الامن والاستقرار في العراق خلال المرحلة الانتقالية، وتقوم بالإشراف على الخطوات اللازمة لتمكين العراقيين من ان يحكموا بلدهم بأنفسهم وتعود إليهم السيادة عليه».[٢] وهذا يشير الى وجود منهجية لدى المرجعية الدينية تقوم على اشاعة ثقافة الممانعة الشعبية والدعوة للمقاومة السلمية للاحتلال من جهة، واشراك الامم المتحدة من جهة اخرى، بوصفها منظمة دولية ليست ذات اهداف خاصة، ويمكن بمساعدتها بناء مؤسسات العراق الادارية والامنية للوصول الى انهاء حالة الاحتلال.[٣] فالمرجعية تنظر للأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية غير تابعة لدولة ما، وهي معنية بكل شؤون بلاد العالم، وأن العراق عضو فيها تهمها شؤونه في هذا الوضع الصعب والاستثنائي، وقد ارادت المرجعية الدينية اشراك الامم المتحدة في القضية العراقية لتكون عاملا مساعدا لإخراج العراق من سلطة الاحتلال وتحقيق السيادة الكاملة من ناحية، والاستفادة من طاقات تلك المنظمة الدولية وخبراتها في بناء مؤسسات الدولة العراقية في مختلف المجالات بعد انهيارها بسبب سقوط النظام في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣م من ناحية أخرى.[٤] وبعد يومين فقط من صدور فتوى السيد السيستاني الشهيرة بشأن الدستور، قام ممثل الامين العام للأمم المتحدة في العراق سيرجو فيرا دي ميلو بزيارة اليه شرح خلالها السيد علي السيستاني الاسباب التي دعته الى اتخاذ موقفه وبدا السيد دي ميلو متفهما لموقف

١ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٧٩.
٢ – المصدر السابق، ص٥٨.
٣ – حسين علي الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، ط١، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،٢٠٠٨، ص٢٢٤.
٤ – عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

المرجعية وداعما له.[1] وابلغ دي ميلو السيد علي السيستاني بأنه« لا يرى سببا لعدم اقامة الانتخابات في العراق عما قريب، فعندما كان ممثل الامم المتحدة في تيمور الشرقية، اجرت منظمته الانتخابات بعيد وصوله».[2] وهي الزيارة التي ازعجت الحاكم المدني في العراق بول بريمر الذي ابلغ دي ميلو ان اجتماعه مع السيد علي السيستاني « جعل اية الله يسيء فهم مدى تعقيد اجراء الانتخابات بسرعة في العراق».[3] وهذا يعكس ايضا بصورة غير مباشرة أن امريكا لم تكن ترغب بدور للأمم المتحدة في العراق، وكانت اول مطالبة علنية باشراك الامم المتحدة في القضية العراقية صدرت عن السيد السيستاني في ٣٠ حزيران عام ٢٠٠٣م بعد قرابة ٧٠ يوما من احتلال العراق وذلك في رد له على سؤال لصحيفة لوس انجلوس تايمز الامريكية حول مطالبته بانتخاب مجلس كتابة الدستور قال فيه: « وقد تم ترتيب انتخابات المجلس الدستوري في تيمور الشرقية بإشراف الامم المتحدة – كما أخبرنا بذلك ممثل الامين العام – فلماذا لا يمكن ترتيب ذلك في العراق».[4] وبعد اقل من شهر اعادت المرجعية الدينية طرح مبادرتها عبر جريدة الاقتصاد اليابانية التي سألت السيد السيستاني عن رأيه بوجود القوات اليابانية في العراق، فأجاب قائلا « يمكن ان ينظر الشعب العراقي الى قدومهم بإيجابيه إذا تم تحت مظلة الامم المتحدة ولغرض توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة لتشكيل المجلس المكلف بكتابة الدستور».[5] وفي ١٤ آب ٢٠٠٣م أنشأت بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدات الى العراق(UNAMI) بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٠٠ لمساعدة الامين العام للأمم المتحدة في اداء مهمته في العراق.[6] وفي ١٩ اب ٢٠٠٣م، هز انفجار ضخم

١ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٩٤،
٢ – بول بريمر، عام قضيته في العراق، مصدر سابق، ص١٢٥.
٣ – المصدر السابق، ص١٢٥.
٤ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٤٠.
٥ – المصدر السابق، ص٤٧.
٦ – افنان وطن الزيادين، العلاقة بين العراق والامم المتحدة في ضوء الفصل السابع بعد العام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد،٢٠١١، ص١٢٤.

مبنى الامم المتحدة في بغداد وأسفر عن مقتل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق سيرجيو فييرا دي ميلو.[١] وقد بعث السيد السيستاني في ٢١ اب ٢٠٠٣م برقية تعزية الى الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بمقتل السيد دي ميلو جاء فيها « تلقينا ببالغ الاسف نبأ الحادث المروع الذي اودى بحياة ممثلكم الشخصي في العراق السيد سرجيو دي ميلو وعدد من العاملين معه في مقر الامم المتحدة ببغداد. ونحن اذ نستنكر هذا العمل الاجرامي ونشيد بالفقيد الذي استقرأنا من خلال زيارته لنا حرص الامم المتحدة على الوقوف الى جانب العراق في محنته الراهنة، لنأمل ان لا يعيق هذا الحادث المؤسف جهود المنظمة الدولية في مساعدة الشعب العراقي في هذا الظرف العصيب، بل نأمل ان تتولى دورا مركزيا في اقامة الامن والاستقرار في العراق من خلال المرحلة الانتقالية، وتقوم بالإشراف على الخطوات اللازمة لتمكين العراقيين من ان يحكموا بلدهم بأنفسهم وتعود إليهم السيادة اليه».[٢]واستمرت الامم المتحدة بأداء دور مهم وكبير في العراق وكان لها دور كبير في كتابة قانون المرحلة الانتقالية والاشراف على انتخاب الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور وفي نقل السيادة الى العراقيين بحسب إرادة المرجعية الدينية بل مطالبتها، واستمر التنسيق والتواصل بين ممثلي الامم المتحدة في العراق والمرجعية الدينية في النجف في القضايا المهمة والمفصلية في البلاد، وقد تتوج هذا التواصل بزيارة الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون الى السيد السيستاني في النجف في ٢٤ تموز ٢٠١٤م.

١- مركز انباء الامم المتحدة، انترنت، www.un.org\arabic\news. .
٢- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٥٨.

■ المبحث الثالث

الوكلاء والمعتمدون وأثرهم في الرأي العام

تمتاز المؤسسة الدينية في النجف عن غيرها بأن لها تركيباً هرمياً يكون المرجع على رأسه، ويأتي بعده في الترتيب ممثلوه ووكلاؤه، وهم من علماء الدين الذين درسوا في الغالب على يديه او في مدرسته، ولذلك هم على معرفة وعلم بآرائه واجتهاداته ويدعون له، اما القاعدة العريضة للهرم فتتكون من عامة الشيعة الذين يتبعون آراءه في كل شؤون حياتهم، ويطلق عليهم « المقلدون»، وتستمد المرجعية سلطتها على الناس من مصدر رئيس واحد، وهم المقلدون الذين يؤمنون بأهلية المرجع لهذا المنصب فيختارونه بمحض ارادتهم، ولذلك هم على استعداد لاتباع الاحكام والفتاوى التي يصدرها.[1] واختيار الشيعي لمرجع التقليد يتم بحرية تامة من دون اجبار، بل بالقناعة التامة بناء على خصائص وشروط معينة يجب ان تتواجد في شخص المجتهد الذي تصدى للمرجعية، اما قوة المرجعية فتقاس بعدد المقلدين للمرجع، وشبكة ممثليه ومعتمديه ووكلائه المنتشرين في مختلف المناطق، ومدى نشاطهم وتأثيرهم في الاوساط الشعبية.[2] فالمرجع يحتاج الى جهاز متكامل وشبكة واسعة من المساعدين والوكلاء والمعتمدين والمؤسسات الثقافية والخيرية والانسانية والفكرية التي تربطه بقواعده الشعبية والأمة بصورة عامة، على حدّ ان الكثير من المواقف التي تلجأ اليها المرجعية العليا لا يتم التعامل معها من مقلدي المرجع فقط، بل من عموم الناس، والمرجعية الدينية تولي اهمية كبيرة لسلوك ابناء الامة والتزامهم بأحكام الشرع، ولذلك تبعث الوكلاء للمناطق المختلفة لأجل تثقيف المجتمع بمفاهيم الدين والعقيدة والاحكام

١ - نجوى صالح جواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد، مصدر سابق، ص٤٨.
٢- المصدر السابق، ص٥١.

الشرعية.[١] وتهتم المرجعية كثيرا بمواسم التبليغ الديني السنوية في رمضان ومحرم وصفر، حيث تقوم بتعطيل الدراسة في الحوزة وارسال اعداد كبيرة من طلبتها مبلغين دينيين الى مختلف المناطق، ولا يقتصر ارسال المبلغين إلى داخل العراق فقط، بل يتم ارسال المبلغين من بلد الى آخر بحسب المتوفر من الامكانيات، ويتم ارسال المبلغين أيضا الى الدول غير الاسلامية التي توجد فيها تجمعات شيعية، فهذه الحركة التبليغية من واجبات المرجعية الدينية، والرعاية الثقافية والاجتماعية تدخل ضمن مفهوم ابوة المرجعية للامة.[٢] ولهذه المهمة الدينية الحساسة قسم خاص يتولى عملية الدعم والاشراف والتنظيم والتنسيق، حيث يجري ارسال مئات المبلغين لاسيما في شهري محرم الحرام ورمضان المبارك، والى الخارج يتم ارسال عشرات المبلغين سنويا بناء على طلب من المراكز الاسلامية المنتشرة في مختلف بقاع العالم، لاسيما الدول العربية والأفريقية ودول القوقاز وجنوب شرق آسيا واستراليا والدول الاسكندنافية والولايات المتحدة وسائر البلدان، زيادة على الى وسائل الدعم المختلفة التي يحملها مبلغو الداخل والخارج للمؤسسات الدينية القائمة في تلك المناطق والبلدان.[٣] على حد أنها حركة المجتمعات والامم والجماعات تدرس – احيانا – بوصفها حالة نظرية، لكن الجانب العملي لها مهم جدا، بالعيش مع المجتمع ومعرفة مشاكله وتفهم حقيقتها، وإدراك الخصوصيات المحيطة بها، وطالب العلم انما يدرس حتى يتعلم ثم يعلم الناس ويهديهم، والتبليغ ممارسة اجتماعية للمشكلات التي يعيشها الناس، تساعد على عملية الاستنباط الصحيح، فمعرفة الاوضاع الاجتماعية لها دور وتأثير كبيرين. فالتكامل لا يحصل الا بتوفر هذه الرؤية، وهذه لا تحصل الا بالممارسة الخارجية.[٤] والمبلغ او الوكيل او رجل الدين في المنطقة التي يتواجد فيها إذا لم يكن عالما وعارفا وفاهما للشريعة واحكامها

١ – عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية، مصدر سابق، ص٢٣٩.
٢ – مقابلة خاصة أجراها الباحث مع السيد صالح الحكيم مدير مركز الحكمة للحوار والتعاون بتاريخ ١٦\٦\٢٠١٥.
٣ – الموقع الرسمي للسيد السيستاني، www.sistani.org
٤ – محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص٨٢.

بدرجة عالية، ولا يكون قادرا على اداء رسالته بوجه أكمل، ولاسيما إذا اخذنا بالحسبان ان مشكلات مجتمعات اليوم ليست على مستوى الاحكام الشرعية فحسب، بل هي مشكلات فكرية واجتماعية واقتصادية وثقافية وغيرها، وبالتالي يحتاج العالم المبلغ ان يكون بمستوى يمكنه من مواجهة هذه المشكلات القائمة في المجتمع.[١] ولأن مؤسسة المرجعية تمتاز باستقلال قرارتها الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيره. ولابد من أن يكون لهذه المؤسسة الضخمة كوادرها وقنواتها واجهزتها الخاصة المستقلة ايضا، وان تشرف على ادارتها ونشاطاتها وسائر شؤونها شخصيات كفوءة، ولجان محورية متخصصة ، ومنظومة معتمدة ،حيث ينبثق عن الموقع المركزي والمقر الرئيس للمرجعية ، نظام الوكلاء والمعتمدين والمندوبين والممثلين الذين يتوزعون على المناطق والدول المختلفة، وتتفاوت درجات هؤلاء الوكلاء علما وثقافة وادارة اجتماعية، والوكيل يمارس عمله على وفق ضوابط وموازين شرعية.[٢] والممثل او الوكيل يأتي بعد المرجع في الترتيب الهرمي، وهم من العلماء، ويكونون في الغالب من طلاب المرجع الذين درسوا على يديه او في مدرسته، وبحسب هذا فهم على علم ومعرفة بآرائه واجتهاداته، ولذلك يدعون الى مرجعيته.[٣] ان طريقة تمثيل المرجعية تختلف بموجب المنطقة والظروف، فأحيانا تبعث المرجعية الدينية شخصية من علماء الحوزة العلمية في النجف على مستوى مجتهد ليكون ممثلا لها وعالما في منطقة معينة، كالذي كان في زمان السيد محسن الحكيم حيث كان يرسل في بعض الاحيان علماء مجتهدين ومحترمين للإشراف على عمل منطقة او مدينة او محافظة او مدينة او قرية، بحسب اهمية الموضوع.[٤] وفي بعض الاحيان فان المراجع يندبون مندوبا متابعا، أي وكيلاً متابعاً، يتابع شؤونا معينة، وهم يتابعون مع هذا الوكيل، لكنه لا يكون دائما في مقره وفي وضعه، وأحيانا يتم

١ – محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية، مصدر سابق ، ص٨٤.
٢ – محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة، مصدر سابق، ص٢٤٩.
٣ – نجوى صالح الجواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد، ص٤٨.
٤ – الشيخ علي النجفي نجل المرجع الشيخ بشير النجفي في مقابلة خاصة اجراها معه الباحث بتاريخ ١٥\٦\٢٠١٥.

اعتماد وكيل ويكون في الغالب من الفضلاء الاساتذة الذين وصلوا الى مرحلة لا بأس عليها من الدراسة والتدريس في النجف الاشرف، وهو اصلا من تلك المنطقة نفسها، وتعتمد المرجعية على خبرته ومعرفته بالمنطقة وعلى ما وصل اليه من خبرة و دراسة في الحوزة العلمية، فتعينه وكيلا في منطقته.[١] وبعد العام ٢٠٠٣م تم اعتماد نظام جديد، وهو نظام المعتمدين، حيث يعتمد وكيل من الدرجة الاولى، وهو في الغالب رجل عالم كبير السن مجتهد في المنطقة، ويوجد وكلاء في بعض النواحي او الاقضية في المحافظة نفسها يعدون أقل منه رتبة ويتبعون له.[٢] وقد أنشأ مشروع المعتمدين، وهم مجموعة من رجال الدين شباب او كبار تختلف مراحلهم واعمارهم يكلفون بالمهام الميدانية، على حدّ أن الوكيل في الغالب يكون محله ثابتا وعنده مكتب والناس تتعامل معه وهو يتابع الأمور بطريقته، اما المعتمدون فهم الجهاز الفعال لتنفيذ رؤى المرجعية ومتابعة قضايا الناس وإيصالها الى المرجعية يومياً وهؤلاء في العادة تكون طبيعة عملهم مختلفة عن الوكالة ،حيث يكون اعتمادهم مؤقتا وليس دائميا كأن يكون الاعتماد تكليفاً لمدة سنة واحدة فقط بنهايتها ينتهي التكليف، وممكن ان يجدد له ، باعتباره مكلف بمهمة وعمل يقوم به في قضايا دينية او اجتماعية اوعشائرية او سياسية حسب الظرف ،الى غير ذلك من المهام التي يكلف بها المعتمد من إدارة شؤون المرجعية في تلك المنطقة.[٣]وهناك وكلاء مناطقيين اي اقليميين يشرف كل منهم على مجموعة دول في قارة اوربا او امريكا او آسيا على سبيل المثال، حيث يشرف على مجموعة بلدان، ويكون لديهم صلاحيات وادارات واسعة بمتابعة مجموعة وكلاء في عدة دول ضمن الاقليم قد يحصل بعضهم على وكالة من مكتب المرجعية في النجف مباشرة، ولكن متابعتهم تتم عبر الوكيل العام. [٤] ويعدّ الوكيل العام وهو عالم مجتهد اعلى مراتب الوكلاء، ويعين على مدينة

١- الشيخ علي النجفي نجل المرجع الشيخ بشير النجفي في مقابلة خاصة اجراها معه الباحث بتاريخ١٥\٦\٢٠١٥.
٢- المصدر السابق.
٣- المصدر السابق.
٤- المصدر السابق.

كبيرة او ناحية كبيرة او قضاء كبير او احيانا حتى محافظة وفي الغالب هو ابن المنطقة وليس مبتعثاً، ثم يأتي المعتمد وهو الرجل الذي يكلف بمهام ميدانية مؤقته قابلة للتجديد، اما موضوع المخول فهو ليس دائما وانما بحسب الظروف، ويمكن القول إنه اما شخص مخول او لجنة لمهام معينة، اما عزل الوكيل فيتم من الجهة التي نصبته، فإذا كان الوكيل الاقليمي هو من عين الوكيل فمن حقه عزله، وللمرجعية حق عزل أي وكيل سواء هي من نصبته أم الوكيل الاقليمي.[1] وعبر هذه الشبكة الواسعة من الوكلاء والمعتمدين والممثلين تستطيع المرجعية الدينية التواصل مع الناس، واستيعاب اعداد كبيرة من الافراد ضمن اطارات عمل المرجعية كالحوزات والمؤسسات الثقافية والمبرات والجمعيات الخيرية والمؤسسات العلمية والنشرية.[2] وعن طريق الوكلاء والمعتمدين تستطيع المرجعية الدينية صناعة الرأي العام وتوجيهه بالشكل الذي تراه صحيحا لتحقيق المطالب واستجلاب الحقوق لقواعدها الشعبية، مستفيدة مما تتوافر عليه من امكانية مالية يمنحها لها المقلدون عبر الحقوق الشرعية، التي تمثل مصادر استراتيجية لنشاطات المرجعية وانصارها، وبهذه القدرة المالية تستطيع المرجعية الحفاظ على استقلالها، وتحرير القرار المرجعي من ضغوطات السلطة، وتدعيم نفوذها الاجتماعي، ونشر الوكلاء في اماكن تواجد قواعدها الشعبية المسماة بالمقلدين.[3] ويسعى وكلاء المرجعية في جمع هذه الحقوق وتشجيع المكلفين على دفعها، وبعضهم يدفعها للمحتاجين بنفسه وبمعرفته بعد الحصول على اذن المرجع. و المرجع او الفقيه يستمد قوته الفعلية وتأثيره من ثقة الناس به وطاعتهم لما يصدر عنه، فيتمكن من التأثير في مجريات الأمور وتوجيه اصحاب السلطة وارشادهم الى ما فيه المصلحة العامة، فإن التزموا تحقق المطلوب والا يتمكن المرجع من تحريك الامة والرأي العام بما قد يؤدي الى

١- الشيخ علي النجفي نجل المرجع الشيخ بشير النجفي في مقابلة خاصة اجراها معه الباحث بتاريخ ١٥\٦\٢٠١٥.
٢- فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة، مصدر سابق، ص ٣٢٩.
٣- المصدر السابق، ص٣٣٠.

امور لا يحبذها اصحاب السلطة.[١] وشروط اختيار الوكلاء متعددة منها النزاهة والكفاءة والامكانية، وهناك قضايا اساسية ثابته واخرى متفرعة بحسب المنطقة مثل اللغة ووضعه العلمي وهي تختلف بحسب المنطقة والرجل المعين فيها.[٢] وتقوم المرجعية الدينية بمراقبة وكلائها ومعتمديها قبل و الاعتماد وبعده لضمان حسن الاداء، ويتم اعتماد الوكيل على وفق الموازين الشرعية المتطلبات العلمية والنزاهة والامانة، فإن أدى المعتمد ما عليه كان قد أدى الأمانة، وإن قصر عوتب وصحح تقصيره، وإن خان وبَّخ وعزل.[٣]ويعمل الوكيل او المعتمد على وفق توجيهات وارشادات خاصة، وإذا حصل حدث جديد خارج حدود الاعتماد والوكالة فعليه الرجوع الى المرجع فيها، وفي حال المخالفة تسحب الوكالة منه.[٤] اما صلاحياتهم فتختلف من شخص الى آخر، فالوكيل العام صلاحياته واسعة جدا، والوكيل صلاحيته واسعة ولكن ليست كصلاحيات الوكيل العام، اما المعتمد فلديه نسبة صلاحية معينه، ومهامهم فيها اشياء ثابتة متعارف عليها وهناك أشياء متغيرة، الثابتة هي الاصلاح بين الناس والامور الحسبية ، ومتابعة قضايا الطلاق والزواج بموجب صلاحياته وليس للجميع هذه الصلاحية، وللوكيل العام التصرف بالحقوق الشرعية، واحيانا يعطى الوكيل اذن تصرف عام بالحق الشرعي، من دون العودة الى مكتب المرجع ،وفي احيان اخرى يمنح حق التصرف بنسبة يحددها المرجع وتوزع بحسب حاجة المنطقة والظروف المحيطة بالاعتمادية.[٥] ويتم تشجيع من يتحلى بالواقعية والاخلاص والتقوى وحسن السلوك من الوكلاء والتعاون معه، والتحفظ على من لم يعرف فيه ذلك، ولا يتعرض لهذه الأمانة الا من كان اهلا لها وقادراً على حملها مع التحفظ على التهريج والدعايات

١- عباس الامامي، الرقابة العامة للمرجعية، مصدر سابق، ص١٥٥.
٢- الشيخ علي النجفي، مقابلة خاصة، مصدر سابق.
٣- حسين علي الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، مصدر سابق، ص١١٩.
٤- عباس الامامي، الرقابة العامة، مصدر سابق، ص١٩٨.
٥- الشيخ علي بشير النجفي، مقابلة خاصة، مصدر سابق.

الكاذبة وتدخل الاغراض الشخصية والمصالح الفردية والعواطف والمجاملات.[1] فإذا وجد المرجع تلامذته او القريبين منه اهلا لتحمل المسؤولية فلا محذور من اعتماده عليهم ولاسيما بعد تلكؤ الآخرين من التضحية بأوقاتهم قبل بروز المرجع على الصعيد العام، على حدّ ان تلامذته والمقربين منه قد عاشوا معه وجربهم وعرف عنهم ما لا يعرفه غيرهم عنهم، وهم باتجاهاته وآرائه ومفاهيمه التي يحملها، التي على اساسها تحمل مسؤولية التصدي للمرجعية.[2] ولهذه المهمة الحساسة قسم خاص في مكتب المرجع يتولى عملية الدعم والاشراف والتنظيم والتنسيق، ويخضع الوكلاء لمراقبة شديدة من قبل هذا المكتب المراجع أنفسهم ، بحسبان ان الوكيل هو لسان حال المرجع عند الناس وهو رسوله اليهم، وما يصدر عنه يتعامل معه الناس على أنه صادر من المرجع مباشرة، وكان السيد محمد باقر الصدر يشعر بأهمية الدور الاساس لوكلاء المرجعية الدينية في الساحة الاجتماعية ،وكان يؤكد مدّ أواصر العلاقات الاسلامية مع علماء المذاهب الاخرى، وبناء علاقة طيبة معهم تقوم على اساس الاخوة الاسلامية.[3] وكان الميرزا محمد حسين النائيني اول من ابتكر مجالس الافتاء، وكان الغرض منها الاجابة عن الاستفتاءات والاسئلة الشرعية التي ترد المرجع عبر الوكلاء والمعتمدين او بطرق اخرى من المناطق وربما الدول المختلفة ويسمي بعضهم هذه المجالس ب « مجالس الفقهاء العلماء».[4] وقد أدى الوكلاء دورا كبيرا على مر تاريخ العراق الحديث في تنفيذ اوامر المرجعية وفتاواها ولاسيما السياسية والجهادية منها، فقد كان دور المرجعية الدينية لوكلائها في الجنوب العراقي توسيع نطاق المقاومة وتوجيهها في أثناء ثورة العشرين ضد المحتلين الانكليز، وتعبئة الاهالي وتحريضهم، وخلق حالة من المقاومة ضد

١-محمد سعيد الحكيم، المرجعية الدينية وقضايا اخرى، ج ١،٢، مؤسسة الحكمة، النجف الاشرف، ط ١٠ ،٢٠١١، ص٦٣.
٢- المصدر السابق. ص ٥٦.
٣- عباس الامامي، الرقابة العامة، مصدر سابق، ص١٩٩.
٤- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف، مصدر سابق، ص٨٦.

الانكليز، وهذا الدور اقلق سلطات الاحتلال التي عجزت عن احتوائهم.[١] ومن بين المهام التي يقومون بها أيضا، يساهم وكلاء المراجع ومعتمديهم في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية والخلافات العشائرية وحقن الدماء عبر القضاء بين المتخاصمين في المشاكل العشائرية التي يشهد الكثير منها عمليات قتل وما شابه ذلك، ويتم القضاء من قبل المرجع مباشرة او عن طريق ممثل عنه.[٢]وحمل عام ٢٠٠٣م مسؤوليات اضافية للمرجعية ووكلائها ومعتمديها في العراق بعد سقوط (نظام صدام حسين) ، وانهيار المؤسسات الحكومية لاسيما الجيش والاجهزة الامنية، وتعرض الممتلكات العامة و الخاصة للسلب والنهب والاعتداء، بحيث باتَ وضع العراق» خطير وحساس للغاية، وانه ليمر في هذه اللحظات بمنعطف خطير» وفي جواب له على سؤال حول التجاوز على الممتلكات العامة قال السيد السيستاني بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٠٣م: « لا يجوز اخذ شيء منها ويحرم التعامل بها ومن فعل ذلك كان ضامنا».[٣] وفي جواب له على سؤال آخر عن الممتلكات العامة المسروقة من المستشفيات والجامعات والدوائر الحكومية قال: « لابد من التحفظ عليها، ويرجح ان يكون ذلك بجمعها في مكان واحد بإشراف لجنة مختارة من اهالي المنطقة لكي يتسنى تسليمها الى الجهات ذات الصلاحية لاحقا».[٤] وقد أدّى وكلاء المرجعية الدينية في المحافظات، في اثناء الفراغ الذي أوجده سقوط النظام عام ٢٠٠٣م ومن ثم حل الجيش والاجهزة الامنية من لدن الحاكم المدني الامريكي بول بريمر، دورا كبيراً في حفظ الامن والنظام وحماية المستشفيات والجامعات والممتلكات العامة الاخرى، وتشكيل اللجان في المناطق لضبط الامور فيها ومنع التسيب والانفلاتين الامني والاداري، وكان لهم بالفعل الدور الاكبر في حماية أرواح الناس وممتلكاتهم ، وفي إنقاذ المؤسسات الحكومية والممتلكات العامة من العبث

١- عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٩٢.
٢- المصدر السابق ، ص٩٢.
٣- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٣.
٤- المصدر السابق، ص ١٥.

والتدمير، فالمعروف عن المرجعية الدينية انها متوجهة صوب العمل التدريسي والتبليغي والثقافي في الظروف الاعتيادية، لكنها تبادر الى ممارسة أدوار استثنائية في الظروف الحرجة التي يتلاشى فيها وجود الدولة ، ويصبح البلد وارواح الناس في خطر ،وبالفعل نجح الكثير من الوكلاء وطلبة الحوزة العلمية والمرتبطين مع مكاتب المرجعيات الدينية بتوجيه مباشر منها، في ملء الفراغ الكبير الذي خلفه غياب الدولة التام آنذاك وفي مسك زمام الأمور، ومنع البلد من الانزلاق في الفوضى العارمة، واسترجاع نوع من النظام والسيطرة في المدن العراقية التي عمتها الفوضى وعمليات العنف والسلب والنهب.[1] وفي خضم الجدل حول آلية كتابة الدستور بعد عام ٢٠٠٣م، أَعلنت سلطات الاحتلال أَنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وأنها ستعين اعضاء المجلس بالتشاور مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم طرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام.[2] فقامت المرجعية الدينية عن طريق وكلائها ومعتمديها بحملة مكثفة جدا لخلق وعي شعبي بأهمية الدستور ووجوب انبثاقه من جمعية تأسيسية منتخبة، وتجاوب الشارع مع دعوة المرجعية بصورة كبيرة، وبرزت قوة هذا التجاوب حينما أعلنت الامم المتحدة استحالة اجراء الانتخابات في اوضاع البلد الحالية، ووصل الحل السياسي للموضوع الى طريق مسدود، واصطف مراجع النجف الى جانب السيد السيستاني واصدروا بيانات تأييد لموقفه، وهنا بدأ التحرك المدروس لكبار وكلاء المرجعية الدينية ومعتمديها في توجيه الرسائل الى الاحتلال وتحذيره من مغبة السير في الطريق الذي يخطط للسير فيه للهيمنة على العراق ومستقبله، فقد هدد امام جمعة كربلاء ووكيل المرجعية فيها الشيخ عبد المهدي الكربلائي بإعلان الاضراب الشعبي العام في حال عدم الاستجابة لمطالب المرجعية الدينية ، اما الجماهير فقد واجهت الرفض الامريكي لآراء المرجعية بالنزول الى الشارع،

١ – نجوى صالح الجواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد، ص٢٠٨.
٢ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٣٥.

حيث انطلقت مظاهرة كبرى في بغداد والتي بدأت الحشود بالتدفق للمشاركة فيها منذ ساعات الفجر الاولى، وعلى الرغم من ان السيد السيستاني لم يدع بشكل علني للتظاهر نزل في شوارع بغداد اكثر من مائة الف شخص مطالبين بإجراء انتخابات عامة مباشرة لانتخاب اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور.[١] وفوجئ الجميع بتظاهرة قدر عدد المشاركين فيها بنصف مليون شخص قادها السيد علي الصافي وكيل عام المرجعية في البصرة، وهي تطالب بإجراء انتخابات حرة نزيهة، وتهدد قوات الاحتلال في حال رفضها الرضوخ لمطالب المرجعية، وسرت عدوى التظاهرات الى محافظات عراقية اخرى.[٢] ومن البصرة ايضا أعلن وكيل المرجعية السيد علي الصافي ان الشيعة سيسعون الى تحقيق اهدافهم بالوسائل السلمية في الوقت الراهن، وان العراقيين لا يحتاجون الى العنف للحصول على حقوقهم مادامت هناك وسائل سلمية يمكن اللجوء اليها، وإذا وجد العراقيون ان الوسائل السلمية لم تعد متاحة فسيتعين عليهم البحث عن وسائل اخرى.[٣] ومن الكويت هدد ممثل المرجعية الدينية هناك السيد محمد باقر المهري بإصدار فتوى من المرجعية العليا تنزع الشرعية عن الحكومة العراقية التي يعينها الاحتلال في حال عدم الاستجابة لمطلب اجراء الانتخابات.[٤] واستغل السيد علي السيستاني فرصة إجراء مباحثات في نيويورك لمناقشة دور الامم المتحدة في العراق بعد نقل السيادة الى العراقيين، من اجل الضغط على مسار هذه المفاوضات بحيث يصبح للأمم المتحدة دور قبل تسليم السيادة وليس بعدها، فقام يوم ١٠ \ ١ \ ٢٠٠٤م ، وبترتيب من وكلاءه ، باستقبال وفد من عشائر الرميثة بمحافظة المثنى، وكان لهذا الاستقبال مغزى كبير على حدّ أَن ثورة العشرين التي انطلقت ضد الاحتلال الانكليزي للعراق عام ١٩٢٠م انطلقت شرارتها الاولى من الرميثة، وفي الوقت نفسه سربت المرجعية اخبارا وهو أنها

١ – نجوى صالح الجواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد، مصدر سابق، ص٢٢٧.
٢ – حسين الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، مصدر سابق، ص٢٢٧.
٣ – المصدر السابق، ص ٢٤٠.
٤ – المصدر السابق، ص٢٤٣.

لن تمسك بزمام الامور بعد الآن، ولآن الانتفاضة الشيعية في الجنوب هي آخر ما تود الادارة الامريكية سماعه من انباء مزعجة في العراق بحسب الصحافة الامريكية.[1] فقد سارع المتحدث باسم البنتاغون الامريكي يوم ١٤\١١\٢٠٠٤م للإعلان عن إمكانية تعديل اتفاقية ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣م ضمن اطارها العام بما يضمن تمثيلا أوسع للشعب العراقي، وقامت واشنطن باستدعاء السفير بول بريمر ليعلن بنفسه من واشنطن في اليوم التالي امكانية تعديل اتفاقية ١٥ تشرين الثاني استجابة لاعتراض المرجعية.[2] وبعد قرار اجراء الانتخابات لاختيار اعضاء اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور أدّت المرجعية الدينية عبر معتمديها ووكلائها في المحافظات دورا كبيرا في إقناع الرأي العام العراقي بالمشاركة الواسعة في الانتخابات على الرغم من الأوضاع الأمنية الخطيرة والتحديات الكثيرة التي كان يواجهها العراق آنذاك، وفي الاستفتاء على الدستور ب « نعم» بعد ذلك، حيث تم تعطيل الدراسة وارسال طلبة العلوم الدينية الى المناطق المختلفة لحث الناس على المشاركة القوية والفاعلة في الممارستين.

١- نجوى صالح الجواد، المرجعية الدينية والعراق الجديد، مصدر سابق،٢٢٨.
٢- المصدر السابق، ص٢٢٨.

■ المبحث الرابع

الخطاب المرجعي بالاستعانة بالمؤسسات الثقافية والفكرية

يعد تراث الامم الفكري المكون الاساس للعقل المعرفي الذي تمتاز به عن غيرها ويكون الباعث وراء اختياراتها ، والمعتمد في تفسير السلوك الفردي والمجتمعي لماضي اية امة وحاضرها ومستقبلها، والمرجعية الدينية في النجف أبرز المؤسسات المنتجة لذلك التراث، فهي تشكل مرجعا موضوعيا ثريا في تراث المسلمين عامة، ومدرسة آل البيت عليهم السلام خاصة، وهي واحدة من الظواهر الاساسية في تاريخ العراق منذ القرن الخامس الهجري حتى اليوم.[١] وقد مارست المرجعية مهمة حوار الاختلافات والجدل الكلامي والفقهي والمنهجي مع المدارس الاسلامية، ومواجهة السياسات التاريخية التي طبقت ضد المعرفة الشيعية والوجود الشيعي.[٢] وهي تولي اهمية كبرى للجانب الثقافي حيث تعد الثقافة الاجتماعية العامة للأمة من مسؤولياتها الشرعية التي تظهر تخوفها عليها باستمرار ، في ضوء الهجمة التي تتعرض لها تلك الثقافة بالتزامن مع الهجمة السياسية التي تظهر في بعض وسائل الإعلام المختلفة، ولاسيما بعد تطور مفهوم الحسبة لديها ليعطي معنى اوسع وهو كفالة الامة وحاجاتها ومطالبها السياسية واهدافها العقيدية، على حدّ أن الأمر يتعلق ببناء المستقبل وحاجة الشعوب الاسلامية الى نظام يتكفل بالحرية والحقوق المدنية وحاجة الامة الى قيادة ترعى مسيرتها الاجتماعية وآمالها في الحياة الحرة الكريمة.[٣] ومؤسسات المجتمع الدينية والمدنية هي المنظمات والتجمعات ذات العلاقة المباشرة بالناس غير المرتبطة بالسلطة التنفيذية، فالمؤسسات

١- عبد الامير زاهد، الفكر السياسي الاسلامي، مصدر سابق، ص٨٧.
٢- المصدر السابق، ص٨٨.
٣- سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية، مطبعة البينة، النجف الاشرف،٢٠١٠، ص٩٥.

الدينية في المساجد والحسينيات يمكن عدّها ضمن تلك المؤسسات المجتمعية وكذلك الأَندية الثقافية والمكتبات والجمعيات الدينية الثقافية المختلفة، والمرجعية ترعى بنفسها الكثير من هذه المؤسسات بوكلائها ومكاتبها المتوزعة في مختلف المناطق.[1] والمرجعية الدينية حين ترى مؤسسات الدولة – أيا كانت شرعيتها – قائمة بمهام الخدمات العامة وحماية المجتمع، فإِنها تتولى مهامها الدينية والفكرية وتراقب لحماية الوجود الشيعي من ان يتضرر، ولكنها تمارس مهام استثنائية حين تدرك انعدام فعالية المؤسسات الحكومية أو عجزها.[2] ويعد قانون الرقابة أهم النظم الادارية في الاسلام لإدارة شؤون الدولة ضمن نظام الحسبة، من قبيل حفظ الأمن واستقرار النظام، وحماية المصالح العامة والخاصة للأفراد كمراقبة الأَسواق وأسعار السلع، ومنع الاحتكار بالسيطرة على الأَسعار، والحماية من غش الطعام وتزوير النقود، والرشوة، الى غير ذلك.[3] وهذه من بين الاشياء التي تصدت لها المرجعية الدينية بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣م بصور شتى، على الرغم من أَنها تفاجأت بما حصل بحسب ما ذكره ذلك السيد السيستاني في جواب له على سؤال تلفزيون BBC البريطاني قال: (فوجئت المرجعية الدينية ان عليها مسؤولية كبيرة في العمل على الحد من الآثار المدمرة لانهيار مؤسسات الدولة العراقية وانعدام الامن والاستقرار وتفاقم الجرائم ونهب الممتلكات العامة وغير ذلك، وكان اول بيان صدر من سماحة السيد هو بشأن تحريم اخذ شيء من اموال الدولة والتعامل بها وكان ذلك في ٢ نيسان ٢٠٠٣م، وتم الايعاز الى الوكلاء والمعتمدين في مختلف انحاء العراق باتخاذ اجراءات مناسبة لحفظ النظام العام في البلد بالمقدار الممكن والمنع من التعدي على المسؤولين في النظام السابق وعوائلهم).[4] و جذور المرجعية

١- عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية، مصدر سابق، ص٢٣٩.
٢- عبد الامير زاهد، الفكر السياسي الاسلامي، مصدر سابق، ص ٩٤.
٣- عباس الامامي، الرقابة العامة للمرجعية، مصدر سابق، ص١٠٤.
٤- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٩٢.

الدينية هي الجذور الفكرية لمدرسة أهل البيت، وهذه المدرسة أَنتجت قيادة معصومة والقيادة المعصومة أَنتجت المرجعية الدينية، وحركة المرجعية هي حركة ثقافية دينية، وهذه الحركة تتطور او تتراجع بحسب الامكانات والظروف.[١] وهي تؤمن بأَن الاسلام هو دين إقناع لا إِكراه، والمفروض أَن يبقى هذا الدين بالاعتماد على المعجزة والبرهان والاسوة الحسنة؛ لتكوين قناعات عامة وأَرضية صالحة وأمة مؤمنة بمبادئ الاسلام.، وقد بنى الأَئمةعليهم السلام ارضية شعبية تتفهم مقاصدهم، وتكون اداة لحفظها وايصالها للأجيال الاخرى، والمرجع يسعى لبيان الحقائق لهم، واقناعهم بها والاخذ بيدهم لتطبيقها، ويستمر بالتواصل معهم بالود والكلم الطيب، وبما يملكه من وسائل تعليم وتربية وخبرة في مجال تربية النفس وتهذيبها.[٢] ولذلك اهتمت مرجعية النجف بالجانب التبليغي في المجلات الفكرية والثقافية باستخدام الوسائل المتاحة في كل عصر، وفي القرن العشرين كانت الحركة الثقافية والفكرية الابرز في زمان المرجع السيد محسن الحكيم الذي كان يحمل هم التبليغ ويهتم به كثيرا، ولاسيما وأن فترة مرجعتيه شهدت نشاطا واسعا للتيارات اليسارية والعلمانية والإِلحادية، ولذلك قام بإنشاء المكتبات في مساجد المدن العراقية المختلفة وزودها بأعداد كبيرة من الكتب التي تروج للثقافة والتعاليم الاسلامية، واولى اهمية كبيرة للتبليغ الاسلامي ثقافيا وفكريا.[٣] وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م تأسست (جماعة العلماء) في النجف الأَشرف برئاسة مرتضى آل ياسين الكاظمي وعضوية كل من: -[٤]

الشيخ محمد طاهر الشيخ راضي.

السيد محمد باقر الشخص.

الشيخ حسين الهمداني.

١- السيد صالح الحكيم مدير مركز الحكمة للحوار والتعاون، مقابلة خاصة اجراها الباحث بتاريخ ١٦\٦\٢٠١٥.
٢- المصدر السابق.
٣- المصدر السابق.
٤- المصدر السابق، ص٦٥.

الشيخ مجتبى اللنكراني.

الشيخ محمد جواد الشيخ راضي.

السيد اسماعيل الصدر.

السيد محمد باقر الصدر.

السيد محمد تقي الحكيم.

السيد محمد جمال الهاشمي.

الشيخ محمد امين زين الدين.

الشيخ محمد حسن الجواهري.

الشيخ محمد رضا المظفر.

فأصدرت الجماعة البيانات المطالبة بالحفاظ على أَصالة الدين الإِسلامي، وتحقيق المناخ الإِصلاحي، ورفض الأطروحات الدخيلة، والتبشير بثقافة الإِسلام العليا، وتأكيد الدور المرجعي والحوزوي في قيادة الأمة، وأَصدر السيد محسن الحكيم فتوى في دعم الجماعة، وهي:«ان جميع ما اصدره فريق من اعلام اهل العلم باسم جماعة العلماء في النجف الاشرف، وما سيصدرونه من النشرات وغيرها مما يتضمن الدعوة الى دين الاسلام لهو من اهم الوظائف الشرعية التي يجب القيام بها في سبيل اعلاء كلمة الدين، وترويج مبادئه الشريفة وتعاليمه المقدسة، فعلى عامة المسلمين العمل على مؤازرتهم والوقوف الى صفهم، ومشاركتهم في تحمل هذه الدعوة الدينية المباركة».[1] وكانت حركة العلماء تعتبر حلقة الوصل بين المرجعية والامة، ثم ظهر بعد ذلك تجمع تحت عنوان(أنصار جماعة العلماء) ،وهو الظهير الجماهيري لجماعة العلماء، ومهمته توزيع ما يصدر من منشورات عن جماعة العلماء.[2] وبعد تفرد عبد السلام عارف بالسلطة

١- محمد حسين الصغير، اساطين المرجعية العليا، مصدر سابق، ص٦٦.
٢- رشيد الخيون، لاهوت السياسة، منشورات الجمل، ط١، بغداد بيروت اربيل، ٢٠٠٩، ص٤٤.

قالت المرجعية الدينية بأنه « يسير على منهج طائفي بغيض لا مثيل له في العراق، وعدّته خطرا داهما»، فتحركت لمعالجة الأمر بشكل غير مباشر إذ أشار السيد الحكيم الى جماعة علماء بغداد والكاظمية ان يوجهوا رسالة تذكيرية الى عبد السلام عارف تحمل مطالب المرجعية وهي: [١]

١-إِلغاء قانون الاحوال الشخصية.

٢- وضع دستور للبلاد يستمد تعاليمه من القرآن والسنة.

٣- إِشاعة العدل الاجتماعي، ودرء الطائفية وأخطارها، والمساواة بين أَبناء الامة، وعدم التمييز العرقي والمذهبي، والحفاظ على الوحدة الوطنية.

٤- مكافحة التفسخ الخلقي، والاهتمام بالبرامج الاذاعية والتلفزيونية الواعية ومنع الخمور واشباهها.

٥- تعديل مناهج التعليم ووسائل التربية والتوجيه.

ولم يستجب عارف للمطالب، فيما أصر السيد محسن الحكيم على مطالبه لدرجة أَنه رفض استقبال عبد السلام عارف عند زيارته الى النجف.[٢]

واستمرت الأنشطة الفكرية والثقافية والتبليغية فيما بعد بالاتساع ، والمعروف أن انتشار المسلمين في مختلف أَنحاء الارض، وتطور العلم والحياة المدنية أَدى الى تطور حالة الانسان الاجتماعية، وكثرة العناوين الثانوية في الأَحكام والمستحدثات، وهو أدى إِلى نشوء الحرج والعسر المتكاثر يوميا، و نجد في كل يوم مسألة وقضية تطرح ذات علاقة بالمعاملات التي كانت في السابق محدودة بعناوين معينة، اما اليوم فنجد عشرات العناوين الجديدة للعقود والمعاملات التي تحتاج الى بحث فقهي دقيق لأجل معرفة

١ - محمد حسين الصغير، اساطين المرجعية العليا، مصدر سابق، ص٧٦-٧٧.
٢- المصدر السابق، ص٧٨.

حكمها الشرعي، وكذلك في العلاقات الاجتماعية حيث توجد تطورات كبيرة جدا تحتاج الى متابعات في غاية الدقة من الناحية الفقهية والشرعية لإعطاء الموقف منها، يزاد على ذلك كله، القضايا والإثارات والشبهات الجديدة حول الفكر والعقيدة والثقافة الاسلامية والحياة الاجتماعية، وكيفية صياغتها ومعالجة مشاكلها، الأَمر الذي يحتاج الى مواكبة دائمة ومستمرة لتقديم الحل والتصور الاسلامي، ومعالجة الشبهات والاثارات حول الاسلام واحكامه ومنهجه في الحياة.[١] و أولى المسؤوليات الثلاث للمرجعية هي المسؤولية الثقافية، الى جانب الفتيا وهداية الناس، والمسؤولية الثقافية هي تشخيص معالم العقيدة الاسلامية بكل تفاصيلها، ومنها الثقافة الاسلامية ومفاهيمها الأخلاقية والاجتماعية التي ينبغي أن تطرح بوصفها نتاجاً للعقيدة الإسلامية والفكر الاسلامي، وتستنبط من القرآن والسنة.[٢] والحضور السياسي والثقافي والروحي يمثل عنصرا حيويا من عناصر المرجعية الدينية التي تكون في مستوى التحديات الكبيرة التي يواجهها الاسلام في هذا العصر، وهذه أمور أصبحت تفرض نفسها، ولابد من معالجتها، والاسلام عليه ملئ الواقع والإجابة عن كل أسئلته.[٣] و العنوان الأبرز للحوزة العلمية هو العلم الذي يمثل عنوانها وواجهتها وشعارها، ومطلوب منها إبلاغ الرسالة وإنذار الناس وايصال العلم والمعرفة والفقه لهم، وهي إحدى المهمات الاساسية الملقاة على عاتق الحوزة والمرجعية الدينية، والابلاغ لا يعني الإعلان عن الشيء فحسب، وانما باستثمار كل الوسائل المتاحة للإنسان، لإيصال الرسالة الى قلوب الناس في الاماكن القريبة والنائية، وفي كل مكان تتطلب الحاجة الوصول اليه.[٤] ولاسيما ان علماء الشيعة يتحركون في درجة واسعة من المسموحات ولا تتوسع عندهم دائرة الممنوعات، والتراث الشيعي يعطي للعلماء دورا كبيراً في قيادة المجتمع،

١- محمد باقر الحكيم، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٩٥.
٢- المصدر السابق، ص٩٧.
٣- حميد الدهلكي، المرجعية بين الواقع والطموح، مصدر سابق، ص١٥٣.
٤- محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية، مصدر سابق، ص٧٨.

وهو ما أسهم في إنقاذ الفكر الاسلامي من التحجر والجمود.[١] و«عزز ذلك القناعة الواسعة بصعوبة استبدال الثوابت الدينية عند المسلم على الرغم من البرامج الواسعة بهذا الاتجاه من أطراف عالمية ولاسيما الغربية منها، وأن المسلم المعاصر لن يتعامل مع الحداثة بالمفهوم الغربي إذا تعارضت مع قيمه الدينية، ومن الصعب ان يوجد لها حيز في داخل النسيج الفكري الإسلامي، والحداثة التي يتعامل معها المسلم هي ذلك التجديد الذي يقوم على الأَصالة التي تنحاز للجانب القيمي على الجانب المادي»[٢]. وقد تمكنت المرجعية الدينية ومؤسساتها من المحافظة على معالم الثقافة الاسلامية الاصيلة، ليس على المستوى النظري وفهم هذه الثقافة فحسب، بل على المستويين التطبيقي والعملي، وبقاء هذه الثقافة حية فاعلة في أَوساط الأمة، ولاسيما أتباع أهل البيت عليهم السلام، وكانت المحافظة على هذه الثقافة – نظريا وعمليا – اهم الإنجازات للمرجعية الدينية.[٣]

وبعد التغيير عام ٢٠٠٣ حصل انفتاح واسع للعمل إلى حد أن المرجعية لم تكن مستعدة له، وهنا ظهرت توجهات جديدة في أساليب التبليغ والنشاط الفكري والثقافي وآلياتها، ولاسيما مع الثورة التكنلوجية وانتشار الانترنت ووسائل الاتصال الاخرى، وتوسع استخدام التقنيات الحديثة في التواصل مع القواعد الاجتماعية وعموم المسلمين في انحاء العالم.[٤] وكانت المرجعية تدرك بشكل واضح خطورة التحديين الثقافي والفكري الكبيرين الذين يواجهان الامة الاسلامية من الداخل والخارج، ففي ٢٦ ايلول ٢٠٠٣م، وبينما كان العراق تحت الاحتلال، توجهت مجلة بولندا الاسبوعية بالسؤال الآتي الى السيد علي السيستاني «ما هو الخطر الاكبر الان على بلدكم في حال وجوده؟ «فأجاب بشكل واضح» خطر محو ثقافته الدينية والوطنية».[٥] وهذا يعكس

١- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، مصدر سابق، ص١٧-١٩.
٢- محمد باقر الحكيم، المرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٢٥.
٣- المصدر السابق، ص٢٥.
٤- السيد صالح الحكيم مدير مركز الحكمة للحوار والتعاون، مقابلة خاصة اجراها الباحث بتاريخ ١٦\٦\٢٠١٥.
٥- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٧١.

قلقا كبيرا لدى المرجعية من الآثار الثقافية وربما الفكرية للاحتلال، وفي ضوء أهمية الإِعلام في الرأي العام توجهت المرجعيات الدينية إِلى وسائل الإِعلام والاتصال المختلفة لإيصال ما تريد الى اكبر عدد ممكن من الناس وبأسرع الاوقات ، حيث ظهرت العديد من الصحف والمجلات ومراكز الابحاث والدراسات والفضائيات بتوجيه مباشر من المرجعية أو بعلمها، وعن أهمية انفتاح المرجعية على وسائل الاتصال الحديثة كالفضائيات والانترنت يقول المرجع السيد محمد سعيد الحكيم: « المرجعية والنشاط التبليغي بأمس الحاجة الى وسائل الاتصال المذكورة من اجل توسيع رقعة العمل وتعميم الفائدة، خصوصا مع تفرق المؤمنين في هذه الايام وانتشارهم في بقاع الارض واطرافها، حيث تؤدي هذه الوسائل اعظم الخدمات وانفعها، وقد انفتحت المرجعية وسائر النشاطات الدينية من قبل على الوسائل الحديثة ، كل في وقته، كالطباعة ووسائل النقل المختلفة والكهرباء والاتصال التلغرافي والتليفوني وغيرها، وجنت منها افضل الثمرات في بيان حقيقتها للعالم، واسماع صوتها ، وايصال دعوتها ،واقامة حجتها، ونحن مع كل جديد مثمر لا يتنافى مع تعاليم ديننا، ولا يضر بمثلنا واخلاقياتنا وكرامتنا»[1] والمعلوم أن وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لم تكن مسموحاً بها للأشخاص والمؤسسات غير الحكومية في العراق قبل التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣م، الا ان الدستور العراقي الجديد أَقر الحرية لوسائل الاعلام بصورة عامة بحسب ما جاء في المادة ٣٨ ثانيا، أن الدولة تكفل بما لا يخل بالنظام العام والآداب «حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر».[2] وبحسب هذا بدأت الكثير من وسائل الاعلام المسموعة والمرئية تنشر الفكر الإسلامي والممارسات والطقوس العبادية تحت أنظار المرجعية الدينية.[3] وباشرت مكاتب وممثليات المرجعيات الدينية

١- السيد محمد سعيد الحكيم، المرجعية وقضايا اخرى، ج ١،٢، مؤسسة الحكمة، النجف، ط ١٠ ، ٢٠١١، ص ١٢٢.
٢- دستور جمهورية العراق، ط٧، مجلس النواب، الدائرة الاعلامية، ط٧ ،٢٠١٣، ص٣٢.
٣- عباس الامامي، الرقابة العامة للمرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٣٩٤.

بفتح مواقع الكترونية لها على شبكة الانترنت، بلغات مختلفة وبصفحات متعددة، لكل صفحة عنوان وموضوع، والمتصفحون لهذه المواقع ولاسيما المغتربين يستفيدون منها فائدة كبيرة في تعلم احكام الدين والثقافة الاسلامية وما تحتويه هذه المواقع من صفحات.[١] ويقول القائمون على بعض النشاطات الثقافية والفكرية أن « ما يميز حركة المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف انها لا تثير الريبة لدى الآخرين لأن النجف لا تعتقد بالتبشير، ولذلك نحن محترمون في العالم، لأننا نذهب الى المكان الذي فيه شيعة اما المكان الخالي من الشيعة فلا نذهب اليه، فهي حركة تبليغية من اجل الشيعة فقط ، وكل هذه المواقع الثقافية والفكرية والالكترونية القصد منها هو حماية الشيعة، وتثقيفهم والتواصل معهم، من حيث الفتوى وحل الخصومات والمشاكل التي عندهم ، وهذا يتم عبر كل الوسائل الحديثة» .[٢] وغالبا ما يعتمد المصلحون والاسلاميون على إِيضاح أَهمية التطور مع متغيرات العصر بما يخدم الاسلام والمسلمين، وبما يوفر للمسلمين سبل التقدم والرقي والازدهار اسوة بالأمم المتقدمة.[٣] ولا يخفى ان استفادة المرجعية الدينية من هذه الوسائل الاعلامية لإيصال المعلومات الى الآخرين هي بنفسها تشجيع للآخرين للاستعمال وبيان جوازها الشرعي.[٤] وباستخدام المواقع الالكترونية يمكن حل الكثير من المشاكل واختصار المسافات والوصول الى أَوسع قاعدة ممكنة ووصول ابعد القواعد جغرافيا بسهولة الى المرجعية الدينية ومعرفة رأيها في القضايا موضع الابتلاء، وهناك ستة وثلاثين مركزا ثقافيا تابعا للسيد السيستاني افتتحت حتى العام ٢٠٠٤م في المحافظات والاقضية والنواحي.[٥] وتوجد ثمان وعشرون مؤسسة دينية ومراكز ثقافية تابعة لمكتب السيد السيستاني منتشرة في أَنحاء عديدة من العالم هي:

مؤسسة الابحاث العقائدية.

١- عباس الامامي، الرقابة العامة للمرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٣٩٠.
٢- السيد صالح الحكيم مدير مركز الحكمة للحوار والتعاون، مقابلة خاصة اجراها الباحث بتاريخ ١٦\٦\٢٠١٥.
٣- صلاح عبد الرزاق، الاسلاميون والديمقراطية، مصدر سابق، ص٩٢.
٤- عباس الامامي، الرقابة العامة للمرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٣٩٤.
٥- رزاق مخور، المرجعية الدينية والعمل السياسي، مطبعة الغدير، البصرة،٢٠٠٤، ص٧٥.

مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.

شبكة رافد للتنمية الثقافية.

مركز آل البيت العالمي للمعلومات.

مؤسسة الامام علي.

مركز الرسالة.

مركز المصطفى للدراسات الإِسلامية.

مركز إِحياء التراث الاسلامي.

مركز الإِمام الرضا المعلوماتي/انترنت.

مركز البحوث والدراسات الفلكية.

مؤسسة الامام الرضا للبرامج الكمبيوترية.

مركز الامام الصادق لدراسة الطب الاسلامي.

مركز تأليف الكتب الحوزوية ونشرها.

مؤسسة المصادر المعلوماتية للعلوم الاسلامية.

دار الزهراء الثقافية.

مكتبة التفسير وعلوم القران المختصة.

مكتبة علوم الحديث المختصة.

المكتبة الفقهية الاصولية المختصة.

مكتبة الفلسفة والكلام المختصة.

المكتبة الادبية المختصة.

المكتبة التاريخية المختصة.

مكتبة المحقق الطبطبائي.

بيت مؤسس الحوزة العلمية.

شبكة الامام الكاظم.

شبكة الامام المهدي.

شبكة يا زهراء.

شبكة الامام الصادق.

شبكة الامام الجواد.

اما محليا، فقد تأسست في العراق بعد سقوط النظام السابق مجموعة من المراكز والمؤسسات والجمعيات الثقافية والفكرية التابعة لمرجعية السيد السيستاني ومنها:[1]

مؤسسة المرتضى للثقافة والارشاد \ النجف.

مركز البحوث والدراسات العقائدية \ النجف.

مركز الكرار \ النجف.

مركز سيد الرسل \ الموصل.

مركز النبأ العظيم \ كركوك.

مركز الامام المجتبى \ الانبار.

مركز الرسول الاعظم \ بغداد.

مركز الامام المهدي \ بغداد.

مركز الكاظمين \ بغداد.

مركز الزهراء \ بغداد.

مركز الحسن المجتبى \ بغداد.

مركز نور الزهراء \ بغداد

مركز الامام الحسين \ بغداد.

مركز الرسل \ جامعة بغداد.

مركز المصطفى \ بغداد.

مركز الامين \ ديالى.

مركز الامام المهدي \ ديالى.

مركز الصديقة الزهراء \ ديالى.

مركز الحسين \ الحلة.

مركز الامام المنتظر \ الديوانية.

مركز الامام الجواد \ الديوانية.

مركز السيدة زينب \ الكوت.

مركز الامام الصادق \ الكوت.

١ – رزاق مخور، المرجعية الدينية والعمل السياسي، مصدر سابق، ص٢٤١.

مركز الامام الباقر \ الكوت.
مركز الامام الرضا \ السماوة.
مركز الامام السجاد \ الناصرية.
مركز الامام العسكري \ الناصرية.
مركز الامام الرضا \ العمارة.
مركز الزينبيات النسوي \ العمارة.
مركز الجوادين \ العمارة.
مركز زين العبدين \ البصرة.
مركز الامام الكاظم \ البصرة.
مركز سيد الشهداء \ البصرة.
مركز الاكرم \ جامعة البصرة.
مركز الامام علي بن موسى الرضا \ البصرة.
مركز الصادقين \ البصرة.

ولا تقتصر المراكز الثقافية والمؤسسات الفكرية والمواقع الالكترونية على مكتب السيد السيستاني فقط ، بل هناك مراكز ومؤسسات مشابهة لجميع مكاتب المرجعيات الدينية في النجف في المحافظات والاقضية والنواحي العراقية، وفي بلدان عربية واسلامية اخرى، بوصفها وسيلة سريعة وأَمينة للتواصل مع أَتباع المراجع ومقلديهم، وايصال المعلومة للباحثين وطلبة العلوم الدينية وغير الدينية، في عالم يزداد تعقيدا وتزداد معه الحاجة الى معرفة الاحكام الشرعية بشأن القضايا المستجدة والمستحدثة، وفي الغالب لكل مرجع مؤسسة ثقافية رئيسة تشرف على النشاطات الثقافية والفكرية ، و لديه مؤسسات تخصصية ، والحوزة لديها أَيضا نشاطات يشرف عليها علماء وفضلاء في الحوزة تقوم ايضا بنشاطات ثقافية وفكرية متنوعة.[١] وتساهم نتاجات المثقفين والمفكرين الإِسلاميين في بث الثقافة الاسلامية بين الجماهير المسلمة، حيث تجد هذه الجماهير في كتاباتهم ومقالاتهم ومؤلفاتهم وخطبهم مادة جيدة ومعينا للفكر والثقافة.[٢]

١ – السيد صالح الحكيم مدير مركز الحكمة للحوار والتعاون، مقابلة خاصة اجراها الباحث بتاريخ ١٦\٦\٢٠١٥.
٢ – صلاح عبد الرزاق، الاسلاميون والديمقراطية، مصدر سابق، ص١٢١.

والثقافة بصورة عامة ومنها الثقافة الاسلامية، ليست مادة جامدة او ساكنة، بل متغيرة ومتحركة باستمرار ومن وقت لآخر ومن منطقة لأخرى، فلا يمكن مقارنة الثقافة الاسلامية في ثلاثينيات القرن الماضي بستينياته او تسعينياته، و لا يمكن مقارنة التحديات التي تواجه المسلم في البلاد الاسلامية بالتحديات التي تواجه المسلمين في البلدان الغربية، فكثير من الظواهر والاختراعات العلمية والطبية حصلت، والكثير من الفوارق موجودة بين الاسلامية والمجتمعات غير الاسلامية.[١] وقد تم إنشاء مراكز للحوار مع العالم الغربي والأَديان الأخرى تحت إشراف المرجعية الدينية، فبعد سنين من العزلة انشيئ عام ٢٠٠٧،مركز الحكمة للحوار والتعاون «عمله التعريف بالنجف وحوزتها واهدافها، والتواصل مع النخب والمثقفين في العالم، ومع الجامعات العالمية المرموقة ، وهدفه تقديم مدرسة النجف وفكرها ومناهجها وليس تغيير قناعات الناس والشعوب، وعلى قاعدة الحوار البشري وليس الحوار بين الاديان لان الهدف ليس تغيير دين الاخرين، انما الهدف هو الحوار من اجل التعايش ومعرفة الاخر، وهذا المسير فتح له آفاق كبيرة جدا، واصبح له صداقات مع العالم».[٢] على حدّ أن الحوار مع الغرب المتقدم والقوي أفضل من مواجهته والدخول معه في صراعات مسلحة خاسرة، لأن الاسلام مع حوار الحضارات وليس مع صراع الحضارات.[٣] فيما اتبعت مؤسسات ثقافية وخيرية أخرى منهج نشر الفكر الإسلامي في صفوف المسلمين في مختلف مناطق العالم، إلى جانب الحوار بين الأَديان، ومنها مؤسسة الإمام الخوئي ومقرها الرئيس في لندن، وهي مؤسسة فكرية ثقافية علمية تعنى بنشر الثقافة والفكر الإسلامي السمح، على وفق منهج مؤسساتي، يقوم بتقديم الخدمات الثقافية والتربوية والإنسانية والاجتماعية لعموم أبناء الطائفة في مختلف دول العالم.[٤] زيادة على ذلك تقوم المؤسسة

١ – صلاح عبد الرزاق، الاسلاميون والديمقراطية، مصدر سابق، ص١٢١.
٢ – السيد صالح الحكيم مدير مركز الحكمة للحوار والتعاون، مقابلة خاصة اجراها الباحث بتاريخ ١٦\٦\٢٠١٥.
٣ – صلاح عبد الرزاق، الاسلاميون والديمقراطية، مصدر سابق، ص١١٥.
٤ – الموقع الرسمي لمؤسسة الامام الخوئي، www.alkhoei.net

بإعداد أجوبة المسائل الشرعية وتقديم الخدمات الاجتماعية، كتقديم المشورة في حل المشاكل العائلية وإجراء العقود الشرعية وغيرها من المسائل المتعارف تداولها في المراكز الإسلامية الفاعلة، وتأسيس المدارس الإسلامية في بعض الدول الغربية للحفاظ على اللغة والخلق والتربية والثقافة الإسلامية للأجيال الناشئة.[1]

ولجميع المرجعيات الدينية في النجف الاشرف مؤسسات ثقافية وفكرية وخيرية على الأرض وفي الشبكة العنكبوتية، تتواصل مع أتباعها في الداخل والخارج باستخدام كافة الوسائل الممكنة والتقنيات الحديثة، وقد أَثبتت الأَحداث أن هذه الوسائل كانت مهمة جدا في تحريك هذه القواعد الشعبية الواسعة وتوجيه الرأي العام بما يحقق الأَهداف التي تسعى اليها المرجعية.

الخلاصة:

تستخدم المرجعية الدينية وسائل عدة لإيصال خطابها الى الرأي العام بغية تثقيفه وتوجيهه بالصورة الصحيحة ودفعه للمطالبة بالحقوق المشروعة أسوة بأداء الواجبات، وبعض هذه الوسائل مباشرة كالفتوى وخطب الجمعة والعيدين والمناسبات الدينية زيادة على التصرفات العملية، واخرى غير مباشرة كالتصريحات لوسائل الاعلام والتسريبات الصحفية الى جانب المنظمات الدولية، و تمتلك المرجعيات الدينية أيضا شبكات واسعة من الوكلاء والمعتمدين والمراكز الثقافية والفكرية والمواقع الالكترونية التي تستخدمها جميعا ، وكل في مجاله للتأثير في الرأي العام وتوعيته وتثقيفية الى المستوى الذي يحقق المصلحة العامة التي تراها المرجعية التي تمثل موقع النيابة عن الإِمام المعصوم وتحظى آراؤها بالقداسة لدى أتباعها.

١ – الموقع الرسمي لمؤسسة الامام الخوئي، www.alkhoei.net

الفصل الثالث

المرجعية الدينية وبناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣م

المبحث الاول:

دعوة المرجعية لبناء دولة المؤسسات.

المبحث الثاني:

دعوة المرجعية للانتخابات.

المبحث الثالث:

مواجهة الأحداث الأمنية (تفجير سامراء وأحداث النجف انموذجاً).

المبحث الرابع:

فتوى الوجوب الكفائي لمواجهة المد التكفيري.

لم تزعم أي من نظريات الفقه الشيعي حول الحكومة أنها تسعى الى اقامة « دولة رجال الدين» بالمعنى الخاص للكلمة، ويتضح هذا الامر جليا في نظريات الاشراف والحكومة الانتخابية والتفويض، وهذا الامر موجود بنظريتي النصب والولاية المنتخبة فهما لم تطرحا ولاية الفقيه بمعنى تصدي رجال الدين مباشرة للأمور التنفيذية والتشريعية، غاية ما في الامر هو ان تكتسب جميع الامور مشروعيتها من الولي الفقيه».[1] وبحسب رأي السيد عبد الاعلى السبزواري تكون سلطة الفقيه المبسوط اليد نافذة على السلطات، بعنوان انه يملك اعلى سلطة شرعية في البلاد، وينبغي على كل السلطات الخضوع لإشرافه ومراقبته، ويرى السيد السبزواري ان الفقيه الجامع للشرائط تكون رقابته محدودة بسعة الدائرة التي يتحرك فيها، واما في باقي شؤون الحياة العامة، فقد تكون لرقابته صفة الارشاد والتوجيه والنصيحة، ولا يكون ملزما للأطراف الاخرى، وحتى هذه النسبة من الرقابة قد تتأثر بالظروف الموضوعية الخاصة للأطراف والافراد والسلطات الحاكمة وعلى رغباتهم الدينية ومدى التزامهم الشرعي.[2] ويذهب بعضهم الى أن الإسلام لا يهدف الى إقامة دولة دينية، بل تأسيس دولة مدنية ومجتمع مدني يكونان متحركين في إطار الأحكام والتعاليم الدينية.[3] وتعد رسالة الشيخ محمد حسين النائيني « تنبيه الأمة وتنزيه الملّة » محاولة تأصيل شرعي لسلطة مدنية، بما تمثله هذه الرسالة من وعي متقدم لقضية السلطة والدولة، صادر عن فهم اجتهادي متعاطٍ مع واقع تطورين داخلي وخارجي.[4] وتعد أول مدونة سياسية في التاريخ الشيعي أسست قائمة جديدة من التصنيفات العلمية، لا تندرج البتة ضمن القائمة التقليدية لتصنيفات الفقهاء.

فهي صياغة توفيقية لأيديولوجية السلطة، بالسعي إلى قولبة المفاهيم الدينية في أوعية سياسية حديثة، إنها أيضاً محاولة لإيصال البيان الفقهي التاريخي الشيعي مع منظومة المفاهيم السياسية

١- صادق حقيقت، توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي، مركز الحضارة، بيروت، لبنان، ٢٠١٤، ص٣٧٨.
٢- عباس الامامي، الرقابة العامة للمرجعية، مصدر سابق، ص١٥٥.
٣- عقيل سعيد، السجال الفكري والفقهي عند الفكر الاسلامي الشيعي حول الدولة، الكلمة(مجلة)، العدد ١٨، السنة الخامسة، ١٩٩٨.
٤- المصدر السابق.

والدستورية الحديثة»[١]

ولم تتسن للسيد علي السيستاني الظروف التي تهيأت للشيخ محمد حسين النائيني ومكنته من التعبير عن صوغ افكاره بالصورة المكتملة التي ظهرت به في كتابه « تنبيه الامة وتنزيه الملة»، إلا أن السيد علي السيستاني ولاشك وجد في رؤية الشيخ النائيني اكثر الآراء صحة واقربها للواقع العراقي الحالي بشروطه واطيافه المتنوعة.[٢] وهكذا دعا بعد عام ٢٠٠٣م الى اقامة دولة مدنية وليست دينية في العراق، دولة المؤسسات التي تقوم على اساس الدستور والقانون والفصل بين السلطات، مع احترام الثوابت الدينية للإسلام بوصفه دين الاغلبية، وعبر آلية الانتخاب الحر المباشر من لدن المواطنين، وهو ما نحاول تناوله في هذا الفصل.

١- فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة، مصدر سابق، ص٢٣٧.
٢- سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية، مطبعة البينة، النجف، العراق، ٢٠١٠، ص٦٩-٧١.

■ المبحث الاول

دعوة المرجعية لبناء دولة المؤسسات

تمثل كتابات الشيخ محمد مهدي شمس الدين في الفكر السياسي في العقدين الاخيرين رؤية اجتهادية مواكبة للحياة ومتطلبات الاجتماع السياسي الاسلامي الشديد التعقيد والتنوع، وتخلص فكرته الى ابتكار مفهوم سياسي يحاكي الديمقراطية، وينسج على انموذجها في الحكم، فيستوعب ما يتصل بالإرادة الشعبية والانتخابات والتداول السلمي للسلطة، وما ينطوي عليه النظام الديمقراطي من حقوق وحريات، ويسمي ذلك ب « ولاية الامة على نفسها».[١] ولكيلا يبتعد عن مناخات التفكير الاسلامي، يستعير مفهوم الشورى ويحاول مطابقته مع ولاية الامة على نفسها، ويحصر مصدر مشروعية السلطة بالمجتمع، فالمشروعية شعبية لا يخلعها أحد على السلطة الا ارادة الناخبين، ومصدر الشرعية للسلطة شرعية القوانين في دائرة التنظيم هو الأمة، التي تمارس السلطة والتشريع خارج الحقل الذي تحكمه احكام الشريعة.[٢] ومن هنا يظهر التوافق في الرأي بين الشيخ محمد مهدي شمس الدين، والسيد علي السيستاني في موضوع ولاية الامة على نفسها، فحينما نقرأ البيانات والفتاوى والنصوص الصادرة عن السيد السيستاني في الامور السياسية نراه يؤكد ولاية الامة على نفسها ، وان اختلف التعبير بينه وبين الشيخ شمس الدين، لكن النتيجة واحدة.[٣] ففي جواب له على سؤال لوكالة الاسوشييتدبرس عن شكل حكومة ما بعد صدام يقول السيد السيستاني:«شكل نظام الحكم في العراق يحدده الشعب العراقي، والَية ذلك ان تجري انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يطرح الدستور الذي يقره هذا المجلس على الشعب للتصويت عليه، والمرجعية لا تمارس دورا في السلطة والحكم».[٤] والممارسة الفعلية

١- عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف، مصدر سابق، ص٣١.
٢- المصدر السابق، ص٣١.
٣ - عباس الامامي، الرقابة العامة للمرجعية، مصدر سابق، ص٧٨.
٤ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٢٢.

للمرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م دلت بصورة لا تقبل الجدال على رؤية السيد السيستاني بولاية الامة على نفسها، فمرجعية السيد السيستاني تقول بالولاية ولكن ليست الولاية المطلقة انما الولاية العامة، والولاية العامة محلها بين الولاية المطلقة والامور الحسبية في أدنى درجاتها.[١] و(الولاية العامة) غير (الولاية في الامور العامة)، فالولاية العامة تكون ثابتة في المواضيع التي لا يتوقف عليها حفظ النظام، بل تكون احكاما اولية قائمة على اساس المصالح والمفاسد في ذوات الاشياء، يلحظها الشارع المقدس ويصدر حكمه فيها ويكون طريق إيجادها بالرجوع الى الولي، في حين توجب الولاية في الامور العامة تدخل الفقيه بحسب تصديه في تلك الامور التي يتوقف عليها حفظ النظام من باب الاحكام الولائية التي يفرض منصبه تدخله فيها وتصديه لها.[٢]

ومراجعة منهج السيد علي السيستاني تكشف عن أن رجال الدين يمكن أن يبتعدوا عن السياسة في الوقت الذي يتأكدون فيه بأن المبادئ الاسلامية تُحترم في الحياة العامة، لكن في أثناء فترات الانحطاط والإفساد السياسي ووقوع ظلم خطير او احتلال أجنبي، فإنهم يكونون أكثر فاعلية في السياسة عن طريق تقديم النصح والارشاد والدعوة الى اقامة القانون في الحياة العامة.[٣] وبعد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣م وجد السيد السيستاني نفسه في موقع مسؤولية عظمى تملي عليه واجبات كبيرة أهمها الاشتراك في رسم السياسة العامة للبلد ، حيث التف الساسة وجمهور الشيعة حول المرجعية الدينية، وبرزت المرجعية الدينية ومنذ الايام الاولى للاحتلال قوة ذات تأثير كبير تسمح لها بالتحكم بالرأي العام الشيعي في داخل العراق على وجه الخصوص، وهذا ما أدركه جميع المهتمين بالشأن السياسي ومنهم قوات الاحتلال.[٤] ولقد قوضت الحرب ثقة العراقيين بالولايات المتحدة الامريكية وفي نظام ما بعد الحرب،

١ – حيدر محمد السهلاني، الفقه السياسي لمرجعية النجف، بحث غير منشور، ٢٠١٣، ص٨.
٢ – المصدر السابق، ص٨.
٣ – حسين الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، مصدر سابق، ص١٩٨–١٩٩.
٤ – باسم عبد السادة، دور المرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص١١٠.

وزادت شدة الشكوك بأنها لم تكن ترغب برؤية عراق قوي ومستقل.[١] فلم يكن هناك تخطيط متماسك لمستقبل عراق ما بعد الحرب، حيث قال أحد اعضاء مجلس الشيوخ* في تشرين الثاني ٢٠٠٣م، وهو يشعر بالإحباط: « لقد قصرنا في التقدير، وقصرنا في التخطيط، وقصرنا في التفكير بشأن عراق ما بعد صدام الى درجة اننا كنا غير مستعدين بما يدعو للأسف، والآن لدينا مشكلة امنية، ولدينا مشكلة واقع، ولدينا مشكلة حكم».[٢] وكان التخبط والارتباك الامريكي واضحا منذ البداية، فقد غاب عنها الهدف، وبعد فترة وجيزة بات واضحا انها تسعى فقط للخروج من الازمة مهما كانت بشاعة الطريقة اللازمة للخروج.[٣] ففي الحادي والعشرين من نيسان وصل جي غارنر الى بغداد كأول حاكم امريكي للعراق، وقد ابلغ الصحفيين بأن مهمته في العراق ستكون قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أشهر سيقوم في نهايتها بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة تدير البلد.[٤] وكان جي غارنر يرفض إقامة علاقات توصله الى السيد علي السيستاني على الرغم من نصائح مستشاريه الذين كانوا يعتقدون ان العراق متجه نحو الفوضى، وجي غارنر ليس له أي سيطرة عليه.[٥] حتى السفير بول بريمر الذي وصل العراق في الثاني عشر من آيار عام ٢٠٠٣م بديلا عن جي غارنر وحاكما مدنيا للعراق لإصلاح وضع قوات الاحتلال الذي كان ينذر بالسوء ارتكب هو الآخر الخطأ نفسه – بحسب الامريكيين –حيث كان هو وفريقه المقرب منه ابطأ مما ينبغي في إدراك اهمية آية الله السيستاني والتواصل معه ومع القوى الاجتماعية والسياسية بغية التوصل الى طريق انتقالي مقبول بصورة عامة.[٦] وكانت سلطات الاحتلال « تدرك ذلك جيدا وتدرك ان أي مواجهة مع السيستاني قد تفضي

١ – لاري دايموند، النصر المهدور الاحتلال الامريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧، ص٣٥١.

*–السيناتور تشاك هيغل، وهو ثاني اعلى عضو جمهوري في لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ انذاك.

٢ – المصدر السابق، ص٣٥٠.

٣– لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق، ص١٢٧.

٤ – المصدر السابق، ص٦٣.

٥ – المصدر السابق ، ص٦٧.

٦ – المصدر السابق، ص٣٥٩.

الى مواجهة سياسية ليست في صالحها مع قوى شيعية، وربما الى مواجهة مسلحة».[١] وقد سعى بريمر جاهدا للاتصال بمكتب السيد السيستاني لكنه لم يحصل على أية استجابة، فاعتمد في التعرف على آراء المرجعية على ما نقله له بعض السياسيين العراقيين وهذا ما أوقعه في الخطأ والاشتباه.[٢] وكان في عداد زوار السيد علي السيستاني خلال تلك الفترة اعضاء في مجلس الحكم ومجلس الاعمار وسائر المسؤولين في الحكومة العراقية، ومن هؤلاء من كان ينقل الى السيد علي السيستاني مواقف وآراء وتصورات سلطة الاحتلال وممثلها بريمر بتكليف منه أو من تلقاء انفسهم، وكان السيد السيستاني يعلق على ما يسمعه منهم في كل القضايا التي لها مساس بالمصالح العليا للشعب العراقي لقضية الدستور والانتخابات وقانون ادارة الدولة وتشكيل الحكومة المؤقتة وغيرها، واحيانا كان يتم الاتصال هاتفيا من مكتب السيد علي السيستاني ببعض المسؤولين العراقيين لتحذير سلطة الاحتلال من الاقدام على خطوة او استنكار امر ما وإدانته.[٣] وينفي مقربون من السيستاني وجود «رسائل متبادلة» بين المرجعية الدينية والحاكم المدني الامريكي بول بريمر، مؤكدين أن عددا من زوار المرجعية الذين يسميهم بريمر بالوسطاء « لم يكونوا يحسنون تلقي ما يستمعون اليه من رؤى المرجعية وانظارها، او كانوا ينقلونها اليه بصورة مخففة في محاولة منهم حتى لا تسوء العلاقات، او كانوا ينقلون ما يتناسب مع ما يرونه صالحا للعملية السياسية».[٤]

وكان مشروع سلطة الائتلاف المؤقتة الابتدائية تشكيل مجلس مختار من ١٣٠ – ١٥٠عراقيا يكتبون مسودة للدستور خلال ثلاثة أشهر، وطالما كانت تفاصيل اختيار المشاركين وتوفير مشورة الجمهور ستبقى بيد سلطة الائتلاف، فإنها ستضمن لنفسها دورا حيويا في تحديد ما سيخرج عن هذا المجلس.[٥] ولإضفاء الشرعية على هذا الدستور يصار الى طرحه في استفتاء شكلي للمصادقة يطبق عادة على الشعوب التي تفتقر بحسب ظروفها الى تراث او وعي

١ – لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق، ص١٢٦.
٢ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٥٥٦.
٣ – المصدر السابق، ص٥٦١.
٤ – المصدرالسابق ، ص٥٦١.
٥ – فراس طارق مكية، قصة الانتخابات ثورة الدستور في العراق، دار البذرة، النجف الاشرف، ط٢، ٢٠١٤، ص١٣.

دستوري حقيقي، وهذا الأسلوب يعدّ من الاساليب التقليدية التي تنتمي لعصر الاستعمار لإضفاء شرعية رسمية لمشروع غير شرعي اصلا، كما حصل في استفتاء ولسن في العراق عام ١٩١٨م، او بيعة الملك فيصل الاول ١٩٢١م.[١] وكانت واشنطن تريد نتيجة نظيفة، وأن تكون مسيطرة على العملية برمتها، وهكذا فقد انتهى الأمر الى عملية لم تكن شفافة تم فيها اختيار الحكومة المؤقتة عبر المفاوضات من وراء الكواليس مع اللاعبين الرئيسيين في مجلس الحكم.[٢] مقابل الموقف الأمريكي، وكان تخوف المرجعية منذ الايام الاولى للاحتلال من أن يكتب للعراق دستور لا يطابق المصالح العليا للشعب العراقي، ولا يعبر عن هويته وثقافته التي من ركائزها الدين الاسلامي والقيم الاجتماعية النبيلة، وكانت المرجعية تخشى أن تعمد سلطات الاحتلال الى كتابة دستور يراعي رؤاها ومصالحها، ولذلك قررت المرجعية أن تدعو الى إجراء انتخابات عامة لاختيار ممثلي الشعب العراقي في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور لتطمئن بذلك الى انه لن يتكرر في العراق ما حصل لبعض الدول المحتلة الاخرى التي كتب المحتلون دساتيرها.[٣] وكان السيد السيستاني يشير الى ان الجنرال الأمريكي ماك آرثر كتب دستور اليابان بعد استسلامها في اعقاب الحرب العالمية الثانية.[٤] وبالفعل اعترف الأمريكان ان من بين الافكار التي كانت لديهم، ان يكتب مجلس الحكم الى جانب بعض العراقيين وبمساعدة مستشارين امريكيين دستورا مؤقتا يستخدم أساساً لانتخاب جمعية وطنية انتقالية، وتقوم تلك الهيأة بانتقاء حكومة عراقية مؤقتة تسلم اليها السيادة.[٥] رفضت المرجعية الدستور الذي يكتب من لدن المحتل او من يعينه المحتل، ورأت ان هؤلاء لا يتمتعون بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور.[٦]

وكان أول ظهور سياسي للسيد علي السيستاني في مرحلة ما بعد النظام السابق في ٢٦ حزيران

١ – فراس طارق مكية، قصة الانتخابات ثورة الدستور في العراق ، مصدر سابق، ص٢١.
٢ – لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق، ص٣١٠.
٣ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص ١٩٤.
٤ – بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص١٢٥.
٥ – المصدر السابق، ص٢٧١.
٦ – حسين الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، مصدر سابق، ص ١٩٨.

٢٠٠٣م، عندما طالب بانتخابات عامة فورية، وأكد أن على كل عراقي رجلا او امرأة ان يصوت لممثليه الرسميين للجمعية الدستورية، زيادة على تأكيده ضرورة إجراء استفتاء وطني عام على دستور يوضع من لدن هيأة عراقية مختصة، ويعدّ الكثيرون ان هذه الدعوة أسهمت في وضع الاساس الاول للنظام الجديد القائم على اساس بناء دولة المؤسسات القائمة على دستور دائم مقر من قبل الشعب، وكان واضحا ان السيد علي السيستاني يتحرك بإتقان وكفاءة، وان الدور الذي يقوم به تجاوز – برأي بعضهم – أدوار المراجع الدينية الاخرى التي سبقته.[١] « بحيث صارت الكلمة التي تخرج من مقره محددا اساسيا للخطوات التي تسير عليها الكثير من القوى السياسية، علاوة على الملايين من أتباعه، وقد تحققت مطالبه بعد اقل من عامين من الاحتلال».[٢] غير أن بول بريمر مضى قدما في تنفيذ خطته الرامية الى تنصيب هيأة بالتعيين (مجلس الحكم) متجاهلا دعوة السيد علي السيستاني الى تأسيس جمعية دستورية منتخبة، وكان لتحديه للسيد السيستاني مضامين بعيدة المدى وتنذر بالخطر، بوصفه يمثل السلطة الروحية في العراق التي تحظى بأكبر قدر ممكن من الاحترام والتبجيل.[٣] وكان من شأن موقف بريمر هذا ان يكلف الاحتلال ثمنا باهظا في زمان تبحث فيه عن مصداقية لدى الشعب العراقي، وبالفعل فقد أصدر السيد علي السيستاني بعد اربعة اسابيع من تصريحه العلني بشأن الانتخابات، فتوى تصف خطة بريمر الخاصة بتشكيل هيأة معينة وغير منتخبة بأنها «مرفوضة من الاساس».[٤] وكان تصريح السيد علي السيستاني بمنزلة نكسة خطيرة للجهود الأمريكية نظرا للسلطة العظيمة التي يتمتع بها السيد علي السيستاني في اوساط الشيعة.[٥]وعندما وصل ممثل الامم المتحدة في العراق سيرجيو دي ميلو* وفريقه الى العراق في الثاني من حزيران ٢٠٠٣م، أبلغهم السفير بول بريمر بأنه كان عازما على تأسيس «مجلس

١ – حسين الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، مصدر سابق، ص١٩٦.
٢ – باسم عبد السادة، دور المرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، مصدر سابق، ص١٢٥.
٣ – لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق، ص٧٧.
٤ – المصدر السابق، ص٧٨.
٥ – المصدر السابق، ص٧٤.

* قتل في تفجير مقر الامم المتحدة في بغداد بسيارة مفخخة في ١٩ اب ٢٠٠٣م.

سياسي» للاستشارات بشأن ادارة البلاد في مرحلة الانتقال السياسي، وطلب من سيرجيو دي ميلو أن يكون عضوا في المجلس أو مراقبا فيه، ولم يكن بريمر يأبه كثيرا بآراء ممثلي الامم المتحدة، ما جعل دي ميلو وفريقه يشعرون بالهلع من طريقة السفير بول بريمر الانفرادية.[١] وأكد دي ميلو لاحقا انه تمكن من إقناع بول بريمر بإعطاء مجلس الحكم صلاحيات تنفيذية بعد ان كان مجلسا استشاريا فقط، ولكن مع احتفاظ بريمر بحق النقض لقرارات المجلس.[٢] وبعد اصداره فتوى الدستور الشهيرة، بدأ السيد علي السيستاني حملة مكثفة جدا لخلق وعي شعبي بأهمية الدستور وانبثاقه عن جمعية تأسيسية منتخبة، وتجاوب الشارع المغيب والمتعطش سياسيا بصورة مذهلة استثمرت فيه المرجعية الدينية كل نفوذها في المجتمع ليدعمها بقوة حقيقية لا يمكن مقاومتها او تجاوزها.[٣] وقد أثارت تلك الفتوى جدلا واسعا في الأوساط العراقية، وطرحت نقاشا فكريا وحضاريا واسع النطاق في جامعات العراق ومنتدياته الثقافية والسياسية والاعلامية.[٤] وحاول السفير بول بريمر ايصال رسالة الى السيد علي السيستاني مفادها ان «الائتلاف لا نية لديه بكتابة الدستور».[٥] غير ان بول بريمر لم يكن صادقا حين تعهد بأن يكتب العراقيون وحدهم الدستور برمته ليجسد «ثقافتهم ومعتقداتهم».[٦] وقد أفصح عن ذلك نوح فيلدمان كبير مستشاري الشؤون الدستورية في سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق من نيسان الى تموز ٢٠٠٣م، حيث صرح في تشرين اول ٢٠٠٣م «على الارجح ألاّ يجعل الناتج الدستوري النهائي أشخاصا كثيرين في الحكومة الأمريكية سعداء، فهو لن يظهر بالمظهر الذي كان الناس يتخيلونه، ومن المستبعد أن تكون حكومة عراقية منتخبة ديمقراطيا حكومة علمانية، ومن المستبعد ان تكون مؤيدة لإسرائيل، وبصراحة من غير المحتمل الى حد ما ان تكون مؤيدة لأمريكا».[٧] وأدرك بريمر بوضوح ان المسؤولين في واشنطن قد نفذ صبرهم،

١ – لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق، ص ٩٢.
٢ – سيف الخياط، كيف حكموا العراق اوراق في دهاليز مجلس الحكم، مطبعة مؤسسة السفير، بغداد، ٢٠٠٥م، ص١٥٤.
٣ – فراس مكية، قصة الانتخابات، مصدر سابق، ص ١٧.
٤ – حسين الفاضلي، امة في رجل، مصدر سابق، ص٢٢٥.
٥ – بول بريمر، عام قضيته في العراق، مصدر سابق، ص١٢٥.
٦ – لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق، ص٨٤.
٧ – المصدر السابق، ص ٨٤.

وهناك الكثير من الضغوط لتسليم السيادة بأسرع ما يمكن، لكنه كان يعدّ ذلك خطأ، وأن المطلوب بدء العملية الدستورية بطريقة او بأخرى والالتفاف على فتوى السيد السيستاني، فأما ان يكون مجلس الحكم فاعلاً واما ان يرحل.[١] وفي الواقع ان حكومة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير كانت تضغط على الولايات المتحدة كي تسلم السلطة الى حكومة عراقية في غضون سنة واحدة، والا خاطرت بمواجهة انتفاضة عارمة ضد الاحتلال العسكري.[٢] مستلهما على ما يبدو دروس ثورة العشرين التي واجهت الاحتلال البريطاني للعراق مطلع القرن العشرين التي قادتها آنذاك المرجعية الدينية العليا ورجال الدين في النجف.

ان البناء يحتاج الى أفراد يقومون بمليء الفراغ الذي سببه انهيار الانظمة السابقة؛ لأن تلك الانظمة لها تشكلات واسس وافراد ومؤسسات، فإذا فرغ البلد من تلك المؤسسات فلابد من ان تقوم محلها مؤسسات اخرى تملأ الفراغ.[٣] وقد تصدت المرجعية الدينية للعمل على ملئ هذا الفراغ، ويبدو أن السيد السيستاني وقبل ان يقتحم ساحة المواجهة، جس نبض العملية السياسية وما يمكن لرجل دين ان يقوم به في بناء العراق الجديد التعددي بمطالبته: بصوغ دستور دائم عبر جمعية تأسيسية منتخبة وليست معينة.[٤] ففي صبيحة يوم ٢٦ حزيران عام ٢٠٠٣م أصدر السيد السيستاني فتوى الدستور المعروفة، واتخذ بقية مراجع النجف موقفا موحدا لدعم اية الله السيستاني في استيعاب على ما يبدو من جانبهم هذه المرة لدرس عام ١٩٢٠م.[٥] وعلى الرغم من الضغوط التي مورست على المرجعية الدينية داخليا وخارجيا لتغيير رأيها لكنها أصرت على انها «لا ترى بديلا عن اجراء انتخابات عامة لاختيار اعضاء المؤتمر الدستوري».[٦] ولم يستجب الجانب الأمريكي لهذا الطلب في البداية وقرر طرح فكرة الدستور المؤقت على امل تجاوز فتوى السيد السيستاني بما يتيح لهم « نقل السيادة الى

١ – بول بريمر، عام قضيته في العراق، مصدر سابق، ص٢٤٢.
٢ – المصدر السابق، ص٥٥.
٣ – محمد الشيرازي، السبيل الى انهاض الامة، دار الصادق، كربلاء،٢٠٠٤، ص٢٠٣.
٤ – فراس مكية، قصة الانتخابات، ص٢٠.
٥ – المصدر السابق، ص١٦.
٦ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٧٩.

حكومة عراقية بموجب إطار قانوني ينشئ المؤسسات والهياكل السياسية والديمقراطية العراقية، ويحمي الأقليات وحقوق الانسان».[١] لكن السيد السيستاني أصر انه «في وضع العراق الحالي لا توجد اية جهة يمكنها ان تقوم باختيار اعضاء مجلس كتابة الدستور بصورة مقبولة من الجميع».[٢] وأصر السيد السيستاني على ان يكتب العراقيون دستور العراق وليس الائتلاف.[٣] ولم تكتف المرجعية بالبيانات، وانما تحركت عبر الياتها للتواصل مع الجماهير في المجتمع العراقي، وجمعت ملايين التوقيعات الرافضة له.[٤] وصدرت بعض التصريحات لوكلاء المرجعية في أماكن متعددة، واستقبل السيد السيستاني وفدا من اهالي الرميثة في محافظة المثنى،* وفي ذلك اشارة واضحة المعنى والمدلول الى الخيار الشعبي، وعندما عرفت المرجعية ان هناك سعيا لإدراج فقرة تشير الى قانون ادارة الدولة في المرحلة الانتقالية في قرار مجلس الامن الدولي ١٥٤٦، وجهت رسالة تحذيرية شديدة الى رئيس مجلس الامن الدولي جاء فيها «ان هذا القانون الذي وضعه مجلس غير منتخب وفي ظل الاحتلال وبتأثير مباشر منه يقيد الجمعية الوطنية المقرر انتخابها في بداية العام الميلادي القادم لوضع الدستور الدائم للعراق، وهذا امر مخالف للقوانين ويرفضه معظم ابناء الشعب العراقي، ولذلك فإن أي محاولة لإضفاء الشرعية على هذا القانون بذكره في القرار الدولي يعد عملا مضادا لإرادة الشعب العراقي وينذر بنتائج خطيرة».[٥] وبهذه الخطوة انطلقت المرجعية من قاعدة ان قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لا يمكن ان يكتسب الشرعية الا من طريقين:[٦]

اولا: الشرعية الانتخابية، وهو فاقد لها؛ لأنه كتب من قبل مجلس معين وغير منتخب؛ وهو مجلس الحكم.

١ – بول بريمر، عام قضيته في العراق، مصدر سابق، ص٢٧٣.
٢ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٧٥.
٣ – بول بريمر، عام قضيته في العراق، مصدر سابق، ص١٢٥.
٤ – حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وازمة النجف عام ٢٠٠٤، ط٣، دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان،٢٠١٣، ص ٧٥.
* وهي المدينة التي انطلقت منها شرارة ثورة العشرين ضد الاحتلال الانكليزي للعراق في الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٠م.
٥ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٢٣.
٦ – حامد الخفاف، الرحلة العلاجية، مصدر سابق، ص٧٥.

ثانيا: الشرعية الدولية، وهو تضمينه في أي قرار دولي صادر عن مجلس الامن.

ولذلك لاحقت المرجعية قانون المرحلة الانتقالية الى مجلس الامن الدولي، وعملت على منع ادراجه في قرار مجلس الامن وبالتالي نجحت في سلبه هذه الشرعية. وهكذا فان قانون ادارة الدولة أصبح فاقداً للشرعية الانتخابية والدولية، بحيث لا يستطيع ان يلزم الجمعية الوطنية المنتخبة باي فقرة من فقراته، وهذا ما دفع الأمريكان للاذعان في نهاية المطاف.[١] بعد ان كان واضحا ان الحاكم المدني الأمريكي للعراق بول بريمر يريد ان يضع قانون ادارة الدولة على وفق توجهات امريكية خاصة ستمثل لاحقا الخطوط العامة والاساسية للدستور الدائم للعراق، لكن اتفاق ١٥ تشرين الثاني لعام ٢٠٠٣م لم يحظ بالشعبية اللازمة لإعطائه الشرعية، اذ رفض رفضا واسعا من قطاعات الشعب العراقي.[٢] وقد نجح السيد علي السيستاني في وضع مجموعة معايير لكتابة الدستور:-[٣]

لاشرعية لسلطات الاحتلال في تعيين اعضاء لجنة كتابة الدستور.

أي دستور تضعه سلطات الاحتلال من غير المضمون ان يعبر عن الهوية الوطنية العراقية، وان يطابق المصالح العليا للشعب العراقي.

لا يكتب الدستور الا من لدن لجنة تنبثق عن انتخابات.

أي دستور تضعه لجنة منتخبة يجب ان يعرض على الشعب العراقي في استفتاء عام.

وقد بدأ السيد علي السيستاني بمراجعة بعض الكتب في فقه القانون الدستوري، وقراءة دساتير بعض الدول للاطلاع عليها في الوقت الذي بدأ الاعداد فيه لوضع دستور للعراق ليكون بأجواء العملية الدستورية القادمة في العراق الجديد.[٤]

وعلى الرغم من المكانة الكبيرة والمهمة لها في أوساط المجتمع، إلا أن المرجعية لم تتصرف على

١ - رسول جعفريان، التشيع في العراق، مصدر سابق، ص١٧٠.
٢ - اثير ادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٩٨.
٣ - المصدر السابق، ص٩٨.
٤ - عبد الهادي الحكيم، حوزة النجف، مصدر سابق، ص ٢٣٤.

أساس أنها بديل عن مرجعية الدولة العراقية، ولا تتنافى او تتناقض معها، والسيد السيستاني لم يطرح نفسه بديلا عن الحكومة العراقية ومؤسساتها الرسمية[١]، بل دعا باستمرار الى بناء دولة المؤسسات القائمة على أسس صحيحة وفي مقدمتها كتابة دستور دائم من قبل جمعية تأسيسه منتخبة من قبل الشعب على أن يعرض الدستور لاحقا على استفتاء عام.[٢] والمرجع السيستاني كان له دور حاسم فيما حققه النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣م بعد الانهيار الشامل الذي أصاب البلد.[٣] بمساهمته في نشر الديمقراطية في العراق عبر الترويج لثقافة الديمقراطية، حيث دافع منذ العام ٢٠٠٣م عن المؤسسات الانتخابية، وتشكيل الاحزاب السياسية، وأطلق دعوات مستمرة تشجع على المساهمة النشطة في بناء الوطن، ومازال يحتفظ بالمكانة التي تمكنه من لعب دور حاسم في عملية التفاوض لربط الجسور بين المتنازعين، وتسوية الخلافات بين الفئات السياسية المختلفة حول ملفات مصيرية مثل تقاسم السلطة، وكيفية ادارة البلاد، واعادة توزيع الثروات النفطية.[٤] وركز السيد السيستاني على مفاهيم محورية في تناوله للمسألة العراقية وهي مفاهيم الدولة، والشعب، والانتخاب، والدستور، والتعددية، والمساواة، وغالبا ما يمتزج فيها التأصيل الفقهي عنده والرؤية الحديثة في بناء دولة القانون والمؤسسات.[٥] ففي حديث أجرته معه مجلة ديرشبيغل الالمانية فس ١٦ شباط ٢٠٠٤م ، كان السيد السيستاني يستند في مفهوم هذه الدولة الى مبدأ العدالة والمساواة بين العراقيين جميعا في الحقوق والواجبات، معربا عن أحباطه من تغيير نظام استبدادي عن طريق الغزو والاحتلال، حيث قال « استتبع ذلك مآس كثيرة منها انهيار مقومات الدولة العراقية وانعدام الامن والاستقرار وتفاقم الجرائم وتلف الكثير من الممتلكات العامة».[٦] وهو يؤشر اهتمامه بالدولة وما سببه انهيارها من ألم الى حد الاحباط لزوال مؤسساتها، وكانت

١ – سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة، مصدر سابق، ص١٠٩.
٢ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٣٥.
٣ – سليم الجبوري، السيد السيستاني مرجعية الانسانية والعيش المشترك، ط١، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،٢٠١٣، ص١٩٥.
٤ – المصدر السابق، ص١٩٩.
٥ – حكمت البخاتي، تطور الرؤية الفقهية عند الامام السيستاني، موقع مؤسسة السجناء السياسيين، انترنت www.ppf.gov.iq
٦ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٠٠.

اهم انشغالاته اعادة تأسيس الدولة العراقية على وفق الاسس المتقدمة، وعن طريق مجلس منتخب يقر دستورا يكتبه العراقيون من دون تدخل اجنبي.[١]

لقد أدرك السيد علي السيستاني أن أفضل الحلول لواقع العراق الجديد بعد العام ٢٠٠٣م هو الدولة المدنية، دولة المواطنة والمؤسسات، وليس الدولة الدينية، بل اورد الحقوق الكاملة للمواطنة لبقية الاديان والمذاهب وحقهم في الامن والامان والحماية.[٢] وسعى لإنشاء دولة المؤسسات المحكومة بالقانون الذي يحترمه الجميع من دون ان يفرض عليهم، فكان يهتم بكتابة الدستور.[٣] وحين تقدمت إليه مجلة التايم الأمريكية بسؤال حول موقفه من العمل السياسي اجاب مكتبه « المنهج الذي يؤمن به السيد هو عدم التدخل في الشأن السياسي الا فيما تحتمه الضرورة، ويرى ان هذا هو الاصلح لموقع المرجعية الدينية ومكانتها الروحية بين الناس».[٤] وكان السيد علي السيستاني يؤكد « ان القوى السياسية والاجتماعية الرئيسة في العراق لا تدعو الى قيام حكومة دينية، بل الى نظام يحترم الثوابت الدينية للعراقيين ويعتمد مبدأ التعددية والعدالة والمساواة، وقد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنية بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي، وأنها ترتأي لعلماء الدين ان يناوأ بأنفسهم عن تسلم المناصب الحكومية».[٥] ويمكن اجمال رأي السيد علي السيستاني في موضوع الدولة في النقاط الآتية[٦]:-

تمكين الشعب العراقي من ممارسة حقه في اختيار دستوره ونوابه في إطار انتخابات عامة نزيهة وبإشراف دولي.

ضمان مشاركة اوسع قطاعات الشعب العراقي في هذه الانتخابات.

التصدي لعوامل الفتنة المذهبية والطائفية والعرقية.

١ - حكمت البخاتي، مصدر سابق.
٢ - سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة، مصدر سابق، ص٧١.
٣ - محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني، مصدر سابق، ص ١٠٧.
٤ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص ٢٠٤.
٥ - المصدر السابق، ص ١٠٢.
٦ - سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة، لدى مراجع الحوزة العلمية، مطبعة البينة، النجف الاشرف، ٢٠١٠، ص٧٣.

تأكيد المشتركات الجامعة للإسلام الموحدة لمجموع المسلمين ورفض الاحتكام الى ما يختلف عليه.

تأكيد حماية الاقليات الدينية وحقها في ممارسة شعائرها بحرية.

تأكيد حق المرأة كاملا في العمل والوظائف والحقوق والواجبات التي يكفلها الدستور.

تأكيد المصير المشترك للعراق في عمقه العربي والاسلامي.

تأكيد حسن الجوار مع المحيط العربي والاسلامي.

احترام المواثيق والشرعية الدولية والهيئات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة.

الدعوة الى انصاف الفقراء والمضطهدين والمهمشين والدعوة الى انصافهم.

وهناك الكثير من الوثائق التي تكشف المواقف الشرعية والدينية والسياسية للسيد علي السيستاني فيما يخص العلاقة بين الدين والدولة وتتضمن ما يأتي:-[1]

اولا: ان تشكيل حكومة على اساس فكرة او مشروع ولاية الفقيه في العراق غير وارد، وقد كرر ذلك اكثر من مرة وفي اكثر من موضع.

ثانيا: ان الدستور ينبغي ان يحترم ارادة الشعب العراقي في احترامه للقيم والثوابت الدينية؛ لأن الشعب العراقي مسلم في ثقافته العامة.

ثالثا: ان تحديد دور الدين في التربية والقضاء راجع لما يقرره الشعب العراقي

رابعا: ان قضية وجود الشريعة الاسلامية في قوانين الدستور الجديد مسألة تتقرر بإجراء انتخابات عامة لعقد المؤتمر الدستوري؛ لأن «الاسلام هو دين اغلبية الشعب العراقي وإذا كتب الدستور بأيدي المنتخبين من العراقيين فمن المؤكد انه سيتمثل فيه قيم الاسلام وتعاليمه السمحاء».[2]

لقد كان السيد علي السيستاني اول الداعين الى وضع دستور عصري للعراق، والى تأليف حكومة عراقية وطنية غير دينية منبثقة عن مجلس تشريعي منتخب من الشعب، وتتمثل فيه

١ - غالب الشابندر، السيستاني راهنا، الدار البيضاء، لبنان، بيروت،٢٠١٥م، ص١٢٤.
٢- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٢٢٧.

جميع الشرائح والطوائف والاطياف على وفق القاعدة النسبية، مشددا على بناء الدولة العراقية على اساس « مبدأ الشورى والتعددية والتداول السلمي للسلطة، الى جانب مبدأ العدالة والمساواة بين ابناء البلد الواحد في الحقوق والواجبات».[1] فالتداول السلمي للسلطة يكون لقوى سياسية واجتماعية مختلفة في الدين والعقيدة والرؤية لكن من غير الاخلال بأسس العدالة، مع الحفاظ على حقوق الاقليات الدينية واعطاء كل ذي حق حقه.[2] وكان السيد علي السيستاني يلح على ضرورة الالتزام بالدستور، وان يكون الساسة في خدمة الشعب، وافتى بما يؤسس لدولة مؤسسات، وأكد مرارا أن الكفاءة قبل كل شيء، وضرورة الحفاظ على المال العام، وطالب بمحاسبة المسؤولين الذين يعبثون بمصير الناس، واستنكر على لسان ممثليه ومعتمديه الإثراء الفاحش والرواتب العالية جدا والإيفادات غير المسّوغة.[3] ففي سؤال وجه اليه حول انتشار الفساد الاداري والرشوة في دوائر الدولة، أجاب ما نصه:«يحرم على الموظفين التخلف عن اداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعا، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية مما يتعين رعايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظف من المال – من المراجع او غيره – خلافا للقانون سحت حرام، كما ان اهدار المال العام والاستحواذ عليه، بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الذمة».[4] وحين تقدم اليه اعضاء السفارة العراقية في إيران بسؤال حول المفاضلة بين المراجعين أجاب:«عليكم بتطبيق التعليمات الصادرة من مراجعكم القانونية، وعدم استخدام الصلاحيات الممنوحة لكم بما يؤدي الى الاخلال بالعدالة بين المراجعين ويستتبع سوء سمعة العاملين في السفارة».[5] وفي جواب له عن اسئلة عن موضوع التجاوز على الكهرباء أجاب السيد علي السيستاني:

١ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٠٢.
٢ – حيدر محمد السهلاني، الفقه السياسي لمرجعية النجف المعاصرة، مجلة العميد، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ال اصدار١٨، ٢٠١٣. ص٧.
٣– غالب الشابندر، السيستاني راهنا، مصدر سابق، ص١٣٨.
٤ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٣٦.
٥ – المصدر السابق، ص١٣٨.

«إذا كانت وزارة الكهرباء تمنع من ذلك فلا يجوز».[١] وسئل عن موضوع بيع الآثار وشرائها فأجاب: «لا يجوز بل لابد من إعادته الى المتحف العراقي».[٢] اما الجانب الامني وضرورة دعم الجيش والشرطة فقد اولاه اهمية كبيرة، حيث تطرق له في ستة وثلاثون موضعاً بين جواب عن سؤال اعلامي او بيان بحسب ما ورد في كتاب حامد الخفاف «النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني» .[٣] حيث ان ٣٩٪ من هذه النصوص اهتمت بدعم الجيش والقوات الأمنية وتدريبها وتزويدها بالسلاح والعناصر الكفوءة لضبط الاوضاع الأمنية وحث المواطنين على دعم القوات الأمنية، وانتقدت ٢٢٪ منها الانفلات الامني منذ سقوط النظام واستهداف ارواح المواطنين، في حين حرمت ١٧٪ منها الاستيلاء على الاسلحة من معسكرات الجيش وبيعها وشرائها وضرورة حصر السلاح بيد الدولة، ورفضت ٨,٥٪ منها أي علاقة لرجال الدين بالملف الامني ، ومثلها حرمت الاستيلاء على الملفات الأمنية او كشفها امام الملأ بما فيها تلك المتعلقة برجال النظام السابق، موصيا بتسليمها للجهات المختصة في محاولة لمنع أي عمليات انتقام او تشهير قد يؤثر في البنية الاجتماعية والوضع الامني، فيما استنكرت ٥٪ منها تشكيل مليشيات خارج سيطرة الدولة مطالبا بحصر السلاح بيد الدولة.[٤]

١ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق ، ص١٤٢.
٢ – المصدر السابق، ص٢٥.
٣ – المصدر السابق، ص٢٥.
٤ – انظر جدول رقم (٧).

ت	الموضوع	عدد المرات	النسبة المئوية	المرتبة
١	دعم الجيش والاجهزة الأمنية	١٤	٪٣٩	١
٢	الانفلات الامني	٨	٪٢٢	٢
٣	حرمة سرقة وبيع الاسلحة	٦	٪١٧	٣
٤	رجال الدين والامن	٣	٪٨,٥	٤
٥	ملفات الامن	٣	٪٨,٥	٤
٦	المليشيات	٢	٪٥	٥

جدول رقم(٧) القضايا الأمنية في خطاب المرجعية. (اعداد الباحث)

لقد اكتفى السيد علي السيستاني بالكليات والخطاب العام الذي لا تتجاوز محاوره رفض الاحتلال عبر المقاومة السلمية، والدعوة للانتخابات، وصياغة دستور ادارة الدولة العراقية.[١] وكان واضحا ان هدفه النهائي إقامة دولة المؤسسات المستندة الى دستور دائم مكتوب من قبل العراقيين ومصادق عليه شعبيا. وبعد مخاض عسير تشكلت اول حكومة انتقالية برئاسة اياد علاوي في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤، وجرت انتخابات الجمعية الوطنية في الثلاثين من كانون الثاني عام ٢٠٠٥، وفي الثامن من نيسان تشكلت الحكومة الانتقالية برئاسة ابراهيم الجعفري، وتم في الخامس عشر من تشرين الاول ٢٠٠٥م إقرار الدستور العراقي الدائم بنسبة ٧٩٪، في استفتاء شعبي عام، وكان للمرجعية دور بارز في حث الناس على التصويت بـ«نعم» للدستور الذي كتبته الجمعية المنتخبة مباشرة من الشعب، ليكون الاساس لبناء دولة المؤسسات بعد سنوات طويلة من الدكتاتورية والتفرد بالسلطة، وبعد ذلك بشهرين ، أي في الخامس عشر من كانون اول ٢٠٠٥م، جرت اول انتخابات برلمانية في ظل الدستور الدائم، وفي العشرين من آيار عام ٢٠٠٦م، صادق البرلمان العراقي على اول حكومة دستورية برئاسة نوري المالكي.[٢]

١ – حسين الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، مصدر سابق، ص٣٠٠.
٢ – فراس مكية، قصة الانتخابات، مصدر سابق، ص٨٣.

■ المبحث الثاني

دعوة المرجعية للانتخابات

يرى الفقهاء ان الحضور الفاعل والحاسم والشعبي للامة في جميع الاصعدة في النظام السياسي لا يشله ولا يصطدم معه كون الحاكمية من الله، لاسيما وان نظم الحاكمية الالهية واهدافها كلها من الكمالات الأنموذجية والقيم الرفيعة التي تكفل العدالة وفتح الفرص امام الجميع وازالة الاستبداد البشري وربوبية بعض البشر لبعض، فهي لا تسمح بإلغاء دور فرد من الافراد، ولا حذف مشاركة، ولا تكميم صوته، فضلا عن جميع الامة.[١] فالحاكمية الالهية بمراتبها المتسلسلة لا تعدم الارادة الشعبية والاختيار البشري، بل هي ترشده وتهديه الى السبيل السوي والصراط القويم، والانتخابات في عرف العقلاء في القوانين الوضعية، مسؤولية استكشاف ذي الصلاحية بمواصفات معينة، فالانتخاب عملية مزيجة من الاستكشاف والمساهمة والتكوين والرقابة.[٢] ويرى السيد محمد باقر الصدر ان الحكم في زمان الغيبة شورى يرجع الى الامة التي لها ولاية الأمر، غير ان ولايتها مشروطة باحترام الحدود الشرعية بما لا يتعارض مع الأَحكام الشرعية، وعلى ذلك الاساس فان أي شكل يتخذ من الشورى شكلا للحكم يعتبر شكلا صحيحا مادام ضمن الحدود الشرعية.[٣]ودعوة السيد السيستاني الى الانتخابات كانت تنبع من هذا الفهم نفسه، وقد عمل السيستاني على سد الثغرات التي حصلت في الموقف الشيعي حتى لا تتكرر اخطاء القيادة الشيعية في الازمنة الغابرة، حيث طالب بعد سقوط النظام بقرار واضح يلزم قوات الاحتلال بتشكيل حكومة عراقية منتخبة من العراقيين، تكون قادرة على إدارة البلاد بما يهيئ المناخ لخروج القوات الاجنبية من البلاد.[٤] وبَيَّن ان عملية الانتخابات هي الطريقة السليمة لإشراك الشعب في تحديد مصير البلاد واخراجها من أزمتها السياسية التي تمر بها، ومنع تسلط اية جهة او جماعة على مقدرات الوطن باي سبب من الاسباب، وليتمكن الشعب

١ – محمد السند، اسس النظام السياسي عند الامامية، مصدر سابق، ص٣٢٧–٣٢٨.
٢ – المصدر السابق، ص٣٢٧.
٣ – محمد صلاح الاسود، المرجعية الدينية الشيعية كخطاب بديل، الهدى(مجلة)، العدد ١١، السنة الثالثة،١٤٣١ه، ص١١٧.
٤ – محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة، مصدر سابق، ص ٧١.

من حكم نفسه بإرادته بعيدا عن الانقلابات العسكرية والضغوط الخارجية، مؤكدا بشدة عدم نية المرجعية ممارسة السلطة والحكم.[1]

لقد حظي موضوع الانتخابات بوصفة آلية ديمقراطية تضمن تداولا سلميا للسلطة بأهمية خاصة لدى المرجعية الدينية بعد العام ٢٠٠٣م ، في عملية إعادة بناء العراق على أسس جديدة تختلف عن تلك التي سادت في زمان النظام السابق، ويبدو ان تجربة الاحتلال البريطاني للعراق مطلع القرن العشرين ، وما اعقبها من إجراءات سياسية صورية لتثبيت الهيمنة البريطانية على عملية صنع القرار في العراق لسنوات طويلة امتدت حتى سقوط الملكية عام ١٩٥٨م، لم تكن غائبة عن تفكير المرجعية الدينية وهي تتعامل مع احتلال آخر امريكي بريطاني هذه المرة وبقرار من مجلس الامن الدولي، حيث امتلكت فيه الدولتان زمام الامور وعناصر القوة في بلد مهدم ومنهار بصورة شبه تامة، ويبدو أن المرجعية كانت قلقة جدا من سياسة قد تصادر الاستقلال السياسي للعراق، وترهن مصيره بالمحتل، وتكرر تهميش الاغلبية الذي عاشته لأكثر من قرن من الزمان، لذلك اصرت المرجعية على المقاومة السياسية باستخدام ذات السلاح الذي جاء به المحتل وهو نشر الديمقراطية، وقد وقفت المرجعية الدينية منذ البداية ضد منهجية التعيين من قبل سلطات الاحتلال، سوآء في تأسيس مجلس الحكم، ام في كتابة الدستور، ام في تعيين الحكومة، وأصرت منذ البداية ان ينبثق كل شيء من الارادة الشعبية وعبر آلية الانتخابات العامة على الرغم من الظروف الصعبة التي كان يمر بها العراق آنذاك، ودخلت في صراع شديد مع سلطة الائتلاف الحاكمة حتى تمكنت في نهاية المطاف من إجبارها على النزول عند رغبة الغالبية العظمى من ابناء الشعب العراقي.

لقد اصر السيد علي السيستاني على الانتخابات لأسباب مبدئية في الاساس، تتصل بخشيته من ان تتحول الحكومة المؤقتة الى حكومة دائمة، وألا يصار بعد تشكيلها من جانب المجلس الجديد المعين الى الانتخابات المتفق عليها بعد اشهر، اذ يمكن للمحتل ان يفتعل ما يتذرع به لإلغاء الانتخابات والاحتجاج باي أمر آخر، و» هذا الخوف تغذيه معلومات مؤكدة تصل

١ – عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٢٥١.

الى المرجعية الدينية بأن سلطات الاحتلال تحكم قبضتها تدريجيا على شؤون العراق ومستقبله عبر تنظيمات متعددة تعطيها الصفة القانونية، بحيث يصعب على أي سلطة مقبلة ان تبدل فيها».[١] وكان السيد علي السيستاني يرى أَن « الانتخابات هي الطريقة المثلى لتمكين الشعب العراقي من تشكيل حكومة ترعى مصالحه، في بلد مثل العراق متنوع الاعراق والطوائف ولا يمكن تجاوز المحاصصات العرقية والطائفية في أي تشكيلة حكومية فيه الا بالرجوع الى صناديق الاقتراع».[٢] وكان يشدد مرارا على ضرورة ان تكون الحكومة العراقية ذات السيادة منبثقة من انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها الشعب العراقي بصورة عامة.[٣] ولذلك لم تعترف المرجعية الدينية مطلقا بشرعية مجلس الحكم؛ لأنه لم ينبثق من الشعب، بل تم تشكيله من قبل سلطة الاحتلال، وهي بنظره سلطة غير شرعية حتى لو تم الاعتراف بها بأي عنوان كان من قبل الامم المتحدة او مجلس الامن.[٤] ولم تشأ الادارة الأمريكية الاصطدام مبكرا مع المرجعية الدينية (بعد فتوى الدستور) فقررت طرح الموضوع عبر مجلس الحكم الذي تأسس في ١٣ تموز٢٠٠٣م، وفي نهاية تموز ٢٠٠٣م، طرح جلال طالباني بصورة سرية في داخل المجلس مشروعا لصوغ الدستور عن طريق تعيين اعضاء اللجنة الدستورية التي ستكلف بكتابة الدستور، وقد صوت ١٣ من اصل ٢٥ عضوا ضد المشروع، وفي ٢ اب ٢٠٠٣م، التقى جلال طالباني السيد السيستاني في النجف لمناقشة موضوع الدستور، وفي ١١ اب ٢٠٠٣م تم تشكيل اللجنة الدستورية برئاسة فؤاد معصوم بوصفه لجنة استشارية لدراسة افضل السبل لتشكيل لجنة لاعداد الية كتابة الدستور، وقد زارت اللجنة في ١١ ايلول ٢٠٠٣م السيد السيستاني في النجف للبحث عن حل لأزمة كتابة الدستور، وقد أكدت المرجعية الدينية في اللقاء الذي استمر لساعتين فتواها بخصوص الدستور ومسوّغاتها، على حين كانت لجنة معصوم تؤكد الحاجة الى تعداد عام للسكان قبل إجراء الانتخابات، وفي ١٥ ايلول ٢٠٠٣م اتخذت اللجنة

١ – حسين علي الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، مصدر سابق، ص ٢٤٠ –٢٤١.
٢ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٠٠.
٣ – المصدر السابق، ص ١٢١.
٤ – عباس الامامي، الدور السياسي للمرجعية، مصدر سابق، ص٣٥٤.

التحضيرية قرارها بالإجماع بتفضيل إجراء إحصاء سكاني عام تمهيدا لإجراء انتخابات شاملة لاختيار اللجنة الدستورية، ورفعت توصياتها التي شملت ايضا خيار الانتخابات الجزئية وخيار الدستور المؤقت.[1] وفي ١٦ تشرين الاول ٢٠٠٣م اصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم ١٥١١ الخاص بالعراق، وتضمن هذا القرار أهم مبادئ الديمقراطية، إذ أكد مبدأ السيادة الشعبية، حيث أكدت مقدمة القرار ضرورة تعجيل تولي العراقيين إدارة شؤونهم بأنفسهم، واشارت الفقرة(١) الى ضرورة قيام الشعب العراقي بتشكيل حكومة ممثلة للشعب تتولى المسؤوليات، وكذلك أكدت الفقرتين (٦) و(١٠) الجدول والبرنامج الزماني لصوغ دستور جديد للعراق، واجراء انتخابات دائمية، وعقد المؤتمر الدستوري عن طريق الحوار الوطني هو خطوة في الانتقال الى ممارسة الديمقراطية والاستفادة من خبرة الامم المتحدة.[2] وفي ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٣م استدعت واشنطن السفير بول بريمر وسط تكهنات بحل مجلس الحكم، وتعيين صيغة بديلة بانتخابات جزئية، وعاد بريمر يوم ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٣م، ليوقع في اليوم التالي اتفاقية ١٥ تشرين الثاني مع جلال طالباني الرئيس الدوري لمجلس الحكم.[3] وقد تضمنت الاتفاقية سن دستور انتقالي قبل نهاية شباط ٢٠٠٤م من لدن مجلس الحكم الذي سيتولى توقيع الاتفاقية الأمنية مع سلطة الائتلاف لتحديد وضع قوات «الاحتلال» قبل نهاية آذار ٢٠٠٤م، ثم اختيار مجلس انتقالي بانتخابات جزئية عبر صيغة المجمعات الانتخابية (Caucuses) قبل آيار ٢٠٠٤م، والمجلس يعين بدوره حكومة انتقالية قبل نهاية حزيران ٢٠٠٤م، تحل محل مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة معا، لتتسلم الحكومة المؤقتة السيادة وتجري الانتخابات الشاملة لمؤتمر دستوري وليس لمجلس تأسيسي لكتابة الدستور الدائم قبل ١٥ اذار ٢٠٠٥، تعقبه تأسيس حكومة منتخبة قبل نهاية ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥م.[4] ورأى

١ – فراس مكية، قصة الانتخابات، مصدر سابق، ص ١٧-٢٦.
٢ – فراس كوركيس عزيز، الخيار الديمقراطي في العراق مابين الرؤية الامريكية والرؤية العراقية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ٢٠٠٨م، ص٨٥.
٣ – فراس مكية، قصة الانتخابات، مصدر سابق، ص٣٠.
٤ – صحيفة الصباح، العدد ١٢١، ١٩\١١\٢٠٠٣م.

السيد السيستاني ان الاتفاقية تهدف الى الالتفاف على فتواه بشأن الدستور، وسجل تحفظات عليها أهمها:[١]

اولا: أنها تبتني على إعداد قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية من لدن مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال، وهذا لا يضفي عليه صفة الشرعية، بل لابد لهذا الغرض من عرضه على ممثلي الشعب العراقي لإقراره.

ثانيا: إن الآلية الواردة فيها لانتخاب اعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلا حقيقيا، فلابد من استبدالها بآلية اخرى تضمن ذلك وهي الانتخابات، ليكون المجلس منبثقا عن إرادة العراقيين ويمثلهم بصورة عادلة، ويكون بمنأى عن أي طعن في شرعيته، مقترحا اجراء الانتخابات اعتمادا على البطاقة التموينية مع بعض الضمائم الاخرى.

واوضح أن العديد من الخبراء أكدوا امكانية إجراء الانتخابات خلال الاشهر القادمة بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية، وان المجلس الوطني الانتقالي اذا تم تشكيله بآلية لا تحظى بالشرعية المطلوبة، فانه لن يكون بمقدوره ولا مقدور الحكومة المنبثقة عنه القيام بالمهام المقررة لها والتقيد بالجدول الزماني المحدد للفترة الانتقالية، وسوف تبرز من جراء ذلك مشاكل جدية وسيزداد الوضعان السياسي والامني تأزما، وأكد أن القانون المؤقت لإدارة الدولة العراقية والاتفاقية الأمنية يجب أن يعرضا على ممثلي الشعب العراقي في المجلس الوطني الانتقالي ليصادق عليهما تأمينا لشرعيتهما.[٢] وبالنظر الى معارضة السيد السيستاني، اصبحت اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني تواجه مشكلة حقيقية، وكان الأمريكيون في سلطة التحالف المؤقتة يفكرون في طريقة يمكن بها تنفيذ الخطة من دون ادخال تعديلات عليها.[٣] وكان بريمر وكبار مساعديه لا يريدون مواجهة ثانية مع السيد السيستاني، غير انهم كانوا مقيدين

١ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٨٤.
٢ - المصدر السابق ، ص٨٨.
٣ - لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق، ص١١٩.

جراء عدم وجود وسيط جدير بالاعتماد عليه ومنطقي للتوسط لدى آية الله السيستاني، الذي كان يرفض أي لقاء مع بريمر او أي مسؤول امريكي آخر، في وقت كان فيه الأمريكيون في واشنطن وبغداد يتطلعون الى الامم المتحدة لإنقاذ الموقف، وان كانت توقعاتهم متفاوتة، ففي واشنطن كان صناع القرار في مجلس الامن القومي، ولاسيما في وزارة الخارجية، متلهفين لوجود بعثة رفيعة المستوى للأمم المتحدة في العراق، على حين في بغداد كان بريمر يخشى من خطر التخفيف من سلطته او التنازل عن شيء منها، ومن خطر قيام بعثة الامم المتحدة بمراجعة طريقة اختيار الجمعية الوطنية الانتقالية، وكان بريمر مستعدا لأن تشغل المنظمة الدولية دورا هامشيا؛ لأنه يشعر بالقلق من أنه اذا تم تكليف بعثة الامم المتحدة بمهمة أوسع نطاقا فإنها قد توصي بمؤتمر وطني لاختيار حكومة مؤقتة او بإجراء انتخابات، خشية أن يكون للمؤتمر من الشرعية أكثر مما سيكون للمؤتمرات الحزبية التي كانوا يعملون عليها، وان النتائج قد تفلت من السيطرة.[1]

لقد مرت عملية الانتخابات في العراق بمخاض عسير، فقد كان هناك بعض المنخرطين في العملية السياسية من العراقيين أنفسهم من لديهم موقف سلبي من العملية الانتخابية ومشروع الانتخابات، وبعضهم كانت لديه تخوفات أمنية، وآخرون متخوفون من ألا يحققوا نجاحا عبر صناديق الانتخابات، وقسم كان موقفه يتسم بالتحفظ؛ لأغراض تتعلق بهيمنة الاحتلال، فيما كان فريق آخر يرى ان الانتخابات قد تسبب له حرجا مع أمريكا، اما السيد السيستاني فقد أصر على ضرورة الانتخابات، بوصفها وسيلة لانبثاق حكومة عراقية تمثل العراقيين.[2] ان تأييد المرجعية الدينية للعملية السياسية والحكومة التي تأتي عبر الانتخابات والدستور، يردّ الى أسباب أهمها[3]:-

انها سلطة شرعية جاءت عبر صندوق الاقتراع، وليست سلطة قهرية قائمة على القوة الغاشمة.

١ - لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق ، ص١٢٣.
٢ - غالب الشابندر، السيستاني راهنا. مصدر سابق، ص٢٢٢.
٣ - سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة، مصدر سابق، ص٩٦.

ان الطبقة السياسية التي تقود الدولة جاءت عبر انتخابات مليونية شارك فيها العراقيون باختيارهم.

انها سلطة قائمة على اساس رعاية مصالح الشعب العراقي.

انها جرت على اساس دستور دائم كتبه عراقيون من التكنوقراط وبدعم من المرجعية الدينية.

وحين احتدم الجدال حول الانتخابات، طلب السيد السيستاني الاستعانة بخبراء الامم المتحدة لحسم الموضوع، لكن سلطات الاحتلال رفضت الاستعانة بخبراء المنظمة الدولية، ولاسيما من جهة السفير بول بريمر، الذي عارض الموضوع بشدة؛ لأنه كان يطبق سياسة التفرد الأمريكي في العراق، وقد جرت نقاشات ساخنة في أروقة مجلس الحكم بين بريمر من جهة، واعضاء في مجلس الحكم كانوا يتبنون وجهة نظر المرجعية الدينية.[١]* وشهدت العديد من المدن العراقية مظاهرات حاشدة تطالب بإجراء الانتخابات، وهنا أشار السيد السيستاني على مجلس الحكم بتوجيه طلب بهذا الشأن الى الامين العام للأمم المتحدة فاستجابوا له، وبعث السيد عبد العزيز الحكيم الرئيس الدوري للمجلس، في السابع عشر من آذار ٢٠٠٤م رسالة الى كوفي عنان يطلب فيها بصورة رسمية إرسال فريق للتحقق من إمكانية إجراء الانتخابات، واقتراح طريقة بديلة إن لم يكن إجراؤها ممكنا، وقد فوجئت سلطة الاحتلال بهذه الرسالة، لأنها أرسلت من دون علمها، لكنها اضطرت في النهاية الى الموافقة على ما ورد فيها.[٢]واجاب كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في خطابين موجهين الى مجلس الحكم وسلطة التحالف بأن الأخضر الإبراهيمي سوف يترأس وفد الامم المتحدة القادم الى العراق.[٣] وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية استباق زيارة الابراهيمي الى العراق بإدراج قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ١٥٤٦، الذي يمكن أن يدعم الحكومة المؤقتة والعملية الانتقالية.[٤] وردَّ السيد السيستاني على الخطط الأمريكية برسالة

١ – حسين علي الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، مصدر سابق، ص٢٢٨.

* – مثل المجلس الاسلامي الاعلى وحزب الدعوة الاسلامية.

٢ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٥٦٥.

٣ – لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق، ص٣٠٥.

٤ – المصدر السابق، ص٣٠٥.

وجهها في التاسع عشر من آذار ٢٠٠٤م الى الأخضر الإبراهيمي جاء فيها ان إقرار قانون الدولة للمرحلة الانتقالية سيجعل الجمعية الوطنية القادمة مكبلة بقيود كبيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقا لمصلحة الشعب العراقي، حيث أملى عليها مجلس غير منتخب هو مجلس الحكم الانتقالي، بالتنسيق مع سلطة الاحتلال، قانونا غريبا لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية ، وان هذا القانون لا يتمتع بتأييد معظم الشعب العراقي، ورأى أن إدراج القانون في القرار الجديد لمجلس الأمن خطوة لن تكون مقبولة من عامة العراقيين، وستكون له نتائج خطيرة في المستقبل ، طالبا ابلاغ اعضاء مجلس الأمن بذلك، معتذرا من لقاء الابراهيمي « مالم يصدر من الامم المتحدة موقف واضح بان هذا القانون لا يلزم الجمعية الوطنية المنتخبة بشيء، ولن يذكر في أي قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشان العراق».[١] لقد خلط موقف السيد السيستاني الرافض لما ورد في اتفاقية ١٥ تشرين الثاني لعام ٢٠٠٣م حول كتابة قانون ادارة الدولة من لدن لجنة معينة اوراق الجميع، وعلى رأسهم الحاكم المدني بول بريمر، الذي أصر على أن إجراء انتخابات تنبثق عنها لجنة لكتابة الدستور أمر غير ممكن بحلول الثلاثين من حزيران عام ٢٠٠٤م، وهو تاريخ نقل السيادة الى حكومة مؤقتة بحسب اتفاق ١٥ تشرين الثاني، وقد أجبرت الولايات المتحدة على الرضوخ، ولم تستطع الذهاب في تنفيذ مشروع اتفاق ١٥ تشرين الثاني من دون ضمان عدم معارضة السيد السيستاني له.[٢] وكان بريمر يسوّغ عدم إمكانية إجراء الانتخابات قبل الثلاثين من حزيران ٢٠٠٤م بعدم إجراء أي احصاء سكاني في العراق منذ عام ١٩٨٧م، وعدم وجود حدود للدوائر الانتخابية، وعدم وجود أحزاب سياسية وطنية او قوانين للأحزاب، او قوائم انتخابية، او قانون انتخابات.[٣] وكان بريمر وكبار مساعديه يعتقدون ان السيستاني كان يبحث عن طريقة مشرفة للتخلي عن إصراره على الانتخابات المباشرة لجمعية وطنية، وان خطابا من الامين العام للأمم المتحدة يوضح فيه ان

١ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، ص ١١١.
٢ – اثير ادريس، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٩٩.
٣ – بول بريمر، عام قضيته في العراق، مصدر سابق، ص٢١١.

الانتخابات الوطنية غير ممكنة من الناحية التقنية قبل حلول الثلاثين من حزيران، من شأنه ان يوفر للسيستاني غطاء للتراجع، وبعد مناقشات في نيويورك، تم الاتفاق على ان يتم توجيه خطاب من الامين العام كوفي عنان الى عدنان الباجه جي بوصفه الرئيس الدوري لمجلس الحكم، على ان يقوم الباجه جي بتسليمه شخصيا الى السيد السيستاني، وقد قام الباجه جي بإيصاله بالفعل، غير أن ردة فعل السيستاني لم تكن كما توقعت سلطة التحالف، حيث اوضح بأسلوب لاذع في اجتماعه مع الباجه جي أن ما يتوقعه ليس فتوى من نيويورك، بل مجيء فريق من الامم المتحدة الى العراق لمراجعة الخيارات المتاحة، ومن ثم اصدار التوصيات، وأَكد رفضه لنظام المؤتمرات الانتخابية ،وقال انه لن يعيد النظر في قراره الا اذا جاء وفد الامم المتحدة الى العراق وقرر بنفسه أن تلك الانتخابات غير ممكنة.[١] وأما طرح الامم المتحدة رأيا عابرا متضمنا في خطاب، فقد شعر السيستاني بأن الولايات المتحدة كانت تسخر المنظمة الدولية وتواجهه بالأمر الواقع.[٢] وفي ٦ كانون الثاني ٢٠٠٤م، صدر عن مكتب السيد السيستاني ان تقارير الخبراء العراقيين تؤكد امكانية إجراء الانتخابات بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية خلال الاشهر المتبقية الى التاريخ المقرر لنقل السيادة الى ممثلي الشعب العراقي، ولكن هناك في مجلس الحكم وسلطة الاحتلال من يدعي عدم امكان ذلك، ومن هنا كان اقتراح مجيء فريق من خبراء الامم المتحدة الى العراق للتحقق من هذا الأمر ودراسة الموضوع من جوانبه كافة ، واذا جاء فريق الخبراء وتوصلوا بعد العمل مع نظرائهم العراقيين الى عدم إمكان إجراء الانتخابات، فعليهم التعاون معهم في ايجاد الية اخرى تكون الاصدق تعبيرا عن ارادة الشعب العراقي، وأما الآلية المذكورة في اتفاق مجلس الحكم وسلطة الاحتلال فلا تضمن ابدا تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني المؤقت.[٣]

وكانت الولايات المتحدة تعلم جيدا أن السيد السيستاني يستطيع التأثير في الشعب العراقي

١ - لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق، ص١٢٤.
٢ - المصدر السابق.
٣ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٨٦.

على نحو أوسع وأسرع وأكثر فاعلية من سلطة التحالف بآليات اتصالها البطيئة والثقيلة، وأن الاعلام الغربي سيصور فتوى ثانية تصدر عن السيستاني بأنها كارثة بالنسبة لسلطة التحالف وخطتها المتعلقة بالمرحلة الانتقالية.[١] ومع بدء اتباع السيد السيستاني حملة لجمع التواقيع للمطالبة بالانتخابات، وخروج تظاهرات في عدد من المدن العراقية، كان واضحا لدى الأمريكان ان قدرتهم على التواصل مع الشعب العراقي هي اقل بكثير من قدرته، ورسالته ابسط من رسالتهم، فهو يقول «نحن نريد انتخابات».[٢] وبحلول منتصف كانون الثاني ٢٠٠٤م، طلبت الولايات المتحدة من الامم المتحدة إرسال لجنة لتقصي الحقائق الى العراق، وبحث إمكانية إجراء انتخابات ينتج عنها لجنة كتابة الدستور على أن يتم كل ذلك قبل ٣٠ حزيران من عام ٢٠٠٤م.[٣] وفعلا أرسلت البعثة الدولية في ٢٣ كانون الثاني عام ٢٠٠٤م، وفي ١٩ شباط ٢٠٠٣م أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أنه لا يمكن إجراء انتخابات في العراق قبل ٣٠ حزيران ، وهو الموعد المحدد لانتقال السلطة من قوات التحالف الى العراقيين، وزاد بأن موعد تسليم السلطة يجب أن يحترم وأن يتم في موعده المحدد.[٤] وفي٢٠ شباط أعلن الناطق باسم البيت الابيض سكوت ماكليلان ان الإدارة الأمريكية قررت رسميا صرف النظر عن نظام التجمعات الانتخابية ،caucuses لعدم تلقيه أي قبول من الشعب العراقي.[٥] وهي خطوة يمكن أن تفسر على أنها محاولة لإرضاء السيد السيستاني الذي كرر رفضه لهذا النظام أكثر من مرة، حيث نجح الاخضر الابراهيمي في حل المأزق بين السيد السيستاني، وسلطة التحالف، بعد أن وافق السيد السيستاني على الانتظار سبعة أشهر او ثمانية، وتخلى الأمريكيون عن فكرة المؤتمرات الحزبية الانتخابية المعقدة ليحل محلها برلمان انتقالي منتخب مع التزام العراقيين بتاريخ ٣٠حزيران موعدا لنقل السيادة.[٦]وفي

١ – لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق، ص١٢٧.
٢ – المصدر السابق، ص١٢٧.
٣ – اثير ادريس، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٩٩.
٤ – مركز انباء الامم المتحدة، www.un.org\arabic.
٥ – مازن مكية، قصة الانتخابات، مصدر سابق، ص٧٧.
٦ – لاري دايموند، النصر المهدور، مصدر سابق، ص١٨٢.

٢٣ شباط عام ٢٠٠٤م، أعلن كوفي عنان من طوكيو باليابان عن التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق وتوصيتها بعدم إمكانية إجراء الانتخابات قبل نهاية العام.[١] وفي الوقت نفسه نشر في مقر الامم المتحدة في نيويورك تقرير الاخضر الابراهيمي الذي أكد أن الانتخابات هي الحل الامثل لاختيار لجنة كتابة الدستور، لكن التقرير أشار إلى أن إجراء انتخابات قبل ٣٠ حزيران ٢٠٠٤م أمر غير عملي، وان إجراء انتخابات جمعية وطنية تنبثق منها لجنة كتابة الدستور يمكن أن يحصل بحلول نهاية عام ٢٠٠٤م.[٢] وحسب التقرير فأن الإعداد للانتخابات قد يستغرق حوالي ثمانية اشهر بعد تأسيس الاطارين القانوني والدستوري لعقد الانتخابات، واوصى التقرير بتأسيس لجنة انتخابية عراقية لتبدأ العمل فورا لتنظيم العملية الانتخابية، وتمكين إجراء الانتخابات في أسرع فرصة ممكنة، وزاد التقرير أنه حالما يتم التوصل إلى اتفاق حول الإجراءات المبدئية فإن موعدا معينا للانتخابات يجب ان يحدد، وقد تم إخبار الفريق من قبل القادة الذين يمسكون بزمام الأمور في العراق انه يمكن الاتفاق على اطار قانوني لتأسيس دوائر انتخابية بحلول آيار ٢٠٠٤م.[٣] وفي اليوم التالي لصدور تقرير لجنة الابراهيمي، أصدر السيد السيستاني بيانا طالب فيه بـ«ضمانات واضحة – كقرار من مجلس الأمن الدولي – بإجراء انتخابات وفق ذلك التاريخ، ليطمئن الشعب العراقي بأن الأمر لا يخضع مرة اخرى لمزيد من التسويف والمماطلة لذرائع مشابهه للتي تطرح اليوم».[٤] وطالب بأن تكون الهيأة غير المنتخبة التي تسلم لها السلطة في الثلاثين من حزيران «ادارة مؤقتة ذات صلاحيات واضحة ومحدودة، تهيئ البلد لانتخابات نزيهة وحرة، وتدير شؤونه خلال الفترة الانتقالية من دون تمكينها من اتخاذ قرارات مهمة تلزم الحكومة المنبثقة من مجلس منتخب».[٥] وبشأن الآلية التي سيتقرر اعتمادها في عملية نقل السلطة فإن السيد السيستاني أعرب عن القلق المتزايد من « ان لا يتيسر

١ – مازن مكية، قصة الانتخابات، مصدر سابق، ص٧٧.
٢ – اثير ادريس، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٩٩.
٣ – مركز انباء الامم المتحدة، www.un.org\arabic.
٤ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٠٥.
٥ – المصدر السابق، ص١٠٦.

للأطراف المعنية التوصل في المدة المتبقية الى الية تتمتع بتأييد الشعب العراقي على اوسع نطاق كما طالبت بذلك الامم المتحدة، وان تجد هذه الاطراف نفسها في مطب المحاصصات العرقية والطائفية والسياسية، التي سعت المرجعية في تجاوزها بالدعوة الى الاعتماد على الية الانتخابات العامة».[1] البيان لم يخل من عتاب مستبطن للنتائج التي وصلت اليها الامم المتحدة في جهودها في بناء اساس العراق المستقبلي، حيث جاء في البيان «ان المرجعية الدينية التي بذلت جهودا مضنية في سبيل عودة الامم المتحدة الى العراق واشرافها على العملية السياسية وإجراء الانتخابات العامة، كانت تتوقع ان يترك لممثلي الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة، حرية ادارة البلد في المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور الدائم والاستفتاء عليه وفق الآلية التي يقررها المندوبون أنفسهم».[2]

وفي مطلع حزيران ٢٠٠٤م، حل مجلس الحكم نفسه بعد ١١ شهرا من تعيينه، وشكلت حكومة عراقية مؤقتة برئاسة إياد علاوي، وتلاها بأسبوع صدور قرار مجلس الأمن الدولي بالرقم ١٥٤٦ حول نقل السيادة الى العراقيين، وحدد فيه مراحل الانتقال، ودور الامم المتحدة في العملية السياسية، ورحب القرار بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة، وعقد مؤتمر وطني وإجراء انتخابات مع نهاية عام ٢٠٠٤م، لتشكيل جمعية وطنية انتقالية تتولى التمهيد لقيام حكومة انتقالية وصوغ الدستور الدائم وصولا لقيام حكومة منتخبة دستوريا مع نهاية العام ٢٠٠٥م، وفي نهاية شهر حزيران نقلت سلطة الائتلاف المؤقتة السيادة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وغادر الحاكم المدني بول بريمر قبل الموعد المحدد لنقل السلطة بيومين وقبل ساعات من وصول السفير الأمريكي الجديد في بغداد جون نغروبونتي إلى بغداد لدوافع امنية.[3]وبعد مرور تسعة اشهر على تشكيل الحكومة الوطنية الانتقالية، تم إجراء أولى الانتخابات للجمعية الوطنية العراقية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥م، بناء على الملاحق التي صدرت عن قانون إدارة

١ –حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٠٦–١٠٧.
٢ – المصدر السابق ، ص١٠٥.
٣ – افياء الزيادي. العلاقة بين العراق والامم المتحدة، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، ٢٠١١، ص١٢٦.

الدولة الانتقالي، وهما الملحق رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤م الخاص بقانون الأحزاب، والملحق رقم ٩٦ السنة نفسها الخاص بقانون الانتخابات، الذي أكد قيام الشعب العراقي باختيار حكومته عن طريق انتخابات حرة نزيهة وبالاقتراع العام السري والمباشر، بحسبان أن العراق منطقة انتخابية واحدة، واعتماد مبدأ التمثيل النسبي التقريبي نظاماً انتخابياً للعراق، معتمدا على مبدا التصويت بالقائمة المغلقة.[١] حيث صوت العراقيون لاختيار مائتين وخمسة وسبعين عضوا في الجمعية الوطنية الانتقالية(مجلس النواب العراقي المؤقت)، وقد أوكلت مهمة مراقبة الانتخابات الانتقالية وتنظيمها وإجرائها حصريا إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي أنشأتها سلطة الائتلاف المؤقتة حسب الأمر رقم ٩٢ الصادر في ٣١ ايار ٢٠٠٤م، والمفوضية هي المسؤولة ايضا عن اعتماد الأحزاب السياسية والجمعيات والمجموعات والمرشحين المستقلين بوصفها كيانات سياسية للتنافس في الانتخابات، والمفوضية هي الحكم في الخلافات الانتخابية ولها الحق في انزال العقوبات على الكيانات السياسية المخالفة للقوانين الانتخابية.[٢]

وقد عملت المرجعية الدينية على تشكيل قائمة موحدة لجميع الأحزاب والشخصيات الشيعية سميت قائمة الائتلاف العراقي الموحد، وشكل السيد السيستاني لجنة لاختيار المرشحين، وكان نصفهم من الأحزاب والنصف الآخر من المستقلين الذين قامت اللجنة باختيارهم بعد جولات في المحافظات المختلفة لمعرفة الأشخاص اللائقين بالدخول في معترك المجلس النيابي، الذي سوف تناط به كتابة الدستور، وهو القانون الأهم في الدولة العراقية الجديدة، ولم يقتصر اختيار اللجنة على الاسلاميين فقط، بل شمل العلمانيين من الشيعة، إلى جانب اختيار شخصيات معتدلة من السنة ايضا، فكانت القائمة متوازنة نوعا ما.[٣] وقد دعا آية الله السيستاني إلى هدنة بين مختلف الفصائل الشيعية، وحملها على العمل معا ضمن الائتلاف العراقي الموحد،

١ – فراس كوركيس عزيز، الخيار الديمقراطي في العراق، مصدر سابق، ص٨٩.
٢ – نشرة معلومات الامم المتحدة لانتخابات ٢٠٠٥، انترنت، http: //www.ihec.iq
٣ – محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة، مصدر سابق، ص ١٠٩.

وضم جهودها في إثبات قوتها في صناديق الاقتراع وتحقيق أغلبية شيعية في الانتخابات.[1] وتم تشجيع السيد مقتدى الصدر على مشاركة تياره في الانتخابات، والدخول في العملية السياسية من هذه البوابة وهي الانتخابات العامة.[2] وبعد أن تم إعداد القائمة وتوزيعها على المناطق المختلفة، أدّى جهاز المرجعية ووكلائها ومعتمديها وطلبة الحوزة العلمية دورا مهما في إيضاح الأمر للشعب وحثهم على المشاركة والتصويت لهذه القائمة التي أفتى السيد السيستاني بان التصويت لها « مبرئ للذمة»، وقد قامت المرجعية بإصدار البيانات والفتاوى لحث الناس على وجوب المشاركة وضرورة الانتخاب، وهو ما تحقق فعلا على الرغم من التهديدات وصعوبة الأوضاع الأمنية.[3]

وسوّغ السيد السيستاني الدعم المباشر لقائمة الائتلاف العراقي الموحد في جواب له عن اسئلة BBC البريطانية في ٩ آذار ٢٠١٣م بالقول: إن المرجعية الدينية دعمت تشكيل قائمة الائتلاف الوطني العراقي؛ لأن المواطنين كانوا أمام اول تجربة انتخابية حرة في البلد، وكان من المهم جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم لضمان أكبر مشاركة في هذه الانتخابات في ظل نظام انتخابي كان يعدّ العراق كله دائرة انتخابية واحدة، وما كان يتطلب مشاركة واحدة في مختلف المناطق، رعاية للتوازن بين مكونات الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة، ولم تكن هناك جهة اخرى غير المرجعية يمكنها القيام بهذا الدور.[4] وأراد السيد علي السيستاني تحويل الانتخابات إلى ثقافة ومبدأ لا تنازل عنه في العراق الجديد، وعن ذلك يقول: « إلزام المواطنين بالمشاركة في الانتخابات لم يكن فتوى شرعية بقدر ما كان محاولة لحثهم على المشاركة في صنع مستقبلهم بأنفسهم عبر اليات ديمقراطية، وتكريس مبدا التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع».[5] ولذلك رفض كل الدعوات لتأجيل الانتخابات آنذاك، فقبل موعد

١ - محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة، مصدر سابق ، ص١٠٨.
٢ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٩٥.
٣ - محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة، مصدر سابق، ص١١٠.
٤ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٩٩-٢٠٠.
٥ - المصدر السابق ، ص١٩٩.

الانتخابات بشهرين ازدادت الحملات الداعية لتأجيل الانتخابات في ظل تدهور أمني لم يشهد العراق له مثيلا، وبدأت الضغوط الشديدة على المرجعية تطالبها بالموافقة على تأجيل الانتخابات مدة ستة اشهر بحجة التدهور الأمني ومقاطعة بعض شرائح المجتمع العراقي للانتخابات، وكان من بين المطالبين رئيس الوزراء إياد علاوي والمبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي وعدة شخصيات اخرى، لكن السيد علي السيستاني رفض التأجيل؛ لأنه لم يكن مقتنعا بوجود عوائق حقيقية أمام إجراء الانتخابات، بل كان يرى ضرورة الاستعجال في اجرائها لتشكيل الجمعية الوطنية التي ينبثق عنها حكومة عراقية جديدة تحظى بالشرعية الانتخابية وتباشر الجمعية في مهمتها الرئيسة وهي كتابة الدستور العراقي للتخلص من قانون إدارة الدولة الذي كتب بإشراف سلطة الاحتلال وكانت بصماتها واضحة عليه.[١] وكانت المرجعية توجه سؤالين لمن يطرح عليها فكرة التأجيل، الاول: هل هناك من يضمن تحسن الوضع الأمني بعد ستة أشهر؟، والثاني: هل هناك من يضمن مشاركة الأخوة الذين يقاطعون الآن بعد ستة أشهر؟[٢] وفي ١١ تشرين اول ٢٠٠٤م، قال السيد علي السيستاني: « يجب على المواطنين المؤهلين للتصويت من الذكور والاناث التحقق من ادراج اسمائهم في سجل الناخبين بصورة صحيحة، ومن لم يدرج اسمه او ادرج بصورة مغلوطة فعليه مراجعة اللجنة الانتخابية في منطقته وابراز المستمسكات المطلوبة للتدارك والتصحيح، وعلى اصحاب الفضيلة الوكلاء والمعتمدين تشكيل لجان شعبية في مناطقهم لمساعدة المواطنين على انجاز هذا الأمر المهم، حتى يتسنى للجميع المشاركة في الانتخابات التي نامل ان تجري في موعدها المقرر وان تكون حرة ونزيهة وبمشاركة جميع العراقيين».[٣] وكان يحق ل أربعة عشر مليون ومائتين وسبعين ألف ناخب المشاركة في الانتخابات، التي شارك فيها مائتين وثلاثة وعشرين كيانا سياسيا واربع وثلاثين ائتلافا[٤]. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٧٢ ٪ بحسب منظمات

١ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص ١٩٩.
٢ – حسين الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، مصدر سابق، ص٣٠٠.
٣ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٣١.
٤ – نشرة معلومات الامم المتحدة لانتخابات ٢٠٠٥، www.ihec.iq

مراقبة محلية ودولية[1].

وظل توجه المرجعية في اطاره العام يسير باتجاه تثبيت المشاركة في الانتخابات العامة لجميع من يحق لهم التصويت، سوآء تعلق الأمر بانتخابات مجلس النواب ذات الطابع السياسي التشريعي، أم مجالس المحافظات ذات الطابع الخدمي، ففي ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩م، أي قبيل انتخابات مجالس المحافظات المقررة آنذاك، حث السيد علي السيستاني « جميع المواطنين – رجالا ونساءا – على المشاركة في الانتخابات المقبلة وعدم العزوف عنها بالرغم من عدم الرضا الكامل عن التجارب الانتخابية السابقة»[2] وجدد التأكيد أن «المرجعية الدينية تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين في هذه الانتخابات، الا انها تشدد – في الوقت نفسه – على ضرورة ان يختار الناخب بعد الفحص والتمحيص من يكون مؤهلا لعضوية مجلس المحافظة، ممن يلتزم بثوابت الشعب العراقي ويسعى في تحقيق مصالحه، ويتصف بالكفاءة والنزاهة والاخلاص لخدمة هذا الشعب الكريم»[3] بحيث يصبح صوت المواطن هو الحكم الفصل في تقييم الأداء ومحاسبة المقصرين، فقبل أيام من انتخابات ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥م؛ لاختيار اول برلمان عراقي بعد إقرار الدستور، أكد السيد السيستاني أن « هذه الانتخابات لا تقل اهمية عن سابقتها، وعلى المواطنين – رجالا ونساءا – ان يشاركوا فيها مشاركة واسعة، ليضمنوا حضورا كبيرا وقويا للذين يؤتمنون على ثوابتهم ويحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم، ولهذا الغرض لابد ايضا من التجنب عن تشتيت الاصوات وتعريضها للضياع».[4] فعلى الرغم من الملاحظات التي سجلتها المرجعية على عمل السياسيين، لكنها ظلت تحث على المشاركة الواسعة في الانتخابات؛ لأنها بنظرها وسيلة للتغيير السلمي وإبعاد المفسدين والمقصرين، وقد حثت المرجعية الدينية المواطنين على المشاركة المستمرة في الانتخابات واختيار الصالح والكفوء، مؤكدة انها لا تدعم قائمة او مرشحا معينا، وانها على

١ – موقع قناة العربية، www.alarabiya.net
٢ – موقع السيد السيستاني www.sistani.org
٣ – المصدر السابق.
٤ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٤٨.

مسافة واحدة من الجميع من دون أن يعني ذلك المساواة بين الصالح والطالح، أي بين من بذل ما يستطيع في خدمة الناس ومكافحة الفساد من لم يعمل الا لمصلحة نفسه وجماعته، مطالبة الناخبين بحسن الاختيار كي لا يندم لاحقا.[١]

وإذا كان هدف المرجعية في بداية التغيير بعد العام ٢٠٠٣م هو تثبيت الانتخابات بوصفه مبدأ دستورياً لضمان حق الاغلبية المسحوقة ، وتداول السلطة سلميا ، ومصدراً وحيداً لشرعية الحاكمين، فإن الأمر بعد أكثر من عشرة أعوام تلت سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣م، وكانت مليئة بالإخفاقات السياسية والفساد المالي والاداري والاستئثار وتغليب المصالح الشخصية والحزبية والفئوية ونقصان الخدمات والانهيار الأمني والاحتقان السياسي لم يعد كذلك، لدرجة أن المرجعية دعت بشكل علني ومتكرر للتغيير عشية انتخابات مجلس النواب العراقي للعام ٢٠١٤م، ففي خطبة صلاة الجمعة في الصحن الحسيني بكربلاء في الرابع من نيسان، بإمامة الشيخ عبد المهدي الكربلائي، رأت المرجعية ان انتخابات مجلس النواب تحظى بأهمية بالغة في رسم مستقبل البلد، ومستقبل اولاده واحفاده، ومن لم يشارك في الانتخابات انما يعطي الفرصة لغيره في رسم مستقبله ومستقبل اولاده وهذا خطأ لا ينبغي لأي مواطن ان يقع فيه.[٢] وزادت ان « المرجعية الدينية العليا التي أعلنت مرارا وتكرارا انها لن تدعم أيا من القوائم المشاركة في الانتخابات، ترى انه بعد عشرة سنوات من التجارب الانتخابية المتعددة، يفترض بالمواطنين ان يشاركوا في الانتخابات مشاركة واعية تبنى على حسن الاختيار، فلا يكفي اصل المشاركة، بل من المهم ان يتم اختيار الصالح الكفوء الحريص على المصالح العليا للشعب العراقي الحريص على قيمه النبيلة واستقراره وامنه ورفاه ابناءه، الذي يفكر في مصلحة الشعب ومستعد للتضحية في سبيلها، لا الذي يفكر في مصلحة نفسه وجماعته وكيف يستثمر كرسي النيابة او الوزارة في سبيل الاستحواذ على المزيد من المزايا والمخصصات المالية

١-حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٢٠٨.
٢- المصدر السابق ، ص ٢١٤.

والمقاولات التجارية والحقوق التقاعدية غير المنطقية».[1] وفي الوقت الذي دعا فيه السيد السيستاني إلى الاشتراك في الانتخابات وكانت لدعوته استجابة كبيرة في صفوف الجماهير، كانت هناك خيبة أمل عراقية بسبب عدم إيفاء الطبقة السياسية بما كانت تنتظره الجماهير منها، وكان المتوقع ان السيد علي السيستاني لن يتدخل مرة اخرى في موضوع الانتخابات، لكنه راح يشجع عبر وكلائه على المشاركة في الانتخابات سواء البلدية أم البرلمانية، وبالفعل تغير المسار رأسا على عقب، وأقبلت الناس على صناديق الاقتراع بمديات كبيرة من الاعداد والاعمار، وهكذا نجح في إنقاذ العملية الديمقراطية من الفشل بوصفها نظام حكم افضل من الدكتاتورية والحزبية الضيقة والعشائرية والثيوقراطية.[2] فقبل خمسة أيام من انتخابات مجلس النواب العراقي في ٣٠ نيسان ٢٠١٤م، اكدت المرجعية الدينية على لسان معتمدها في كربلاء السيد احمد الصافي أن « العراق يعيش ظروفا صعبة ويواجه تحديات كبيرة ولاسيما في الملف الأمني والخدمي وملف مكافحة الفساد، والانتخابات فرصة عظيمة للتغيير نحو الافضل، فعلى الجميع ان يستغلوا هذه الفرصة بالصورة الصحيحة من خلال اختيار قائمة صالحة تمتلك رؤية متكاملة لإدارة البلد خلال السنوات الاربعة الاتية، وانتخاب مرشحين يتصفون بالكفاءة والنزاهة والاخلاص والحرص على مصلحة العراق والعراقيين دون من يحرصون على ملذاتهم ومصالحهم الشخصية من الامتيازات المالية وغيرها».[3]

ان مواقف المرجعية الدينية وفتاواها أسهمت اسهاماً كبيرًا في تصميم تاريخ العراق بعد العام ٢٠٠٣م، فليس من شك ان قضية الدستور والانتخابات دخلتا في صميم الحياة السياسية والفكرية للعراق.[4] وكانت المرجعية الدينية تريد للانتخابات ان تكون قاعدة شرعية للبناء والتداول السلمي للسلطة، وليس مجرد شعارات ووعود من الكتل السياسية والمرشحين، ولا مدعاة للخلافات والتنافس السياسي، ولذلك قال السيد علي السيستاني بعد انتهاء انتخابات

١ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق ص٢١٥.
٢ - غالب الشابندر، السيستاني راهنا، ص ٢٣٢-٢٣٣.
٣- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص ٢١٧.
٤ - سليم الجبوري، السيد السيستاني مرجعية الانسانية والعيش المشترك، مصدر سابق، ص١١٢.

مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٤م: « من انتخب الصالح الكفوء وفق ما انتهت إليه قناعته بعد التحري والتحقيق فلا لوم ولا عتب عليه أيا كان اختياره، بل هو مأجور على ذلك إن شاء الله، وفي كل الاحوال فإنه ينبغي أن يغلق هذا الملف ولا يجعل سببا لاختلاف الكلمة وبث الفرقة»[1]

١ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٢١٩.

■ المبحث الثالث

المرجعية ومواجهة الأحداث الأمنية

حفظت المرجعية مركزيتها الدينية عبر القرون الطويلة، وكان لها الصوت القوي في المجتمع الاسلامي، على أساس كونها القيادة الدينية العليا للأمة، وأنها تصدر التوجيهات والأوامر التي تتعلق بحياة الإنسان ومجتمعه، ويجب أن تقابل بالطاعة والامتثال من الجماهير، وكلما كانت الجماهير متفاعلة مع المرجعية تكون النتيجة مفيدة وفي خدمة المجتمع والرسالة الاسلامية، وشهد التاريخان السياسي والاجتماعي الكثير من أعلام المراجع الذين كانت لهم سلطة الحاكمية، وكيف كانت فتاواهم ذات أثر مهم في دفع الجماهير المؤمنة بالمرجعية إلى الاستجابة الواسعة لتطبيق توجيهات المرجعية.[١] والمرجعية المقصودة هنا ليست تلك التي تدور في دائرة الفقه والإفتاء بالحلال والحرام فحسب، وإنما نقصد بها خط الامامة الذي هو في حقيقته قيادة الأمة ورعاية مصالحها السياسية والاجتماعية، زيادة على الجانب الافتائي في الحلال والحرام.[٢] وقد اسهمت المرجعية الدينية في الأحداث الدينية والوطنية على مستوى القيادة اسهاماً فاعلاً، مما كشف عن فكر سياسي لديها يؤهلها إلى تحمل مسؤولية قيادة المجتمع، التي تعدّ جزءا من مهماتها الاساسية، وكان الدفاع عن الوطن من الاولويات المهمة للمرجعية الدينية الشيعية في العراق.[٣] لهذا حظيت المرجعية الدينية في مراحلها التاريخية كلها بالدور التوجيهي المتميز الذي هيمن روحيا وفكريا وسياسيا على حيثيات الوجود الاسلامي الشيعي كلها ، وكانت هذه المرجعية صاحبة القرار الفصل في القضايا المصيرية الكبرى، التي تتعرض لها المنطقة والامة الاسلامية بصورة عامة، فكانت النجف حاضرة في اخطر الأحداث السياسية في العراق، كما في مقاومة الاحتلال البريطاني بدءا من سنة ١٩١٤م، عندما دخل الانكليز جنوبيّ العراق، ومراوحتهم وتقهقرهم بفعل المقاومة التي قادتها المرجعية الدينية،

١ - محمد بحر العلوم، النجف الاشرف والمرجعية الدينية، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان،٢٠١٥، ص١٠٧.
٢ - المصدر السابق، ص١٠٨.
٣ - المصدر السابق، ص١١٥.

وعدم تمكنهم من بسط سيطرتهم على العراق الا بعد ثلاث سنوات، أي سنة ١٩١٧م، وفي ثورة العشرين عام ١٩٢٠م ضد الاستعمار البريطاني، كان لمرجعية النجف الدور الأهم في تعبئة الرأي العام واشعال الثورة التي أفضت إلى إقامة الدولة العراقية في العام نفسه.[١] على الرغم من أن المرجعية اتهمت بانتهاج سياسة غير محمودة في بداية تأسيس الدولة العراقية (حين طالبت بملك عربي سني من الحجاز)، وهي المطالبة التي كانت سببا رئيساً – بنظر الكثيرين –في عدم تجاوز النظام الطائفي الذي قامت عليه الدولة العراقية منذ ذلك الحين، لدرجة أن هذا الرأي أصبح وعيا راسخا لدى الكثير من شيعة العراق.[٢]

ان اهم ما تمتاز حوزة النجف من غيرها من الحوزات أن فكرها لا يمت للتعصب بصلة، بل ان لها إسهامات متعددة في مساعدة المسلمين في كل مكان ضد الاستعمار.[٣] وهو ما امتاز به تحركها بعد العام ٢٠٠٣م ، حين عملت منذ البداية على مواجهة احتمال إشعال العدو للفتنة الطائفية بين أبناء العراق الواحد، ففي جواب له على سؤال لمجلة دير شبيغل الالمانية بشأن احتمالات نشوب فتنة طائفية قال السيد السيستاني: « ان القوى السياسية والاجتماعية العراقية ومعظم الشعب العراقي على وعي تام بمخاطر الانسياق وراء النعرات العرقية والطائفية ، ونحمد الله تبارك وتعالى انه لم تقع من الحوادث المؤسفة المسببة عن ذلك في طوال الاشهر الماضية الا النزر اليسير ، وقد تعاون الجميع على تطويقها والحد من نتائجها السلبية».[٤] وفي موضع آخر قال: « التواصل مع اخواننا اهل السنة قائم سوآءا عن طريق اللقاءات المباشرة او غيرها، ووجهات النظر بيننا وبينهم متطابقة او متقاربة في معظم القضايا الرئيسية، والحوار هو الاسلوب الامثل لحل الخلاف ان وجد «وفي جواب له على سؤال لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية بعد سقوط النظام بوقت قصير بشأن احتمالات وقوع الفتنة الطائفية اجاب السيد

١ – زينب شفيق، دور حوزة النجف في مساعدة الثورات الاسلامية، الهدى(مجلة)، العراق، ع١١، س٣، ١٤٣١، ص٢٧.
٢ – فراس طارق مكية، قصة الانتخابات، مصدر سابق، ص٢٠.
٣ – زينب شفيق، دور حوزة النجف، مصدر سابق، ص٢٣.
٤ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٠١.

السيستاني» لا مخاوف من هذا القبيل إذا لم تتدخل أطراف اجنبية في شؤون العراق».[١] وكان الهاجس الذي يقلق المرجعيات الدينية هو ان يستغل الاحتلال والقوى الخارجية موضوع الطائفية لخلق الفتنة والصراع بين العراقيين بغية السيطرة عليهم، ولاسيما أن الكثير من الاتهامات توجه عادة في الوسط الشيعي إلى البريطانيين أيام احتلالهم للعراق مطلع القرن العشرين بأنهم عملوا على نشر الفتنة الطائفية والعرقية للسيطرة على العراق ضمن ما كان يعرف آنذاك بسياسة « فرق تسد» ،وقد اتخذ السيد السيستاني موقفاً من قوات الاحتلال التي دخلت العراق (عام ٢٠٠٣م) لأهداف محددة ومرسومة بدقة وفي وقت دقيق وحساس.[٢] وحول وجود الأمريكيين في العراق قال السيد السيستاني لصحيفة الواشنطن بوست: « نشعر بقلق شديد تجاه اهدافهم».[٣] وقد أكد عدم قبوله او موافقته على أصل فكرة الاحتلال للعراق، وعبر بكل وضوح عن استيائه وألمه لما يجري على المواطنين من انتهاك للحرمات من دون تمييز بين مواطن وآخر.[٤] وشجب اساليب قوات الاحتلال في التعامل مع الحوادث الأمنية التي وقعت في مدن عراقية.[٥] وحمل قوات الاحتلال مسؤولية ما يلاحظ من التسويف والمماطلة في ضبط حدود العراق ومنع المتسللين، وعدم تعزيز القوات الأمنية العراقية وتمكينها من الأجهزة والمعدات والعناصر الكفوءة.[٦] وكان يذكر دائما بمسؤولية قوات الاحتلال عن انهيار الوضع الأمني في العراق، موكداً ان الحل الامثل يكمن في قوة الحكومة العراقية وأجهزتها الأمنية وتسليمها الملف الأمني.[٧]وحين بدأت فتنة الارهاب والتكفير الطائفي في العراق، وأعلن أبو مصعب الزرقاوي حربه على شيعة العراق، واستهدافه لشخصياتهم ومناسباتهم الدينية، حيث توالت الاغتيالات والتفجيرات، كالتفجير الذي استهدف السيد

١ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٢١.
٢ – غالب الشابندر، السيستاني راهنا، مصدر سابق، ص٢٥.
٣ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٣٣.
٤ – محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية، مصدر سابق، ص٢١٠.
٥ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١١٧.
٦ – المصدر السابق، ص١٠٩.
٧ – رسول جعفريان، التشيع في العراق، مصدر سابق، ص١٧٥.

محمد باقر الحكيم في ١ رجب ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٩ اب ٢٠٠٣م، عند خروجه من ضريح الامام علي ابن ابي طالب عليه السلام بعد اداء صلاة الجمعة، وتفجيرات العاشر من محرم في مدينة كربلاء سنة ١٤٢٥ هـ \ ٢ آذار ٢٠٠٤م، التي استهدفت مواكب المعزين والزائرين، وما تلاها من تفجيرات في الكاظمية ومسجد براثا التاريخي في بغداد وتفجيرات الحلة والعمارة ومحافظات اخرى، كان السيد السيستاني يرفض توجيه الاتهام إلى أية جهة مذهبية، ويؤكد الوعي والحذر من الفئات المعادية العراق والمذاهب كلها.[١] وكان يؤكد أن « الهدف الاساس من إطلاق هذه التهديدات – أي تهديدات الزرقاوي –وما سبقها واعقبها من اعمال اجرامية واستهدفت عشرات الالاف من الابرياء من مختلف انحاء العراق، هو ايقاع الفتنة بين ابناء هذا الشعب الكريم، وايقاد نار الحرب الاهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته لسيادته وامنه، ومنع شعبه المثخن بجراح الاحتلال وما سبقه من القهر والاستبداد، من العمل على استرداد عافيته والسير في مدارج الرقي والتقدم».[٢] وفي بيانه الذي نعى فيه السيد محمد باقر الحكيم، قال السيستاني: « نحمل قوات الاحتلال مسؤولية ما يشهده العراق من انفلات في الأمن وتزايد في العمليات الاجرامية»، واتهم « من لا يريدون اعادة الأمن والاستقرار لهذا البلد الجريح ويسعون في زرع بذور الفتنة والشقاق بين ابناءه بالوقوف وراء العملية».[٣]

١ – تفجير الامامين العسكريين عليهما السلام في سامراء

تعد مدينة سامراء احدى المدن الدينية المهمة في العراق *، وتعود اهمية المدينة إلى وجود مرقد ديني يضم اثنين من الائمة الاثنا عشر، وهما الامامان علي الهادي عليه السلام المتوفى سنة ٨٦٨م(٢٥٤ هـ)، وابنه الإمام الحسن العسكري عليه السلام المتوفى سنة ٨٧٤م (٢٦٠ هـ)، ويضم الضريح ايضا

١ – سليم الجبوري، السيد السيستاني مرجعية الانسانية والعيش المشترك، مصدر سابق، ص١٥٠.
٢ – المصدر السابق ، ص١٥١.
٣ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٦٧.
* – سامراء مدينة عراقية تاريخية تقع على الضفة الشرقية لنهر دجلة في محافظة صلاح الدين، وتبعد ١٢٥ كيلومتر شمال العاصمة بغداد، تحدها من الشمال مدينة تكريت، ومن الغرب الرمادي، ومن الشرق بعقوبة، يبلغ عدد سكانها ٣٠٠ ألف نسمة حسب إحصائيات وزارة التجارة عام ٢٠٠٣ م. ضمت منظمة اليونسكو مدينة سامراء عام ٢٠٠٧ إلى قائمة التراث العالمي.

قبر حكيمة بنت الجواد عمة الامام الحسن العسكري ، وزوجته نرجس، وهي ام الامام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف، ويلقب بضريح العسكريين، أو ضريح القبة الذهبية التي يبلغ اتساعها نحو عشرين متراً ومحيطها ثمان وستون مترا، لتصبح واحدة من اكبر القباب الذهبية في العالم الاسلامي، حيث تغطيها اثنان وسبعون الف قطعة ذهبية، ويبلغ ارتفاع مئذنتي الضريح ستة وثلاثون مترا.[١] وصباح يوم الاربعاء ٢٢ شباط ٢٠٠٦م، قام مسلحون باقتحام المرقد وزرع عبوات ناسفة تحت قبة الضريح وتفجيرها، ما ادى إلى انهيار القبة.[٢] ووجهت أصابع الاتهام لتنظيم القاعدة.[٣] وبعد الحادث انتقد السيد السيستاني قوات الاحتلال ودعا إلى المصالحة بين الطوائف العراقية.[٤] واعقبت التفجير حالة من الغليان الشعبي وهجمات متبادلة على مساجد للشيعة والسنة، وحينما بلغ التشنج الطائفي اوجه بعد التفجير، وعلى الرغم من الضغوط الشعبية الشديدة، التزمت المرجعية الدينية بأسلوب التهدئة ومبدأ الحوار والتفاهم، مؤكدة وجوب المحافظة على وحدة العراق ارضا وشعبا، وأن على الشيعة والسنة العمل معا من اجل الحفاظ على وحدتهم، والدفاع عن ثوابتهم الدينية الوطنية.[٥] وعلى الفور عقد اربعة من مراجع الشيعة في النجف، وهم السيد علي السيستاني، والشيخ محمد اسحاق الفياض، والسيد محمد سعيد الحكيم، والشيخ بشير حسين النجفي اجتماعا في مكتب السيد السيستاني لدراسة الحادث والموقف منه وكيفية التعامل معه، وقد أصدر المراجع الاربعة بيانا يحرم التعرض للمساجد والمراقد المقدسة، ويشدد على التهدئة وعدم اللجوء لردود افعال غير محسوبة في إثر تظاهر ملايين الشيعة في أنحاء العراق، وهجمات على مساجد في بغداد والبصرة.[٦] وقد أصدر السيد علي السيستاني بيانا دعا فيه الحكومة العراقية إلى «تحمل مسؤولياتها الكاملة في وقف

١ – الموسوعة الحرة، ar.wikipedia.org
٢ – صحيفة الاتحاد، ٢٣ شباط ٢٠٠٦.
٣ – عزيز الدفاعي، دولة البعد الواحد، مطابع الحرف العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١١، ص١٢١.
٤ – Why Ayatollah Al-Sistani›s Iraq Fatwa Is So Important،– INTERNATIONAL BUSNESS TIMES
/SATURDAY، /www.ibtimes.com
٥ – رسول جعفريان، التشيع في العراق، مصدر سابق، ص١٧٤.
٦ – جريدة الوطن، www.alwatan.com.ku.

مسلسل الاعمال الاجرامية التي تستهدف الاماكن المقدسة» موكدا ان» اجهزتها الأمنية اذا كانت عاجزة عن تامين الحماية اللازمة فان المؤمنين قادرون على ذلك»، وأعلن البيان الحداد العام لسبعة أيام، ودعا المؤمنين» ليعبروا خلالها بالأساليب السلمية عن احتجاجهم وادانتهم لانتهاك الحرمات واستباحة المقدسات، مطالبا الجميع وهم يعيشون حالة الصدمة والمأساة للجريمة المروعة ان لا يبلغ بهم ذلك مبلغا يجرهم إلى اتخاذ ما يؤدي إلى ما يريده الاعداء من فتنة طائفية طالما عملوا على ادخال العراق في اتونها».[١] وأصدر مكتب المرجع الشيخ محمد اسحاق الفياض بيانا وصف فيه ما حصل بالفاجعة المروعة وانتهاك حرمة إمامين معصومين، موصيا بإعلان الحداد مدة سبعة ايام وتعطيل الأسواق ثلاثة أيام، والخروج بمسيرات سلمية احتجاجا على هذا الاعتداء لمطالبة الحكومة بإنزال أقصى العقوبات بالتكفيريين والإرهابيين من دون التعرض لمقدسات الطوائف الأخرى.[٢] وهي المطالب نفسها التي حملها بيان للمرجع السيد محمد سعيد الحكيم، الذي طالب بمسيرات احتجاجية سلمية في داخل العراق وخارجه.[٣] وعدّ المرجع الشيخ بشير النجفي التفجير ضربة في صميم الاسلام، وهي محاولة خبيثة لإضرام نار الطائفية في العراق، داعيا المسلمين إلى الاحتجاج والاستنكار بالطرائق المناسبة المتزنة.[٤] وأصدر المرجع السيد كاظم الحائري بيانا بعد التفجير قال فيه:

وعدّ المرجع السيد صادق الشيرازي ما حصل لا ينم الا عن روح الفتنة والرذيلة والاستهتار بالمقدسات الاسلامية لدى منفذيه، ودعا إلى حداد أمده اسبوع والاحتجاج والاستنكار بمختلف الاساليب السلمية وعدم الاعتداء على أي جهة.[٥] وهكذا استطاعت المرجعية الدينية، على الرغم من القداسة الكبيرة لأضرحة الأئمة المعصومين لدى الشيعة، أن تلتزم جانب الهدوء القيادي والاتزان في ردة الفعل بإزاء « الفاجعة» التي حركت الشارع الشيعي

١ – موقع اية الله السيستاني، www.sistani.org.
٢ – موقع اية الله الشيخ الفياض alfayadh.org
٣ – موقع اية الله السيد محمد سعيد الحكيم، www.alhakeem.com.
٤ – موقع اية الله الشيخ بشير النجفي، www.alnajafy.com
٥ – موقع اية الله السيد صادق الشيرازي، www.alshirazi.net.

من اقصاه إلى اقصاه، وكان العنفوان الشعبي يطالب المرجعية بموقف قوي، لكن المرجعية أبت الا ضبط الأعصاب، وصدرت تعليماتها بالتزام العقل والمنطق والهدوء، والتعبير عن الرفض سلميا، وتجنب كل ما فيه إثارة طائفية او فتنة مذهبية.[1] وكان حادث تفجير الأماميين العسكريين في سامراء يمكن ان يواجه بردة فعل مقابلة لولا اصرار المرجعية ولاسيما السيد السيستاني على كبح جماح المتضررين من ممارسة العنف حيث رأت المرجعية الدينية أن الاقتتال بين الأمة الواحدة سوف يحدث شرخا كبيرا لا يمكن التئامه بسهولة، وهذا ما يضر بمصلحة المواطن والوطن، ولاسيما ان الجميع في ظرف بناء العراق وإعادة إعماره، وقد نجحت هذه السياسة الحكيمة في افشال مخططات المنحرفين الذين يعملون ليل نهار على إثارة النعرات الطائفية.[2] ونجحت في تهدئة الشارع وسحب الاحتقان الكبير وتوجيه الرأي العام بعيدا عن رد الفعل المسلح او غير المنضبط ، مع إيجاد متنفسات سلمية له عبر التظاهر والاحتجاج ورفع مظاهر الحزن؛ لأنها تعلم جيدا ان الذهاب ابعد من ذلك يعني الانجرار وراء الفتنة والصراع الطائفي، وهذا هو الهدف الاساس لتفجير مقام الأماميين العسكريين في سامراء من لدن المجاميع الارهابية، وتنطلق هذه المحددات من أجواء حساسة وخطيرة يعيشها بلد يكتظ بالمشاكل الأمنية ولاسيما اذا ما عرفنا ان هناك اكثر من خمسين مليون قطعة سلاح مختلفة بيد جماعات متفرقة وطوائف سياسية واجتماعية عراقية.[3] يقول السيد السيستاني في بيان له«لقد كنت – ومنذ الايام الاولى للاحتلال – حريصا على ان يتجاوز العراقيون هذه الحقبة العصيبة من تاريخهم من دون الوقوع في شرك الفتنة الطائفية والعرقية، مدركا عظم الخطر الذي يهدد وحدة هذا الشعب وتماسك نسيجه الوطني في هذه المرحلة، نتيجة لتراكمات الماضي ومخططات الغرباء الذين يتربصون به دوائر السوء ».[4] مؤكدا أنه تم بتضافر جهود الطيبين وصبر المؤمنين وأناتهم « تفادي الانزلاق إلى مهاوي الفتنة الطائفية لأزيد من سنتين، بالرغم من كل الفجائع

١ – محمد جعفر النوري، دور الحوزة العلمية في وحدة الامة الاسلامية، دار الهدى، النجف، العراق، ٢٠١٣، ص١٧٩.
٢ – محمد بحر العلوم، النجف الاشرف والمرجعية الدينية، مصدر سابق، ص٢٧٩.
٣ – عمار البغدادي، السيد السيستاني فقيه عصر ورجل سياسة، مصدر سابق، ص٣٩.
٤ – حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص١٥٨.

التي تعرض لها عشرات الالاف من الابرياء على اساس هويتهم الطائفية».[١] لكنه لم يتردد في اتهام بعض «اهل الدار» بالتواطؤ مع مريدي الفتنة الطائفية حيث قال «لم ييأس الاعداء وجدوا في تنفيذ خططهم لتفتيت هذا الوطن بتعميق هوة الخلاف بين ابناءه، واعانهم للأسف بعض اهل الدار على ذلك، حتى وقعت الكارثة الكبرى بتفجير مرقد الامامين العسكريين وال الأمر إلى ما نشهده اليوم من عنف اعمى يضرب البلد في كل مكان-ولاسيما في بغداد العزيزة -ويفتك بأبنائه تحت عناوين مختلفة وذرائع زائفة».[٢] وقال في بيانه إلى الشعب العراقي حول الفتنة الطائفية بتاريخ ١٩ تموز ٢٠٠٦م: «انني اكرر اليوم ندائي إلى جميع ابناء العراق الغيارى من مختلف الطوائف والقوميات بان يعوا حجم الخطر الذي يهدد مستقبل بلدهم، ويتكاتفوا في مواجهته بنبذ الكراهية والعنف واستبدالها بالمحبة والحوار السلمي لحل كافة المشاكل والخلافات».[٣]وطالب أصحاب الرأي والفكر والقادة الدينيين والسياسيين وزعماء العشائر وغيرهم أن « يبذلوا قصارى جهودهم في سبيل وقف هذا المسلسل الدامي الذي لو استمر - كما يريده الاعداء- فلسوف يلحق ابلغ الضرر بوحدة هذا الشعب ويعيق لأمد بعيد تحقق اماله في التحرر والاستقرار والتقدم».[٤]وعلى الرغم من سعي الجماعات الارهابية إلى تأزيم الأمور وصب الزيت على نار الفتنة الطائفية ، حين اقدمت في ١٣ تموز ٢٠٠٧م على تفجير مأذنتي مرقد العسكريين في سامراء وتسويتهما بالأرض، وصدور بعض ردود الأفعال العنيفة التي حصلت خصوصا في بغداد والمناطق المختلطة، لكن السيد السيستاني نجح إلى حد كبير في منع انجرار العراقيين وانحدارهم في منزلق الحرب الاهلية، التي كادت تقع بسبب حرب الإرهاب التي يشنها التكفيريون على الشيعة بوجه خاص، وقتلهم على الهوية.[٥] وكان دور المرجعية الدينية واضحا في قمع الطائفية او الحرب الاهلية، حيث لعبت بياناتها

١ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق ، ص١٥٨.
٢ - المصدر السابق، ص١٥٨-١٥٩.
٣ - المصدر السابق، ١٥٩.
٤ - محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية، مصدر سابق، ص٨٦.
٥ - حسين علي الفاضلي، السيستاني امة في رجل، مصدر سابق، ص٢٤٦.

وتوجيهاتها وسلوكها العملي، الدور الابرز في التهدئة عقب تفجير القبة العسكرية في سامراء عام ٢٠٠٦م وتفجير المئذنتين عام ٢٠٠٧م، والتي بدأ بها فصل خطير من فصول القتل على الهوية الطائفية.[١]

٢-أحداث النجف الأشرف ٢٠٠٤

وكان منهج المرجعية الدينية العليا في النجف في التعامل مع المواجهات التي حصلت بين جيش المهدي وقوات الاحتلال مبنيا على محاولة تطويق الأزمات وتخفيف التوترات، والمنع من الاقدام على آية خطوات تصعيدية تتسبب في المزيد من المعاناة للناس، وقد بذلت المرجعية جهودا كبيرة في هذا المضمار.[٢] كما وجهت تحذيرا شديدا إلى سلطات الاحتلال من مغبة استمرار المعارك في النجف الأشرف.[٣] من جانبها أقرت سلطة الائتلاف بتلقيها رسالة مكتب السيد السيستاني التي أعرب فيها عن القلق من احتمال دخول القوات الأمريكية إلى النجف كدخولها إلى الفلوجة.[٤] وبعد أن عجزت الأَحزاب والحركات السياسية عن إِيجاد حل منطقي للازمة، ولاسيما أن بول بريمر كان يصر على حل جيش المهدي كشرط اساس لإنهاء القتال الدائر، تدخلت المرجعية الدينية في النجف الاشرف لإنقاذ المدينة ، وقد رفض الأَمريكيون صيغة الحل، لكن المرجعية هددت بأَنها سوف لن تسكت على ذلك، ما جعلهم يتراجعون عن موقفهم لاحقا.[٥] وأخيرا تم التحرك من قبل البيت الشيعي الذي يضم آنذاك مجموعة أَحزاب وشخصيات شيعية رئيسة وبرعاية تامة ومباشرة من المرجعية الدينية من أجل حل النزاع العسكري في النجف، وبعد لقاءات وتحركات مكثفة تم التوصل إلى حل لإنهاء القتال والمواجهات العسكرية.[٦]، وتم الاتفاق مع السيد مقتدى الصدر على صيغة للحل، حيث وجه الصدر في ٢٦ آيار ٢٠٠٤م، رسالة إلى البيت الشيعي، تضمنت ٤ نقاط للموافقة

١ - رشيد الخيون، لاهوت السياسة، مصدر سابق، ص٦٦-٦٧.
٢ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، ص٥٧٣.
٣ - المصدر السابق، ص٥٧٣.
٤ - بول بريمر، عام قضيته في العراق، مصدر سابق، ص٤٢٣.
٥ - حامد الخفاف، الرحلة العلاجية، ط٣، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص٦٠.
٦ - المصدر السابق، ص٦١.

على إنهاء القتال، وجاء في الرسالة [١]:

«بسم الله الرحمن الرحيم

الاخوة اعضاء البيت الشيعي المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: لغرض وضع حد للحالة المأساوية في مدينة النجف الاشرف وانتهاك حرمة العتبة العلوية المقدسة وسائر الاماكن الشريفة فيها، أعلن موافقتي على الخطة التالية:

الغاء جميع المظاهر المسلحة واشغال المباني الحكومية من قبل الدوائر والمؤسسات الحكومية، وانسحاب مقاتلي جيش المهدي من غير ابناء محافظة النجف الاشرف من هذه المدينة، والتوقف عن ملاحقة الاشخاص ومحاكمتهم والتعهد بعدم العود إلى ذلك.

افساح المجال للشرطة وسائر القوات الوطنية العراقية بممارسة مهامها في توفير الأمن والنظام، وعدم مزاحمتها في ذلك من أي أحد.

انسحاب قوات الاحتلال إلى قواعدها باستثناء وحدات صغيرة لحماية مقرها ومبنى المحافظة، مع استمرار تواصلها مع هذين المكانين.

إجراء مناقشات واسعة مع ممثلي البيت الشيعي بشأن مستقبل جيش المهدي والملفات القضائية، وعدم اتخاذ أي إجراء إلى ذلك الحين.

يرجى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة وشكرا.»

وهكذا انتهت ازمة النجف الاولى بعد موافقة جميع الاطراف على الحل الذي رعته المرجعية الدينية، ويبدو أن الجانب الأَمريكي وافق على الاتفاق لأسباب معينة اهمها:[٢]

قناعة الإِدارة الأَمريكية بأَن اعتقال السيد مقتدى الصدر أو قتله سيفجر الأَوضاع في عموم العراق، وهو ما سيكلفها كثيرا.

على حين كانت الأَوضاع تتأزم في النجف، كانت العملية السياسية تسير باتجاه آخر، اذ بدأت

١ – حامد الخفاف، الرحلة العلاجية ، مصدر سابق، ص٦١.

٢ – وليد الزبيدي، حرب النجف، موقع الجزيرة، Aljazeera.net.

خطوات نقل السلطة للحكومة العراقية المؤقتة، وهذا يتطلب تهدئة العمليات العسكرية لإبراز (التقدم) في العملية السياسية.

بدء مرحلة استبدال القوات الأمريكية بقوات جديدة مدربة على حرب المدن، وربما أَرادوا أخذ فرصة لاستبدال القوات.

وعلى الرغم من إِعلان جميع الأطراف الاتفاق على إِنهاء المعارك إِلا ان الأَجواء ظلت متشنجة وتنذر بانفجار وشيك، فعند تسليم السيادة إلى العراقيين في الثلاثين من حزيران عام ٢٠٠٤م، وتشكيل أول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة إياد علاوي، أعلن مكتب السيد الصدر عن استعداد جيش المهدي لمساعدة الحكومة وقوات الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى في تأمين الحماية لدوائر الدولة ومؤسساتها، لكن الحكومة المؤقتة بادرت إِلى رفض المبادرة على لسان وزير الداخلية فلاح النقيب، ما أدى إِلى تشنج في العلاقة بينها وبين التيار الصدري، ولم يفلح قرار رئيس الوزراء المؤقت إِياد علاوي بإعادة فتح صحيفة الحوزة في تخفيف التوتر.[١]

وفي الخامس من آب ٢٠٠٤م، اندلعت المعارك من جديد بين جيش المهدي والقوات العراقية المدعومة بالقوات الأمريكية، وحدثت حرب شوارع عنيفة، وتم تدمير ست دبابات امريكية خلال تسعة ايام، وانتقل القتال إلى مقبرة وادي السلام والمنطقة المحيطة بمقام الامام علي بن ابي طالب.[٢] وتقدمت القوات الأمريكية وقوات الحرس الوطني العراقي باتجاه المدينة القديمة في النجف والصحن الحيدري، حيث دارت اشتباكات متفرقة مع أَفراد جيش المهدي، وكانت الدلائل تشير إلى وجود توافق بين الحكومة العراقية برئاسة إِياد علاوي والإِدارة الأمريكية لحسم معركة النجف عسكريا، ولاسيما أن الانتخابات الرئاسية الأَمريكية على الأَبواب، والوضع في العراق عامل رئيس فيها، وان مستقبل رئيس الوزراء المؤقت إِياد علاوي والاطراف المشتركة في حكومته مرهون باستقرار الأوضاع الأمنية والسيطرة على الجماعات المسلحة.[٣]

١ - وليد الزبيدي، حرب النجف، موقع الجزيرة، المصدر السابق.
٢ - نقلا عن صحيفة الموندو الاسبانية، موقع الحكمة، www.alhikmeh.org
٣ - عصام العامري، معارك النجف، صحيفة المستقبل، ال عدد١٦٧١، ١٦ اب ٢٠٠٤، الصفحة الاولى.

وفي اليوم التالي سافر السيد السيستاني إلى بريطانيا؛ لتلقي العلاج الطبي وإجراء جراحة لمرض في القلب، فيما استمرت المواجهات الشرسة بين(المسلحين) والقوات الأمريكية والعراقية.[١] وفي السادس من آب ٢٠٠٤م، أصدر مكتب السيد السيستاني البيان الآتي «المت بسماحة السيد السيستاني مؤخرا وعكة صحية وقد استدعي فريق من اختصاصي القلب العراقيين إلى النجف الاشرف للتشخيص والمعالجة. ووفقا لما ارتاه الفريق الطبي فقد تقرر متابعة الإجراءات الطبية اللازمة في احدى المستشفيات المتخصصة في المملكة المتحدة، وقد وصل اليها سماحته مساء هذا اليوم. نرجو من المؤمنين الكرام ان لا ينسوا سماحته من صالح الدعاء في مضان الاجابة كما لا ينساهم إن شاء الله».[٢] غير أن السيد السيستاني ظل على اتصال مباشر ومتواصل مع الحكومة العراقية في بغداد ومكتبه في النجف للاطلاع على تطورات الأحداث في المحافظة المقدسة، وبات واضحا أن الأمور في النجف تتجه صوب الحسم العسكري، وعقد في بغداد المؤتمر الوطني العراقي وهيمنت على أعماله مجريات الأحداث في النجف وكاد المؤتمر يفشل بعد انسحاب الكثيرين احتجاجا على ما يجري في النجف[٣] وقد أرسل المؤتمر الوطني وفدا إلى النجف برئاسة السيد حسين الصدر للقاء السيد مقتدى الصدر لكن اللقاء لم يتحقق، وانتقل القتال من شوارع المدينة إلى مقبرة وادي السلام ومن ثم إلى المنطقة المحيطة بضريح الأمام علي بن أبي طالب، الذي تحصن فيه مقاتلو جيش المهدي، وقامت قوات امريكية وعراقية بمحاصرة الطرق المؤدية إلى الروضة الحيدرية ، وخلت النجف من المواطنين تماما حيث انتقل الأهالي إلى مناطق اكثر أمنا.[٤] وصدرت تصريحات لوزيري الداخلية والدفاع في حكومة إياد علاوي تتحدث عن احتمال اقتحام الصحن الحيدري لإخراج مقاتلي جيش المهدي بالقوة، وأعلنت المرجعية الدينية أنها لا تؤيد الحل العسكري في النجف وأن هناك خطوطا حمراء لا

١ -Ali al-sistani shiit cleric، by: the editor of encyclopedia britanica. www.britanica.com.

٢ - حامد الخفاف، الرحلة العلاجية، مصدر سابق، ص٥٤.

٣ - عصام العامري صحيفة المستقبل، مصدر سابق.

٤ - نقلا عن صحيفة الموندو الاسبانية، موقع الحكمة، www.alhikmeh.org

يمكن تجاوزها.[1]

وبدأت الانظار تتجه إلى عودة السيد علي السيستاني من لندن لحل الأزمة، وهو ما حصل بالفعل، فبعد اتصالات حثيثة أَجراها السيد علي السيستاني من لندن تبين أَن الحكومة العراقية مصممة على خيار الحسم العسكري، وأن كل الأمور تسير في هذا الاتجاه، وأَبلغ السيد علي السيستاني رسالة واضحة إلى المعنيين أنه لا يجوز اقتحام النجف عسكريا، ويجب التواصل مع السيد مقتدى الصدر لضمان موافقته على خطة الحل السلمي، وقال « ليكن معلوما للجميع اننا لن نسكت».[2] وكان لهذا التحذير أثر مباشر في العدول عن اقتحام النجف عسكريا في ذلك الوقت، ووافقت حكومة علاوي على تكليف الشيخ محمد مهدي الآصفي، ووائل عبد اللطيف للقاء السيد مقتدى الصدر للتوقيع شخصيا على اتفاق حل الازمة، والا فإن الحكومة سوف تستخدم الخيار العسكري.[3] ومع استمرار المواجهات في النجف ، واقتراب الخطر من ضريح الإمام علي عليه السلام، وإصرار الحكومة على الحل العسكري، قرر السيد علي السيستاني العودة إلى العراق وهو يحمل حلا جذريا لها، ففي الخامس والعشرين من آب وصل السيد علي السيستاني إلى البصرة عبر الكويت، وبعد وصوله إلى منزل معتمده في المدينة السيد علي عبد الحكيم الصافي، تم إبلاغ المواطنين أن السيد علي السيستاني سيتحرك صباح الغد في السابعة صباحا صوب النجف، وقال السيد مرتضى الكشميري الوكيل العام وصهر السيد علي السيستاني « من شاء ان يلتحق به من المؤمنين فليلتحق « وكان مصدر مقرب قد أعلن في وقت سابق بأن» السيد علي السيستاني في طريقه إلى داره في النجف الأشرف بعد أن عاد إلى العراق اليوم». وقال حامد الخفاف مسؤول مكتب السيد علي السيستاني في بيروت أن السيد « سيصل خلال ساعات إلى النجف، وهو عائد إلى مدينة النجف الاشرف لإنقاذها من محنتها ومن المأساة الحقيقية التي تجري هناك»، وزاد الخفاف « اننا ندعو كل الناس من مدينة البصرة

١ – دروس مستخلصة من معارك النجف، www.swissinfo.ch.
٢ – حامد الخفاف، الرحلة العلاجية، مصدر سابق، ص٩١.
٣ – المصدر السابق، ص٩٢.

والعمارة والناصرية والحلة... ان يكونوا على اهبة الاستعدادات للذهاب إلى النجف»، مُزيداً ان « النجف تحترق، السيد علي السيستاني في طريق عودته ويدعو العراقيين في كل المحافظات إلى الانضمام إليه في المدينة المقدسة.»[١]

وجاءت أَنباء وصول السيد علي السيستاني إلى العراق فيما ضيقت القوات الأمريكية والعراقية الخناق حول مقاتلي جيش المهدي المتحصنين في حرم الإمام علي عليه السلام.وفي صباح يوم الخميس ٢٦ آب ٢٠٠٤م، انطلق موكب السيد علي السيستاني من البصرة باتجاه النجف، ومعه أعداد كبيرة جدا من السيارات التي تحمل الاف المواطنين، وكان الموكب يتزايد في كل محافظة يمرون بها، وفي الساعة الثالثة عصرا وصل موكب السيد علي السيستاني إلى مشارف مدينة النجف الاشرف، وقد سمحت الشرطة له بالدخول ومنعت الباقين، وفي النجف اجتمع السيد علي السيستاني بالسيد مقتدى الصدر وتباحث معه في خطته لحل الازمة، فأبدى السيد مقتدى الصدر موافقته المبدئية على الحل السلمي القائم على خروج عناصر جيش المهدي من النجف وتسليم الحرم الشريف للإمام علي عليه السلام للمرجعية الدينية، لكنه تحفظ على خروج عناصر جيش المهدي مجردين من السلاح، واقترح بدلا من ذلك أن يسمح للزوار المجتمعين في أطراف المدينة الذين استجابوا لنداء المرجعية بالدخول إلى المدينة القديمة فيختلط معهم عناصر جيش المهدي ويخرج الجميع فيما بعد.[٢] وتبنت المرجعية الدينية هذا الطلب من الحكومة، وفي صباح اليوم التالي دخلت حشود من الزائرين إلى الحرم العلوي حيث اختلط معهم عناصر جيش المهدي.[٣] وهكذا استطاعت المرجعية بحكمة وهدوء إنهاء أَزمة النجف الثانية، ومعها صفحة من المواجهات العسكرية في النجف والكوفة ومدن عراقية اخرى.

١ -الموقع الرسمي للسيد السيستاني، www.sistani.org
٢ - حامد الخفاف، الرحلة العلاجية، مصدر سابق، ص ١٣٣ - ١٤٥.
٣ - المصدر السابق، ، ص١٦٣ - ١٧١.

المبحث الرابع

فتوى الوجوب الكفائي* لمواجهة المد التكفيري

يعد الفكر التكفيري أكبر المخاطر التي تهدد العالم الاسلامي بل والعالم بشكل عام؛ لأنه فكر يكفر الآخرين، مسلمين وغير مسلمين، ويدعو إلى اشاعة القتل والرعب بوصفها أسلوب لإجبار الآخرين على الخضوع لسلطتهم، وهم يقسمون العالم على قسمين: « دار اسلام ودار كفر وحرب، دار الاسلام هي التي يطبق فيها حكم الشريعة الاسلامية التي يؤمنون بها هم، وما عداها دار كفر».[1] يقول أبو عبد الله المهاجر، وهو أحد منظري الجماعات التكفيرية في كتابه « فقه الدم» « ان الاسلام لا يفرق بين مدني وعسكري، إنما يفرق بين مسلم وكافر، فالمسلم معصوم الدم أيا كان، فيما الكافر مباح الدم أيا كان»، وهو يذهب إلى جواز قتل « جميع اصناف الكفار من النساء والصبيان والشيوخ»، ويرى المهاجر مشروعية في قتل الكفار بكل ما يمكن من السلاح حتى لو اختلط بهم من لا يجوز قتله من المسلمين، ويتحدث عن مشروعية قطع الرؤوس ويقول: « الله امر بضرب رؤوس الكفار والمشركين وأعناقهم».[2] والكفار عند اصحاب الفكر التكفيري هم كل من يختلف معهم في الرأي أو الاجتهاد وفي مقدمتهم المسلمون، يقول محمد بن عبد الوهاب ان « المسلمين اكثر شركا وكفرا من الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ، حيث ان المشركين يخلصون في الشدة ويكفرون في الرخاء، على حين أن المسلمين المعاصرين له كانوا مشركين في الشدة والرخاء، فينبغي مقاتلتهم اكثر من مقاتلة الكفار في زمان رسول الله ﷺ » ، وفعلا حكم السيف فيهم ما استطاع ، وجعلهم يقرون على انفسهم بالكفر والضلال، ثم انه قسم ديار المسلمين على ديار إيمان وديار كفر، فديار الأيمان هي التي تقع تحت سلطانه، أما ديار الكفر فكل بلد لم تدخله الدعوة الوهابية، أو كان

١ * - يسميها الكثيرون فتوى الجهاد الكفائي وهو خطا شائع، والحال ان الاسم الرسمي لها لدى مكتب السيد السيستاني هو « فتوى الوجوب الكفائي» انظر (حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٢٢١.)

- صحيفة الاخبار اللبنانية، www.a;-akhbar.com.

٢ - المصدر السابق.

فيه قبر لنبي او ولي، فحكم على بلاد العراق ومصر بالكفر لان فيها قبور اولياء صالحين.[١] ويرى التكفيريون ان « الجهاد ما هو الا شدة وغلظة وارهاب وتشريد واثخان، وانه لا يمكن ان يستمر القتال وينتقل من مرحلة إلى اخرى الا إذا كانت مرحلة البداية فيه اثخان بالعدو وتشريده».[٢] ويقولون إن « التوحش وعدم الامان بسبب بعض العصابات أفضل شرعا وواقعا من سيطرة السلطات على الأوضاع ووضع الناس تحت المهانة في اقسام الشرطة، واجبار الناس على قبول الكفر والتحاكم للقوانين الوضعية».[٣] وقد استند تنظيم القاعدة والكثير من التنظيمات السلفية الجهادية إلى قاعدة التمترس، أي جواز قتل المسلم اذا تترس به الكافر، وهو أساس شرعي لتسويغ العمليات العسكرية التي يترتب عليها قتل المسلمين، على الرغم من ان الكثير من العلماء يرون بان هذا التبرير غير صحيح بسبب:-[٤]

١-أن التمترس لا يكون الا في حالة الحرب، أي الاشتباك العسكري.

٢-أن من أباحه جعل له شروطا لا تنطبق على هذه العمليات، وهي أن تكون المصلحة منه ضرورية بمعنى لا يحصل الوصول إلى العدو الكافر الا بقتل الترس، وأن عدم قتل الترس يترتب عليه أن يستولي الكفار على الأمة

ويفرد كتاب «فقه الدم» عشرات الصفحات للكلام عن الشيعة بوصفهم رافضة، مشجعا على قتلهم والاقتصاص منهم بوصفهم الأخطر على أمة الاسلام من جميع الاعداء، متهما اياهم بالميل دائما مع أعداء الدين، وينقل عن ابن تيمية قوله ما اقتتل يهودي ومسلم، ولا نصراني ومسلم، ولا مشرك ومسلم، الا كان الرافضي مع اليهودي والنصراني والمشرك.[٥] وعن الشيعة الامامية يقول ابن تيمية انهم: « شر من الخوارج في الاعتقاد».[٦] ويذهب تنظيم القاعدة في العراق إلى تكفير الشيعة بمذاهبهم المعروفة، حيث ورد في عقيدته ان «الرافضة

١ - كريم السراجي، الاسس الدينية للاتجاهات السلفية، دار السلام، بيروت، لبنان، ٢٠١٠، ص٣٠٧-٣٠٨.
٢ - ابي بكر ناجي، ادارة التوحش، ص ٣٢، zadalfaqih.blogspot.com
٣ - المصدر السابق، ص٤٥.
٤ - محمد علوش، داعش واخواتها من القاعدة الى الدولة الاسلامية، مطبعة رياض الريس، بيروت، لبنان، ٢٠١٥م، ص٦٥.
٥ - صحيفة الاخبار اللبنانية، www.a;-akhbar.com.
٦ - محمد علوش، داعش واخواتها، مصدر سابق، ص١١٧.

طائفة شرك وردة» وهم « مشركون كفار ليسوا بمسلمين ولا فرق بين علمائهم او مقلديهم وجهالهم، فكلهم مشركون وليسوا بمسلمين، ولا يعذرون بالجهل في عبادتهم لغير الله، ومن قال ان الخلاف معهم في الفروع فهذا خطأ عظيم يدل على جهل عظيم، بل الخلاف في الاصول، وخلاف ايمان وكفر، واسلام وشرك».[1] ولم يعد التكفير يقتصر على النظم السياسية التي « تحكم بغير شرع الله»، بل تطور من تكفير المطلق إلى تكفير المعين، ومن تكفير الحكام إلى تكفير المسلمين، ومن تكفير الأحزاب المدنية إلى تكفير الحركات الاسلامية التي تسعى لإقامة دولة إسلامية، وقد وصل التكفير إلى داخل التيارات الجهادية ممن تنتسب إلى السلفية الجهادية نفسها.[2] ويقرر التنظيم موقفه من المذاهب السياسية الحديثة حيث يقول في بعض تنظيراته: « نؤمن ان العلمانية على اختلاف راياتها وتنوع مذاهبها هي كفر بواح مناقض للإسلام ومخرج من الملة»، ويعدّ الجهاديون الديمقراطية فلسفة ونظاما كفريا يتناقض مع دين الاسلام جملة وتفصيلا، ويذهب بعضهم إلى عدّها دينا عصريا مثله مثل كل اديان الكفر القديمة والحديثة.[3]

وقد انتشر الفكر السلفي الجهادي بصورة كبيرة جدا بعد الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، وصار له اعداد كثيرة من المؤيدين في الدول العربية والاسلامية وعلى مواقع الانترنت.[4] على الرغم من أن تغلغل القاعدة إلى العراق سبق الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م، وارتبط بدخول مقاتلي القاعدة إلى العراق بعد هزيمة حركة طالبان في أفغانستان عام ٢٠٠٢م، علما أن التنظيم كانت له ارتباطات سابقة في العراق من خلال تنظيم « أنصار الاسلام» * الكردي شمال العراق، حيث وصل إلى معسكراتهم الآف المقاتلين العرب، الذين أسس لهم أبو مصعب الزرقاوي طرقا سرية.[5] وحين وصوله إلى كردستان العراق عام ٢٠٠٢م، بدأ

١ -محمد علوش، داعش واخواتها، مصدر سابق، ص١١٣.
٢ - المصدر السابق، ص٩٠.
٣ - محمد علوش، داعش واخواتها، مصدر سابق ، ص٦٤.
٤ - كريم السراجي، الاسس الدينية للاتجاهات السلفية، مصدر سابق، ص٩٢.
* -جماعة سلفية كردية من العراق اسسها نجم الدين فرج احمد الملقب بملا كريكار الذي كان يقيم في النرويج منذ ١٩٩١ كلاجئ سياسي.
٥ - عزيز الدفاعي، دولة البعد الواحد، مصدر سابق، ص١١٨.

الزرقاوي في كردستان تشكيل نواة «التوحيد والجهاد»، وبعد ان اشتد عود التنظيم وبدأ دوره يظهر بقوة في العراق بايع اسامة بن لادن، وساعد في سرعة المبايعة ضعف الجماعة المالي، وبعد المبايعة التحق باقي أعضاء تنظيم القاعدة في العراق بالزرقاوي، فأطلق على تشكيله اسم « قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين».[١] أسهم النظام السابق في إدخال العناصر التكفيرية إلى العراق سواء فيما سماه الحملة الأيمانية، أم الاستعداد لمواجهة «الغزو» الأمريكي، غير أن الإرهاب في العراق بدأ يظهر بعد سقوط نظام صدام تدريجيا، وينتشر بصورة ظاهرة قادمة من خارج الحدود، وأخذ أشكالا متعددة، مثل القتل والذبح والخطف والسطو والاغتيالات وحرق المؤسسات الحكومية وتفجير السيارات المفخخة والعبوات الناسفة.[٢] ويرى بعضهم أن من بين الأهداف الرئيسة للاحتلال الأمريكي للعراق نقل الحرب على الارهاب إلى أكثر المناطق حساسية في الشرق الأوسط، وهو العراق، لأن غالبية سكانه من الشيعة، وتحويله إلى مستنقع لجذب الإرهابيين الأصوليين، أي نقل ساحة المواجهة مع الارهاب من الولايات المتحدة والغرب إلى المهد الذي انطلقت منه، وهو الشرق الاوسط.[٣] وقد عمل تنظيم القاعدة والمجاميع التكفيرية على إيجاد حرب أهلية وفتنة طائفية في العراق بين الشيعة والسنة، بتكفير الشيعة، واستهداف قياداتهم ورموزهم الدينية والفكرية والسياسية، وقتل بعض السنة وكوادرهم واتهام الشيعة بقتلهم، وهذا ما كشف عنه أبو مصعب الزرقاوي في رسالته إلى أسامة بن لادن،[٤] التي عثر عليها في أحد أوكار القاعدة في بغداد يبلغه فيها أنه يعتزم شن حرب واسعة ضد الشيعة السنة الذين يشاركون في المشروع السياسي.[٥] وتحدثت الرسالة عن ضرب السنة بالشيعة من أجل أن يصحو الطرف الاول ويضعف الطرف الثاني، إلذي يستهدف في الرسالة على نحو واضح، إلى جانب كل الفئات التي تهادن الاحتلال من مختلف

١ – محمد علوش، داعش واخواتها، مصدر سابق، ص١٤٣.
٢ – حامد البياتي، الارهاب في العراق، مؤسسة شهيد المحراب، ٢٠٠٥، ص٤٦.
٣ –عزيز الدفاعي، دولة البعد الواحد، مصدر سابق، ص١٠٠.
٤ – حامد البياتي، الارهاب في العراق، مصدر سابق، ص٤٤٧.
٥ – عزيز الدفاعي، دولة البعد الواحد، مصدر سابق، ص١٢٠.

الاعراق والطوائف، بما في ذلك بعض مجموعات التيار السلفي الذي ينتمي إليه ابو مصعب الزرقاوي.[١] وكان الزرقاوي يسوّغ قتل المدنيين في العراق على حدّ ان «دفع الضرر العام» مقدم على «دفع الضرر الخاص»، ويصف المسلمين الابرياء الذين يقتلون في الهجمات والتفجيرات بأنهم متترسون يجوز قتلهم، وإذا قتلوا يصبحون شهداء، ويقول ان «الفتنة اشد من القتل» وان «قتل المتترس اقل ضررا من شيوع الكفار».[٢] وبعد مقتل ابو مصعب الزرقاوي في حزيران ٢٠٠٦م على يد القوات الأمريكية في العراق، انتخب التنظيم أبو حمزة المهاجر زعيما له، وفي ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٦م، أعلن تشكيل دولة العراق الاسلامية بزعامة أبي عمر البغدادي، لكن القوات الأمريكية تمكنت في نيسان ٢٠١٠م من قتل البغدادي والمهاجر، فاختار التنظيم أبي بكر البغدادي خليفة له، وفي نيسان ٢٠١٣م ظهر لأول مرة مسمى الدولة الاسلامية في العراق والشام(داعش)، وقدمت على انها نتيجة لامتزاج تنظيمي دولة العراق الاسلامية التابع للقاعدة وجبهة النصرة السورية، الا ان النصرة رفضت الامتزاج به على الفور ما تسبب في اندلاع معارك بين الطرفين في كانون الثاني ٢٠١٤م.[٣]وقد عملت داعش على نشر العنف والطائفية بصورة واسعة في العراق، وقامت بالكثير من عمليات العنف الدموي، على الرغم من ان العنف لا يمثل روح الدين الاسلامي، بل هو داء دخيل على العمل الإسلامي المعاصر، وليست له جذور أصيلة في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ولم تثبت مشروعيته بدليل قطعي الثبوت والدلالة، بل هو نتاج تأويل خاطىء للنصوص الشرعية من جهة، ونزعة التعصب والجمود الفكري من جهة أخرى.[٤] وبعض أسباب العنف تردّ إلى جوانب اعتقادية كالجهل بالكتاب والسنة، والجهل بمقاصد الشريعة السمحاء، ولاسيما التأويل الخاطئ للنصوص وتحريفها من أجل المعيار النفعي على حساب الدين، يصل إلى حد تكفير الناس وعدم تقدير ظروفهم أو حسن الظن بهم، والعنف له آثار غير حميدة على الفرد والمجتمع والعالم، وأهم

١ - ياسر الزعاترة، الجزيرة نت، www.aljazeera.net.
٢ - حامد البياتي، الارهاب في العراق، مصدر سابق، ص٤٤٧.
٣ - صحيفة البيان، www.albayan.ae
٤ - احمد علي الخفاجي، الحركات الاسلامية المعاصرة والعنف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ٢٠٠٩، ص٩.

تلك الآثار التمزيق الطائفي، والتفرق والاختلاف المؤدي في أغلب الأحيان إلى التهجير وقتل الناس وتكفيرهم ظلما وعدوانا.[١] وتقود الفتنة الطائفية إلى تعميق الفجوة الطائفية بين المذاهب الأسلامية، وإثارة الفتنة الطائفية وتأجيجها في بلاد واقاليم كثيرة من العالم الاسلامي مثل العراق ودول اخرى، فالطرح الاستفزازي والتكفيري للمسلمين ممن لا ينسجمون مع هذا الرأي، واستباحة دمائهم، والتعامل معهم من موقع التكفير والإرهاب، يؤدي بالضرورة إلى إثارة الفتنة الطائفية وتعميق الفجوة بين المذاهب الإسلامية، وعزل المسلمين بعضهم عن بعض.[٢]

وظاهرة الانقسام والتجزؤ ظاهرة طبيعية وتأريخية عرفتها الاديان كلها وعكست باستمرار مصالح وانقسامات اجتماعية واثنية ورؤى واجتهادات فكرية او تفسيرية، والمجتمع الإسلامي لا يشذ عن ذلك.[٣] لكن الخطورة تكمن في تحول هذا الخلاف في وجهات النظر إلى صراع دموي أو إلى تمييز وقمع مستمرين من لدن السلطات الحاكمة كالذي حصل مع شيعة العراق، الذي أسست له الدولة العثمانية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.[٤] وهكذا بات واضحا ان العنف في العراق معقد وشائك وله محركات خارجية، وتحولت خطط اثارة الفتنة الطائفية في العراق إلى حقيقة قائمة على الأرض لا يمكن تجاهلها او التغاضي عنها، وهي تتسبب في مذابح وحرائق وانتهاكات وتكفير للمسلمين من أهل القبلة.[٥] وقد حاولت المرجعية الدينية باستمرار وقف الفتنة الطائفية الدعوات المكررة لرص الصفوف وتوحيد الكلمة وجمع الشمل ونبذ الخلافات الطائفية والمذهبية والعرقية، وتجنب المهاترات والعنف واستبداله

بلغة الحوار والتعاطي الديمقراطي والمنافسة الشريفة على اسس العدل والعقل والانصاف والموضوعية والمنطق السليم.[٦] وحذرت المرجعية من أن ما يجري في العراق ليس صراعا دينيا

١ -احمد علي الخفاجي، الحركات الاسلامية المعاصرة والعنف، مصدر سابق، ص٢٦٥.
٢ - المصدر السابق، ص٢٣.
٣ - مهدي الشرع، المكونات السياسية للطائفية في العراق، شؤون مشرقية(مجلة)، لبنان، ال عدد١، ٢٠٠٨، ص١٠٦.
٤ - المصدر السابق، ص١٠٦.
٥ - محمد مهدي الآصفي، الامة الواحدة والموقف من الفتنة الطائفية، شؤون مشرقية(مجلة)، لبنان، ال عدد١، ٢٠٠٨، ص١١.
٦ - محمد جعفر النوري، دور الحوزة العلمية في وحدة الامة الاسلامية، الهدى(مجلة)، العراق، دار الهدى، النجف، ٢٠١٣، ص٦٠.

بين الشيعة والسنة بل هو أزمة سياسية، وأن بعض الفرقاء السياسيين يمارس العنف الطائفي للحصول على مكاسب سياسية وخلق واقع جديد بتوازنات مختلفة، وأن التكفيريين يسعون أيضا إلى تأجيج الفتنة الطائفية في العراق على وفق مشروع معروف.[١]

وفي العاشر حزيران ٢٠١٤م، حصل تطور كبير وخطير تمثل في سيطرة داعش على محافظة نينوى، ثاني أكبر مدينة في العراق، تلاه السيطرة على محافظة صلاح الدين وأجزاء من محافظة كركوك، وباتت داعش تتحدث عن التوجه صوب العاصمة بغداد ومحافظتي كربلاء والنجف، وسط انهيار واضح للقوات المسلحة العراقية، وتحولت مساحات واسعة من العراق إلى ساحة عمل لداعش التي استعادت عنفها وعنفوانها، وبات وجودها يشكل تهديدا للعراق جملة وتفصيلا.[٢] وفي يوم ١٢ حزيران ٢٠١٤م، دعا داعش مقاتليه إلى مواصلة «الزحف» جنوبا نحو العاصمة بغداد ومدينتي كربلاء والنجف الشيعيتين. وقال (أبو محمد العدناني) أحد أبرز قيادات داعش، المتحدث باسمه في كلمة نشرت على مواقع اخبارية إسلامية «واصلوا زحفكم فانه ما حمي الوطيس بعد، فلن يحمى الا في بغداد وكربلاء فتحزموا وتجهزوا». وزاد «شمروا عن ساعد الجد ولا تتنازلوا عن شبر حررتموه وازحفوا إلى بغداد الرشيد، بغداد الخلافة، فلنا فيها تصفية حساب، صبحوهم على اسوارها لا تدعوهم يلتقطوا الانفاس». وتابع قائلا «حقا ان بيننا تصفية للحساب. حساب ثقيل طويل، ولكن تصفية الحساب لن تكون في سامراء او بغداد، وانما في كربلاء المنجسة والنجف الاشرك وانتظروا انا معكم منتظرون».[٣] وأصبح العراق في مرحلة حرجة ومفصلية، وكان لابد للمرجعية من التحرك وأخذ زمام المبادرة لإعادة الامور إلى نصابها، والمرجعية وهو معروف عنها تاريخيا لا تصدر فتوى الجهاد الا عندما يقتضي الأمر الدفاع عن بيضة الاسلام، ومعلوم ان الافتاء بالجهاد صعب في الفقه الشيعي، لما يترتب عليه من اثار ربما خطرة من سفك الدماء وخراب العمران، لكن هذا الحذر

١ – عباس جعفر الامامي، الرقابة العامة للمرجعية، مصدر سابق، ص٤٢٦.
٢ – غالب الشابندر، السيستاني راهنا، مصدر سابق، ص٢٣٥.
٣ – صحيفة الوطن الكويتية ١٢حزيران ٢٠١٤م، www.v٢٢v.net

يرتفع فيها إذا تعرض البلد او الدين او المذهب إلى مخاطر الاحتلال والزوال والخراب.[١] فعند تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٦، لم تصدر المرجعية فتوى الجهاد؛ لأن الغرض من التفجير استهداف طائفة واحدة بعينها، ولذلك أوصت المرجعية بضبط النفس وحرمت الاعتداء على الارواح والمساجد، اما بعد العاشر حزيران ٢٠١٤م، فالمستهدف ليس طائفة بعينها، بل كل الطوائف والأديان، والخطر بات يداهم الوطن ومستقبل أبنائه جميعا، فبادرت المرجعية إلى اصدار بيان «الوجوب الكفائي».[٢] وهناك نوعان من الجهاد الدفاعي وهما: الجهاد الكفائي أي وجوب تصدي عدد من المسلمين بما يكفي لصد العدوان وإذا لم يكف يجب تطوع عدد آخر حتى يتم صد العدوان، والثاني هو الجهاد العيني، وهو فرض عين على الجميع من دون استثناء وأن يتركوا أعمالهم ومصالحهم ويلتحقوا بالقوات المقاتلة، والنوع الأخير لم يجر اعلانه حتى الآن.[٣] والوجوب الذي أمر به السيد السيستاني كان كفائيا، فلم يكن الجهاد عينيا، لأن الكفائي هو المناسب، نظر لأن الآلاف قد تطوعوا، وهناك تقدير في غاية الدقة لموضوعة إدارة الدولة، الجهاد العيني ربما يتسبب في فوضى عارمة، وهو ما تبتغيه داعش وغيرها من الفصائل التكفيرية.[٤]

صدرت فتوى الوجوب الكفائي يوم الجمعة ١٣ \ ٦ \ ٢٠١٤م، الموافق ١٤ شعبان ١٤٣٥ هـ، وتليت من على منبر الجمعة في الصحن الحسيني في كربلاء من قبل معتمد المرجعية الدينية العليا في كربلاء وامام جمعة الصحن الحسيني الشيخ عبد المهدي الكربلائي وجاء فيها:[٥]

« ايها الاخوة والاخوات أود توضيح ما يلي:

أولاً: ان العراق وشعبه يواجه تحدياً كبيراً، وخطراً عظيماً، وإن الارهابيين لا يستهدفون السيطرة على بعض المحافظات كنينوى وصلاح الدين فقط. بل صرّحوا بأنهم يستهدفون جميعَ

١ - غالب الشابندر، السيستاني راهنا، مصدر سابق، ص٢٣٥.
٢ - راجي العوادي، هل الجهاد الكفائي دعوة وطنية ام فتوى دينية، موقع كتابات الالكتروني، kitabats.com
٣ - صلاح عبد الرزاق، فتوى الجهاد للسيد السيستاني خلفيتها وظروفها، جريدة البينة، ٢٢\٦\٢٠١٤، bayyna.com.
٤ - غالب الشابندر، السيستاني راهنا، مصدر سابق، ص٢٣٦.
٥ - حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٢٢١.

المحافظات، ولا سيما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف. فهم يستهدفون كُلَّ العراقيين وفي جميع مناطقهم. ومن هنا فإن مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع ولا يختص بطائفة دون اخرى او بطرفٍ دون آخر.

ثانياً : إن التحدي وإن كان كبيراً إلاّ أن الشعب العراقي الذي عُرِفَ عنه الشجاعة والإقدامُ، وتحمّلُ المسؤولية الوطنية والشرعية في الظروف الصعبة؛ أكبرُ من هذه التحديات والمخاطر .فإنّ المسؤولية في الوقت الحاضر هي حِفْظُ بلدنا العراق ومقدساته من هذه المخاطر، وهذه توفر حافزاً لنا للمزيد من العطاء والتضحيات في سبيل الحفاظ على وحدة بلدنا وكرامته، وصيانة مقدساته من أن تهتك من قبل هؤلاء المعتدين .ولا يجوز للمواطنين الذين عهدنا منهم الصبر والشجاعة والثبات في مثل هذه الظروف أن يدبَ الخوفُ والاحباطُ في نفسِ أيٍّ واحد منهم، بل لابد ان يكون ذلك حافزاً لنا لمزيد من العطاء في سبيل حفظ بلدنا ومقدساتنا. قال تعإلى في محكم كتابه الكريم :﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا الله لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1]

وقال تعإلى:﴿قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِالله وَاصْبِرُوا إِنَّ الأَرْضَ لِله يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[2]

وقال تعإلى: ﴿وَأَطِيعُوا الله وَرَسُولَهُ وَلا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ الله مَعَ الصَّابِرِينَ﴾[3]

وقال تعإلى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمْ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ الله أَلا إِنَّ نَصْرَ الله قَرِيبٌ﴾[4]

وقال تعإلى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ الله لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ الله لا يُحِبُّ

١- سورة آل عمران :٢٠٠
٢ - سورة الأعراف:١٢٨
٣ - سورة الأنفال :٤٦
٤- سورة البقرة :٢١٤

الْمُعْتَدِينَ ﴾[1]

ثالثاً: إن القيادات السياسية أمام مسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية كبيرة. وهذا يقتضي ترك الاختلافات والتناحر خلال هذه الفترة العصيبة، وتوحيد موقفها وكلمتها، ودعمها وإسنادها للقوات المسلحة. ليكون ذلك قوة إضافية لأبناء الجيش العراقي في الصمود والثبات.

رابعاً: إن دفاع أبنائنا في القوات المسلحة وسائر الأجهزة الأمنية هو دفاع مقدس، ويتأكد ذلك حينما يتضح أن منهج هؤلاء الإرهابيين المعتدين هو منهج ظلامي بعيد عن روح الاسلام، يرفض التعايش مع الآخر بسلام، ويعتمد العنف وسفك الدماء، وإثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لبسط نفوذه وهيمنته على مختلف المناطق في العراق والدول الاخرى.

يا أبنائنا في القوات المسلحة. إنكم أمام مسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية، واجعلوا قصدكم ونيتكم ودافعكم هو الدفاع عن حرمات العراق ووحدته، وحفظ الأمن للمواطنين، وصيانة المقدسات من الهتك، ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح. وفي الوقت الذي تؤكد فيه المرجعية الدينية العليا دعمَها وأسنادَها لكم. تحثكم على التحلي بالشجاعة والبسالة والثبات والصبر، وإنَّ من يضحي منكم في سبيل الدفاع عن بلده وأهله وأعراضهم؛ فإنه يكون شهيداً إن شاء الله تعالى.

والمطلوب ان يحث الأبُّ ابنه والأمُّ ابنها والزوجةُ زوجها على الصمود والثبات دفاعاً عن حرمات هذا البلد ومواطنيه.

خامساً: ان طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه، وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي (بمعنى ان من يتصدى له وكان فيه الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقين) وتوضيح ذلك بمثال أنه إذا تصدى عشرة آلاف وتحقق الغرض

١- سورة المائدة. :٨٧

منهم سقط عن الباقين فإن لم يتحقق وجب على البقية وهكذا. ومن هنا فإن على المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح ومقاتلة الارهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدساتهم ... عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنية.

سادساً: ان الكثير من الضباط والجنود قد أبلوا بلاء حسناً في الدفاع والصمود وتقديم التضحيات، فالمطلوب من الجهات المعنية تكريم هؤلاء تكريماً خاصاً، لينالوا استحقاقهم من الثناء والشكر، وليكون حافزاً لهم ولغيرهم على أداء الواجب الوطني الملقى على عاتقهم. نسأل الله تعالى ان يحفظ العراق وشعبه وجميع الشعوب».

نصت الفتوى على أن التصدي لداعش مسؤولية الجميع وليس طائفة دون اخرى، وأن الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، ومن يقتل من أجل حفظ البلد ومقدساته ووحدته وكرامته، فهو شهيد، محذرة من أن يدب الخوف والإحباط في النفوس جراء الانكسار العسكري الذي حصل، وطالب السيد السيستاني القيادات السياسية بترك الخلافات وتوحيد موقفها واسناد القوات المسلحة، وحث المواطنين القادرين على حمل السلاح التطوع والانخراط في القوات الأمنية، وكان واضحا للجميع أن فتوى السيد السيستاني ستحفز أعداد كبيرة من السكان على الاستجابة، وبالفعل تطوع أكثر من مليوني شيعي خلال أَيام.[١] وقد مر وقت غير قليل قبل ان يدرك الأمريكيون أهمية آية الله السيستاني والاهتمام بهذه الشخصية بوصفه الرجل الشيعي العراقي الأعلى، « وكانت دعوته لحمل السلاح بمثابة تذكير للأمريكيين بالدور المؤثر له في العراق».[٢]

ولم تمر ساعات على هذه الدعوة حتى احتشد الملايين يطالبون السلطات الحكومية تزويدهم بالسلاح للوقوف في وجه داعش والدفاع عن العراق بوجه هذه المجاميع التكفيرية، وتوجهت الحشود الشعبية إلى المناطق الساخنة.[٣] ولولا فتوى السيد علي السيستاني في ١٣ حزيران

١- INTERNATIONAL BUSNEES TIMES.www.ibtimes.com
٢- Call to arms a reminder of power of Iraq's Ayatollah Ali al-sistani.www.washingtonpost.com
٣- نبيل لطيف، المرجعية تقبر احلام الداعشيين والبعثيين، موقع الولاية الالكتروني، wilayah.info.

٢٠١٤م؛ لانهارت الدولة العراقية، حيث حمل المواطنون السلاح وانتفضوا بوجه داعش، وهذه الفتوى هي الاولى من نوعها منذ قرن من الزمان، ولولاها لانهار الجيش العراقي، إذ تطوع أكثر من ثلاث ملايين شخص في أسبوع واحد، وقد وصل المتطوعون إلى سامراء خلال ٢٤ ساعة من الفتوى؛ للدفاع عن المراقد الدينية في سامراء، التي كانت تتعرض لهجمات متواصلة من داعش.[١]

وفي صلاة الجمعة القابلة في العشرين من حزيران ٢٠١٤م، (٢١/ شعبان/ ١٤٣٥هـ)، أصدر السيد علي السيستاني توضيحات جديدة بشأن فتوى الوجوب الكفائي تناولها ممثل المرجعية الدينية العليا السيد أحمد الصافي خطيب الجمعة في كربلاء وإمامها في خطبته الثانية من صلاة الجمعة، جاء فيها:[٢]

« في الجمعة الماضية دعت المرجعية الدينية العليا إلى التطوع للانخراط في القوات الأمنية للدفاع عن العراق في ظل أوضاع صعبة يمر بها البلد وهنا عدة نقاط ينبغي بيانها:

أولاً: إن هذه الدعوة كانت موجهة إلى جميع المواطنين من غير اختصاص بطائفة دون أخرى إذ كان الهدف منها هو الاستعداد والتهيؤ لمواجهة الجماعة التكفيرية المسماة (بداعش) التي أصبح لها اليد العليا والحضور الأقوى فيما يجري في عدة محافظات وقد أعلنت بكل صراحة ووضوح إنها تستهدف بقية المحافظات العراقية مثل النجف الاشرف وكربلاء المقدسة كما أعلنت بكل صراحة أنها تستهدف كل ما تصل إليه يدها من مراقد الأنبياء والأئمة والصحابة والصالحين فضلا عن معابد غير المسلمين من الكنائس وغيرها. فهي إذن تستهدف مقدسات جميع العراقيين بلا اختلاف بين أديانهم ومذاهبهم كما تستهدف بالقتل والتنكيل كل من لا يوافقها في الرأي ولا يخضع لسلطتها حتى من يشترك معها في الدين والمذهب. هذه الجماعة التكفيرية بلاء عظيم ابتليت به منطقتنا والدعوة إلى التطوع كانت بهدف حث الشعب العراقي بجميع مكوناته وطوائفه على مقابلة هذه الجماعة التي ان لم تتم اليوم مواجهتها وطردها من

١- طالب الصراف، نعمتان مجهولتان، موقع الولاية الالكتروني، wilayah.info.
٢- حامد الخفاف، النصوص الصادرة، مصدر سابق، ص٢٢٤.

العراق فسيندم الجميع على ترك ذلك غداً ولا ينفع الندم عندئذ. ولم تكن للدعوة إلى التطوع أي منطلق طائفي ولا يمكن ان تكون كذلك.

لقد برهنت المرجعية الدينية خلال السنوات الماضية وفي اشد الظروف قساوة أنها بعيدة كل البعد عن أي ممارسة طائفية وهي صاحبة المقولة الشهيرة عن أهل السنة (لا تقولوا اخواننا بل قولوا أنفسنا) مؤكدة مراراً وتكراراً على جميع السياسيين ومن بيدهم الأمر ضرورة أن تراعى حقوق كافة العراقيين من جميع الطوائف والمكونات على قدم المساواة ولا يمكن في حال من الأحوال ان تحرّض المرجعية على الاحتراب بين أبناء الشعب الواحد بل هي تحث الجميع على العمل لشد أواصر الألفة والمحبة بينهم وتوحيد كلمتهم في مواجهة التكفيريين الغرباء..

ثانياً: إن دعوة المرجعية الدينية إنما كانت للانخراط في القوات الأمنية الرسمية وليس لتشكيل ميليشيات مسلّحة خارج إِطار القانون فإن موقفها المبدئي من ضرورة حصر السلاح بيد الحكومة واضح ومنذ سقوط النظام السابق فلا يتوهم أحد أنها تؤيد أي تنظيم مسلح غير مرخّص به بموجب القانون. وعلى الجهات ذات العلاقة أَن تمنع المظاهر المسلحة غير القانونية وأن تبادر إلى تنظيم عملية التطوع وتعلن عن ضوابط محددة لمن تحتاج إليهم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى حتى تتضح الصورة للمواطنين الراغبين في التطوع فلا يزدهم على مراكز التطوع الاّ من تتوفر فيه الشروط. والمرجعية الدينية اذ توجه بالغ شكرها وتقديرها لمئات الآلاف من المواطنين الأعزاء الذين استجابوا لدعوتها وراجعوا مراكز التطوع في مختلف أنحاء العراق خلال الأسبوع المنصرم فإنها تأسف عمّا حصل للكثير منهم من الأذى نتيجة عدم توفّر الاستعدادات الكافية لقبول تطوعهم وهي تأمل ان تتحسن الأمور في المستقبل القريب.

ثالثا: إن المحكمة الاتحادية قد صادقت على نتائج الانتخابات النيابية وهناك توقيتات دستورية لانعقاد مجلس النواب الجديد واختيار رئيسه ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة ومن المهم جداً الالتزام بهذه التوقيتات وعدم تجاوزها كما ان من

الضروري ان تتحاور الكتل الفائزة ليتمخض عن ذلك تشكيل حكومة فاعلة تحظى بقبول وطني واسع تتدارك الأخطاء السابقة وتفتح آفاقاً جديدة لجميع العراقيين لمستقبل أفضل.

رابعاً: ان الأوضاع الراهنة تحتّم على العراقيين مزيداً من التكاتف والتلاحم فيما بينهم ومن هذا المنطلق يتعيّن التعاون بالتخفيف من معاناة النازحين والمهجرين وإيصال المساعدات الضرورية إليهم كما يتعين على تجار المواد الغذائية وغيرها مما يحتاج إليها عامة الشعب ان يراعوا الأنصاف ولا يعمدوا إلى رفع الأسعار ولا يحتكروا الأطعمة التي تشكّل قوت الناس فإن الاحتكار بالإضافة إلى كونه غير جائز شرعاً فإنه لا ينسجم مع مكارم أخلاق العراقيين».

لقد نصت توضيحات فتوى الوجوب الكفائي على الحفاظ على الارواح والممتلكات في المناطق التي يتم تحريرها، وحرمت أي اعتداء على المال العام والخاص، ومنعت ذهاب الموظفين إلى جبهات القتال منعا لانهيار النظام الاداري، او استغلال الفتوى للتخلص من الواجب الرسمي، وكانت المرجعية تواكب انعكاسات الفتوى على أنشطة الحياة في الدولة والمجتمع، وتسرع إلى معالجة الثغرة والمفارقة، ولعل من نماذج ذلك مسارعتها بالأمر بأن يكون عمل المتطوعين بالتنسيق مع الجيش والحكومة بصورة تفصيلية.[١] وقد لعبت فتوى الوجوب الكفائي دورا كبيرا في قلب الواقع العراقي رأسا على عقب، وتحول ميزان المعركة ضد داعش، وتحولت القوات العراقية بدعم من الحشد الشعبي من موقع الدفاع إلى الهجوم في الكثير من المناطق، وتوجهت الحشود الشعبية إلى المناطق الساخنة، وتم كسر الحصار المفروض على عدة مدن وتحريرها بالكامل.[٢] لقد كان لفتوى الوجوب الكفائي التي أعلنتها مرجعية السيد علي السيستاني ضد داعش، ودعمتها اغلب المرجعيات الدينية داخل النجف وخارجه ، أكبر الأثر، بل الأثر الحاسم في الحيلولة دون انهيار الدولة العراقية، ومنع تقسيم العراق، أو تسلط المجاميع التكفيرية على مزيد من المناطق.[٣]

١ – غالب الشابندر، السيستاني راهنا، مصدر سابق، ص٢٣٦.
٢– نبيل لطيف، مصدر سابق.
٣– المصدر السابق، ص١٨٧.

الفصل الرابع

استبانة أثر المرجعية الدينية في النجف الاشرف

في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م.

المبحث الاول:

الاستبانة وأهدافها.

المبحث الثاني:

النتائج وتحليلها.

المبحث الثالث:

الاستنتاجات.

على الرغم من افصاحها المباشر عن عدم نيتها التدخل في العمل السياسي وآليات العملية السياسية تشريعيا وتنفيذيا، الا أن المرجعية الدينية في النجف الاشرف كان لها أثر كبير وحاسم في المخاض العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ ، وقد لعبت دورا مهماً ومرتكزا في القضايا المصيرية ولاسيما في الجوانب المتعلقة بالشؤون المفصلية كالدستور، والانتخابات وتشكيل النظام السياسي، لذلك أخذت الطبقة السياسية، والشيعية خاصة، هذا التأثير بنظر الاعتبار وسلم الاولويات، وبرز دور المرجعية وفعلها المؤثر في تركيبة القرار السياسي العراقي وتوجهاته ، وآليات تنفيذه ، ومسارات فعله، وعلى الصعد كافة، ومرد ذلك كله الى الدور المؤثر الذي كان للمرجعية الدينية في صياغة اتجاهات الرأي العام ومدى تفاعل الجمهور مع اتجاهات المرجعية الدينية استجابة وعملا على صعيد الموقف والاتجاه الذي كان له فعله المؤثر والحاسم في سلوك الطبقة السياسية العراقية وتوجهاتها.

■ المبحث الاول: الاستبانة واهميتها

لمعرفة الدور الكبير للمرجعية الدينية في الحياة السياسية العراقية ولاسيما فيما يتعلق بصياغة اتجاهات الرأي العام في العراق، ومدى تفاعل الشارع العراقي مع المرجعية الدينية في النجف الأشرف، واستجابته لمطالبها وأوامرها وتوجيهاتها ومواقفها المختلفة ، أجري الكاتب استبيانا ميدانيا لعينات عشوائية من اعمار ومستويات متفاوتة، ضمت موظفين وطلبة جامعات وفنانين واعلاميين ومثقفين وكسبة وتجار، وقد تم توزيع ٣٠٠ استمارة استبيان في خمسة محافظات عرا قية هي النجف، وكربلاء، وبابل، والديوانية، وذي قار، زيادة على توزيع عشرة استمارات في محافظات اخرى متفرقة منها بغداد، وواسط، والبصرة، وديالى، وتم توزيع عدد من الاستمارات على أساتذة جامعيين من حملة الماجستير، والدكتوراه، واخرى على طلبة العلوم الدينية والحوزة العلمية.

وقد تضمنت الاستمارة اثنين وعشرين سؤالا تناولت قضايا على صلة بعمل المرجعية ومقدار تأثيرها في الرأي العام العراقي، مثل موضوع كتابة الدستور، والانتخابات، وبناء الدولة، ومنع الانهيار الأمني، ودرء الفتنة الطائفية، وحماية الممتلكات العامة، ما جعل من المرجعية عنصراً مهما في الواقع العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣م، والمحرك الاقوى للشارع العراقي، وهو ما شكل عامل ضغط مؤثر في صانع القرار في العراق. وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي بواسطة برنامج الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة الواحد والعشرون Version ٢١ وتم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات الديموغرافية، وفيما يخص أسئلة الاستبيان فقد تم استخراج النسبة المئوية لمعرفة التباين بين إجابة العينات ضمن أسئلة الاستبيان. وكان متوسط أعمار العينات في النجف ٣٦,٩١، وفي كربلاء ٣٩,٠٨، وفي ذي قار ٣٥,٠٣، وفي بابل ٣٥,٢٤، وفي الديوانية ٣٢,٩٧، فيما كان متوسط أعمار الأساتذة الجامعيين (العينات) ٤٤ عاما، وبحسب ما هو مبين في الجدول رقم (٨)، والمخطط رقم (٦).

		أصغر عمر (سنة)	أكبر عمر (سنة)	الوسط الحسابي للأعمار (سنة)	الانحراف المعياري SD±
النجف	122	18	63	36.91	10.337
كربلاء	51	17	72	39.08	16.221
بابل	34	20	65	35.24	10.263
الديوانية	32	19	51	32.97	9.107
ذي قار	35	18	54	35.03	8.403
الأساتذة الجامعيين	16	33	57	44.00	8.246
متفرقة	10	24	50	39.50	10.124
المجموع الكلي	300	18	72	37.53	10.386

جدول (٨) البيانات الوصفية لأعمار المبحوثين في المحافظات والفئات الاخرى المدروسة (اعداد الباحث)

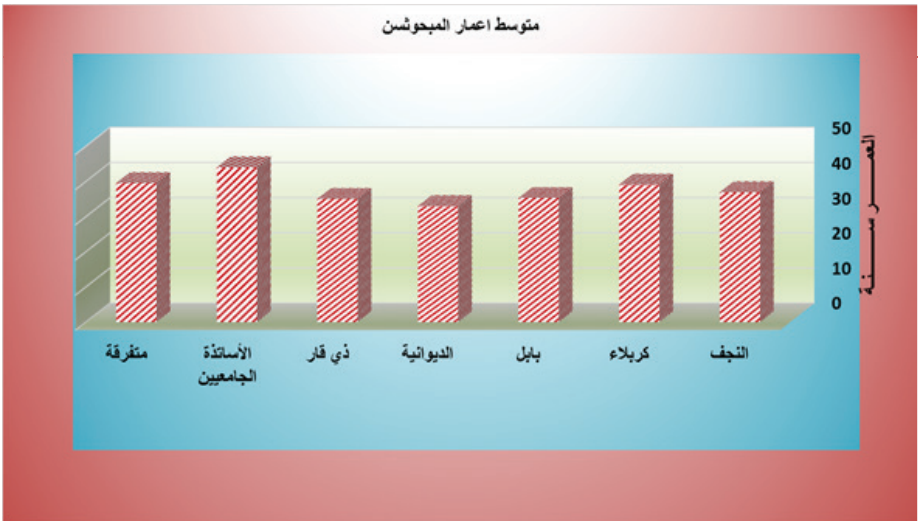

شكل (٦) المتوسط الحسابي لإعمار العينات في عينات الدراسة (اعداد الباحث)

وتتقارب في العينات نسبة المشاركة للذكور والاناث من محافظة الى اخرى، وكانت نسبة المشاركة الاعلى للنساء في محافظة الديوانية حيث بلغت ٤٦,٨٧٪، اما النسبة الاقل فكانت في ذي قار، وبلغت ١١,٤٣٪، وحلت محافظة بابل ثانيا في الاستبيان بواقع ٤١,١٨٪، تلتها محافظة كربلاء بنسبة ٢١,٥٧٪، ثم النجف بنسبة مشاركة بلغت ١٤,٧٥٪، اما الأساتذة

الجامعيين فشاركت سيدة واحدة من بين ستة عشر مشاركا بما يمثل ٦,٢٥٪، فيما كان المتفرقة وعددهم عشرة جميعهم من الرجال، بحسب ما هو مبين في الجدول (٩).

العينة	عدد العينة	الذكور		الاناث		
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	
النجف	122	104	85.25	18	14.75	
كربلاء	51	40	78.43	11	21.57	
بابل	34	20	58.82	14	41.18	
الديوانية	32	17	53.13	15	46.87	
ذي قار	35	31	88.57	4	11.43	
الأساتذة الجامعيين	16	15	93.75	1	6.25	
متفرقة	10	10	100	0	0.00	
المجموع الكلي	300	237	79.00	63	21.00	

جدول (٩) التوزيع الديموغرافي للذكور والاناث في العينات المبحوثة (اعداد الباحث)

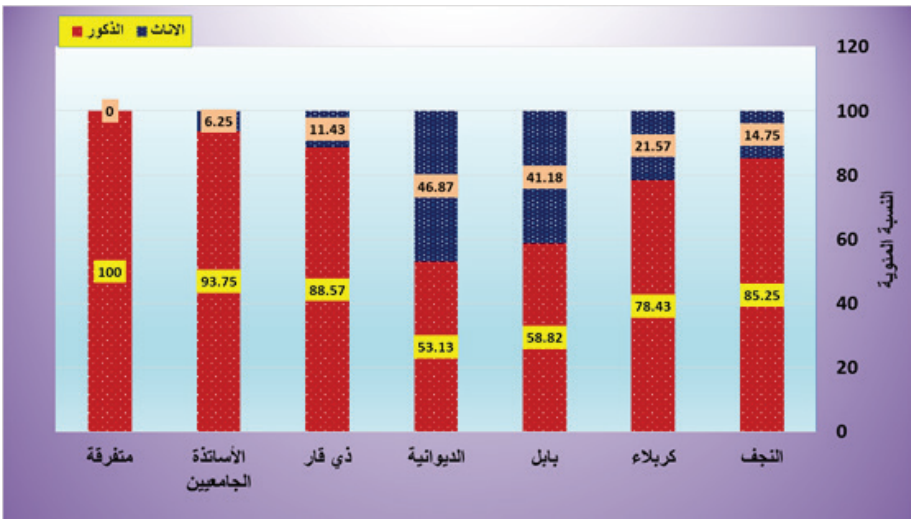

شكل (٧) نسبة الذكور والاناث في عينات المبحوثين (اعداد الباحث)

■ المبحث الثاني: النتائج وتحليلها

1

السؤال الأول: هل تعتقد ان المرجعية تؤدي دورا في صناعة القرار السياسي في العراق؟

العينة	عدد العينة	نعم		لا		الى حد ما		ليس لها دور	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	104	85.25	7	5.74	11	9.02	0	٠,٠٠
كربلاء	51	38	74.51	1	1.96	9	17.65	3	5.88
بابل	34	24	70.59	1	2.94	9	26.47	0	0.00
الديوانية	32	25	78.13	3	9.38	4	12.50	0	0.00
ذي قار	35	24	68.57	0	0.00	11	31.43	0	0.00
الأساتذة الجامعيين	16	13	81.25	0	0.00	3	18.75	0	0.00
متفرقة	10	7	70.00	0	0.00	3	30.00	0	0.00
المجموع الكلي	300	235	78.33	12	4.00	50	16.67	3	1

جدول (١٠) نتائج إجابة عن السؤال الأول للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث)

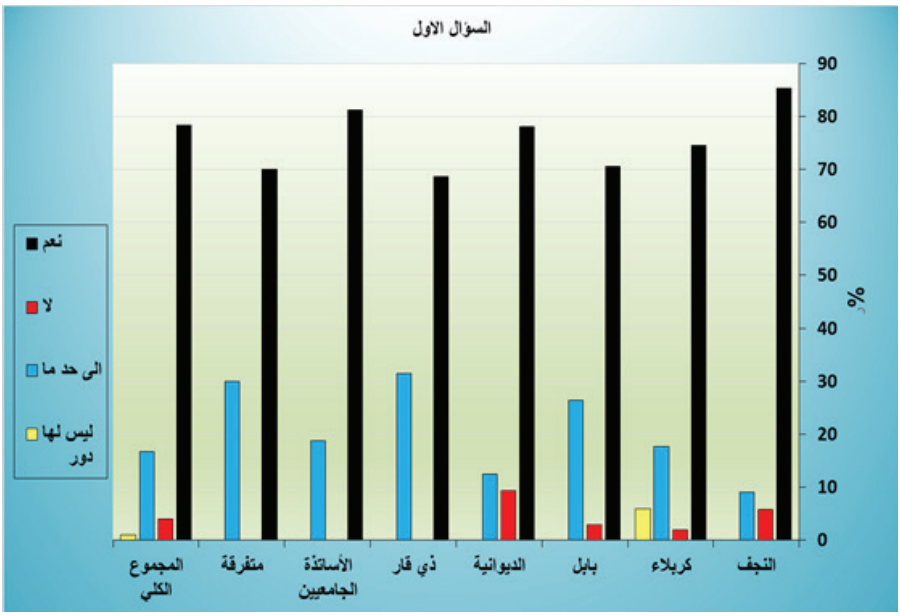

شكل رقم (٨) نسب الاجابات عن السؤال الاول (اعداد الباحث)

أجاب ٧٨,٣٣٪ من المجموع الكلي للعينات بنعم حول مضمون السؤال الأول الذي يشير الى ان المرجعية تؤدي دورا في صناعة القرار السياسي في العراق، ولم ينف هذا الدور سوى ٤٪ من المجموع الكلي للعينات. وكانت اعلى نسبة هي ٨٥,٢٥٪ وسجلت للعينة من محافظة النجف، تلاها الأساتذة الجامعيون بنسبة ٨١,٢٥٪، اما النسب الأخرى للإجابة بنعم فكانت ٧٨,١٣٪ في الديوانية، و٧٤,٥١٪ في كربلاء، و٧٠,٥٩٪ في بابل، و٦٨,٥٧٪ في ذي قار. اما الذين أجابوا ب " لا" على السؤال فبلغت نسبتهم ٩,٣٨٪ في الديوانية وهي النسبة الاعلى، تلتها النجف بنسبة ٥,٧٤٪، ثم بابل بنسبة ٢,٩٤٪، وكربلاء ب ١,٩٦٪، وذي قار بنسبة ٦٨,٥٧٪. وذهب ٣١,٤٣٪ من المبحوثين في ذي قار الى ان المرجعية تؤدي الى حد ما دورا في صناعة القرار السياسي في العراق، تلتها محافظة بابل بنسبة ٢٦,٤٧٪، بنسبة ١٧,٦٥٪ في كربلاء، و١٢,٥٠٪ في الديوانية، وفي النجف ذهب ٩,٠٢٪ الى ان المرجعية تؤدي الى حد ما دورا في صناعة القرار السياسي، أما الأساتذة الجامعيون فأيد ١٨,٧٥٪ منهم هذا الرأي، فيما قال ٥,٨٨٪ فقط في كربلاء إن المرجعية ليس لها دور في صناعة القرار السياسي، وبحسب ما هو موضح في الجدول (١٠)، وفي الشكل (٨).

2

السؤال الثاني: كم هو مؤثر هذا الدور في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟

العينة	عدد العينة	كبير		متوسط		قليل		ليس لها دور	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	87	71.31	32	26.23	3	2.46	0	0.00
كربلاء	51	16	31.37	23	45.1	10	19.61	2	3.92
بابل	34	16	47.06	16	47.06	2	5.88	0	0.00
الديوانية	32	13	40.63	14	43.75	3	9.38	2	6.25
ذي قار	35	19	54.29	13	37.14	3	8.57	0	0.00
الأساتذة الجامعيين	16	8	50.00	8	50.00	3	18.75	0	0.00
متفرقة	10	6	60.00	2	20.00	2	20.00	0	0.00
المجموع الكلي	300	165	55.00	108	36.00	26	8.67	4	1.33

جدول (١١) نتائج الأجابة عن السؤال الثاني للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث)

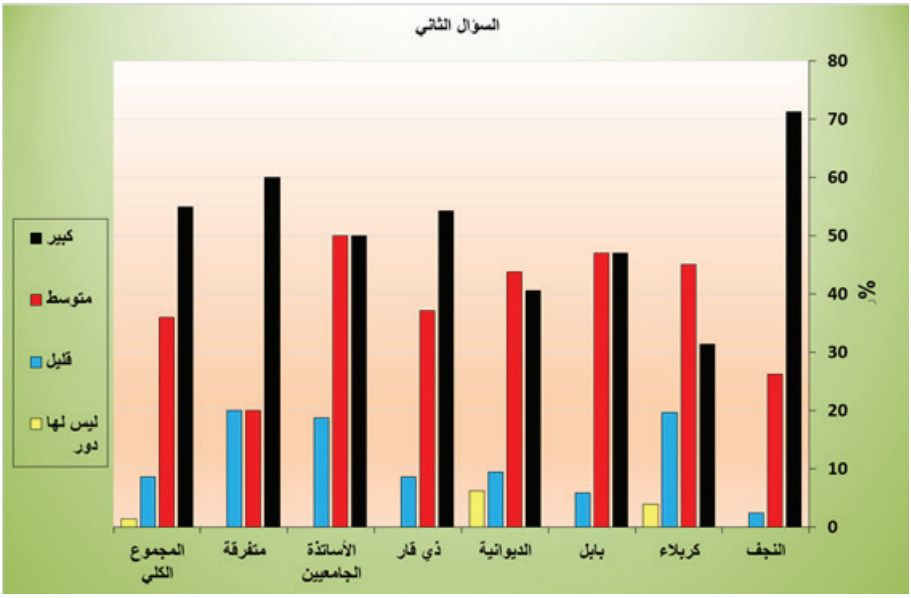

شكل رقم (٩) مخطط اجابة العينات عن السؤال الثاني (اعداد الباحث)

الاجابات عن هذا السؤال أظهرت أن ٥٥٪ من مجموع العينات يعتقدون ان للمرجعية دورا مؤثرا في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م، وكانت النسبة الاعلى منهم في النجف حيث بلغت ٣١ , ٧١٪ ، تلتها محافظة ذي قار بنسبة ٢٩ , ٥٤٪ ، وبابل بنسبة ٠٦ , ٤٧٪، والديوانية بنسبة ٦٣ , ٤٠٪ ، اما كربلاء فقد ذهب ٣٧ , ٣١٪ من المبحوثين فيها الى هذا الرأي، فيما أعرب نصف الأساتذة الجامعيين (العينات) إلى أن المرجعية تؤدي دورا كبيرا في بناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣م. ورأى ٣٦٪ منهم انها تقوم بدور متوسط من حيث التأثير في بناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣م ، بينهم ٥٠٪ من الأساتذة الجامعيين المبحوثين، في حين كانت نسبة مؤيدي هذا الرأي من العينة موضع البحث في بابل ٠٦ , ٤٧٪ ، وفي كربلاء ١ , ٤٥٪ ، وفي الديوانية ٧٥ , ٤٣٪، اما في ذي قار فكانت النسبة ١٤ , ٣٧٪، وفي النجف ٢٣ , ٢٦٪ . وأكد ٦٧ , ٨٪ من المبحوثين أن دور المرجعية قليل في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣م، منهم ٦١ , ١٩٪ في كربلاء، و٣٨ , ٩٪ في الديوانية، و٥٧ , ٨٪ في ذي قار. و٣٣ , ١٪ من العينات أشار إلى أن المرجعية ليس لها دور في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣. وبحسب ما هو مبين في الجدول (١١)، والشكل (٩).

3

السؤال الثالث: هل ترى ان لتوجيهات المرجعية الدينية استجابة شعبية واسعة؟

العينة	عدد العينة	نعم		لا		إلى حد ما	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	105	86.07	8	6.56	9	7.38
كربلاء	51	41	80.39	2	3.92	8	15.69
بابل	34	31	91.18	0	0	3	8.82
الديوانية	32	27	84.38	3	9.38	2	6.25
ذي قار	35	24	68.57	0	0	11	31.43
الأساتذة الجامعيين	16	16	100	0	0	0	0
متفرقة	10	8	80	0	0	2	20
المجموع الكلي	300	252	84	13	4.33	35	11.67

جدول (١٢) نتائج الإجابة السؤال عن الثالث للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث)

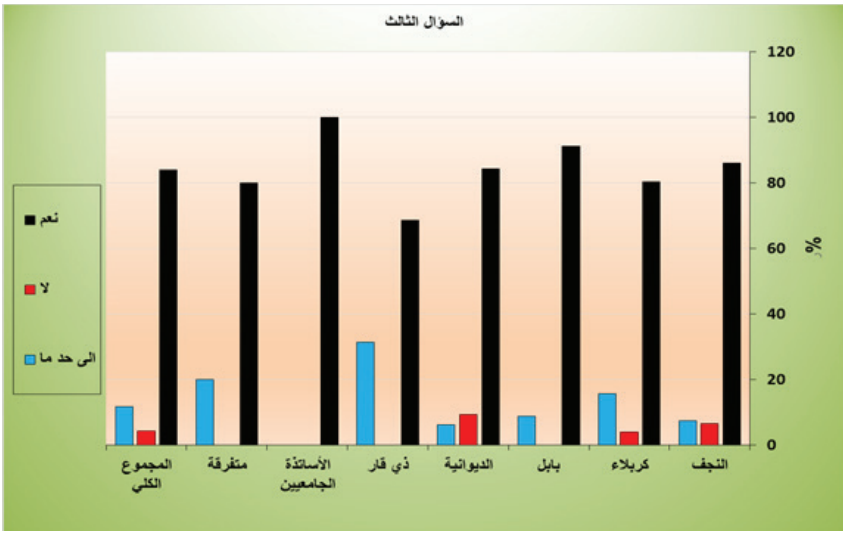

شكل رقم (١٠) مخطط الإجابات عن السؤال الثالث (اعداد الباحث)

طبقا لنتائج الإجابة عن السؤال الثالث، يرى ٨٤٪ من مجموع العينات ان لتوجيهات المرجعية الدينية استجابة شعبية واسعة حيث أجابوا بنعم عن السؤال، في حين قال ٤,٣٣٪ ان المرجعية " لا " تأثير لها في الشارع، ويرى ١١,٦٧٪ من بين العينات ان الاستجابة الشعبية لتوجيهات المرجعية الدينية كانت إلى حد ما واسعة. والذين أجابوا ب "نعم " للاستجابة الشعبية الواسعة لتوجيهات المرجعية كانت نسبتهم ١٠٠٪ فيما يخص الأساتذة الجامعيين، فيما بلغت ٩١,١٨٪ في بابل، و٨٦,٠٧٪ في النجف، وفي الديوانية كانت نسبتهم ٨٤,٣٨٪، وفي كربلاء ٨٠,٣٩٪، في حين كانت في ذي قار ٦٨,٥٧٪. ولم يتبن أي من العينات في بابل، وذي قار، وأساتذة الجامعات فكرة أن توجيهات المرجعية ليس لها استجابة في الشارع، في حين كانت نسبة المؤيدين لهذا الرأي ٩,٣٨٪ في الديوانية، و٦,٥٦٪ في النجف، و٣,٩٢٪ في كربلاء. أما الذين قالوا إن هناك استجابة شعبية إلى حد ما لتوجيهات المرجعية فكانت نسبتهم الأعلى في ذي قار حيث بلغت ٣١,٤٣٪ من العينة المبحوثة، وفي كربلاء كانت النسبة ١٥,٦٩٪، و٨,٨٢٪ في بابل، وفي النجف كانت ٧,٣٨٪، وفي الديوانية ٦,٢٥٪. وموضح في الجدول (١٢)، والشكل (١٠).

4

السؤال الرابع: برأيك لماذا هذه الاستجابة الشعبية لآراء المرجعية وتوجيهاتها ؟

العينة	عدد العينة	الثقة بحكمة المرجعية		الواجب الشرعي		الواجب الوطني		فشل السياسيين العراقيين		ضرورة المرحلة		جميعها	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	54	44.26	26	21.31	3	2.46	17	13.93	5	4.1	17	13.93
كربلاء	51	16	31.37	16	31.37	3	5.88	5	9.8	1	1.96	10	19.61
بابل	34	9	26.47	1	32.35	1	2.94	0	0	3	8.82	10	29.41
الديوانية	32	14	43.75	8	25	1	3.13	4	12.5	2	6.25	1	9.38
ذي قار	35	17	48.57	10	28.57	0	0	2	5.71	0	0	6	17.14
الجامعيين	16	5	31.25	5	31.25	0	0	0	0	3	18.75	3	18.75
متفرقة	10	6	60	4	40	0	0	0	0	0	0	0	0
ا لمجمو ع الكلي	300	121	40.33	70	26.67	8	2.67	28	9.33	14	4.67	47	16.33

جدول (١٣) نتائج الإجابة عن السؤال الرابع للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث)

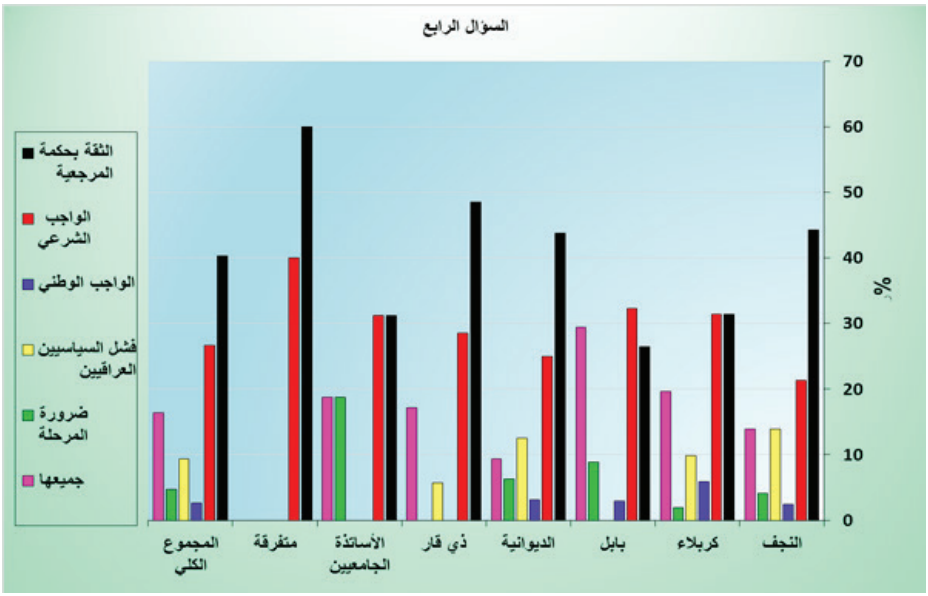

شكل رقم (١١) مخطط الاجابات عن السؤال الرابع (اعداد الباحث)

عزا ٤٠,٣٣٪ من المبحوثين الاستجابة الشعبية لآراء المرجعية وتوجيهاتها إلى الثقة بحكمة المرجعية وقد شكلت أعلى نسبة مقارنة بالأسباب الأخرى، فيما أشار ٢٦,٠٧٪ منهم إلى ان سبب الاستجابة الشعبية لآرائها وتوجيهاتها الردّ إلى الواجب الشرعي، على حين ذهب ٢,٦٧٪ من العينات إلى أن الواجب الوطني هو سبب الاستجابة الشعبية، وأعرب ٩,٣٣٪ من العينات عن اعتقادهم أن فشل السياسيين العراقيين كان السبب وراء الاستجابة الشعبية الواسعة لآرائها وتوجيهاتها ، وردّ ٤,٦٧٪ ذلك إلى ضرورة المرحلة ، على حين قال ١٦,٣٣٪ من مجموع العينات أن سبب الاستجابة الشعبية لآرائها وتوجيهاتها تردّ للأسباب المذكرة جميعها. وقد احتلت عينة ذي قار المرتبة الاولى في ترجيح الثقة بحكمة المرجعية سبباً وراء الاستجابة الشعبية لتوجيهاتها بنسبة ٤٨,١٧٪، في حين جاءت النجف ثانيا وبنسبة ٤٤,٢٦٪، والديوانية ثالثا بنسبة ٤٣,٧٥٪، وهو الرأي الذي ذهب اليه ٣١,٢٥٪ من الأساتذة الجامعيين. وفي بابل قال ٣٢,٣٥٪ من العينات ان السبب يردّ إلى الواجب الشرعي تجاه أوامر المرجعية، وجاءت كربلاء ثانيا بواقع ٣١,٣٧٪، ثم ذي قار بنسبة ٢٨,٥٧٪، ومنح ٣١,٢٥٪ من الأساتذة الجامعيين أصواتهم لخيار التكليف الشرعي. وردّ ١٣,٩٣٪ من العينات في النجف سبب الاستجابة إلى فشل السياسيين العراقيين في القيام بمهامهم، تلتها الديوانية بنسبة ١٢,٥٪، وجاءت كربلاء ثالثا بنسبة ٩,٨٪. وقد ردّ ١٨,٧٥٪ من الأكاديميين والأساتذة الجامعيين الاستجابة إلى ضرورة المرحلة التي يمر بها العراق، وكانت نسبة التأييد لهذا الرأي في بابل هي الأعلى بواقع ٨,٨٢٪. وذهب ٢٩,٤١٪ من المبحوثين في بابل إلى أن هذه العوامل مجتمعة هي التي تقف وراء الاستجابة الشعبية لتوجيهات وأراء المرجعية، فيما ايد هذا الرأي ١٩,٦١٪ في كربلاء، و١٧,١٤٪ في ذي قار، وذهب اليه ١٨,٧٥٪ من الأساتذة الجامعيين (العينات). بحسب ما هو موضح في الجدول (١٣)، والشكل (١١).

5

السؤال الخامس: هل تعتقد ان المرجعية الدينية نجحت في تغيير الارادات الأمريكي في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

العينة	عدد العينة	نعم		لا		إلى حد ما		لا تأثير	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	83	68.03	9	7.38	27	22.13	3	2.46
كربلاء	51	15	35.29	5	9.8	24	47.06	4	7.84
بابل	34	20	58.82	14	41.18	0	0	0	0
الديوانية	32	16	50	4	12.5	12	37.5	0	0
ذي قار	35	23	65.71	2	5.71	10	28.57	0	0
الأساتذة الجامعيين	16	7	43.75	2	12.5	6	37.5	1	6.25
متفرقة	10	6	60	1	10	3	30	0	0
المجموع الكلي	300	170	57.67	37	12.33	82	27.33	8	2.67

جدول رقم (١٤) اجوبة السؤال الخامس (اعداد الباحث)

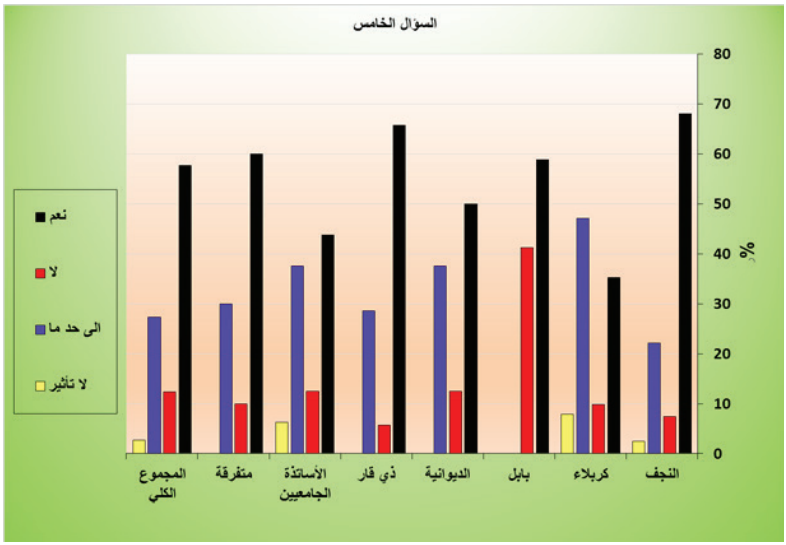

شكل رقم (١٢) مخطط الإجابات عن السؤال الخامس (اعداد الباحث)

الاجابات عن هذا السؤال أظهرت أن ٦٧ , ٥٧٪ من مجموع المبحوثين يعتقدون ان المرجعية الدينية نجحت في تغيير الإرادات الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مقارنة بـ٣٣ , ١٢٪ من الذين لا يعتقدون به، في حين أشار ٣٣ , ٢٧٪ منهم إلى أن المرجعية الدينية نجحت إلى حد ما في تغيير الإرادات الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ورأى ٦٧ , ٢٪ فقط من المبحوثين أن المرجعية الدينية لا تأثير لها في تغيير الإرادات الأمريكية. وقد احتلت الإجابة بنعم المرتبة الأولى في اغلب إجابات المجاميع المبحوثة، وتراوحت نسب الاتفاق على نجاح المرجعية الدينية في تغيير الإرادات الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بين ٧٥ , ٤٣٪ من الأساتذة الجامعيين (العينات) و٠٣ , ٦٨٪ للعينة من محافظة النجف، تلتها ذي قار بنسبة ٧١ , ٦٥٪، ثم بابل بنسبة ٨٢ , ٥٨٪ ، وفي محافظة كربلاء اتفق ٢٩ , ٣٥ ٪ منهم على الإجابة بنعم. وفي كربلاء ايضا قال ٠٦ , ٤٧٪ ان المرجعية أدّت، إلى حد ما، دورا في تغيير الإرادات الأمريكية، تلتها الديوانية والأساتذة الجامعيون بنسبة ٥ , ٣٧٪ لكل منهما، وذي قار بنسبة ٥٧ , ٢٨٪، والنجف بنسبة ١٣ , ٢٢٪. وذهب ٨٤ , ٧٪ من عينات كربلاء إلى أن المرجعية لا تأثير لها في هذا المجال، مقابل ٢٥ , ٦٪ من الأساتذة الجامعيين و٤٦ , ٢٪ في النجف.

6

السؤال السادس: في أي الموضوعات نجحت المرجعية الدينية في تغيير الإرادات الأمريكية؟

العينة	عدد العينة	انتخاب الجمعية التأسيسية		الاستفتاء على الدستور		الانتخابات العامة		جميعها		أخرى	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	28	22.95	12	9.84	17	13.93	65	53.28	0	0
كربلاء	51	4	7.84	14	27.45	10	19.61	15	29.41	8	15.69
بابل	34	3	8.82	4	11.76	8	23.53	19	55.88	0	0
الديوانية	32	9	28.13	9	28.13	5	15.63	9	28.13	0	0
ذي قار	35	2	5.71	5	14.29	5	14.29	20	57.14	3	8.57
الجامعيين	16	6	37.5	3	18.75	2	12.5	5	31.25	0	0
متفرقة	10	1	10	2	20	7	70	0	0	0	0
ا لمجمو ع الكلي	300	53	17.67	49	16.33	54	18	133	44.33	11	3.67

جدول (١٥) نتائج الإجابة عن السؤال السادس للمجاميع المبحوثة.

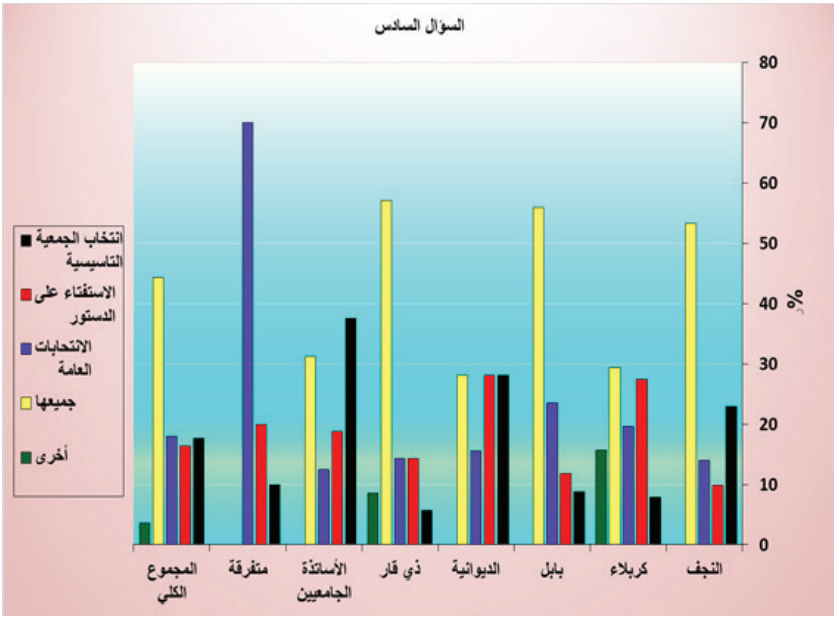

شكل رقم (١٣) مخطط الإجابات عن السؤال السادس (اعداد الباحث)

هذا السؤال مكمل للسؤال الذي سبقه، وقد طرح أربعة خيارات على المبحوثين، الذين أيّدوا فكرة أن المرجعية نجحت في تغيير الإرادات الأمريكية في العراق بعد العام ٢٠٠٣م، وهي على التوالي: انتخابات الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، إجراء الاستفتاء على الدستور، وإجراء الانتخابات العامة المباشرة، واجتماعها كلها، ووضع الباحث خيارا خامسا مفتوحا وهو" اخرى " لمن كان له رأي آخر غير الخيارات التي طرحت. وبحسب نتائج تحليل الإجابات ، اتفق ١٧,٧٦٪ من المبحوثين أن المرجعية الدينية غيرت الإرادة الأمريكية عبر انتخاب الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور ، بعد أن كانت امريكا تريد تشكيلها بالتعيين وليس الانتخاب، فيما رأى ١٦,٣٣٪ منهم أن ذلك حصل في موضوع الاستفتاء على الدستور عندما حثت المرجعية على التصويت ب " نعم " للدستور، بإزاء ١٨٪ أعدّوا أن تثبيت الانتخابات العامة بوصفه أسلوباً لتداول السلطة هي الخطوة الأهم ، على حين ذهب ٤٤,٣٣٪ من المبحوثين أن المرجعية الدينية نجحت في تغيير الإرادات الأمريكية في جميع هذه الأمور وهي انتخاب الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور ،والتوجيه بالاستفتاء بنعم على الدستور ،وتثبيت إجراء الانتخابات العامة. وقد ذهب ٣٧,٥٪ من الأساتذة الجامعيين إلى أن المرجعية غيرت الإرادة الأمريكية بفرض انتخاب الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، وأيدت عينة الديوانية هذا الخيار بنسبة ٢٨,١٣٪، تلتها عينة النجف ب ٢٢,٩٥٪، وبابل بنسبة ٨,٨٢٪، وكربلاء بنسبة ٧,٨٤٪. على حين رجح ٢٨,١٣٪ من أهالي الديوانية أن إقرار الدستور كان الموضوع الذي استطاعت به المرجعية الدينية في النجف تغيير الإرادة الأمريكية، بإزاء ٢٧,٤٥٪ في كربلاء، و١٨,٧٥٪ من الأساتذة الجامعيين، ١٤,٢٩٪ من ذي قار، و١١,٧٦٪ و٩,٨٤٪ في بابل والنجف على التوالي. وأظهر الاستبيان أن ٢٣,٥٣٪ من أهالي بابل يرون أن المرجعية غيرت الإرادة الأمريكية بفرض إجراء الانتخابات، وهو الخيار الذي حصل على ١٩,٦١٪ من العينة في كربلاء، و١٥,٦٣٪ في الديوانية، ١٤,٢٩٪ في ذي قار، ١٣,٩٣٪ في النجف، ولم يؤيده سوى ١٢,٥٪ من الأساتذة الجامعيين. ٥٧,١٤٪ في ذي قار قالوا بأن المرجعية الدينية غيرت الإرادات الأمريكية في كل الاختيارات السابقة، وذهب إلى ذلك أيضا ٥٥,٨٨٪ من عينات بابل، و٥٣,٢٨٪ في النجف، و٣١,٢٥٪ من الأساتذة الجامعيين، و٢٩,٤١٪ في كربلاء، و٢٨,١٣٪ في الديوانية. بحسب ما هو موضح في الجدول رقم (١٥)، والشكل رقم (١٢).[1]

١ – ذهب ١٥,٦٩٪ من مبحوثي كربلاء و٨,٥٧٪ من ذي قار الى كتابة خيارات اخرى هي في مجملها دمج لخيار او خيارين من التي طرحها الباحث في ورقة الاستبيان.

7

السؤال السابع: هل شاركت في الاستفتاء على الدستور او في الانتخابات؟

العينة	عدد العينة	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	105	86.07	17	13.93
كربلاء	51	40	78.43	11	21.57
بابل	34	32	94.12	2	5.88
الديوانية	32	24	75	8	25
ذي قار	35	29	82.86	6	17.14
الأساتذة الجامعيين	16	16	100	0	0
متفرقة	10	10	100	0	0
المجموع الكلي	300	256	85.33	44	14.67

جدول (١٦) نتائج الإجابة عن السؤال السابع للمجاميع المبحوثة. (اعداد الباحث)

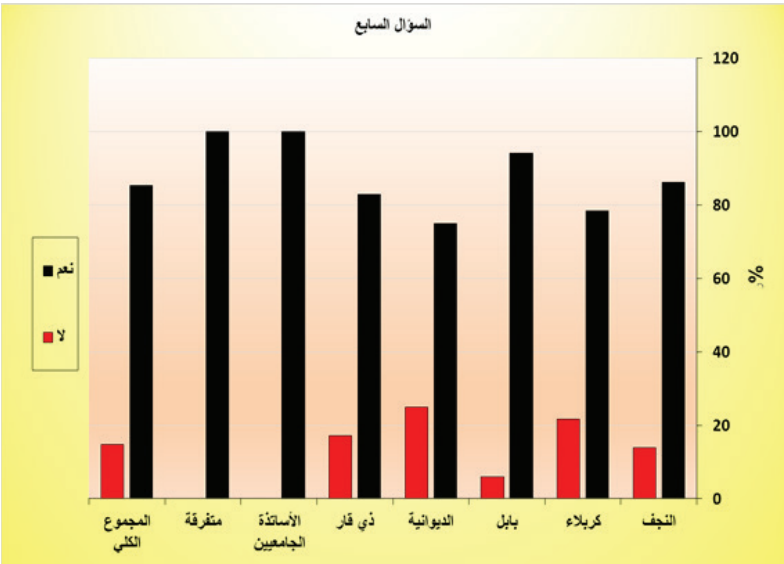

مخطط رقم (١٤) مخطط الإجابات عن السؤال السابع (اعداد الباحث)

أظهرت الإجابات عن السؤال السابع من الاستبيان أن ٨٥,٣٣٪ من مجموع العينات قد شاركوا في الاستفتاء على الدستور او في الانتخابات العامة التي جرت في العراق بعد العام ٢٠٠٣م، منهم ١٠٠٪ من الأساتذة الجامعيين، و٩٤,١٢٪ في كربلاء، و٨٦,٠٧٪ في النجف، و٨٢,٨٦٪ في ذي قار، و٧٨,٤٣٪ في كربلاء، و٧٥٪ في الديوانية. على حين قال ٢٥٪ من عينة الديوانية أنهم لم يشاركوا في الاستفتاء على الدستور او الانتخابات، وكانت نسبهم ٢١,٥٧٪، إلى جانب ١٧,١٤٪ في ذي قار، و١٣,٩٣٪ في النجف، و٥,٨٨٪ في بابل. وبحسب ما هم موضح في الجدول رقم (١٦)، والشكل رقم (١٤).

8

السؤال الثامن: لماذا شاركت في الاستفتاء على الدستور او في الانتخابات؟

العينة	عدد العينة	استجابة لطلب المرجعية		لا علاقة له برأي المرجعية		أسباب آخرى	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	105	66	62.86	24	22.86	15	14.29
كربلاء	40	22	55	7	17.5	11	27.5
بابل	32	22	68.75	6	18.75	4	12.5
الديوانية	24	10	41.67	8	33.33	6	25
ذي قار	29	18	62.07	4	13.79	7	24.14
الأساتذة الجامعيين	16	6	37.5	4	25	6	37.5
متفرقة	10	4	40	1	10	5	50
المجموع الكلي	256	148	57.81	54	21.09	54	21.09

جدول (١٧) نتائج الإجابة السؤال عن الثامن للمجاميع المبحوثة.

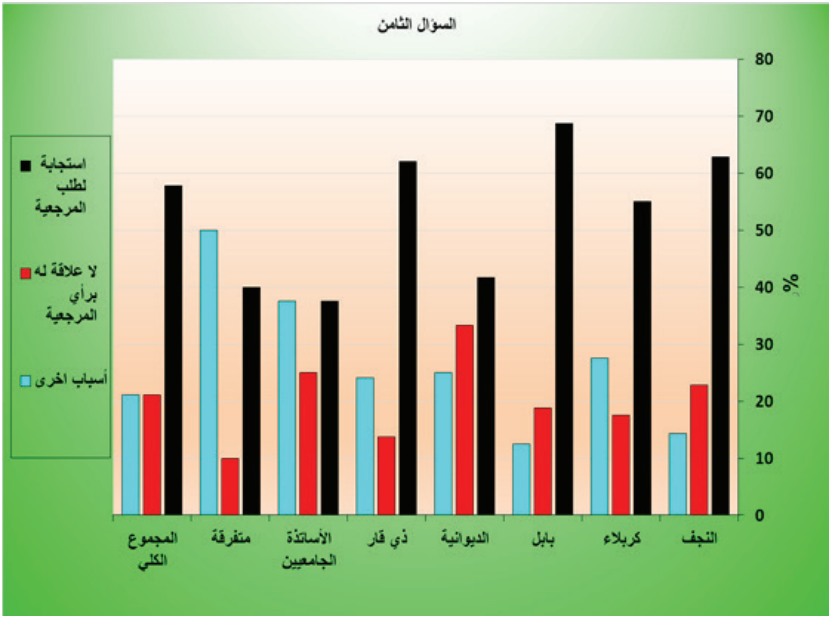

شكل رقم (١٥) مخطط الإجابات عن للسؤال الثامن (اعداد الباحث)

غير أن أسباب المشاركة في الاستفتاء على الدستور أو الانتخابات تفاوتت بين الاشخاص المبحوثين في الاستبيان، فقد أكد ٥٧,٨١٪ من الذين شاركوا في الاستفتاء على الدستور او في الانتخابات أن مشاركتهم كانت استجابة لطلب المرجعية الدينية، على حين أشار ٢١,٠٩٪ منهم ان مشاركتهم لا علاقة لها برأي المرجعية أو توجيهاتها، على حين ردّها ٢١,٠٩٪ لأسباب آخرى. وقال ٦٨,٧٥٪ في بابل انهم شاركوا تنفيذا لتوجيهات المرجعية الدينية، مقابل ٦٢,٨٦٪ في النجف، و٦٢,٠٧٪ في محافظة ذي قار، و٥٥٪ في كربلاء، و٤١,٦٧٪ في الديوانية، و٣٧,٠٥٪ من الأساتذة الجامعيين، وقال ٣٣,٣٣٪ من العينة في الديوانية ان مشاركتهم لا علاقة لها بتوجيهات المرجعية الدينية، وقال مثلهم ٢٥٪ من الأساتذة الجامعيين ، و٢٢,٨٦٪ في النجف، و١٨,٧٥٪ في بابل، و١٧,٥٪ في كربلاء و١٣,٧٩٪ في ذي قار. وبحسب ما هو موضح في الجدول رقم (١٧)، والشكل رقم (١٥). [1]

١- ٢١,٠٩٪ من العينة المبحوثة ذكروا اسباب اخرى وراء مشاركتهم في الاستفتاء على الدستور او الانتخابات، أبرزها الدافع الوطني، ولممارسة حقه الشرعي بوصفه مواطناً، او تشجيع الديمقراطية الناشئة في البلد.

9

السؤال التاسع: لو لم تدْعُ المرجعية المواطنين إلى الاستفتاء ب "نعم" على دستور عام ٢٠٠٥، هل تعتقد ان الدستور سيقر؟

العينة	عدد العينة	نعم		لا		لا أدري	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	30	24.59	62	50.82	30	24.59
كربلاء	51	11	21.57	18	35.29	22	43.14
بابل	34	5	14.71	15	44.12	14	41.18
الديوانية	32	10	31.25	11	34.38	11	34.38
ذي قار	35	3	8.57	20	57.14	12	34.29
الأساتذة الجامعيين	16	5	31.25	8	50	3	18.75
متفرقة	10	0	0	8	80	2	20
المجموع الكلي	300	64	21.33	142	47.33	94	31.33

جدول (١٨) نتائج الإجابة السؤال عن التاسع للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث

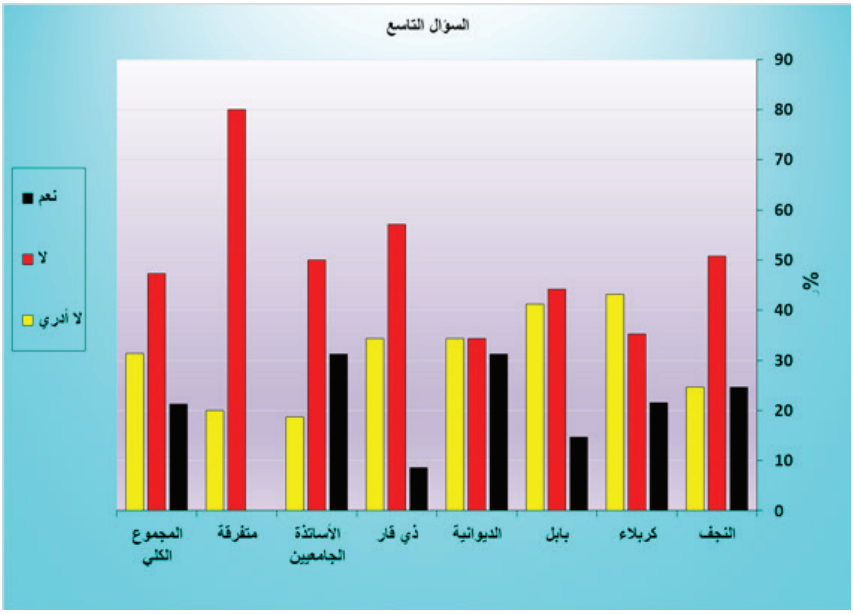

شكل رقم (١٦) مخطط الإجابات عن السؤال التاسع (اعداد الباحث).

يعتقد ٣٣ , ٤٧٪ من مجموع المبحوثين أن دستور عام ٢٠٠٥م ما كان ليقر لولا دعوة المرجعية المواطنين إلى الاستفتاء ب "نعم"، على حين أجاب ٣٣ , ٢١٪ منهم بأن الدستور كان سيقر من بدون دعوة المرجعية، في حين لم يحدد ٣٣ , ٣١٪ منهم خيارهم واكتفوا بقول " لا أدرى". فقد أعرب ١٤ , ٥٧٪ في ذي قار عن قناعتهم بأن الدستور ما كان ليقر لولا توجيهات المرجعية بالتصويت ب " نعم" للدستور، وأيدهم في ذلك ٨٢ , ٥٠٪ من عينة النجف، و٥٠٪ من الأساتذة الجامعيين، و١٢ , ٤٤٪ من أهالي بابل، و٢٩ , ٣٥٪ من كربلاء، و٣٨ , ٣٤٪ من الديوانية. بإزاء ٢٥ , ٣١٪ من الأساتذة الجامعيين ومثلها من أهالي الديوانية إلى أن الدستور كان سيقر من بدون دعوة المرجعية، وأيد هذا الاتجاه ٥٩ , ٢٤٪ في النجف، و٥٧ , ٢١٪ في كربلاء، و٧١ , ١٤٪ في بابل.

10

السؤال العاشر: هل تعتقد أن أهمية دور المرجعية يأتي من (قدرتها على تحريك الرأي العام، أو تأثيرها في السياسيين، أو ثقة الناس بها، أو تأثير الجانب العقائدي)؟

العينة	عدد العينة	تحريك الرأي العام		تأثيرها على السياسيين		ثقة الناس بها		تأثير الجانب العقائدي	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	37	30.33	4	3.28	37	30.33	44	36.07
كربلاء	51	14	27.45	3	5.88	14	27.45	20	39.22
بابل	34	16	47.06	0	0	14	41.18	4	11.76
الديوانية	32	11	34.38	1	3.13	15	46.88	5	15.63
ذي قار	35	13	37.14	0	0	14	40	8	22.86
الجامعيين	16	6	37.5	2	12.5	2	12.5	6	37.5
متفرقة	10	4	40	0	0	3	30	3	30
المجموع الكلي	300	101	33.67	10	3.33	99	33	90	30

جدول (١٩) نتائج الإجابة عن السؤال العاشر للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث).

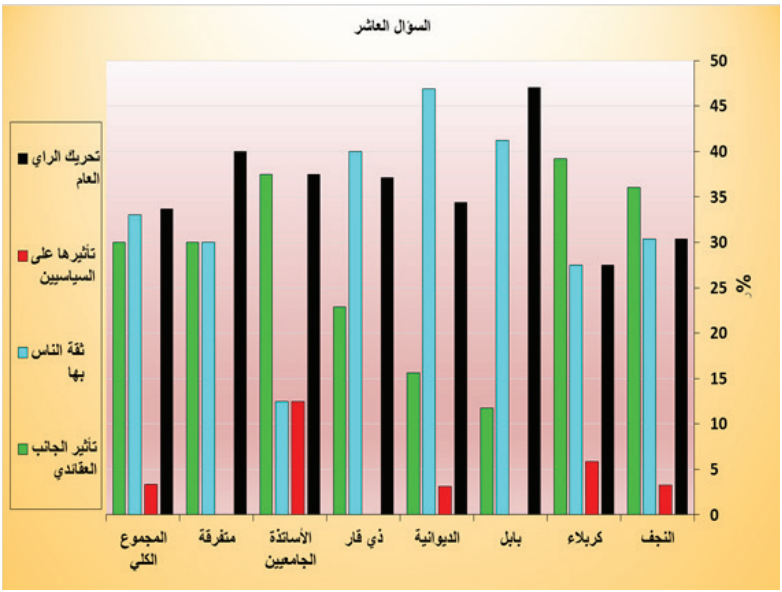

شكل رقم (١٧) مخطط الإجابات عن السؤال العاشر (اعداد الباحث).

عدّ ٦٧ , ٣٣٪ من مجموع العينات أن أهمية دور المرجعية يأتي من قدرتها على تحريك الرأي العام، عل حين يرى ٣٣٪ منهم أن أهمية دور المرجعية تأتي من ثقة الناس بها، وردّه ٣٠٪ من المبحوثين إلى تأثير الجانب العقائدي، على حين ربط ٣٣ , ٣٪ أهمية دور المرجعية بتأثيرها في السياسيين. فقد قال ٠٦ , ٤٧٪ من عينات بابل، ومعهم ٥ , ٣٧٪ من الأساتذة الجامعيين و١٥ , ٣٧٪ من عينة ذي قار المبحوثة، و٣٨ , ٣٤٪ من الديوانية، ٣٣ , ٣٠٪ من النجف، و٤٥ , ٢٧٪ من كربلاء أن اهمية دور المرجعية الدينية يأتي من قدرتها على تحريك الرأي العام. على حين أكد ٨٨ , ٤٦٪ من عينة الديوانية أن أهمية دور المرجعية الدينية يردّ إلى ثقة الناس بها، وأيدهم في ذلك ١٨ , ٤١٪ في بابل، و٤٠٪ في ذي قار، و٣٣ , ٣٠٪ في النجف، و٤٥ , ٢٧٪ في كربلاء، و٥ , ١٢٪ من الأساتذة الجامعيين. ورأى ٢٢ , ٣٩٪ في كربلاء أن أهمية دور المرجعية يأتي من تأثير الجانب العقائدي، وإلى هذا الرأي ذهب ٥ , ٣٧٪ من الأساتذة الجامعيين، و٠٧ , ٣٦٪ في النجف، و٨٦ , ٢٢٪ في ذي قار، و٦٣ , ١٥٪ في الديوانية، و٧٦ , ١١٪ في بابل. بحسب ما هو مبين في الجدول (١٩)، والشكل (١٧).

11

السؤال الحادي عشر: هل تعتقد أن دور المرجعية الدينية في صنع القرار السياسي مستقبلا سوف) يتزايد، أو يبقى على حاله، أو يتراجع، أو يبتعد كثيرا)؟

العينة	عدد العينة	يتزايد		يبقى على حاله		يتراجع		يبتعد كثيرا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	90	73.77	26	21.31	6	4.92	0	0
كربلاء	51	39	76.47	11	21.57	1	1.96	0	0
بابل	34	24	70.59	10	29.41	0	0	0	0
الديوانية	32	21	65.63	7	21.88	4	12.5	0	0
ذي قار	35	26	74.29	7	20	1	2.86	1	2.86
الجامعيين	16	6	37.5	6	37.5	2	12.5	2	12.5
متفرقة	10	6	60	3	30	1	10	0	0
المجموع الكلي	300	212	70.67	70	23.33	15	5	3	1

جدول (٢٠) نتائج الإجابة عن السؤال الحادي عشر للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث).

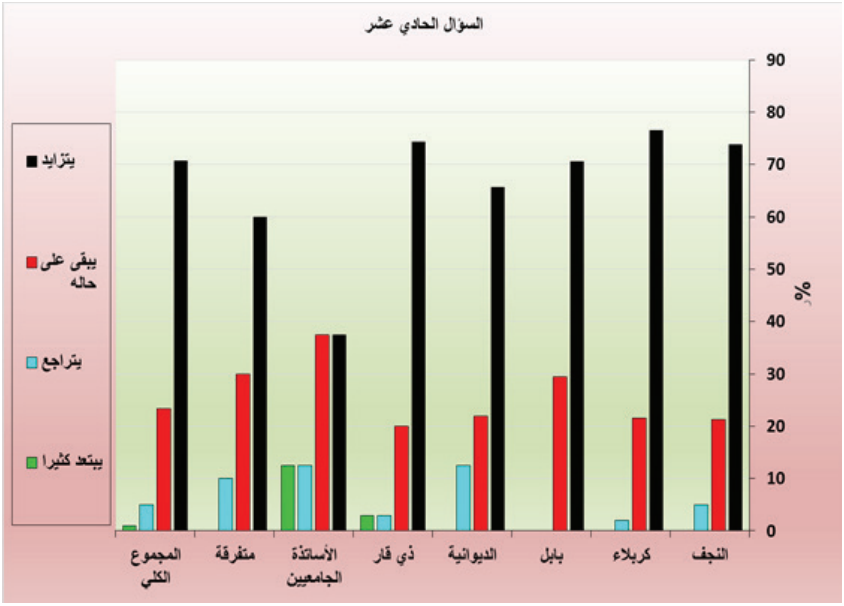

شكل رقم (١٨) مخطط الإجابات عن السؤال الحادي عشر (اعداد الباحث).

يعتقد ٦٧ , ٧٠٪ أن دور المرجعية الدينية في صنع القرار السياسي سوف يزداد مستقبلا، على حين يرى ٣٣ , ٢٣٪ منهم أن دور المرجعية الدينية سيبقى على حاله، بإزاء ٥٪، و١٪ على التوالي الذين يعتقدون ان دورها سوف يتراجع او يبتعد كثيرا. فمن بين ثلاث مائة تم تعيينهم في الاستبيان أعرب أثنا عشر ومائتين منهم، أي ما نسبته ٦٧ , ٧٠٪ عن اعتقادهم بأن دور المرجعية الدينية في القرار السياسي سيتزايد مستقبلا ، وكانت نسبة التأييد لهذا الرأي ٤٧ , ٧٦٪ في كربلاء، و٢٩ , ٧٤٪ في ذي قار، و٧٧ , ٧٣٪ في النجف ، و٥٩ , ٧٠٪ في بابل ، وفي الديوانية ٦٣ , ٦٥٪ ، فيما ايده ٥ , ٣٧٪ من الأساتذة الجامعيين. أما الخيار الثاني، وهو بقاء دور المرجعية السياسي على حاله في المستقبل فقد أيده ٥ , ٣٧٪ من الأساتذة الجامعيين ، و٤١ , ٢٩٪ في بابل ، و٣١ , ٢١٪ في النجف، و٥٧ , ٢١٪ في كربلاء، ٨٨ , ٢١٪ في الديوانية ، و٢٠٪ في ذي قار. توقعت نسبة قليلة تراجع دور المرجعية في المستقبل بلغت ٥٪ من مجمل العينات، وكانت حصة الديوانية منها ٥ , ١٢٪، ومثلها من الأساتذة الجامعيين، و٩٢ , ٤٪ في النجف، و٨٦ , ٢٪ في ذي قار، و٩٦ , ١٪ في كربلاء. وتوقع ١٪ من مجمل العينات ابتعاد دور المرجعية كثيرا عن التأثير في المستقبل. بحسب ما هو مبين في الجدول رقم (٢٠)، والشكل رقم (١٧).

12

السؤال الثاني عشر: الاجوبة على السؤال الثاني عشر وهو مكمل للسؤال الحادي عشر الذي سبقه

اظهرت ان ٣٨٪ ممن يتوقعون ازدياد دور المرجعية الدينية في صنع القرار السياسي مستقبلا ارجعوا السبب الى حكمة المرجعية وبعد نظرها، فيما ذهب ٢٠٪ من المستطلعة اراءهم الى ان السبب يكمن في صوابية رأي المرجعية كما اظهرت ذلك التجارب السابقة. ٣٠٪ من العينة توقعت استمرار فشل السياسيين في ادارة الدولة مايبقي الحاجة الى استمرار المرجعية في توجيه عملية صناعة القرار السياسي. وكانت اراء ٧٪ من العينة المستبانة متفاوته في اسباب عدة بينها ارتباط الامة روحيا بالمرجعية واصرارها في الرجوع اليها، وعدم نضج الوعي السياسي لدى المواطنين ، واستمرار التدخلات الخارجية. بينما امتنع ٥٪ من الاجابة على السؤال

13

السؤال الثالث عشر: كيف تقيم موقف المرجعية من موضوع تفجير الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء والعنف الطائفي الذي أعقبه؟

العينة	عدد العينة	جيد جدا		جيد		متوسط		دون المطلوب	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	89	72.95	22	18.03	8	6.56	3	2.46
كربلاء	51	28	54.9	14	27.45	5	9.8	4	7.84
بابل	34	20	58.82	11	32.35	2	5.88	1	2.94
الديوانية	32	20	62.5	9	28.13	2	6.25	1	3.13
ذي قار	35	21	60	11	31.43	2	5.71	1	2.86
الجامعيين	16	13	81.25	3	18.75	0	0	0	0
متفرقة	10	6	60	3	30	1	10	0	0
المجموع الكلي	300	197	65.67	73	24.33	20	6.67	10	3.33

جدول (٢١) نتائج الإجابة عن السؤال الثالث عشر للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث)

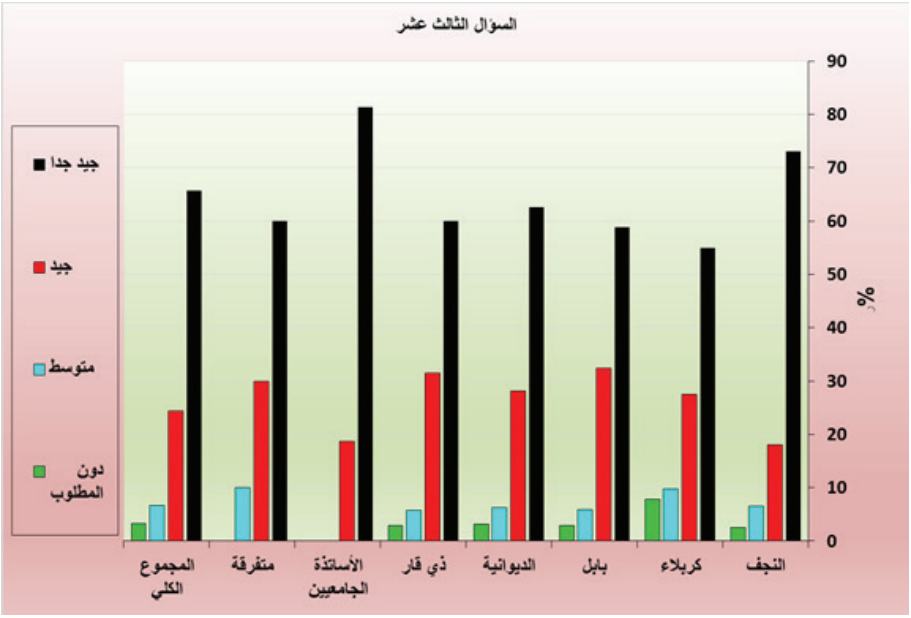

أدّت المرجعية الدينية في النجف دورا واضحا من أجل احتواء الآثار المترتبة على تفجير قبة الامامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء عام ٢٠٠٦م، والعنف الطائفي الذي أعقبه، وقد رأى ٦٧ , ٦٥٪ من المبحوثين أنه كان جيداً جدا، على حين اشارت إجابات ٣٣ , ٢٤٪ إلى أن موقف المرجعية كان جيداً، وجاءت بقية الإجابات على أن موقف المرجعية متوسط او دون المطلوب وبنسبة ٦٧ , ٦٪ و٣٣ , ٣٪ من المبحوثين على التوالي. وقد رأى ٢٥ , ٨١٪ من الأساتذة الجامعيين أن موقف المرجعية من احداث سامراء كان جيدا جدا، وذهب إلى الرأي نفسه ٩٥ , ٧٢٪ في النجف، و٥ , ٦٢٪ في الديوانية، و٦٠٪ في ذي قار، و٨٢ , ٥٨٪ في بابل، و٩ , ٥٤٪ في كربلاء. على حين رأى ٣٥ , ٣٢٪ في بابل أن موقف المرجعية من أحداث سامراء كان جيدا، ومثلهم ٤٣ , ٣١٪ في ذي قار، و١٣ , ٢٨٪ في الديوانية، ٤٥ , ٢٧٪ في كربلاء، و٧٥ , ١٨٪ من الأساتذة الجامعيين، و٠٣ , ١٨٪ في النجف. ومنهم ٦٧ , ٦٪ قال أن موقف المرجعية من أحداث سامراء متوسط، وهم ٨ , ٩٪ في كربلاء، و٥٦ , ٦٪ في النجف، و٢٥ , ٦٪ في الديوانية، وفي بابل ٨٨ , ٥٪، وفي ذي قار ٧١ , ٥٪. ومنهم من عدّ موقف المرجعية دون المطلوب ونسبتهم ٣٣ , ٣٪، منهم ٨٤ , ٧٪ في كربلاء، و١٣ , ٣٪ في الديوانية، و٩٤ , ٢٪ في بابل، و٨٦ , ٢٪ في ذي قار، و٤٦ , ٢٪ في النجف. بحسب ما هو موضح في الجدول (٢١)، والشكل (١٩).

14

السؤال الرابع عشر: لو لم تدع المرجعية الدينية إلى التهدئة بعد تفجيرات سامراء هل تعتقد أن العراق سيشهد حربا طائفية؟

العينة	عدد العينة	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	115	94.26	7	5.74
كربلاء	51	45	88.24	6	11.76
بابل	34	33	97.06	1	2.94
الديوانية	32	27	84.38	5	15.63
ذي قار	35	31	88.57	4	11.43
الأساتذة الجامعيين	16	16	100	0	0
متفرقة	10	9	90	1	10
المجموع الكلي	300	276	92	24	8

جدول (٢٢) نتائج الإجابة عن السؤال الرابع عشر للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث).

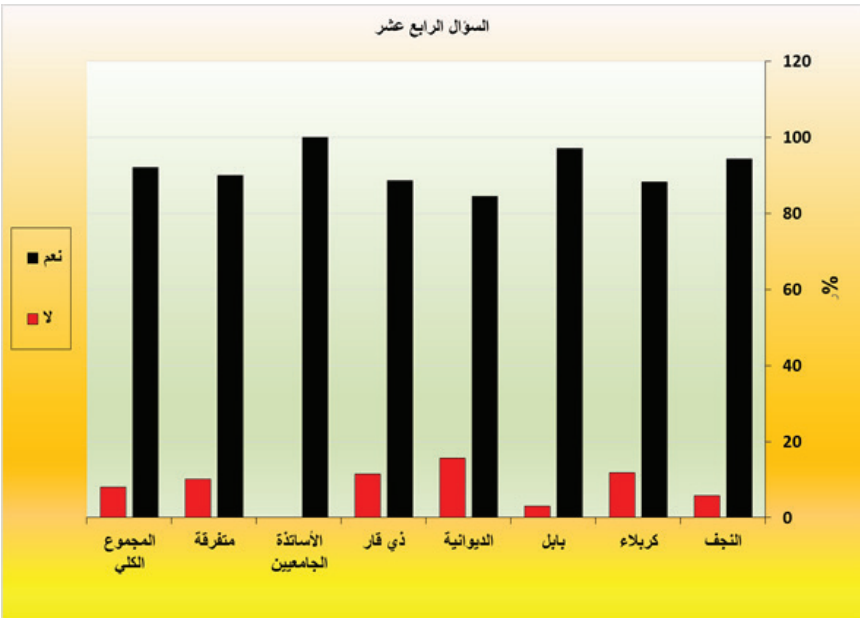

شكل رقم (٢٠) مخطط الإجابات عن السؤال الرابع عشر (اعداد الباحث).

من بين العينة المبحوثة في الاستبيان البالغة ثلاث مائة شخص، اتفق مائتين وستة وسبعون أي ما نسبته ٩٢٪ على أن العراق سيشهد حربا طائفية لو لم تدع المرجعية الدينية إلى التهدئة بعد تفجيرات سامراء، في حين خالفهم الرأي اربع وعشرون بنسبة ٨٪ منهم. وقد أجاب بـ " نعم " ١٠٠٪ من الأساتذة الجامعيين، و٩٧,٠٦٪ في بابل، و٩٤,٢٦٪ في النجف، و٨٨,٥٧٪ في ذي قار، ٨٨,٢٤٪ في كربلاء، و٨٤,٣٨٪ في الديوانية. وبإزاء هذا قال ١٥,٦٣٪ في الديوانية أن العراق ما كان ليشهد حربا أهلية وإن لم تدع المرجعية إلى التهدئة، وشاركهم الرأي ١١,٧٦٪ في كربلاء، و١١,٤٣٪ في ذي قار، و٥,٧٤٪ في النجف، و٢,٩٤٪ في بابل. بحسب ما هو موضح في الجدول (٢٢)، والشكل (٢٠).

15

السؤال الخامس عشر: هل تؤيد موقف المرجعية برفض استقبال السياسيين؟

العينة	عدد العينة	نعم		لا		إلى حد ما	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	85	69.67	15	12.3	22	18.03
كربلاء	51	29	56.86	12	23.53	10	19.61
بابل	34	20	58.82	2	5.88	12	35.29
الديوانية	32	21	65.63	3	9.38	8	25
ذي قار	35	19	54.29	10	28.57	6	17.14
الأساتذة الجامعيين	16	12	75	1	6.25	3	18.75
متفرقة	10	9	90	1	10	0	0
المجموع الكلي	300	195	65	44	14.67	61	20.33

جدول (٢٣) نتائج الإجابة عن السؤال الخامس عشر للمجاميع المبحوثة.

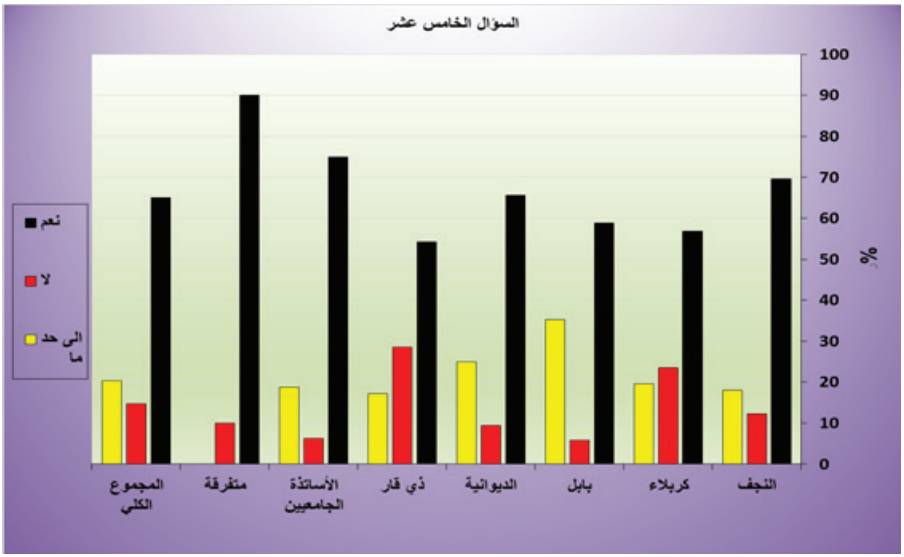

شكل رقم (٢١) مخطط الإجابات عن السؤال الخامس عشر (اعداد الباحث)

تبين نتائج الجدول (٢٣)، ان مائة وخمس وتسعون من العينات، أي ٦٥٪ يؤيد موقف المرجعية برفض استقبال السياسيين العراقيين، على حين أن اربع واربعون منهم، أي بنسبة ١٤,٦٧٪ يرى بخلاف ذلك، على حين أشار واحد وستون أي ٢٠,٣٣٪ إلى أنه يؤيد إلى حد ما موقف المرجعية برفض استقبال السياسيين. وقد أيد قرار المرجعية برفض استقبال السياسيين العراقيين ٧٥٪ من الأساتذة الجامعيين، و٦٩,٦٧٪ في النجف، و٦٥,٦٣٪ في الديوانية، و٥٨,٨٢٪ في بابل، وفي كربلاء ٥٦,٨٦٪، وفي ذي قار ٥٤,٢٩٪. على حين عارضه ٢٨,٥٧٪ في ذي قار، و٢٣,٥٣٪ في كربلاء، و١٢,٣٪ في النجف، و٩,٣٨٪ في الديوانية، و٦,٢٥٪ من الأساتذة الجامعيين، و٥,٨٨٪ من أهالي بابل. أما الذين أيدوا القرار إلى حد ما فكان أكثرهم من بابل حيث بلغت نسبتهم ٣٥,٢٩٪، و٢٥٪ في الديوانية، وفي كربلاء ١٩,٦١٪، و١٨,٧٥٪ من الأساتذة الجامعيين، و١٨,٠٣٪ من النجف، و١٧,١٤٪ في ذي قار. بحسب ما هو موضح في الجدول (٢٣)، والشكل (٢١).

16

السؤال السادس عشر: في ضوء الجواب السابق، برأيك ما أهداف موقف المرجعية ؟

العينة	عدد العينة	الاعراب عن الاحتجاج		كشف التقصير امام الناس		تشجيع السياسيين على مراجعة سياساتهم		جميعها	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	26	21.31	24	19.67	19	15.57	53	43.44
كربلاء	51	5	9.8	5	9.8	14	27.45	27	52.94
بابل	34	0	0	7	20.59	6	17.65	21	61.76
الديوانية	32	1	3.13	7	21.88	12	37.5	12	37.5
ذي قار	35	3	8.57	7	20	8	22.86	17	48.57
الجامعيين	16	7	43.75	0	0	2	12.5	7	43.75
متفرقة	10	0	0	1	10	3	30	6	60
المجموع الكلي	300	42	14	51	17	64	21.33	143	47.67

جدول (٢٤) نتائج الإجابة عن السؤال السادس عشر للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث).

طرح الباحث بعض الخيارات على العينات لأهداف موقف المرجعية برفض استقبال السياسيين العراقيين، وهي الإعراب عن الاحتجاج، وكشف تقصير السياسيين امام الناس، وتشجيع السياسيين على مراجعة سياساتهم، أو باجتماعها كلها، وخيار "اخرى" لمن لديه سبب آخر، وقد ذهب ١٤٪ من المبحوثين إلى أن هدف القرار الإعراب عن الاحتجاج على عمل السياسيين، بإزاء ١٧٪ رأوا ان الهدف هو كشف تقصير السياسيين امام الناس، اما من رأوا أن الهدف هو تشجيع السياسيين على مراجعة سياساتهم فقد بلغت نسبتهم ٣٣ , ٢١٪، بيد أن النسبة الأكبر وعددهم مائة وثلاث واربعون أي ٦٧ , ٤٧٪، فقد أجمعت على أن موقف المرجعية برفض استقبال السياسيين يهدف إلى جميع تلك الخيارات، وهي تشجيع السياسيين على مراجعة سياساتهم، وكشف التقصير أمام الناس، والإعراب عن الاحتجاج، وعدّوا هدف المرجعية هو الاعراب عن الاحتجاج على عمل السياسيين، منهم ٧٥ , ٤٣٪ من الأساتذة الجامعيين، ومعهم ٣١ , ٢١٪ من عينة النجف، و٨ , ٩٪ من

كربلاء، و٥٧ ,٨٪ من عينة ذي قار، و١٣٪ من الديوانية، فيما لم يؤيد أي من عينات بابل هذا الرأي، ونسبتهم ٨٨ ,٢١٪، وكان ٥٩ ,٢٠٪ من بابل، ٢٠٪ من ذي قار، و٦٧ ,١٩٪ من النجف، و٨ ,٩٪ من كربلاء قد رأوا أن الهدف من وراء موقف المرجعية هو كشف تقصير السياسيين أمام الناس، وهو خيار لم يؤيده أي من الأساتذة الجامعيين. وقال ٥ ,٣٧٪ من عينة الديوانية ان المرجعية رفضت استقبال السياسيين العراقيين؛ لأنها تريد تشجيعهم على مراجعة سياساتهم، وقد أيدهم في ذلك ٤٥ ,٢٧٪ من كربلاء، و٨٦ ,٢٢٪ من ذي قار، و٦٥ ,١٧٪ من بابل، و٥٧ ,١٥٪ من النجف، إلى جانب ٥ ,١٢٪ من الأساتذة الجامعيين. ورأى ٧٦ ,٦١٪ من عينة بابل أن هذه الأهداف الثلاثة، وهي الإعراب عن الاحتجاج على عمل السياسيين، وكشف تقصيرهم أمام الناس، وتشجيعهم على مراجعة سياساتهم الفاشلة، هي التي تقف جميعها وراء رفض المرجعية استقبال السياسيين العراقيين وشاركهم الرأي ٩٤ ,٥٢٪ من كربلاء، و٥٧ ,٤٨٪ من

ذي قار، و٧٥ ,٤٣٪ من الأساتذة الجامعيين، و٤٤ ,٤٣٪ من النجف، و٥ ,٣٧٪ من الديوانية. بحسب ما هو موضح في الجدول (٢٤)، والشكل (٢٢).

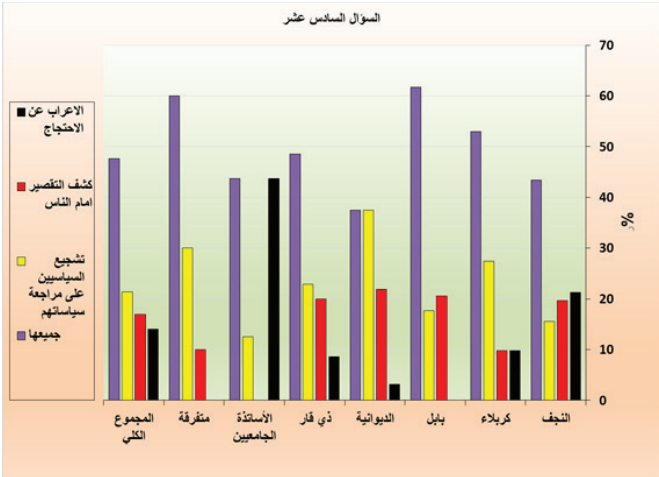

شكل رقم (٢٢) مخطط الإجابات عن السؤال السادس عشر (اعداد الباحث).

17

السؤال السابع عشر: ما رأيك بفتوى الوجوب الكفائي ضد التنظيمات الارهابية؟

(جيدة جدا، جيدة، وسط، عادية، منعدمة)

العينة	عدد العينة	جيدة جدا		جيدة		وسط		عادية		منعدمة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	107	87.7	14	11.48	1	0.82	0	0	0	0
كربلاء	51	41	80.39	6	11.76	3	5.88	0	0	1	1.96
بابل	34	28	82.35	4	11.76	2	5.88	0	0	0	0
الديوانية	32	25	78.13	5	15.63	1	3.13	0	0	1	3.13
ذي قار	35	30	85.71	5	14.29	0	0	0	0	0	0
الجامعيين	16	14	87.5	2	12.5	0	0	0	0	0	0
متفرقة	10	9	90	1	10	0	0	0	0	0	0
المجموع الكلي	300	254	84.67	37	12.33	7	2.33	0	0	2	0.67

جدول (٢٥) نتائج الإجابة عن السؤال السابع عشر للمجاميع المبحوثة.

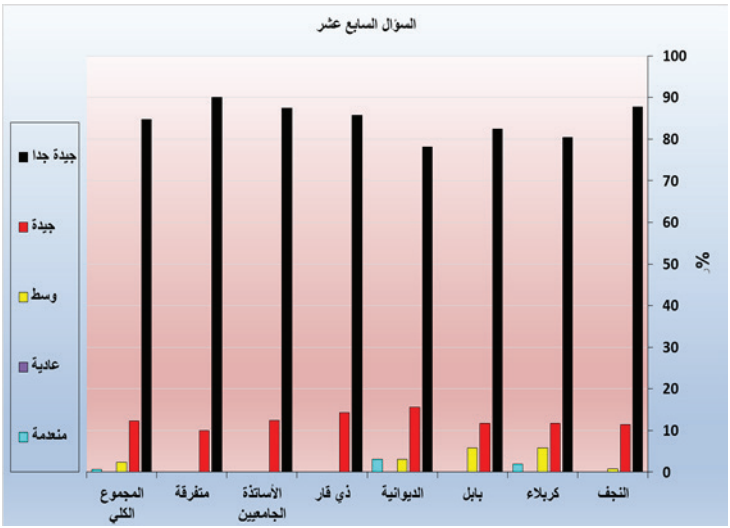

شكل رقم (٢٣) مخطط الإجابات عن السؤال السابع عشر (اعداد الباحث).

ان أغلب المبحوثين عدّوا فتوى الجهاد الكفائي جيدة جدا، حيث بلغ مجموع من أيد هذا الرأي مائتين وارع وخمسين من أصل ثلاث مائة استهدفهم الاستبيان، أي ما نسبته ٦٧ , ٨٤ ٪. حيث أيد هذا الرأي ٧ , ٨٧٪ في النجف، و٥ , ٨٧٪ من الأساتذة الجامعيين، و٧١ , ٨٥٪ ذي قار، و٣٥ , ٨٢٪ في بابل، و٣٩ , ٨٠٪ في كربلاء، و١٣ , ٧٨٪ في الديوانية. فيما أجاب سبعة وثلاثون من عينة البحث، أي ما نسبته ٢٣ , ١٢٪ بأن الفتوى كانت جيدة، وكانت النسبة الأعلى في الديوانية، التي بلغت نسبة المؤيدين من مبحوثيها ٦٣ , ١٥٪، تلتها ذي قار ب ١٤. ٢٩٪، والأساتذة الجامعيين ٥ , ١٢٪، إلى جانب ٧٦ , ١١٪ في كل من كربلاء وبابل، و٤٨ , ١١٪ في النجف الأشرف.وقيم ٨٨ , ٥٪ من عينة بابل وكربلاء فتوى الوجوب الكفائي بأنها متوسطة، وأيدهم في هذا الرأي ١٣ , ٣٪ من الديوانية، و٨٢ , ٠٪ من النجف، ولم يؤيد هذا الرأي أي من مبحوثي ذي قار والأساتذة الجامعيين. ولم يؤيده أي العينات الثلاث مائة، ان الفتوى كانت عادية، فيما قال شخصان فقط أحدهما في كربلاء والآخر في الديوانية أن الفتوى لاتأثير لها. بحسب ما هو موضح في الجدول (٢٥) والشكل (٢٣)

18

السؤال الثامن عشر: ماذا كان دور فتوى الوجوب الكفائي بحسب رأيك؟

العينة	عدد العينة	وقف انهيار الدولة		وقف انهيار الجيش والقوات الأمنية		افشال مشروع تقسيم العراق		حماية المدن المقدسة		جميعها		آخرى	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	26	21.31	10	8.2	8	6.56	4	3.28	74	60.66	0	0
كربلاء	51	8	15.69	3	5.88	2	3.92	6	11.76	32	62.75	0	0
بابل	34	2	5.88	3	8.82	0	0	2	5.88	27	79.41	0	0
الديوانية	32	6	18.75	3	9.38	5	15.63	2	6.25	16	50	0	0
ذي قار	35	2	5.71	4	11.43	2	5.71	3	8.57	23	65.71	1	2.86
الجامعيين	16	5	31.25	1	6.25	0	0	0	0	8	50	2	12.5
متفرقة	10	4	40	0	0	0	0	0	0	0	60	6	0
المجموع الكلي	300	53	17.67	24	8	17	5.67	17	5.67	180	60	9	3

جدول (٢٦) نتائج الإجابة عن السؤال الثامن عشر للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث).

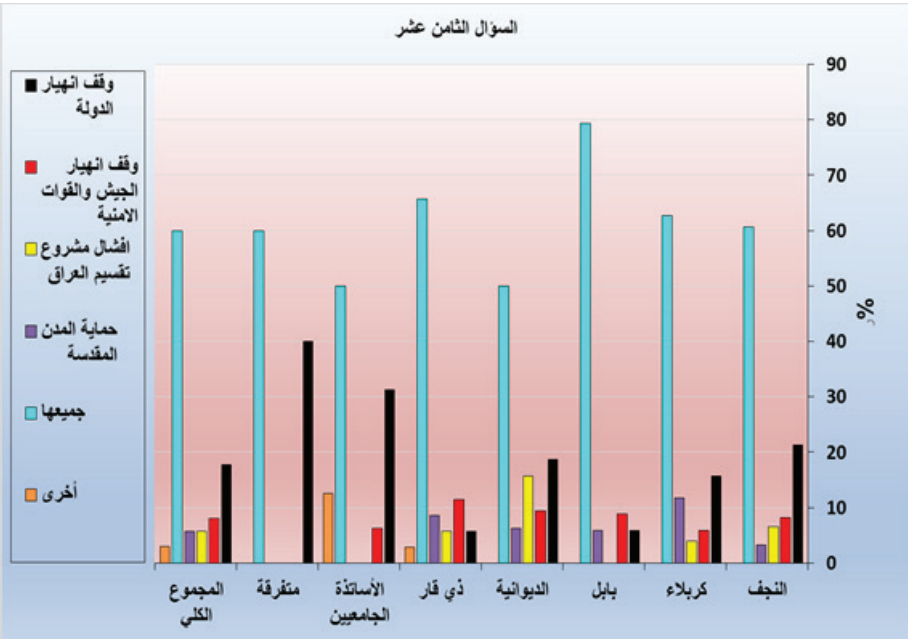

شكل رقم (٢٤) مخطط الإجابات عن السؤال الثامن عشر (اعداد الباحث).

وضع الباحث في استمارة الاستبيان أربعة اهداف مفترضة لدور فتوى الوجوب الكفائي في تحقيقها لاختيار واحد منها، وهي: وقف انهيار الدولة، ووقف انهيار الجيش والقوات الأمنية، وافشال مشروع تقسيم العراق، وحماية المدن المقدسة، ووضع الهدف الخامس وهو المتضمن جميع تلك الاهداف الاربعة، مع وضع خيار سادس مفتوح أمام المبحوثين. وقد أعرب ٦٧ , ١٧٪ منهم عن اعتقاده أن فتوى الجهاد الكفائي أوقفت انهيار الدولة، وكانت النسبة الأكبر للأساتذة الجامعيين، الذين صوت ٢٥ , ٣١٪ منهم لهذا الخيار، بإزاء ٣١ , ٢١٪ من عينة النجف، و٧٥ , ١٨٪ من الديوانية، و٦٩ , ١٥٪ في كربلاء، فيما أيده ٨٨ , ٥٪ و٧١ , ٥٪ في كل من بابل، وذي قار على التوالي. ورأى ٨٪ من المبحوثين أن فتوى الجهاد الكفائي أوقفت انهيار الجيش العراقي والقوات الأمنية بعد انسحابها غير المنظم من نينوى، وصلاح الدين وأطراف كركوك، منهم ٤٣ , ١١٪ في ذي قار، و٣٨ , ٩٪ في الديوانية، و٨٢ , ٨٪ في بابل، و٢ , ٨٪ في النجف، وحصل هذا الخيار على تأييد ٢٥ , ٦٪ من الأساتذة الجامعيين، و٨٨ , ٥٪ من عينة كربلاء. أما خيار أن الفتوى أفشلت تقسيم العراق فقد حصل على٦٧ , ٥٪ من اصوات العينات، منهم ٦٣ , ١٥٪ في الديوانية، و٥٦ , ٦٪ في النجف، و٧١ , ٥٪ في ذي قار، و٩٢ , ٣٪ في كربلاء، ولم يحصل على أي تأييد من عينتي بابل والأساتذة الجامعيين. أما خيار أن فتوى الوجوب الكفائي نجحت في حماية المدن المقدسة فقد حصل أيضا على ٦٧ , ٥٪ ، أعلاها كانت في كربلاء بنسبة ٧٦ , ١١٪، بإزاء ٥٧ , ٨٪ في ذي قار، و٢٥ , ٦٪ في الديوانية، و٨٨ , ٥٪ في بابل، و٢٨ , ٣٪ في النجف، ولم يؤيده أي من الأساتذة الجامعيين. بيد أن العدد الاكبر من أصوات المبحوثين ذهب إلى أن فتوى الجهاد الكفائي نجحت في تحقيق كل هذا الخيارات، حيث صوت له مائة وثمانون، أي ما نسبته ٦٠٪، وكانت نسبة التأييد الأكبر في بابل بواقع٤١ , ٧٩٪ ثم ذي قار بنسبة ٧١ , ٦٥٪، وكربلاء ب ٧٥ , ٦٢٪، والنجف بواقع ٦٦ , ٦٠٪، وحصل أيضا على نصف أصوات عينات من الأساتذة الجامعيين، وعينة الديوانية.[1] بحسب ما هو مبين في الجدول (٢٦)، وفي الشكل (٢٤).

١ - ٣٪ من المبحوثين اعطوا خيارات اخرى هي في اغلبها جمع بين خيارين او أكثر من الخيارات المطروحة في الاستبيان.

19

السؤال التاسع عشر: لماذا برأيك هذه الاستجابة الواسعة لفتوى الوجوب الكفائي؟

العينة	عدد العينة	الطاعة للمرجعية		الحفاظ على امن العراق		مواجهة تقسيم العراق		ردع تمدد الفكر التكفيري		جميعها	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	26	21.31	8	6.56	6	4.92	7	5.74	75	61.48
كربلاء	51	14	27.45	5	9.8	1	1.96	5	9.8	26	50.98
بابل	34	4	11.76	4	11.76	0	0	1	2.94	25	73.53
الديوانية	32	8	25	2	6.25	6	18.75	0	0	16	50
ذي قار	35	7	20	0	0	4	11.43	4	11.43	20	57.14
الجامعيين	16	6	37.5	0	0	1	6.25	0	0	9	56.25
متفرقة	10	4	40	0	0	0	0	0	0	6	60
المجموع الكلي	300	69	23	19	6.33	18	6	17	5.67	177	59

جدول (٢٧) نتائج الإجابة عن السؤال التاسع عشر للمجاميع المبحوثة.

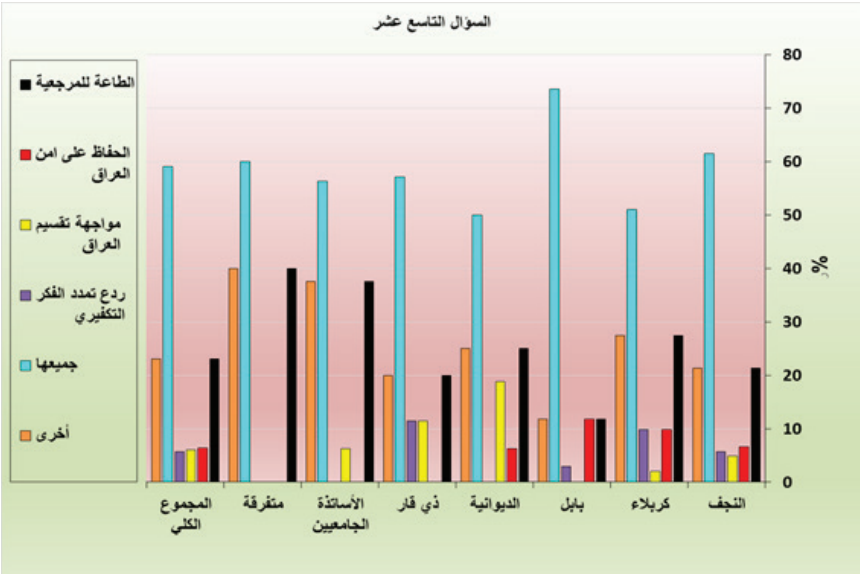

شكل رقم (٢٥) مخطط الإجابات عن السؤال التاسع عشر (اعداد الباحث).

حدد الباحث في مفروض السؤال أربعة مسوّغات للاستجابة الواسعة لفتوى الوجوب الكفائي تمثلت بـ (الطاعة للمرجعية و الحفاظ على امن العراق، مواجهة تقسيم العراق، ردع تمدد الفكر التكفيري، مسوّغ خامس يشملها جميعا، مع ترك خيار سادس اعطيت فيه الحرية للمبحوثين) ، وقد أظهر تحليل النتائج أن ٢٣٪ منهم يعتقد أن الاستجابة هي بسبب الطاعة للمرجعية ، ورأى ٦,٣٣٪ منهم أنها جاءت للحفاظ على أمن العراق ، على حين ربطها ٦٪ بمواجهة تقسيم العراق، وفسرها ٥,٦٧٪ بالرغبة في ردع تمدد الفكر التكفيري، والنسبة الاكبر وهي ٥٩٪ ردّت الاستجابة إلى الاسباب المتقدمة جميعها، فيما رأى ٢٣٪ أن هناك مسوّغات أخرى كانت وراء الاستجابة الواسعة لفتوى الوجوب الكفائي، من قبيل الشعور الوطني او الرفض لمنهج داعش الدموي او لأكثر من سبب واحد من الأسباب التي افترضها الباحث في استمارة الاستبيان. وكان ٣٧,٥٪ من مؤيدي الرأي الأول، أي ان الطاعة للمرجعية وراء الاستجابة الواسعة لفتوى الوجوب الكفائي هم من الأساتذة الجامعيين ، بإزاء ٢٧,٤٥٪ من كربلاء و٢٥٪ من الديوانية، و٢١,٣١٪ من النجف، و٢٠٪ من ذي قار، ١١,٧٦٪ من بابل. اما النسبة الأكبر لمؤيدي فرضية أن الاستجابة جاءت للحفاظ على امن العراق فبلغت ١١,٧٦٪ وكانت في بابل، تلتها كربلاء بنسبة ٩,٨٪، والنجف بنسبة ٦,٥٦٪، واخيرا الديوانية بنسبة ٦,٢٥٪، ولم يؤيد هذه الفرضية أي من الأساتذة الجامعيين أو عينة ذي قار المبحوثين. ومن بين مؤيدي ان الاستجابة لفتوى الوجوب الكفائي كانت لمنع تقسيم العراق ١٨,٧٥٪ من الديوانية، و١١,٤٣٪ من ذي قار، ٦,٢٥٪ من الأساتذة الجامعيين، و٤,٩٢٪ من النجف، و١,٩٦٪ من كربلاء، ولم يؤيده أي من بابل. وحظي ردع تمدد الفكر التكفيري بوصفه سبب وراء الاستجابة لفتوى الوجوب الكفائي بنسبة ١١,٤٣٪ من آراء ذي قار، وبنسبة ٩,٨٪ من كربلاء، و٥,٧٤٪ من النجف، و٢,٩٤٪ في بابل، ولم يؤيده أحد من الأساتذة الجامعيين او عينة الديوانية. وقد ذهب ٧٣,٥٣٪ من بابل الى أن الأسباب المتقدمة جميعها وراء الاستجابة الواسعة لفتوى الوجوب الكفائي، على حين كانت نسبة المؤيدين في النجف ٦١,٤٨٪، وفي ذي قار ٥٧,١٤٪، و٥٦,٢٥٪ من الأساتذة الجامعيين ، و٥٠,٩٨٪ في كربلاء و٥٠٪ من الديوانية. بحسب ما هو موضح في الجدول (٢٧) والشكل (٢٥)

20

السؤال العشرون: لماذا برأيك اندفع الناس لمقاتلة الإرهاب بعد سقوط نينوى ومناطق آخرى في حزيران عام ٢٠١٤؟

العينة	عدد العينة	استجابة لفتوى الوجوب الكفائي		بدافع وطني		رفضا للإرهاب		جميعها	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	42	34.43	4	3.28	2	1.64	74	60.66
كربلاء	51	22	43.14	2	3.92	2	3.92	25	49.02
بابل	34	3	8.82	2	5.88	0	0	29	85.29
الديوانية	32	12	37.5	4	12.5	2	6.25	14	43.75
ذي قار	35	10	28.57	2	5.71	3	8.57	20	57.14
الجامعيين	16	5	31.25	0	0	2	12.5	9	56.25
متفرقة	10	5	50	0	0	1	10	4	40
المجموع الكلي	300	99	33	14	4.67	12	4	175	58.33

جدول (٢٨) نتائج إجابة عن السؤال العشرين للمجاميع المبحوثة (اعداد الباحث).

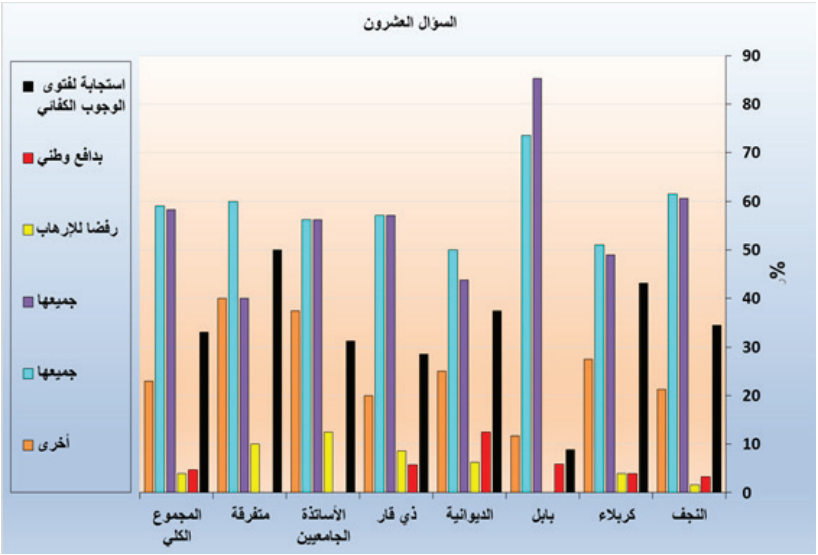

شكل رقم (٢٦) مخطط الإجابات عن السؤال العشرين (اعداد الباحث).

رأى ٣٣٪ من العينة المبحوثة ان اندفاع الناس بصورة كبيرة لمقاتلة داعش والارهاب بعد سقوط نينوى بيدها في ١٠ حزيران ٢٠١٤م، كان استجابة لفتوى الوجوب الكفائي، منهم ٤٣,١٤٪ من كربلاء، و٣٧,٥٪ في الديوانية، و٣٤,٤٣٪ من النجف، و٣١,٢٥٪ من الأساتذة الجامعيين، و٢٨,٥٧٪ من ذي قار، و٨,٨٢٪ من بابل. على حين ذهب ٤,٦٧٪ من مجموع العينات إلى أن الاستجابة جاءت على خلفية دوافع وطنية، وهو ماذهب اليه ١٢,٥٪ في الديوانية، و٥,٨٨٪ في بابل، و٥,٧١٪ في ذي قار، و٣,٩٢٪ و٣,٢٨٪ في كربلاء، والنجف على التوالي، ولم يؤيده أي من الأساتذة الجامعيين المبحوثين. أما خيار أن الاستجابة جاءت رفضا للارهاب فقد أيدها ٤٪ من العينات منهم ١٢,٥٪ من الأساتذة الجامعيين، و٨,٥٧٪ من ذي قار، و٦,٢٥٪ من الديوانية، و٣,٩٢٪ من كربلاء، و١,٦٤٪ من النجف، ولامؤيد في بابل. أما أسباب الاندفاع لمقاتلة الارهاب بعد سقوط نينوى برأي ٥٨,٣٣٪ من مجمل العينات فترد إلى هذه الاسباب الثلاثة مجتمعة، والنسبة الأكبر من التأييد ظهرت في بابل بمقدار ٨٥,٢٩٪، تلتها النجف بنسبة ٦٠,٦٦٪، ثم ذي قار بنسبة ٥٧,١٤٪، والأساتذة الجامعيين بنسبة ٥٦,٢٥٪، وكربلاء، والديوانية بنسبة ٤٩,٢٪، و٤٣,٧٥٪ على التوالي. بحسب ما هو مبين في الجدول رقم (٢٨)، والشكل رقم (٢٦).

21

السؤال الواحد والعشرون: أين تضع ثقل المرجعية في الساحة العراقية؟

العينة	عدد العينة	الاول		الثاني		الثالث	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	108	88.52	11	9.02	3	2.46
كربلاء	51	35	68.63	15	29.41	1	1.96
بابل	34	23	67.65	11	32.35	0	0
الديوانية	32	24	75	8	25	0	0
ذي قار	35	29	82.86	4	11.43	2	5.71
الجامعيين	16	13	81.25	3	18.75	0	0
متفرقة	10	8	80	1	10	1	10
المجموع الكلي	300	240	80	53	17.67	7	2.33

جدول (٢٩) نتائج الإجابة عن السؤال الواحد والعشرين للمجاميع المبحوثة. (اعداد الباحث)

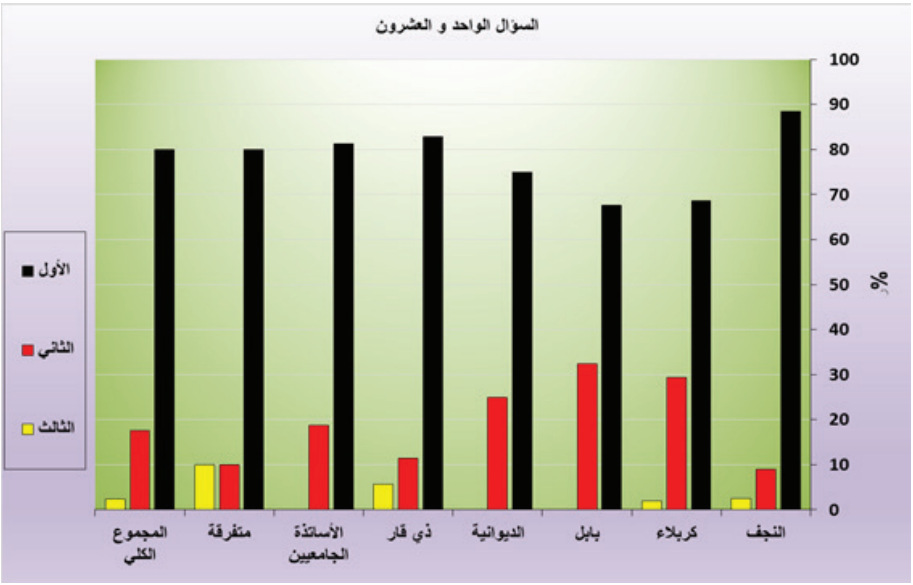

شكل رقم (٢٧) مخطط الإجابات عن السؤال الحادي والعشرين (اعداد الباحث).

في الاجابة على هذا السؤال أشار مائتين واربعون، أي مانسبته ٨٠٪ من مجموع العينات ال الثلاث مائة إلى أن ثقل المرجعية في الساحة العراقية يأتي في المقام الأول، فيما وضعها ثلاث وخمسون أي ١٧,٦٧٪ في المقام الثاني، أما الموقع الثالث فلم يؤيده سوى سبع فقط، أي ما نسبته ٢,٣٣٪ من مجمل العينات. حيث قال ٨٨,٥٢٪ من المبحوثين في النجف أن ثقل المرجعية يأتي في المقام الاول في الساحة العراقية، تلتها ذي قار بنسبة ٨٢,٨٦٪، والأساتذة الجامعيون بـ ٨١,٢٥٪، والديوانية بنسبة ٧٥٪، وكربلاء، وبابل بـ ٦٨,٦٣٪ و٦٧,٦٥٪ على التوالي.٣٢,٣٥٪ من العينة عينة في بابل المرجعية في المقام الثاني، تلتها كربلاء بنسبة ٢٩,٤١٪، والديوانية بنسبة ٢٥٪، والأساتذة الجامعيون بنسبة ١٨,٧٥٪، واخيرا ذي قار والنجف بنسبة ١١,٤٣٪ و٩,٠٢٪ على التوالي. ٥,٧١٪ من مبحوثي ذي قار، وضعوا المرجعية في المقام الثالث، تلاهم عينة النجف بنسبة ٢,٤٦٪، وكربلاء بنسبة ١,٩٦٪، ولم يؤيد هذا الرأي أي من عينات بابل والديوانية، والأساتذة الجامعيين. وبحسب ما هو مبين في الجدول رقم (٢٩)، والشكل رقم (٢٧).

22

السؤال الثاني والعشرون: هل تؤيد استمرار تأديته المرجعية دور الموجه للرأي العام وبالتالي القرار السياسي في العراق؟

العينة	عدد العينة	نعم		لا		في مجالات محددة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النجف	122	97	79.51	2	1.64	23	18.85
كربلاء	51	33	64.71	1	1.96	17	33.33
بابل	34	20	58.82	4	11.76	10	29.41
الديوانية	32	18	56.25	2	6.25	12	37.5
ذي قار	35	25	71.43	1	2.86	9	25.71
الجامعيين	16	14	87.5	0	0	2	12.5
متفرقة	10	8	80	1	10	1	10
المجموع الكلي	300	215	71.67	11	3.67	74	24.67

جدول (٣٠) نتائج الإجابة عن السؤال الثاني والعشرين للمجاميع المبحوثة.(اعداد الباحث)

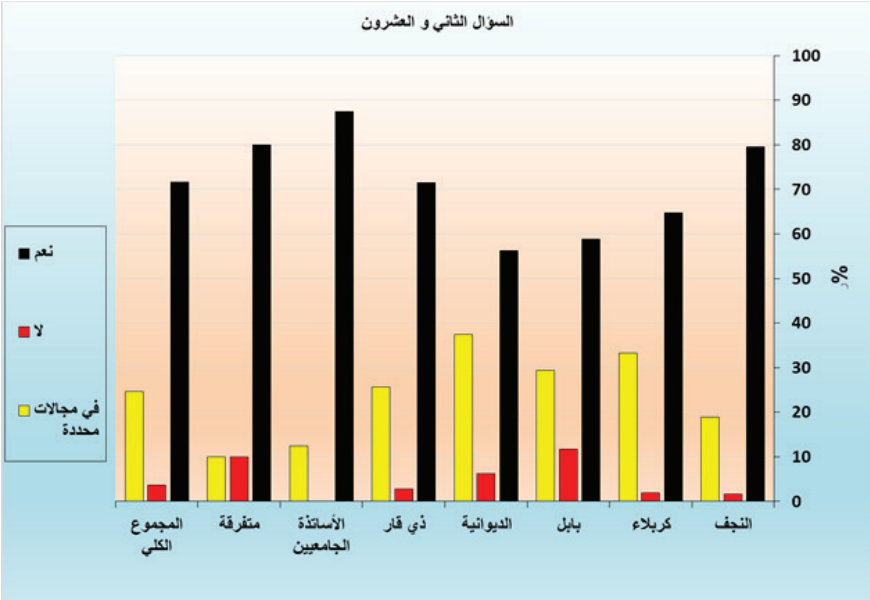

شكل رقم (٢٨) مخطط الإجابات عن السؤال الثاني والعشرين (اعداد الباحث)

أظهر تحليل الإجابات عن هذا السؤال، وهو الأخير في الاستبيان أن ٦٧ , ٧١٪ من العينات تؤيد استمرار تأدية المرجعية دور الموجه للرأي العام وبالتالي القرار السياسي في العراق، فيما قال ٦٧ , ٣٪ منهم انهم لا يؤيدون استمرار تأدية المرجعية دور الموجه للرأي العام وبالتالي القرار السياسي في العراق، على حين ايد ٦٧ , ٢٤٪ من المبحوثين ان يكون للمرجعية دور في مجالات محددة وأيده. ٥ , ٨٧٪ من الأساتذة الجامعيين العينات استمرار تأدية المرجعية لمثل هذا الدور، تلتهم عينة النجف بنسبة ٥١ , ٧٩٪، ثم ذي قار بواقع ٤٣ , ٧١٪، و٧١ , ٦٤٪ في كربلاء، و٨٢ , ٥٨٪ في بابل، وأخيرا ٢٥ , ٥٦٪ في الديوانية.٥ , ٣٧٪ من عينة الديوانية ان المرجعية يجب أن يكون لها دور محدد في توجيه الرأي العام وبالتالي القرار السياسي في العراق، وأيدها في ذلك ٣٣ , ٣٣٪ من عينة كربلاء، و٤١ , ٢٩٪ من بابل، و٧١ , ٢٥٪ من ذي قار، من النجف ٨٥ , ١٨٪، و٥ , ١٢٪ من الأساتذة الجامعيين. وبحسب ما هو موضح في الجدول رقم (٣٠)، والشكل رقم (٢٨).

■ المبحث الثالث

الاستنتاجات

اظهرت نتائج الاستبيان الذي أجراه الكاتب أن للمرجعية الدينية في النجف الاشرف تأثيرا واضحا في الرأي العام العراقي، وبالتالي في صناعة القرار السياسي في العراق ولاسيما في الفترة التي تلت سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣م، فللمرجعية تأثيرها المباشر والقوي في الرأي العام العراقي، الذي يمارس بدوره ضغطا على صناع القرار السياسي، بما فيها قوات الاحتلال التي كانت تملك القرار الفعلي في الفترة التي أعقبت إسقاط النظام وانهيار مؤسسات الدولة العراقية. والدور الذي أدته المرجعية الدينية في تلك الفترة الحساسة والحرجة من تأريخ العراق الحديث كان واضحا وتجسد تأثيره في القرار السياسي في العراق. وهو ما أكده إقرار ٧٨,٣٣٪ من مجموع الذين تم استطلاع آرائهم بان المرجعية الدينية تؤدي دورا في صناعة القرار السياسي في العراق، إلى جانب ١٦,٦٧٪ أقروا بدورها ولكن في حدود معينه حسب رأيهم، ولم ينكر هذا الدور للمرجعية في صناعة القرار السياسي سوى ٥٪ فقط من العينات.[١] وقد كان هناك تفاوت في مقدار هذا التأثير للدور المرجعي في بناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣م، إلا أن الأرجحية كانت واضحة لكبر هذا الدور بفارق واسع عن الآراء المخالفة، حيث ذهب ٥٥٪ من الذين استطلعت آراءهم إلى أن دور المرجعية له تأثير « كبير» في بناء الدولة العراقية في هذه المرحلة الزمانية، مقابل ٣٦٪ أقروا بهذا الدور لكنهم وصفوه بالمتوسط.[٢]

ولعل دور المرجعية في توجيه الرأي العام العراقي وتحريكه يتضح بشكل جلي بالاستجابة الشعبية الواسعة لما تقوله المرجعية او توجه به او تدعو اليه، بل إن صمت المرجعية احيانا يمكن ان يكون محركا للشارع العراقي بوصفه تعبيرا عن حالة رفض او عدم رضا ،وقد اكد ٨٤٪ من المستهدفين بالاستبيان هذه الحقيقة حول تأثير المرجعية الدينية في الشارع واستجابة الرأي العام

١ - انظر جدول رقم(١٠).
٢- انظر جدول رقم(١١).

لها بشكل واسع، بإزاء ٣٣ , ٤٪ فقط عدّوا إلاّ استجابة شعبية لتوجيهات المرجعية، وقد أثبتت التجربة والأحداث ما ذهب اليه رأي الأغلبية من أن توجيهات المرجعية تحظى باستجابة شعبية واسعة .[١] وبحسب تحليل النتائج فان الاستجابة ليس لها سبب واحد وانما لها اسباب منفردة أو مجتمعة أحيانا، فبعضهم يستجيب لآراء المرجعية وتوجيهاتها بسبب ثقته العالية بحكمة المرجعية وقدرتها على تشخيص مواطن الضعف والقوة والخلل، وطرح الحلول المناسبة، التي تصب في خدمة الصالح العام، وهو ما ذهب اليه ٣٣ , ٤٠٪ من العينات. فيما يرى آخرون أن الاستجابة لآراء المرجعية وتوجيهاتها تعدّ بمثابة استجابة لواجب شرعي يفرض على الناس الطاعة والا دخل في مخالفة شرعية، على حدّ ان المرجع يمثل موقع نائب الامام الغائب وبالتالي فطاعته طاعة للإمام المعصوم، وهو ما أيده ٦٧ , ٢٦٪ من الذين تم استطلاع آرائهم في عموم المحافظات التي غطاها الاستبيان. فيما عدّ آخرون أن توجيهات المرجعية تنسجم والمصلحة الوطنية العليا وتحفظ مصالح البلد ومستقبل ابنائه ولذلك فان الاستجابة لها بمثابة موقف وواجب وطني، وهو ما عكس رأي ٦٧ , ٢٪ من المستبانين. اما بعضهم الآخر فقد يسوّغ استجابة المواطنين لتوجيهات المرجعية الدينية بفشل السياسيين في ملء الفراغ الذي تركه سقوط النظام السابق، وفشلهم في بناء الدولة الجديدة على أسس صحيحة تضمن حقوق جميع العراقيين ومصالحهم ، في وقت كانت فيه مواقف المرجعية الدينية واراؤها أكثر صوابا وحكمة وإخلاصا من مواقف السياسيين الذين انشغل الكثير منهم بالمصالح الشخصية والحزبية، والصراع على السلطة والمناصب، وهوما دفع الناس إلى توجيه انظارهم صوب المرجعية الدينية لتعويض غياب السياسيين وفشلهم ، وهو ما تبناه ٣٣ , ٩٪ من العينات. فيما قال آخرون إن طبيعة المرحلة التي يمر بها العراق وغياب الدولة ومؤسساتها، والتحديات التي واجهت البلد خاصة مع سعي بعضهم لبث الفرقة وإثارة الفتنة الطائفية والصراعات

١- انظر الجدول رقم(١٢).

المذهبية والأثنية، وتصدي المرجعية للكثير من الأمور العامة، جعل الاستجابة لها بمثابة فهم لمقتضيات المرحلة وضروراتها، وهذا الرأي حظي بتأييد ٦٧ , ٤٪ ممن تم استطلاع ارائهم. وذهب بعضهم إلى أن الاستجابة الواسعة من لدن الناس لآراء العينات المرجعية وتوجهاتها لا يمكن حصرها في سبب واحد مهما كان منطقيا، فأحيانا تتداخل مجموعة عوامل في تكوين رأي معين، ولاسيما في وضع كوضع العراق في مرحلة شهدت سقوط النظام ودخول قوات الاحتلال وغياب الدولة والجيش والأجهزة الأمنية في وقت واحد، ولذا ذهب ٣٣ , ١٦٪ من العينات إلى أن هذه الأسباب مجتمعة كانت وراء الاستجابة الشعبية الواسعة لآراء المرجعية الدينية وتوجيهاتها.[١] ولم يقتصر تأثير المرجعية الدينية في الشارع العراقي والرأي العام فيه فحسب، وانما امتد إلى قوات الاحتلال التي كان لها سياسات وإرادات خاصة عملت جاهدة على تحقيقها في العراق، لكن المرجعية الدينية استطاعت بحكمتها وحنكتها تغيير الإرادات الأمريكية، وإجبار قوات الاحتلال على إعادة النظر في قضايا كانت شبه مؤكدة ومحسومة لقوات الاحتلال، وهو ما قال به ٦٧ , ٥٧٪ من العينات.[٢] غير أن آراءهم تفاوتت بشأن أهم الموارد التي نجحت فيها المرجعية الدينية في تغيير الإرادات الأمريكية، حيث رأى ٦٧ , ١٧٪ منهم أن المرجعية استطاعت تغيير الإرادة الأمريكية في موضوع اللجنة التأسيسية التي كان يراد لها كتابة الدستور العراقي الدائم، حيث ان الادارة الأمريكية كانت تريد تعيين لجنة غير منتخبة من العراقيين ، يعاونها خبراء امريكيون لكتابة الدستور ،على أن يعرض على الشعب في وقت لاحق، لكن المرجعية أصرت على أن يكتب الدستور الدائم من لدن لجنة تأسيسية منتخبة مباشرة من الشعب العراقي، وأن يعرض الدستور بعد كتابته على الشعب في استفتاء عام مباشر لإقراره قبل أن يدخل حيز التنفيذ، وبعد جدل طويل ومناورات من الجانب الأمريكي ، اضطرت الادارة الأمريكية للنزول عند رغبة المرجعية الدينية، وتم بالفعل انتخاب الجمعية الوطنية التي قامت بتشكيل اللجنة التأسيسية لكتابة الدستور، وبعد اتمام كتابة الدستور من

١ - انظر الجدول رقم(١٣).
٢ - انظر الجدول رقم (١٤).

لدن اللجنة التأسيسية، طرح في استفتاء شعبي عام حيث تم إقراره من غالبية الشعب العراقي ، وقد أدت المرجعية دورا كبيراً في حث الناس على المشاركة الواسعة والمكثفة في عملية الاستفتاء والتصويت ب» نعم» للدستور الدائم، ولولا توجيه المرجعية لما كان بالإمكان إقرار الدستور الدائم ، وعليه فإن الاستفتاء بنعم على الدستور كان مرحلة فاصلة في تاريخ العراق، وهو الرأي الذي ذهب إليه ٣٣ , ١٦٪ من المبحوثين وعدّوه – أي إقرار الدستور– الموضوع الأبرز الذي نجحت المرجعية في تغيير الإرادة الأمريكية به. في حين ذهب ١٨٪ من العينات إلى أن المرجعية الدينية استطاعت تغيير الإرادة الأمريكية عندما فرضت خيار الانتخابات العامة المباشرة بوصفه منهج عمل لاختيار ممثلي الشعب في السلطة، كي تقطع الطريق على أي التفاف ممكن في مراحل لاحقة على إرادة الشعب العراقي، وبالتالي قطع الطريق امام عودة الاستبداد والدكتاتورية والتفرد بالسلطة بأساليب التفافية تصادر ارادة الشعب العراقي. لكن العدد الأكبر بنسبة ٣٣ , ٤٤٪ رأوا أن المرجعية نجحت في تغيير الإرادة الأمريكية في كل هذه الموارد، وهي انتخاب الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، وحث الشعب على التصويت بنعم للدستور، واجراء الانتخابات العامة وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد.[1] ولعل مشاركة ٣٣ , ٨٥٪ من الذين تم استطلاع آرائهم في الاستفتاء على الدستور وفي الانتخابات تؤكد وجود تفاعل شعبي كبير مع آراء المرجعية الدينية وتوجيهاتها التي دعمت مشروع بناء عراق جديد قائم على أسس دستورية مؤسساتية وتداول سلمي للسلطة صناديق الاقتراع وعلى اساس تحكيم الإرادة الشعبية من خلال الانتخابات، وهو المشروع الذي رعته المرجعية الدينية ودعت اليه بقوة وحثت الناس على إنجاحه بالمشاركة الواسعة في الاستفتاء على الدستور والانتخابات، على الرغم من ان المشاركين في الاستفتاء على الدستور والانتخابات لم يشاركوا جميعهم ، على ما تشير اليه نتائج تحليل المعلومات في الاستبيان، تلبية لنداء المرجعية فقط ، ففي حين اكد ٨١ , ٥٧٪ انهم شاركوا استجابة لطلب المرجعية

١ – انظر الجدول رقم (١٥).

الدينية، قال ٠٩ , ٢١٪ ان مشاركتهم لا علاقة لها براي المرجعية ودعوتها في هذا الاتجاه.[١]
* وإن ٣٣ , ٤٧٪ من الذين شاركوا في تجربة الاستفتاء والانتخابات أعربوا عن اعتقادهم بأن الدستور ما كان ليقر ويمرر لولا دعوة المرجعية الدينية المواطنين للمشاركة في الاستفتاء على الدستور بكثافة والتصويت عليه ب « نعم»، بإزاء ٣٣ , ٢١٪ كانوا ضد هذه الفكرة حيث قالوا ان الدستور كان سيقر وإن لم تدع المرجعية للتصويت عليه بالإيجاب، على حين امتنع ٣٣ , ٣١٪ عن القطع بين الرأيين.[٢] ومجمل الحقائق السابقة تشير إلى الدور الكبير للمرجعية الدينية في القرار السياسي والتحرك الشعبي في العراق بعد العام ٢٠٠٣م، على الرغم من ان الاستبيان أظهر تباينا في الأسباب التي يرى الناس أنها وراء أهمية دور المرجعية الدينية هذا، حيث رأى ٦٧ , ٣٣٪ من المستبانين أن أهمية دور المرجعية يكمن في قدرتها على تحريك الرأي العام العراقي متى ما أرادت ذلك أو تطلب الأمر الاستعانة بحراك الرأي العام لفرض مطلب معين تراه يصب في الصالح العام للبلد او المواطنين او كليهما معا، على حين رآه آخرون يكمن في ثقة الناس بها وبحكمتها، التي جربها الناس على مدى سنين طويلة ، ولاسيما في مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣م، وهو ما أيده ٣٣٪ من المبحوثين ، بإزاء ٣٠٪ ربطوا بين أهمية دور المرجعية وتأثير الجانب العقائدي في الناس بوصفها تمثل النيابة عن الإمام الغائب، وأنهم يقلدونها وينفذون توجيهاتها بدافع الواجب الشرعي العقائدي، الذي يفرض طاعة المقلِّد للمقلَّد ، وهذه الأسباب الثلاثة ليست بعيدة في الواقع عن بعضها البعض، لان هناك حالة من التلازم بين البعض منها ، فلكي يتعامل الناس مع أوامر المرجعية وتوجيهاتها بوصفها واجب شرعياً عقائدياً ، لابد من أنهم يثقون بها ويطمئنون لأعلميتها ، وهذه من شرائط التقليد لدى المسلمين الشيعة، وإذا ما وثق بها الناس وقلدوها شرعيا فلاشك أنها ستكون فاعلة في تحريكهم بوصفها مركز ثقل في الرأي العام الذي يقود البلد ، أما من يعتقدون بأن أهمية دور المرجعية يكمن

١ - انظر جدول رقم(١٦)، وجدول رقم(١٧).

* -٠٩ , ٢١٪ من الذين تم استطلاع ارائهم ذكروا اسباب متعددة للمشاركة في الاستفتاء والانتخابات منها الدافع الوطني او رفض الدكتاتورية او لتعزيز الديمقراطية.

٢ - انظر جدول رقم(١٨).

في تأثيرها في السياسيين العراقيين فلم تتجاوز نسبتهم ٣٣ , ٣٪ من المبحوثين.[١] ويبدو أن الأسباب التي دعت المرجعية للتدخل في توجيه الرأي العام بما يؤثر في صناعة القرار السياسي في البلد مازالت قائمة بشكل وبآخر لدرجة أن ٧٠٪ من الذين شملهم الاستبيان توقعوا أن يزداد دور المرجعية الدينية مستقبلا في عملية صنع القرار السياسي في العراق، بإزاء ٥٪ فقط توقعوا له ان يتراجع، في حين توقع ٣٣ , ٢٣٪ أن يبقى مستوى تأثير المرجعية الدينية في القرار السياسي على وضعه الحالي، ما يعكس انطباعا شعبيا واسعا بحاجة البلد والعملية السياسية فيه إلى رقابة المرجعية الدينية وتدخلها في الوقت المناسب في ظل استمرار التهديدات الأمنية والمشاكل السياسية والاخفاقات الخدمية والفسادين المالي والأداري في مفاصل الدولة.[٢]

أما في الجانب الأمني فقد سجل دور المرجعية حضورا واضحا ،ولاسيما مع غياب الدولة وأجهزتها الأمنية تماماً في بعض المراحل، وتدفق الآلاف من الإرهابيين من خارج الحدود، وهم يحملون مشاريع طائفية وتكفيرية لم يألفها المجتمع العراقي من قبل، وقد حاولت هذه المجاميع العزف على وتر الطائفية لتمزيق النسيج الاجتماعي العراقي المتماسك ، واستهداف المدنيين بأساليب ارهابية وعلى خلفيات طائفية واثنية، واذا كانت الكثير من مشاريع الجماعات التكفيرية قد فشلت في تحقيق أهدافها ، فان تفجير قبة الامامين العسكريين عليهما السلام في سامراء عام ٢٠٠٦م، نجح في خلق ردة فعل قوية في الاوساط الشيعية التي تتعامل بقداسة غير قابلة للنقاش مع مقامات الأئمة المعصومين عليهم السلام، كان يمكن أن تتطور أكثر لولا تدخل المرجعية الدينية التي ادركت بوضوح أن هدف التفجير هو أشعال فتيل الحرب الأهلية بين الطوائف الإسلامية كي تتمكن المجاميع التكفيرية من تحقيق أجندتها في البلاد، فسارعت المرجعيات الدينية إلى التحرك لضبط ردود أفعال الشارع وتهدئته وتوجيهه صوب الاحتجاج السلمي ، ولذلك عدّ ٦٧ , ٦٥٪ من العينات أن موقف المرجعية الدينية بازاء تفجيرات سامراء كان جيدا جدا في ضبط الأوضاع وأفشال مخطط إشعال الحرب الأهلية في العراق، فيما وصفه

١ – انظر جدول رقم (١٩).
٢ – انظر الجدول رقم(٢٠).

٢٤,٣٣٪ بانه كان جيدا.[١] وكانت هناك قناعة شبه كاملة بان الأمور في العراق بعد تفجير العسكريين كانت تتجه صوب الحرب الأهلية والطائفية لولا تدخل المرجعية الدينية ودعواتها للتهدئة ونبذ العنف ، وقد اكد ٩٢٪ من عينة البحث ان العراق كان سيشهد حربا اهلية بعد تفجير الإمامين العسكريين عليهما السلام لولا تدخل المرجعية الدينية وضبطها لردة فعل الشارع الشيعي، وبالتالي فإن هذا الإجماع الشعبي الواسع يعكس قناعة عريضة في أوساط الرأي العام العراقي أن المرجعية الدينية نجحت في تجنيب العراق شبح الحرب الطائفية المدمرة، تأثيرها في الرأي العام العراقي وما تحظى به من احترام وطاعة في اوساط الشيعة العراقيين بصورة خاصة، استثمرته في دفع الشارع الشيعي باتجاه التهدئة وضبط النفس.[٢]

ويمثل موقف المرجعية الدينية من الساسة العراقيين رفضا وقبولا لهم ، أحد المواقف التي تركت أثرا واضحا في الشارع العراقي ، فقد أعلنت المرجعية رفضها استقبال السياسيين العراقيين بسبب فشلهم في تقديم الخدمات للمواطنين وعدم الوفاء بتعهداتهم الانتخابية وفشلهم في ادارة الملف الأمني ومنع استهداف المدنيين المستمر بالسيارات المفخخة، وهذا الموقف حاز على تأييد ٦٥٪ من الذين شملهم الاستبيان ، وهو يعكس نسبة تفاعل عالية مع موقف المرجعية الدينية على الرغم من أن الكثير من السياسيين ينتمون إلى أحزاب قوية ومتنفذة ولها قواعد شعبية غير قليلة.[٣] غير ان قراءات المستبانين لأسباب القرار ودوافعه كانت متباينة ، ففي حين رأى ١٤٪ منهم أن سبب القرار هو الإعراب عن الاستياء والاحتجاج على عمل السياسيين وسلوكياتهم ، ذهب ١٧٪ إلى ان الهدف من وراء القرار هو كشف تقصير السياسيين أمام الناس ، على حدّ ان الكثير من الناس بدأ يحمل المرجعية اخطاء السياسيين كونها حثت الناس على المشاركة في الانتخابات التي جاءت بهؤلاء السياسيين، على حين رأى ٢١,٣٣٪ ان المرجعية أرادت من وراء قرارها تشجيع السياسيين على مراجعة

١ – انظر جدول رقم (٢١).
٢ – نظر جدول رقم (٢٢).
٣ – انظر جدول رقم (٢٣).

أنفسهم وسياساتهم في المرحلة الماضية ومحاولة تحسين أداءهم خلال المرحلة المقبلة، الا ان ٦٧ , ٤٧٪ من العينات اتفقوا على أن الأسباب السالفة مجتمعة تقف وراء قرار المرجعية برفض استقبال السياسيين، بمعنى أن المرجعية أرادت ارسال أكثر من رسالة في وقت واحد، فهي أعربت عن احتجاجها على عمل السياسيين غير المقنع وفشلهم الذريع ولاسيما في المجالين الأمني والخدمي، وكشف تقصيرهم أمام الرأي العام العراقي (ودعت في مراحل لاحقه الناس إلى عدم اعادة انتخاب المقصرين)، وأرادت تشجيع السياسيين على تحسين أدائهم وتقديم خدمات افضل للمواطنين ووقف نزيف الدم العراقي بوضع خطط فاعلة لضبط الاوضاع الأمنية.[1] ولأن الأوضاع في العراق عاشت حالة من القلق الأمني الكبير وعدم الاستقرار، فقد ظلت المرجعية الدينية تتابع الخروقات الأمنية عن كثب وتوجه البيانات والتصريحات والرسائل المباشرة وغير المباشرة وبصورة مستمر' إلى الحكومة والقيادات الأمنية من أجل ضبط الأوضاع الأمنية وحماية ارواح الناس ووقف التدهور الأمني ، وفي بعض الحالات أصدرت المرجعية الدينية بيانات استنكار لأحداث أمنية معينة، وبعض تلك البيانات حملت انتقادات لاذعة للحكومة والقيادات الأمنية، إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية في إدارة الملف الأمني وتوجيهه كما فعلت بعد العاشر من حزيران عام ٢٠١٤م، حين سقطت محافظة نينوى ثم صلاح الدين وأجزاء من محافظة كركوك وديالى بيد مجاميع داعش التكفيرية ، حيث أصدرت فتوى الوجوب الكفائي التي دعت فيها القادرين على حمل السلاح للدفاع عن الوطن بوجه المد التكفيري الداعشي. وقد كشفت الفتوى عن تأثير واسع للمرجعية الدينية في الشارع العراقي أثار الكثير من المراقبين، ودعا جهات أخرى إلى أعادة تقييم موقع المرجعية الدينية في العراق، حيث تطوع أكثر من مليوني مواطن خلال فترة قياسية، ووصلت طلائع المتطوعين إلى مناطق القتال بأسلحتها الشخصية قبل أكمال الاستعدادات لتطوعهم وتدريبهم من لدن الجهات الحكومية، وبالفعل لعبت فتوى الوجوب الكفائي دورا جيدا جدا في الحرب

١ - انظر جدول رقم(٢٤).

على التنظيمات الأرهابية بحسب ٦٧ , ٨٤٪ من العينات في الاستبيان، فيما قال ٣٣ , ١٢٪ بأنها كانت جيدة.[١] وقد ذهب ٦٧ , ١٧٪ من مؤيدي الفتوى في العينة إلى أنها أدت إلى وقف انهيار الدولة العراقية، على حين وصفها ٨٪ منهم بأنها أوقفت انهيار الجيش والقوات الأمنية، وأنها أفشلت مشروع تقسيم العراق بحسب ٦٧ , ٥٪ من العينات ، ومثلهم رأو أنها نجحت في حماية المدن المقدسة، على حدّ أن داعش صرحت بعد سقوط نينوى، وصلاح الدين أن الهدف التالي هو بغداد، وكربلاء، والنجف، إلا أن الكم الاكبر من الارآء ومقداره ٦٠٪ رأى ان فتوى الوجوب الكفائي حققت كل تلك الاهداف ، أي أنها أوقفت انهيار الدولة العراقية وقواتها الأمنية والعسكرية، وافشلت مشروع تقسيم العراق على دولة شيعية وأخرى سنية وثالثة كردية وتم تداوله إعلاميا وبصورة واسعة في اوقات سابقة، ومنعت وصول داعش إلى المدن الدينية المقدسة لدى الشيعة وهي كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء.[٢] اما الاستجابة الواسعة والملفتة للنظر لفتوى الوجوب الكفائي التي أصدرتها المرجعية الدينية في ١٤ حزيران عام ٢٠١٤م، أي بعد أربعة ايام من سقوط الموصل ، فقد ارجعها ٢٣٪ من العينية المبحوثة إلى طاعة الناس للمرجعية الدينية التي تمتلك سلطة روحية على الفرد الشيعي ظلت على الدوام مصدر قلق للأنظمة الشمولية والدكتاتورية، وهي سلطة يراها الرأي العام الشيعي امتدادا لسلطة الأئمة المعصومين بصورة أو بأخرى، في حين قال ٣٣ , ٦٪ أن الاستجابة كانت للحفاظ على أمن العراق بصرف النظر عن التفسير المذهبي او الطائفي، على حدّ ان الحشد ضم متطوعين من أديان ومذاهب وقوميات متعددة ولم يقتصر على الشيعة فقط وإن كان الكم الاكبر منهم، وقال ٦٪ ان الاستجابة كانت بهدف منع تشظي العراق وتقسيمه على أسس طائفية وقومية ، وربما تحويله إلى كيانات متناحرة فيما بينها، فيما أعطى ٦٧ , ٥٪ من المستبانين تفسيرا فكريا للاستجابة الشعبية لفتوى الوجوب الكفائي بالرغبة بالتصدي للتمدد المحتمل للفكر التكفيري إلى مناطق العراق الأخرى، بوصفه فكرا مدمرا للنسيج

١ - انظر جدول رقم(٢٥).
٢ - انظر جدول رقم (٢٦).

الاجتماعي ولقيم السلم والتعايش؛ لأنه يقوم على اساس القمع والاكراه ورفض الآخر ،ويسعى لنشر سلوكيات وأفكار أقرب إلى قيم الجاهلية والبداوة وقسوة الصحراء منها إلى سماحة الإسلام ، وتأكيده قيم السلام والمحبة والتعايش السلمي وقبول الاختلاف الفكري غير المهدد للسلم الاجتماعي والقيم النبيلة، في حين قال ٥٩٪ من عينة البحث أن الأسباب المتقدمة جميعا كانت وراء استجابة تلك الحشود البشرية المليونية لفتوى المرجعية ، لدرجة أجبرت المرجعية على اصدار توضيحات لاحقة استثنت فيها الموظفين وشرائح أخرى من تلك الفتوى، في الوقت الحاضر على أقل تقدير.[1] وكانت للعينات قراءة أخرى اكثر عمومية وأقل تخصيصا من القراءة السابقة ، حيث فسر ٣٣٪ منهم اندفاع الناس لمقاتلة الإرهاب بعد سقوط نينوى ومناطق آخرى في ١٠ حزبران ٢٠١٤م بأنه استجابة لفتوى الوجوب الكفائي التي أصدرتها المرجعية بعد أربعة ايام من ذلك التاريخ، بإزاء ٦٧ , ٤٪ ردّوها إلى مشاعر وطنية دفعت المواطنين للتطوع بعد أن بات واضحا أن الانهيار الذي سببه سقوط الموصل في مؤسسة الجيش وفي الحالة المعنوية العامة كان كبيرا وخطيرا وينذر بكوارث أخرى على الوحدة الوطنية العراقية، وذهب ٤٪ من العينة إلى أن رفض المنهج الارهابي لداعش والجماعات الارهابية الأخرى المتحالفة معها كان السبب وراء استجابة العراقيين للفتوى، في حين جمع ٣٣ , ٥٨٪ من العينة هذه الأسباب الثلاثة، فهي مجتمعة أفرزت هذه الاستجابة الشعبية الواسعة لفتوى الوجوب الكفائي ، التي أحدثت بدورها تغييرات على الارض حولت معادلات الصراع العسكري والنفسي والمعنوي والاعلامي لصالح العراق، بل واثرت في الموقف الدولي الذي بدأ يائسا في بداية الأمر من قدرة الجيش العراقي على حماية البلد من تهديدات داعش، وقد صدرت تصريحات كثيرة في هذا الاتجاه، لدرجة أن الولايات المتحدة دعت إلى إنشاء تحالف دولي واسع لمواجهة تقدم داعش في العراق، لكن الموقف الدولي تغير كثيرا بعد الانتصارات التي حققها الحشد الشعبي بالتعاون مع الجيش والشرطة والاجهزة الأمنية الأخرى

١ - انظر جدول رقم(٢٧).

والصحوات والبيشمركة، وتراجع الحديث عن فكرة إرسال قوات برية من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق لمحاربة داعش ، وحل محله اعتراف بأن الجيش والحشد الشعبي والبيشمركة والصحوات قادرة على مواجهة داعش على الأرض مع بعض الدعم التسليحي والجوي والاستخباري من التحالف ودول العالم الآخرى.[١]

وما كشفه الاستبيان عن مدى تأثير المرجعية الدينية في الرأي العام العراقي، الذي تجاوز كل المؤثرات الداخلية والخارجية أيضا ، لابد من أن يجعل البحث يطرح تساؤلين مهمين الاول عن ثقل المرجعية الدينية، او بكلمة ادق موقع المرجعية الدينية في سلم القوى المؤثرة في المشهد العراقي، والثاني عما اذا كان يؤيد استمرار هذا الدور في المرحلة المقبلة، وقد كشفت أجوبة من استهدفهم الاستبيان عن أن ٨٠٪ من الرأي العام العراقي يضع المرجعية الدينية في المقام الاول من حيث التأثير في الساحة العراقية في الوقت الحاضر، بفارق كبير عن من وضعها في المرتبة الثانية، وهم ١٧,٦٧٪ من العينات.[٢] وقد أيد ٧١,٦٧٪ من العينات استمرار أداء المرجعية دور الموجه للرأي العام العراقي وبالتالي القرار السياسي في البلاد، بإزاء ٣,٦٧٪ فقط عارضوا ذلك، في حين ربط ٢٤,٦٧٪ منهم استمرار هذا الدور ولكن في مجالات محددة.[٣]

١ - انظر جدول رقم(٢٨).
٢ - انظر جدول رقم (٢٩).
٣ - انظر جدول رقم (٣٠).

الخاتمة

ان المرجعية الدينية في النجف، وان لم تكن من دعاة التدخل في العمل السياسي، تؤدي ومنذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣م، دورا مهما ورئيسيا في العراق وصناعة القرار السياسي من خلال سيطرتها الروحية على الرأي العام العراقي، وقدرتها على توجيهه بشكل يؤثر فيه الراي العام على صناعة القرار السياسي بل وادارة العملية السياسية برمتها، وعليه يمكن الخروج بالنتائج الاتية:-

١- المرجعية الدينية، المؤثر الاول والاقوى في الرأي العام العراقي في مرحلة ما بعد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣م.

٢- المرجعية تستخدم أساليب متنوعة في التواصل مع الرأي العام العراقي وتوجيهه صوب المطالبة بحقوقه المشروعة.

٣- نجحت المرجعية الدينية من تجاوب الرأي العام العراقي معها في فرض الإرادة الشعبية سوآء على سلطات الاحتلال ام القوى السياسية العراقية.

٤- المرجعية الدينيةُ اثبتت على مدى السنوات التي أعقبت سقوط النظام السابق قدرتها على قراءة الأحداث ببعد مستقبلي والتحرك بحذر شديد وحكمة عالية.

٥- المرجعية الدينية انفتحت على العالم والأمم المتحدة، واستخدمت خطابا يحاكي القانون الدولي وقواعد حقوق الانسان.

٦- المرجعية الدينية في النجف الأشرف تقف في المرتبة الاولى من حيث التأثير في صناعة القرار السياسي في العراق بتأثيرها في الرأي العام الذي يؤثر بدوره في صناع القرار.

٧- المرجعية الدينية نجحت في تغيير الكثير من الخطط الامريكية لعراق ما بعد عام ٢٠٠٣م.

٨- المرجعية الدينية نجحت في وضع الأسس لبناء دولة مدنية دستورية في العراق بعد سقوط النظام السابق.

٩- المرجعية الدينية هي من دفعت الشعب العراقي للمشاركة الواسعة في الاستفتاء على الدستور واقراره والمشاركة في التجارب الانتخابية على الرغم من المخاطر الامنية.

١٠- المرجعية الدينية استطاعت ضبط الأوضاع في العراق والحد من الانفلات الأمني والاجتماعي بعد سقوط النظام ومنظومته الأمنية والحزبية وحل الجيش والأجهزة الأمنية بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣م.

١١- المرجعية الدينية نجحت في إِفشال مخططات جر العراق صوب الفتنة الطائفية والحرب الأهلية.

١٢- أن فتوى الوجوب الكفائي التي أصدرتها المرجعية الدينية هي من أوقف انهيار الجيش العراقي وألاجهزة الامنية بعد سقوط نينوى، وصلاح الدين، وأجزاء من ديالى، وكركوك في حزيران عام ٢٠١٤م.

١٣- أن المرجعية الدينية استطاعت طمأنة مخاوف بعض الدول العالمية والاقليمية من احتمال قيام دولة دينية في العراق بالدعوة الى دولة مدنية دستورية مؤسساتية ديمقراطية، وحث رجال الدين على عدم التدخل في الشؤون السياسية والإِدارية للدولة.

١٤- نسبة كبيرة من العراقيين تثق بحكمة المرجعية وقدرتها على حماية العراق.

١٥- أن دور المرجعية الاساس في إدارة الشأن العراقي وتوجيه الرأي العام سوف يستمر مادامت أوضاع العراق غير مستقرة، والمخاطر الأمنية تحيط به.

١٦- المرجعية الدينية أدّت دورا في تقريب وجهات النظر بين مكونات الشعب العراقي كونها تحظى بثقة واحترامهم الجميع.

١٧- على مدى السنوات الماضية بعد سقوط النظام، أصرت المرجعية الدينية على استخدام

خطاب وطني معتدل، ولم تستخدم لغة تحريضية او طائفية.

١٨- تمكنت المرجعية الدينية وعبر ثقلها الكبير لدى الرأي العام العراقي في حماية الاملاك العامة ومنع التجاوز على المؤسسات الحكومية، ومنع عمليات الانتقام بعد سقوط النظام السابق.

١٩- وقفت المرجعية بالضد من أي قرار سياسي يؤزم العلاقة بين مكونات الشعب العراقي، ولم تتردد في انتقاد بعض السلوكيات السياسية علنا.

المصادر

١- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج٥، بيروت، دار صادر للطباعة.

٢- احمد علي الخفاجي، الحركات الاسلامية المعاصرة والعنف، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، ٢٠٠٩.

٣- احمد فتح الله، معجم الفاظ الفقه الجعفري، مطابع المدخول، ط١، (الدمام ١٩٩٤).

٤- اسحاق نقاش، شيعة العراق، ط١، قم، إيران، منشورات المكتبة الحيدرية، مطبعة أمير، ١٩٩٨م.

٥- بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.

٦- توفيق السيف، ضد الاستبداد الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان،١٩٩٩.

٧- جعفر باقر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، النجف الاشرف، المطبعة الحيدرية ،١٩٨٥م.

٨- جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الامامية، مطبعة الخزان لإحياء التراث، بيروت، لبنان، ط٢ ،٢٠١٤.

٩- حامد البياتي، الارهاب في العراق وخطورة انتقاله الى دول المنطقة والعالم، مؤسسة شهيد المحراب، بغداد، ٢٠٠٥.

١٠- حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وازمة النجف عام ٢٠٠٤، ط٣، دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان،٢٠١٣.

١١- حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني، ط٦، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١٥م.

١٢- حسن العلوي، اسوار الطين، دار الكنوز العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥.

١٣- حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق ١٩١٤ م-١٩٩٠م، دار سبحان، قم، إيران،٢٠٠٥.

١٤- حسن عباس نصر الله، النجف الاشرف الق معرفة ووهج نضال، دار القارئ للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،٢٠١٤.

١٥- حسين على العبادي، المرجعية الصالحة، مطبعة الشروق، النجف الاشرف،٢٠١٩.

١٦- حميد الدهلوي، المرجعية بين الواقع والطموح، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان،٢٠٠٥.

١٧- حسين خضر الظالمي، فصل الدين عن السياسة فكرة استعمارية، مطبعة مؤسسة البلاغ بيروت، لبنان،٢٠٠٥.

١٨- حسين علي الفاضلي، الحوزة العلمية، دراسة وتحليل، الحوزة العلمية الزينبية نموذجا مجلة المرشد، سوريا – دمشق، العددين ١٧ ـ ١٨، ٢٠٠٤.

١٩- حسين علي الفاضلي، الامام السيستاني امة في رجل، ط١، موسسة البلاغ للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،٢٠٠٨.

٢٠- رزاق مخور داود، المرجعية الدينية والعمل السياسي، مطبعة الغدير، البصرة،٢٠٠٤.

٢١- رسول جعفريان، التشيع في العراق وصلاته بالمرجعية وإيران، مكتبة فخراوي، المنامة، البحرين، ٢٠٠٨.

٢٢- رشيد الخيون، آمالي السيد طالب الرفاعي، ط٢، دار مدارك للنشر، دبي، الامارات،٢٠١٢.

٢٣- رشيد الخيون، لاهوت السياسة الاحزاب والحركات الدينية في العراق، منشورات الجمل، ط١، بغداد بيروت اربيل، ٢٠٠٩.

٢٤- سامي البغدادي، الفكر السياسي الثوري للإمام الخميني وأثره في الفكر السياسي العراقي، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، مطبعة البينة، النجف، العراق،٢٠١١.

٢٥- سامي البغدادي، مبادئ الدولة والقيادة لدى مراجع الحوزة العلمية، مطبعة البينة، النجف الاشرف،٢٠١٠.

٢٦- سليم الجبوري، السيد السيستاني مرجعية الانسانية والعيش المشترك، ط١، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،٢٠١٣.

٢٧- سيف الخياط، كيف حكموا العراق اوراق في دهاليز مجلس الحكم، مطبعة مؤسسة السفير، بغداد، ٢٠٠٥م.

٢٨- صادق حقيقت، توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي، ترجمة حسين صافي، مركز الحضارات لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، لبنان، ٢٠١٤.

٢٩- صدر الدين القبانجي، الحوزة العلمية في المعترك الثقافي والسياسي، مؤسسة احياء التراث الشيعي، النجف،١٤٢٧.

٣٠- صدر الدين القبانجي، بحوث في خط المرجعية، سلسلة دراسات سياسية، ط١ قم - إيران، إصدار مكتب شؤون المبلغين، ٢٠٠١.

٣١- صدر الدين القبانجي، علم السياسة تجديد من وجهة نظر اسلامية، مطبعة العالم، النجف الاشرف،٢٠٠٦.

٣٢- صدر الدين القبانجي، المذهب السياسي في الاسلام، ط٢، دار الاضواء، بيروت، لبنان، ١٩٨٥.محمد الريشهري، القيادة في الاسلام، تعريب علي الاسدي، مطبعة دار الحديث، قم، إيران،١٤١٧ه.

٣٣- صلاح عبد الرزاق، الاسلاميون والديمقراطية دراسة في الفكر الاسلامي المعاصر، مطبعة الساقي، ط٣، ٢٠١٥.

٣٤- عادل رؤوف، عراق بلا قيادة، قراءة نقدية في ازمة القيادة الاسلامية الشيعية في العراق الحديث، ط١، دمشق، المركز العراقي للإعلام والدراسات، ٢٠٠٢م.

٣٥- عباس جعفر الامامي، الدور السياسي للمرجعية الدينية في العراق الحديث، مطبعة بيت العلم للنابهين، بيروت، لبنان،٢٠١١.

٣٦- عباس جعفر الامامي، الرقابة العامة للمرجعية الدينية في العراق الحديث، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ٢٠١٤.

٣٧- عباس كاظم، ثورة ١٩٢٠ قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية، ترجمة حسن ناظم، التنوير للطباعة، بيروت، لبنان، ٢٠١٤.

٣٨- عبد الجبار الرفاعي، مفهوم الدولة في مدرسة النجف، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، ٢٠١٤.

٣٩- عبد الجواد ياسين، السلطة في الاسلام نقد النظرية السياسية ج٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب،٢٠٠٩.

٤٠- عبد الكريم ال نجف، من اعلام الفكر والقيادة والمرجعية، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، مطبعة البينة، النجف العراق،٢٠١١.

٤١- عبد الهادي الحكيم، حوزة النجف الاشرف النظام ومشاريع التطوير، ط٣، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان،٢٠١٢م.

٤٢- عبد الهادي الحكيم، الفتاوى الميسرة طبقا لفتاوى السيد السيستاني، ط٥٠، د م، ١٤١٦ هـ.

٤٣- عزيز الدفاعي، دولة البعد الواحد، مطابع الحرف العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١١.

٤٤- علي احمد البهادلي، الحوزة العلمية في النجف معالمها وحركتها الإصلاحية ١٩٢٠-١٩٨٠، بيروت، دار الزهراء للطباعة،١٩٩٢.

٤٥- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، منشورات المكتبة الحيدرية، قم، إيران، مطبعة شريعت، ١٩٥٨.

٤٦- علي فياض، نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، ط٢، بيروت ٢٠١٠.

٤٧- عمار البغدادي، فقيه عصر ورجل سياسة لمحات من حياة الامام السيستاني، الرائد للطباعة، النجف الاشرف، ط٢، د.ت.

٤٨- غالب الشابندر، السيستاني راهنا، الدار البيضاء، لبنان، بيروت،٢٠١٥.

٤٩- فراس طارق مكية، قصة الانتخابات ثورة الدستور في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٥، ط٢، دار البذرة للطباعة والنشر، النجف،٢٠١٤.

٥٠- فؤاد ابراهيم، الفقيه والدولة تطور الفكر السياسي الشيعي، دار الكنوز الادبية، بيروت، لبنان،١٩٩٨.

٥١- فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مطابع دار امل الجديدة، دمشق، سوريا،٢٠١٣.

٥٦- كامل خورشيد مراد، مدخل الى الراي العام، دار المسيرة، عمان، الاردن، ٢٠١١.

٥٧- كامل سلمان الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي سيرته واضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية، ط١، مطبعة برهان، قم، إيران،٢٠٠٦.

٥٨- كامل سلمان الجبوري، الكوفة في ثورة العشرين، ط١، النجف الاشرف، مطبعة الآداب ،١٩٧٢.

٥٩- ٢٦- كامل سلمان الجبوري، مذكرات إعلام الثورة العراقية ١٩٢٠ـ ومصادر دراستها -حقائق ووثائق ومذكرات من تاريخ العراق السياسي الحديث، (د.م)، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

٦٠- كريم السراجي، الاسس الدينية للاتجاهات السلفية، دار السلام، بيروت، لبنان، ٢٠١٠.

٦١- كمال الحيدري، مدخل الى الامامة، دار الصادقين، قم، إيران،٢٠٠٠.

٦٢- لاري دايموند، النصر المهدور الاحتلال الامريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧.

٦٣- محسن كديور، نظريات الدولة في الفقه الشيعي، ترجمة محمد شقير، دار الهادي، بيروت، لبنان،٢٠٠٤.

٦٤- محمد الحسيني الشيرازي، السبيل الى انهاض المسلمين، دار الصادق للطباعة، كربلاء،٢٠٠٤.

٦٥- الشيخ محمد اسحاق الفياض، منهاج الصالحين العبادات، ج١، د.م، ١٤٢٦ هـ.

٦٦- محمد بحر العلوم، النجف الاشرف والمرجعية الدينية، العارف للمطبوعات، بيروت، لبنان،٢٠١٥.

٦٧- الشيخ محمد السند، اسس النظام السياسي عند الامامية، الاميرة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،٢٠١٢.

٦٨- الشيخ محمد السند، الحاكمية بين النص والديمقراطية، الاميرة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،٢٠١٢.

٦٩- محمد الغروي، المرجعية ومواقفها السياسية، دار المحجة البيضاء، لبنان،٢٠٠٣.

٧٠- محمد باقر البهادلي، الحياة الفكرية في النجف الاشرف، مطبعة ستارة،٢٠٠٤م.

٧١- محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية المشروع الاسلامي والحضاري، تحقيق السيد محمود الحكيم، ط٢، مطبعة النخيل، (د.م)، (د.ت).

٧٢- محمد باقر الحكيم، الحوزة العلمية نشؤها مراحل تطورها ادوارها، مطبعة عترت، قم، إيران،١٤٢٤هـ.

٧٣- محمد باقر الحكيم، المرجعية الدينية، ط١، مطبعة عترت،٢٠٠٥.

٧٤- محمد باقر الحكيم، مرجعية الامام الحكيم نظرة تحليلية شاملة، مطبعة عترت، قم، إيران،١٤٢٤ هـ.

٧٥- محمد باقر الحكيم، الوحدة الاسلامية من منظور الثقلين، مطبعة الامير، قم، إيران،١٤١٣ هـ.

٧٦- محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، ط١، دار الكتاب الاسلامي، قم، إيران، ١٩٨٢.

٧٧- محمد جعفر النوري، دور الحوزة العلمية في وحدة الامة الاسلامية، مطبعة الساقي، ط٣، ٢٠١٥.

٧٨- محمد جواد مغنية، الشيعة والحاكمون، ط٥، بيروت، الهلال للطباعة والنشر ،١٩٨١.

٧٩- محمد حسين الصغير، أساطين المرجعية العليا في النجف الاشرف، بيروت مؤسسة البلاغ، دار سلوني، ٢٠٠٣م.

٨٠- الشيخ محمد منتظري، ولاية الفقيه في فقه الدولة الاسلامية، ط٢، ج١، المركز العالمي للدراسات الاسلامية، قم، إيران.١٤٠٩هـ.

٨١- محمد رضا المظفر، عقائد الأمامية، النجف الاشرف، ١٩٥٤

٨٢- محمد حسين كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها، المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف، ١٩٨٥.

٨٣- محمد سعيد الحكيم، في رحاب العقيدة، ط٢، موسسة الحكمة للثقافة الاسلامية،٢٠٠٩.

٨٤- محمد سعيد الحكيم، المرجعية الدينية وقضايا اخرى، ج ١،٢، مؤسسة الحكمة للثقافة والاعلام، النجف الاشرف، ط ١٠ ،٢٠١١.

٨٥- محمد سعيد الطريحي، الشيعة والشيوعية مساجلات في الدين والماركسية، موسوعة الموسم، العدد ٨٩، ج١، المكتبة الملكية لاهاي،٢٠١١.

٨٦- محمد صادق بحر العلوم، الامام السيستاني شيخ المرجعية المعاصرة، دار المحجة البيضاء، بيروت، لبنان،٢٠٠٩.

٨٧- محمد صادق بحر العلوم وآخرون، النجف الاشرف إسهامات في الحضارة الإنسانية طبع بالتعاون مع المركز الإسلامي في إنكلترا، الناشر بوك اكسترا، لندن، مركز كربلاء للبحوث والدراسات، ٢٠٠٠.

٨٨- محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي وأبرز تحولاتها، مطبعة الساقي، بيروت، لبنان،٢٠١٣.

٨٩- محمد علوش، داعش واخواتها من القاعدة الى الدولة الاسلامية، مطبعة رياض الريس، بيروت، لبنان، ٢٠١٥م.

٩٠- محمد مهدي الآصفي، الامة الواحدة والموقف من الفتنة الطائفية، مطبعة مجاب،١٤٣٢ه.

٩٢- مصطفى ناجي الموسوي، الفكر السياسي للسيد محمد باقر الحكيم، مطبعة العترة الطاهرة، النجف الاشرف،٢٠٠٨.

٩٣- نجوى صالح جواد، المرجعية الدينية والعراق جدلية الدين والسياسة،٢٠١٠.

٩٤- الشيخ نوري حاتم الساعدي، النظام السياسي في الاسلام، د م، بغداد، ٢٠١٣.

٩٥- هاشم الموسوي، التشيع، نشأته، معاملة، ط٢، قم - إيران، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، مطبعة فرودين، ١٩٩١م.

٩٦- دستور جمهورية العراق، ط٧، مجلس النواب، الدائرة الاعلامية، ط٧ ،٢٠١٣.

الرسائل والاطاريح: -

١- اثير ادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ومستقبلها، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٣.

٢- افياء وطن الزيادي، العلاقة بين العراق والامم المتحدة في ضوء الفصل السابع بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١١.

٣- باسم عبد السادة خليف، دور المرجعية الدينية في العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٠.

٤- خضر عبد الشهيد جبار، الفكر السياسي عند محمد حسين النائيني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٠.

٥- عبد السلام شهيد العيسى، الحكم الصالح في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٠.

٦- علاء عزيز كريم، موقف الحوزة العلمية في النجف الأشرف من التطورات السياسية في العراق ١٩٢١ ــ ١٩٢٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية / جامعة بابل ،٢٠٠٧.

٧- فراس كوركيس عزيز، الخيار الديمقراطي في العراق ما بين الرؤية الامريكية والرؤية الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠٨.

٨- محمد كاظم مهدي الاعرجي، الدولة في الفكر السياسي الاسلامي الشيعي المعاصر،

(رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١١.

٩- نجلاء مهدي شريف، ازمة الحكم في العراق بعد العام ٢٠٠٣، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠١٢.

١٠- وسن سعيد عبود الكرعاوي، السيد محسن الطباطبائي الحكيم ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٤٦-١٩٧٠، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى مجلس كلية التربية بجامعة القادسية لنيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر،٢٠٠٧.

المقابلات الشخصية:

١- مقابلة خاصة اجراها الباحث مع السيد صدر الدين القبانجي بتاريخ ٢٠١٤\١٢\٤.

٢- مقابلة خاصة اجراها الباحث مع الشيخ علي النجفي نجل المرجع بشير النجفي بتاريخ ٢٠١٥\٦\١٥.

٣- مقابلة خاصة اجراها الباحث مع السيد صالح الحكيم مدير مركز الحكمة للحوار والتعاون بتاريخ ٢٠١٥\٦\١٦.

البحوث والدراسات:

١- الصحف والمجلات

٢- حسين الشاكري، الامام الخوئي سيرة وذكريات، مطبوعات الموسم، نشر اكاديمية الكوفة، د ت.

٣- حيدر محمد السهلاني، الفقه السياسي لمرجعية النجف المعاصرة، مجلة العميد، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ال اصدار١٨ ، ٢٠١٣.

٤- زينب شفيق، دور حوزة النجف في مساعدة الثورات الاسلامية، الهدى(مجلة)، العراق،

ع١١، س٣، ١٤٣١.

٥- صلاح عبد الرزاق، الاصلاح السياسي عن المفكرين الاسلاميين، النور(مجلة)، العدد ١٤٩، تشرين اول ٢٠٠٣.

٦- صلاح عبد الرزاق، فتوى الجهاد للسيد السيستاني خلفيتها وظروفها، جريدة البينة، ٢٠١٤\٦\٢٢.

٧- عصام العامري، معارك النجف، صحيفة المستقبل، ال عدد١٦٧١، ١٦ اب ٢٠٠٤، الصفحة الاولى.

٨- عقيل سعيد، السجال الفكري والفقهي عند الفكر الاسلامي الشيعي حول الدولة، الكلمة(مجلة)، العدد ١٨، السنة الخامسة، ١٩٩٨.

٩- محمد جعفر النوري، دور الحوزة العلمية في وحدة الامة الاسلامية، الهدى(مجلة)، العراق، دار الهدى، النجف، ٢٠١٣.

١٠- محمد جعفر شمس الدين، دور الحوزات العلمية في عملية التغيير، مجلة المنطق، بيروت، عدد ٤٤ - ٤٥ (تموز-اب ١٩٨٨م).

١١- محمد سعيد الطريحي، الامام الخوئي المرجع الشيعي الاكبر، مجلة الموسم الفصلية، عدد خاص، مطبوعات الموسم،١٩٩٣.

١٢- محمد صلاح الاسود، المرجعية الدينية الشيعية كخطاب بديل، الهدى(مجلة)، العدد ١١، السنة الثالثة،١٤٣١هـ.

١٣- محمد مهدي الاصفي، الامة الواحدة والموقف من الفتنة الطائفية، شؤون مشرقية(مجلة)، لبنان، العدد١، ٢٠٠٨.

١٤- مهدي الشرع، المكونات السياسية للطائفية في العراق، شؤون مشرقية(مجلة)، لبنان، العدد١، ٢٠٠٨.

١٥- نضير الخزرجي، المرجعية الدينية في نصف قرن، الهدى(مجلة)، العراق، العدد١٢، السنة٤، ١٤٣٢ هـ.

الانترنت: -

١- الموقع الرسمي للسيد السيستاني www.sistani.org

٢- موقع اية الله الشيخ الفياض alfayadh.org

٣- موقع اية الله السيد محمد سعيد الحكيم، www.alhakeem.com.

٤ - موقع اية الله الشيخ بشير النجفي، www.alnajafy.com

٥- موقع اية الله السيد صادق الشيرازي، www.alshirazi.net.

٦- مركز انباء الامم المتحدة، انترنت، www.un.org\arabic\news

٧- مركز الحكمة للحوار والتعاون، www.alhikmeh.org

٨- الموقع الرسمي لمؤسسة الامام الخوئي، www.alkhoei.net

٩- WWW.AL-MONITOR،COM

١٠- نشرة معلومات الامم المتحدة لانتخابات ٢٠٠٥، انترنت، http: //www.ihec.iq

١١- موقع قناة العربية، www.alarabiya.net

١٢- موقع الجزيرة، WWW.ALJAZERA.NET

١٣- الموسوعة الحرة، ar.wikipedia.org

١٤-جريدة الوطن، www.alwatan.com.ku

١٥- موقع كتابات الالكتروني، www.kitabat.com

١٦- المؤتمر نت، www.almotamar.net

١٧- www.swissinfo.ch.

١٨- صحيفة الاخبار اللبنانية، www.a;-akhbar.com

١٩- صحيفة البيان، www.albayan.ae

٢٠- موقع الولاية الالكتروني، wilayah.info

٢١- موقع الجامعة الاسلامية في بابل، انترنت، www.uofislam.net

المصادر الاجنبية

1-Why Ayatollah Al-Sistani's Iraq Fatwa Is So Important.- INTERNATIONALBUSNESSTIMES,SATURDAY, www.ibtimes.com

2-Ali al-sistani shiit cleric, by: the editor of encyclopedia britanica. www.britanica.com.

3-INTERNATIONAL BUSNEES TIMES.www.ibtimes.com

4-Call to arms a reminder of power of Iraq's Ayatollah Ali al-sistani. www.washingtonpost.com.

5-Roy Mottahedeh, the Mantle of Prophet: Religion and Politics in Iran, (New York, 1985), 91-92.

6-Meri Litvak,"The Shii ulama of Najaf and Karbala, 1791-1904: A Sociopolitical Analysis"(PH.D.harvard, 1991, PP85-86.

7- Abbas Amant,"In between the Madrasa and the Market place, The Designation of Clerical Leadership in Modern Shiism"in Authority and Political, Cultural in Shiism, ed.said Ami Arjumand (Albany, N.Y, 1988), p103.

8-Ireland, Iraq: political development, p 450.

الملاحق

ملحق ١
نماذج من اجوبة المرجعية الدينية حول الممتلكات العامة وحفظ ارواح المواطنين

أ – تحريم الاستيلاء على الممتلكات العامة.

ب – تحريم الاستيلاء على دوائر الدولة والمستشفيات واسلحة الجيش.

ت – تحريم التعامل بالمسروقات من دوائر الدولة بيعا وشراءً.

ث – تحريم الاستيلاء على أراضي الدولة وبناء الدور السكنية عليها.

ج – تحريم الاستيلاء على ملفات الدوائر الأمنية.

ح – تحريم الفساد الإداري في دوائر الدولة.

خ – تحريم الاعتداء على الأقليات وخاصةً المسيحيين.

السيد السيستاني يحرم الاستيلاء على الممتلكات العامة

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدنا المرجع المفدى دام ظله الوارف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

في هذه الأيام العصيبة ومع عدم تواجد الموظفين والمسؤولين في عدد من دوائر الدولة يقوم بعض الناس بالاستحواذ على الممتلكات العامة كمحتويات المدارس والبلديات وأدوية المذاخر والمستشفيات ونحو ذلك فما هو حكم ذلك في الشرع الشريف؟

جمع من المؤمنين

٢٩ محرم ١٤٢٤هـ

بسمه تعالى

لا يجوز أخذ شيء منها ويحرم التعامل به ومن فعل ذلك كان خائناً والله الهادي.

٢٩/محرم/١٤٢٤

علي الحسيني السيستاني

السيد السيستاني يحرم الاستيلاء على دوائر الدولة والمستشفيات واسلحة الجيش

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني (دام ظله الوارف).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... نرجو من سماحتكم الاجابة على ما يأتي :

١- قام بعض ضعاف النفوس بالاستحواذ على الممتلكات العامة من المستشفيات والجـ والدوائر الحكومية مستغلين غياب السلطة والانفلات الأمني، فما حكم ذلك؟

بسم الله تعالى : لابد من الحفظ عليها ، ويرجح ان يكون ذلك بجمعها في مكان واحد باشراف لجنة م اهالي المنطقة لكي يتسنى تسليمها الى الجهات ذات الصلاحية لاحقاً .

٢- قام بعض من يحسب نفسه على المذهب باقتحام بعض مساجد اخواننا أهل السنة وطـ الجماعة منها، فما قولكم في هذا؟

هذا العمل مرفوض تماماً ولابد من رفع التجاوز وتوفير الحماية لامام الجماعة واعادته الى جامعه معززاً مك

٣- ما موقفكم الحالي من صلاة الجمعة في الوقت الراهن؟

من الراجح اقامتها حيث تكون مظهراً لوحدة كلمة المؤمنين في المدينة ولا توجب الفرقة والاختلاف، على لزوم اعلام عدالة الامام والا فلا تصدق به .

٤- ما حدود وظيفة رجل الدين في الوقت الحالي؟ وهل له ان يتدخل في الأمور الإدارية ؟

لا يصح ان يزج رجال الدين في الجوانب الادارية والتنفيذية بل ينبغي ان تقتصر دورهم على التوجيه و الاشراف على اللجان التي تشكل لادارة امور المدينة وتوفير الأمن والخدمات العامة للاهالي.

٥- كثرت في هذه الايام البيانات الصادرة باسم (الحوزة الشريفة) فما تقولون في هذا؟

لا يعتمد عليها ، وعلى كل مكلف ان يأخذ الفتوى والتوجيه في المسائل المستحدثة من مرجعه في اذا كان المكلف بالغاً على تقليد بعض المراجع الماضين (قدس اسرارهم) استناداً الى فتوى احد الاحياء فلابد من في المستحدثا

٦- هل يجوز التعامل بالأسلحة ولا سيما شراؤها بحجة الدفاع عن النفس؟ وهل يجوز حـ الجهات المسؤولة عن حفظ الأمن؟

الاسلحة المنهوبة من مراكز الجيش وغيرها تبقى ملكاً للدولة ولا يجوز التعامل بها بل لابد من ج باشراف لجنة من اهالي المنطقة لتسلم الى الجهة ذات الصلاحية لاحقاً وليس لغير الجهات المسؤولـ حمل الاسلحة واطلاق العيارات النارية من دون ضرورة تقتضيه والله العالم.

١٨/ صفر/ ١٤٢٤

جمع من المؤمنين

١٧ / صفر / ١٤٢٤

السيد السيستاني يحرم التعامل بالمسروقات من دوائر الدولة بيعا وشراءً

بسمه تعالى

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله الوا

نرجو من سماحتكم الإجابة على ما يأتي منصورين ومؤيدين :

١- ما تقولون فيمن اقتحم المقرات الحزبية التابعة للنظام السابق وحوّلها الى مساجد وحسينيات؟

بسم تعالى : اذا مست الحاجة الى اتخاذ بعضها بصورة موقتة مركز لتجمع المؤمنين لاداء شعائرهم الدينية وصلواتهم فلا بأس به مع مراعاة التوكل المعتمد في المنطقة ، و لا يترتب عليها احكام المساجد والحسينيات .

٢- شاع في الأيام الأخيرة بيع الورقة النقدية فئة (العشرة آلاف دينار) بأقل منها من فئة أخرى ، ذلك؟

اذا كان البيع نقداً لا مؤجلاً فلا بأس به في حدود الغبن .

٣- يقوم بعض (المعممين) بتسلم المواد المسروقة من الدوائر الحكومية ونحوها باسم (الحوزة وبعضهم يقوم بتوزيعها او بيعها فهل هذا يتم بموافقة منكم ؟

لا يبعد اعطاء الاذن في التوزيع والبيع بل لابد من الحفظ للتسليم الى الجهة ذات الصلاحية لاحقاً .

٤- ما هي وظيفة طلبة الحوزة العلمية في الظرف الراهن؟

وظيفتهم في هذا الزمان كسائر الازمنة - فيما يتعلق بالجميع هي السعي في تخريج الشرع الحنيف ونشر احكامه وتعليم الجاهل المؤمنين ووعظهم واصلاح ذات بينهم وتحذوا الناس ما يرجع الى اصلاح دينهم وتكميل نفوسهم ، ولا شأن لهم بالامور الادارية .

٥- يقوم بعض الناس بشراء المواد الغذائية والمواد الاولية من المعادن وغيرها ثم تهريبها إلى خارج يخلف اضراراً شديدة للاقتصاد الوطني ؟

هذا غير جائز .

٦- قام البعض بالتصرف في الوقود المخزون في صهاريج تابعة للنظام السابق ،فما الحكم في ذلك؟

من تصرف في شيء منها كان ضامناً وعليه التصدق ببدله على الفقراء والمحتاجين .

جمع من مقلديكم

٢٩ / صفر / ١٤٢٤

■ السيد السيستاني يحرم الاستيلاء على أراضي الدولة وبناء الدور السكنية عليها

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله الوارف)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

لوحظ في الآونة الأخيرة قيام العديد من المواطنين بالتجاوز على الأراضي العامة المسجلة باسم البلدية أو أحد دوائر الدولة وبناء دور سكنية عليها دون الحصول على أية موافقات من الجهات ذات العلاقة وان قسم منه يدعي حصوله على ترخيص شرعي من سماحتكم أو أحد وكلائكم . لينفضل سماحتكم مأجورين لبيان الحكم الشرعي حول الموضوع وما يترتب عليه من آثار . أيدكم الله وحفظكم ذخراً للإسلام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لفيف من المواطنين في النجف الاشرف

بسم الله تعالى

لم يرخص سماحة السيد صاحب الامر بشخص ارتكاب الاستيلاء على قطع الاراضي العائدة في الاحياء السكنية او في غيرها من دون الحصول على الموافقات الرسمية الاصولية ، بل قد منع من ذلك كما هو منشور في اجوبة استفتاءاته ، ومن قام بالبناء في هذه الاراضي لم يستطع ذلك حقاً له فيها ويجب عليه الازالة بالتعجيل والله العالم .

٢٧/ج٢
١٤٢٤

السيد السيستاني يحرم الاستيلاء على ملفات الدوائر الأمنية

بسم الله الرحمن الرحيم

إن المرجع الديني آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله

من سماحتكم الإجابة على ما يأتي :

ستقوم النظام وما رافقه ذلك من انفلات أمني تام العديد

من الأشخاص بالاستحواذ على الملفات الحكومية وخاصة تلك التابعة

للدوائر الأمنية وفيها الكثير من المعلومات الصحيحة وغير الصحيحة

المتعلقة بالخاص وبالمصالح العامة .

هل يجوز لأولئك الأشخاص استمرار الاستحواذ عليها ؟ وهل يجوز

إبيعها ؟ وإذا لم يجز ذلك فماذا يفعلون بها ؟

الجواب

لا يجوز لهم ذلك ويلزم تسليمها إلى جهة حكومية

ذات صلاحية . ويرجى تعاونها للحصول على الوثائق الضرورية والقانونية

في التعامل معها والله العالم .

٢٧/ ذي الحجة / ١٤٢٤هـ

باسم محمود الحامدي

٢٧/ ذي الحجة / ١٤٢٤هـ

السيد السيستاني يحرم الفساد الإداري في دوائر الدولة

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الاعلى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ، و بعد :
لقد تفشى ما يسمى بـ (الفساد الاداري) في أوساط الموظفين الحكوميين بحد لم يسبق له مثيل ، و يتخذ أشكالاً مختلفة :
منها : تخلف الموظف عن أداء واجبه القانوني تجاه المراجع الا بعد أخذ مبلغ من المال .
و منها : قيام الموظف بالتجاوز على القوانين و القرارات الرسمية لصالح المراجع اذا دفع له الرشوة على ذلك .
و منها : منح الموظف مقاولة المشاريع الخدمية و غيرها بمبالغ تفوق بكثير متطلبات إنجازها الى من يوافق على إعطائه جزءاً من مبلغ المقاولة .
و منها : تولي مجاميع من الموظفين مهمة القيام بمشروع ما و يتقاضون أموالا طائلة عليه في حين انه من ضمن واجباتهم الوظيفية التي يمنحون بازائها الرواتب الشهرية .
و هناك الكثير من الاشكال الاخرى ، نرجو بيان الحكم الشرعي في جميع ذلك .
أدام الله تعالى سيدنا المرجع ذخراً و ملاذاً .

مجموعة من المواطنين
١٠ صفر ١٤٢٦

بسمه تعالى

يحرم على الموظفين التخلف من اداء واجباتهم بمقتضى عقود توظيفهم النافذة عليهم شرعاً ، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية ما يتعين رعايتها بموجب ذلك ، وما يأخذه الموظف من المال – من المراجع او غيره – خلافاً للقانون تحت حرام ، كما ان اهدار المال العام والاستحواذ عليه بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام و يستوجب الضمان واستئصال الذمة والفساد المادي .

١٥/ صفر
١٤٢٦

السيد السيستاني يحرم الاعتداء على الأقليات وخاصةً المسيحيين

بسم الله الرحمن الرحيم

في مسلسل الاعمال الاجرامية التي يشهدها العراق العزيز وتستهدف
وحدته واستقراره واستقلاله تعرض عدد من اخواننا المسيحيين في بغداد
الموصل الى اعتداءات آثمة أسفرت عن سقوط عشرات الضحايا الابرياء
بين قتيل وجريح كما تضرر من جرائها الكثير من الممتلكات العامة والخاصة.
وانا اذ نستنكر ونندين هذه الجرائم الفظيعة ونرى ضرورة تضافر الجهود
وتعاون الجميع - حكومة وشعباً - في سبيل وضع حد للاعتداء على العراقيين
قطع دابر المعتدين نؤكد على وجوب احترام حقوق المواطنين المسيحيين
غيرهم من الاقليات الدينية ومنها حقهم في العيش في وطنهم العراق في
امن وسلام.

نسأل الله العلي القدير ان يجنب العراقيين جميعاً كل سوء ومكروه وينعم
على هذا البلد العزيز بالامن والاستقرار انه سميع مجيب.

١٥/ج٢/١٤٢٥
٢/٨/٢٠٠٤

مكتب السيد السيستاني

ملحق 2

نماذج من آراء السيد السيستاني حول الدستور
واللجنة الدستورية وقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية.

أ- رفض تعيين اللجنة الدستورية من قبل الاحتلال.

ب- وجوب اختيار لجنة كتابة الدستور من قبل الشعب.

ت- رسالة الى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة رفض قانون المرحلة الانتقالية.

ث- رسالة الى رئيس مجلس الامن الدولي ترفض ادراج
قانون المرحلة الانتقالية في قرار المجلس بشأن العراق.

ج- تحفظات على قانون المرحلة الانتقالية.

ح- تحفظ اخر على قانون المرحلة الانتقالية.

خ- وجوب كتابة الدستور بأياد عراقية.

د- التأكيد على الثوابت الدينية في الدستور الجديد.

السيد السيستاني يرفض تعيين اللجنة الدستورية من قبل الاحتلال

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة سيدنا ومرجعنا المفدى آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله).

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم ، وأنها ستعين أعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام.

نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع وما يجب على المؤمنين ان يقوموا به في قضية اعداد الدستور العراقي.

جمع من المؤمنين

٢٠/ربيع الآخر / ١٤٢٤هـ.

بسمه تعالى

ان تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور ، كما وضمان ان يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي ويعبر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الاساس الدين الاسلامي الحنيف، والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه ، ولا بد اولاً من اجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي وعراقية لانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور ، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقره هذا المجلس ، وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الامر المهم والمساهمة في انجازه على احسن وجه ، أخذ الله تباركت وتعالى بأيدي الجميع الى ما فيه الخير والصلاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . ٢٥/٣/١٤٢٤

علي الحسيني السيستاني

السيد السيستاني يشترط اختيار لجنة كتابة الدستور من قبل الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم

١) اعضاء مجلس كتابة الدستور يجب ان يتم اختيارهم من قبل الشعب العراقي بجميع اطيافه المؤهلين للانتخاب ، واما الشروط التي يجب توفرها في المشاركين في التصويت وفي المرشحين فهي شروط عامة معروفة .

وقد تم ترتيب انتخابات المجلس الدستوري في تجربة السليمانية باشراف الامم المتحدة - كما اخبرني بذلك ممثل الامين العام في زيارته لسماحة السيد - فلماذا لا يمكن ترتيب ذلك في العراق ؟!!

٢) لا بديل عن آلية الانتخابات الحرة المباشرة في اختيار اعضاء مجلس كتابة الدستور .

٣) الدستور الذي يصيغه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به .

٤) المهم ان تفسح المجال للعراقيين في ان يحكموا بلدهم بانفسهم من دون تسويف ومماطلة .

٢/ جمادى الاولى
١٤٢٤

مكتب
السيد السيستاني
مدظله

رسالة السيد السيستاني الى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لرفض قانون المرحلة الانتقالية

رسالة موجهة من مكتب السيد السيستاني دام ظله في النجف الأشرف الى السيد الأخضر الابراهيمي جواباً على رسالة منه تستوضح موقف المرجعية الدينية من الدور القادم للأمم المتحدة في العراق.

وقد جاء فيها ، بعد السلام والتحية ، التوضيحات التالية :

١- ان المرجعية الدينية التي بذلت جهوداً مضنية في سبيل عودة الأمم المتحدة الى العراق واشرافها على العملية السياسية واجراء الانتخابات العامة ، كانت تتوقع ان يترك لممثلي الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة حرية ادارة البلد في المرحلة الانتقالية وكتابة الدستور الدائم والاستفتاء عليه وفق الآلية التي يقررها المندوبون أنفسهم .

ولكن بعد اقرار ما يسمى بـ(قانون الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) ستكون الجمعية الوطنية القادمة مكبلة بقيود كثيرة لا تسمح لها باتخاذ ما تراه مطابقاً لمصلحة الشعب العراقي، حيث أملى عليها مجلس غير منتخب هو مجلس الحكم الانتقالي وبالتنسيق مع سلطة الاحتلال قانوناً (غريباً) لادارة الدولة في المرحلة الانتقالية، كما املى عليها _ وهو الأخطر _ مبادئ وأحكاماً وآليات معينة فيما يخص كتابة الدستور الدائم واجراء الاستفتاء عليه .

ان هذا (القانون) الذي لا يتمتع بتأييد معظم الشعب العراقي_ كما تؤكد ذلك استطلاعات الرأي العام وملايين التوقيعات التي جمعت خلال الأيام القليلة الماضية في رفضه او المطالبة بتعديله_ يصادر حق ممثلي الشعب العراقي المنتخبين بصورة لا نظير لها في العالم ، وبذلك تفقد الانتخابات التي طالما طالبت بها المرجعية الدينية الكثير من معناها وتصبح قليلة الجدوى.

ان هذا (القانون) الذي يعهد بمنصب الرئاسة في العراق الى مجلس يتشكل من ثلاثة أشخاص_ سيكون أحدهم من الكرد والثاني من السنة العرب والثالث من الشيعة العرب_ يكرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي المستقبلي للبلد ويعيق اتخاذ أي قرار في مجلس الرئاسة الا بحصول حالة التوافق بين الأعضاء الثلاثة وهي ما لا تتيسر عادة من دون وجود قوة أجنبية ضاغطة _ كما وجدنا مثل ذلك في حالات مماثلة_ والا يصل الامر الى طريق مسدود ويدخل البلد في وضع غير مستقر وربما يؤدي الى التجزئة والتقسيم لا سمح الله تعالى .

٢- ان المرجعية الدينية التي سبق لها أن طالبت بصدور قرار من مجلس الأمن الدولي يحدد موعد الانتخابات العامة تخشى ان تعمل سلطة الاحتلال على ادراج هذا (القانون)في القرار الجديد في مجلس الأمن ليكتسب صفة الشرعية الدولية ويلزم به الشعب العراقي رغماً عليه.

اننا نحذر من أي خطوة من هذا القبيل لن تكون مقبولة من عامة العراقيين وستكون له نتائج خطيرة في المستقبل ونرجو ابلاغ اعضاء مجلس الأمن بهذا الأمر .

٣- في ضوء ما تقدم وبالرغم مما يتمتع به شخصكم من احترام وتقدير لدى سماحة السيد الا انه لا يرغب ان يكون طرفاً في أية لقاءات واستشارات تجريها البعثة الدولية في مهمتها القادمة في العراق ما لم يصدر من الأمم المتحدة موقف واضح بأن هذا (القانون) لا يلزم الجمعية الوطنية المنتخبة بشيء، ولن يذكر في أي قرار جديد لمجلس الأمن الدولي بشأن العراق .

هذا ما لزم بيانه وتقبلوا فائق الاحترام

الجمعة ٢٧/ المحرم / ١٤٢٥
١٩/آذار /٢٠٠٤
مكتب السيد السيستاني (دام ظله)

■ رسالة السيد السيستاني الى رئيس مجلس الامن الدولي التي ترفض ادراج قانون المرحلة الانتقالية في قرار المجلس بشأن العراق

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: بلغنا ان هناك من يسعى الى ذكر ما يسمى بـ (قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية) في القرار الجديد لمجلس الأمن الدولي حول العراق بغرض اضفاء الشرعية الدولية عليه.

ان هذا (القانون) الذي وضعه مجلس غير منتخب ويخلل الاحتلال وبتأييد مباشر منه يفنّد الجمعية الوطنية المقرر انتخابها في بداية العام الميلادي القادم لغرض وضع الدستور الدائم للعراق.

وهذا أمرٌ مخالف للقوانين ويرفضه معظم ابناء الشعب العراقي، ولذلك فان اي محاولة لاضفاء الشرعية على هذا (القانون) من خلال ذكره في القرار الدولي يعدّ عملاً مضاداً لارادة الشعب العراقي وينذر بنتائج خطيرة.

يرجى ابلاغ موقف المرجعية الدينية بهذا الشأن الى السادة اعضاء مجلس الأمن المحترمين، وشكراً.

١٤٢٥/٤/١٧هـ
٢٠٠٤/٦/٦م

مكتب السيد السيستاني

تحفظات السيد السيستاني على قانون المرحلة الانتقالية

نص السؤال الموجه الى مكتب السيد السيستاني من أنطوني شديد مراسل صحيفة واشنطن بوست في بغداد بشأن التطورات السياسية الأخيرة في العراق :

(ما هي وجهة نظر السيد السيستاني بالنسبة الى الخطة الجديدة لانتقال السلطة في العراق ؟ هل يرتضيها ؟

الجواب :

بسم الله الرحمن الرحيم

ان لسماحة السيد - دام ظله - بعض التحفظات على الخطة المذكورة :

(اولاً) : انها تبتني على إعداد قانون الدولة العراقية للفترة الانتقالية من قبل مجلس الحكم بالاتفاق مع سلطة الاحتلال ، وهذا لا يضفي عليه صفة الشرعية ، بل لابد لهذا الغرض من عرضه على ممثلي الشعب العراقي لاقراره .

(ثانياً) : ان الآلية الواردة فيها لانتخاب اعضاء المجلس التشريعي الانتقالي لا تضمن تشكيل مجلس يمثل الشعب العراقي تمثيلاً حقيقياً ، فلابد من استبدالها بآلية اخرى تضمن ذلك وهي الانتخابات ، ليكون المجلس منبثقاً عن ارادة العراقيين وممثلهم بصورة عادلة ، ويكون بمنأى عن اي طعن في شرعيته ، ولعل بالامكان اجراء الانتخابات اعتماداً على البطاقة التموينية مع بعض الضمائم الاخرى .

٣ سؤال مكتب
٤ السيد السيستاني

تحفظ اخر للسيد السيستاني على قانون المرحلة الانتقالية

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته
بعد : ما هو موقف سيدنا و مرجعنا المفدى من (قانون
راق للفترة الانتقالية) ؟

جمع من المؤمنين
١٦ / المحرم
١٤٢٥

بسمه تعالى

لقد سبق لسماحة السيد مدظله ان اوضح في تحفظ على اتفاق
١/ تشرين الثاني ان اي قانون يعد للفترة الانتقالية لن يكتسب
شرعية الا بعد المصادقة عليه في الجمعية الوطنية المنتخبة ، ويضاف
لذلك ان هذا (القانون) يضع العوائق امام الوصول الى
دستور دائم للبلد يحفظ وحدته وحقوق ابنائه من جميع الاعراق
والطوائف .

١٦ / المحرم الحرام
١٤٢٥

السيد السيستاني يشترط كتابة الدستور بأياد عراقية

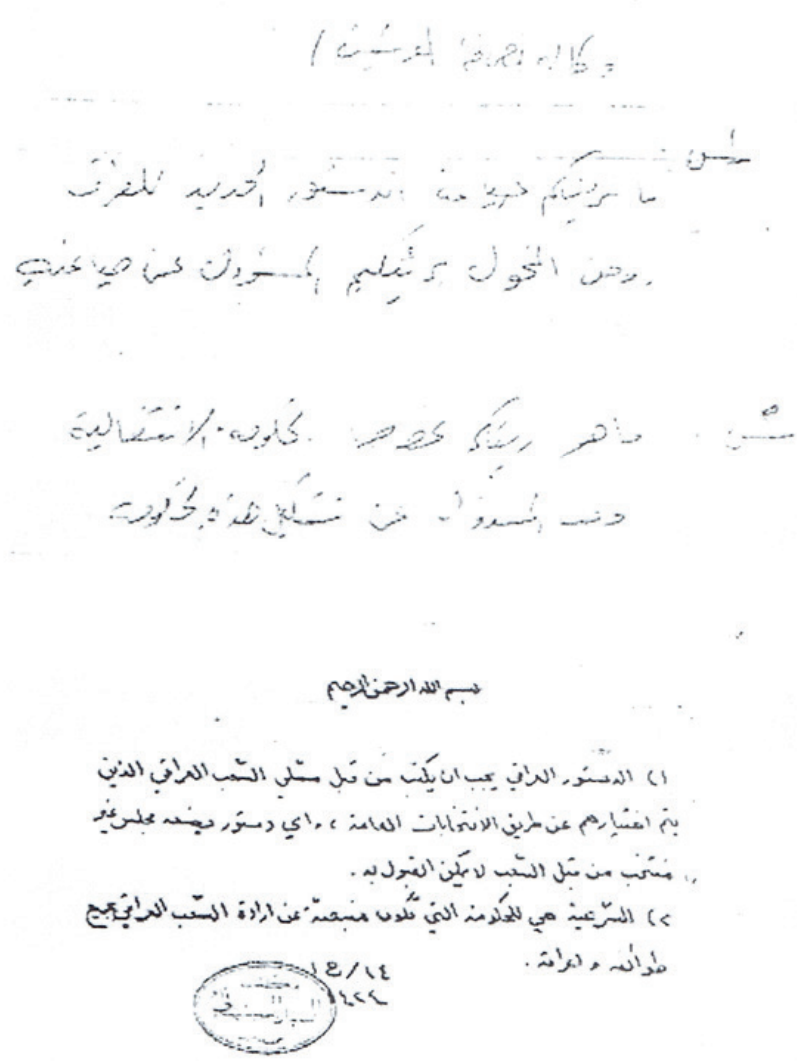

بسم الله الرحمن الرحيم

١) الدستور العراقي يجب ان يكتب من قبل ممثلي الشعب العراقي الذين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة ، واي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به .

٢) الشرعية هي للحكومة التي تكون منبعثة عن ارادة الشعب العراقي بجميع طوائفه واقواميه .

١٤/٤/١٤٢٤

السيد السيستاني يؤكد الثوابت الدينية في الدستور الجديد

بسم الله الرحمن الرحيم

) الثوابت الدينية والمبادئ الاخلاقية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي ينبغي
كون هي الركائز الاساس للدستور العراقي القادم، الى جنب مبدأ الشورى والتعددية
زام الاقلية للرأي الاكثرية ونحو ذلك.

) الدور الاساس للمرجعية الدينية هو تزويد المؤمنين بالفتاوى الشرعية في مختلف
الحياة، والسعي في ترويج الدين الحنيف على نهج ائمة اهل البيت عليهم السلام
شتمل عليه من مكارم الاخلاق ورعاية حقوق الآخرين وعدم التجاوز عليها.

التواصل مع اخواننا اهل السنة تام سواء عن طريق اللقاءات المباشرة لم غيرها،
مات النظر بيننا وبينهم متطابقة او متقاربة في معظم القضايا الرئيسة، والحوار
لاسلوب الامثل لحل الخلاف ان وجد.

المرجعية الدينية في النجف الاشرف تتواصل مع النخب المثقفة من اساتذة
ات وغيرهم، وتسعى الى رفع مستوى الوعي الثقافي لدى مختلف شرائح
تمع العراقي، فان ذلك هو السبيل الوحيد لدرء الاخطار عن العراق وشعبه.

يضة: تنشر جريدة (الزمان) احيانا بعض الاخبار الملفقة او غير الدقيقة
عزوة الى سماحة السيد المرجع، ومنها خبر تولي المرجعية الدينية لشؤون
من في مدينتي النجف الاشرف وكربلاء.

١٧/ ص
١٤٢٤

ملحق ٣

نماذج من آراء السيد السيستاني حول الانتخابات

أ- التأكيد على اجراء الانتخابات.

ب- وجوب تأكد الناخبين من وجود أسمائهم في سجلات الانتخابات

ت- الحث على المشاركة في انتخابات مجلس النواب.

ث- المرجعية على مسافة واحدة من المرشحين.

ج- تأكيد المشاركة في الانتخابات.

السيد السيستاني يؤكد ضرورة اجراء الانتخابات

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

في ادناه ما نود أن نعرفه من رؤى آية الله العظمى السيد علي السيستاني :

١) ما هي رؤيته بشأن إجراء الانتخابات لتشكيل المجلس الوطني الذي يفترض أن تنبثق منه الحكومة العراقية الجديدة ذات السيادة ، و إذا لم يمكن إجراء الانتخابات فما هي الآلية البديلة الاكثر عدالة في نظر السيد السيستاني ؟

٢) ما هي رؤية السيد بشأن العلاقة بين السنة و الشيعة ، و هل ان حوادث العنف التي وقعت أخيراً يمكن لها أن تتكرر و تتصاعد في المستقبل ؟

مع جزيل الشكر و الاحترام

شبكة سي ان ان
مكتب بغداد - باسم
٢٠٠٤/١/٥

بسمه تعالى

١ - ان تقارير الخبراء العراقيين المقدمة الى سماحة السيد - دام ظله - تؤكد امكان اجراء الانتخابات مدرجة معقولة من المصداقية والشفافية خلال الاشهر المتبقية الى التاريخ المقرر لنقل السيادة الى ممثلي الشعب العراقي ، ولكن هناك في مجلس الحكم وسلطة الاحتلال من يدعي عدم امكان ذلك ، ومن هنا كان اقتراح مجيء فريق من خبراء الامم المتحدة الى العراق للتحقق من هذا الامر ودراسة الموضوع من كافة جوانبه ، وتقدم مجلس الحكم طلباً بذلك الى السيد كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة . واذا جاء فريق الخبراء وتوصلوا بعد العمل مع نظرائهم العراقيين الى عدم امكان اجراء الانتخابات فعليهم التعاون معهم في ايجاد آلية اخرى تكون الاصدق تعبيراً عن ارادة الشعب العراقي ، واما الآلية المذكورة في اتفاق مجلس الحكم وسلطة الاحتلال فلا تضمن ابداً تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني المؤقت .

٢ - ان العلاقة الاخوية بين الشيعة والسنة في العراق قد تتأثر ببعض الحوادث المؤسفة التي وقعت مؤخراً ، وتسعى الكل في تطويقها واحتواء مآلاتها لعدم تكررها ، ومن المؤكد ان العراقيين جميعاً سنة وشيعة وغيرهم حريصون على وحدة بلدهم والدفاع عن ترابه الديني والوطني ، كما انهم متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جديد يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع ابناء هذا البلد في حسب مبدأ التعددية واحترام الرأي الآخر .

١٣/ ذي الحجة
١٤٢٤ هـ
السيستاني

السيد السيستاني يطالب الناخبين بالتأكد من وجود أسمائهم في سجلات الانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ، و بعد :
إنكم على علم بان المفوضية العليا للانتخابات قد قررت فتح مراكز تسجيل الناخبين في جميع أرجاء العراق لمدة ستة أسابيع إعتبارا من ١ / ١١ / ٢٠٠٤ .
فما هي توجيهات سيدنا المرجع ـ دام ظله ـ للمؤمنين في هذا الخصوص ؟

جمع من المؤمنين
٢٦ شعبان ١٤٢٥

بسمه تعالى

يجب على جميع المواطنين المؤهلين للتصويت من الذكور والاناث التحقق من ادراج اسمائهم في سجل الناخبين بصورة صحيحة ، ومن لم يدرج اسمه او ادرج بصورة مغلوطة فعليه مراجعة اللجنة الانتخابية في منطقته وابراز المستمسكات المطلوبة للتدارك والتصحيح ، وعلى اصحاب الفضيلة الوكلاء والمعتمدين تشكيل لجان شعبية في مناطقهم لمساعدة المواطنين على انجاز هذا الامر المهم ، حتى يتسنى للجميع المشاركة في الانتخابات التي نأمل ان تجرى في موعدها المقرر وان تكون حرة ونزيهة وبمشاركة جميع العراقيين والله الموفق .

٢٦ شعبان المعظم
١٤٢٥هـ

مكتب السيد السيستاني

السيد السيستاني يحث على المشاركة في انتخابات مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني دام ظله

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ، و بعد :

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس النواب ـ الذي أنيط به مهمة تعديل الدستور إقرار عشرات اللوائح القانونية ، و تنبثق منه الحكومة الجديدة التي تدير للسنوات الاربع القادمة ـ يسأل الكثير من المؤمنين عن موقف المرجعية العليا تجاه المشاركة في هذه الانتخابات ، و هل يختلف نظرها اليها عما كان في الانتخابات الماضية ؟

يرجى توضيح ذلك ، أدام الله سيدنا المرجع ذخراً و ملاذاً .

جمع من المؤمنين

بسمه تعالى

ان هذه الانتخابات لا تقل أهمية عن سابقتها ، وعلى المواطنين ـ رجالاً ونساءً ـ أن يشاركوا فيها مشاركة واسعة ، ليضمنوا حضوراً كبيراً وقوياً للذين يؤمنون على ثوابتهم ويحرصون على مصالحهم العليا في مجلس النواب القادم ، ولهذا الغرض لابدّ ايضاً من التجنّب عن تشتيت الاصوات و تعريضها للضياع . وفّق الله الجميع لما يحبّ ويرضى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٨ ذو القعدة ١٤٢٦

مكتب السيد السيستاني

المرجعية تعلن وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني المحترم

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

يتساءل الكثير من المواطنين عن موقف المرجعية الدينية العليا من انتخابات مجالس المحافظات القادمة ، يرجى التوضيح و شكراً .

بسمه تعالى

اولاً : ان المرجعية الدينية قد أكدت دوماً على أهمية (الانتخابات) ودورها الاساس في تقرير مستقبل البلد وحفظ حقوق ابنائه من مختلف الاطياف والمكونات .

وفي هذا الاطار فان سماحة السيد - دام ظله - يحث جميع المواطنين - رجالاً ونساءً - على المشاركة في الانتخابات المقبلة ، ويؤكد على عدم العزوف عنها بالرغم من عدم الرضا الكامل عن التجارب الانتخابية السابقة .

ثانياً : ان المرجعية الدينية تقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين في هذه الانتخابات ، الا انها تشدد - في الوقت نفسه - على ضرورة أن يختار الناخب - بعد الفحص والتمحيص - من يكون مؤهلاً لعضوية مجلس المحافظة ، ممن يلتزم بمواثيق الشعب العراقي ويسعى في تحقيق مصالحه ويتصف بالكفاءة والنزاهة والاخلاص لخدمة هذا الشعب الكريم .

وفق الله الجميع لما فيه الخير والصلاح والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مكتب السيد السيستاني

٢١ / ١ / ١٤٣٠ هـ

١٨ / ١ / ٢٠٠٩ م

السيد السيستاني يؤكد على المشاركة في انتخابات مجلس النواب

سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الديني الأعلى السيد السيستاني دام ظله

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

مع اقتراب موعد انتخابات مجلس النواب هناك تساؤلات في الشارع العراقي عن مدى الجدوى في المشاركة في هذه الانتخابات بعد ما لوحظ من أن الانتخابات الماضية لم تسفر عما يحقق آمال الناس ولم يكن الكثير من أعضاء مجلس النواب و المسؤولين الحكوميين بمستوى المسؤولية التي عهدت إليهم .

و هناك تساؤلات أيضاً عن موقف المرجعية الدينية العليا إزاء القوائم المشاركة في الانتخابات . يرجى التوضيح و الإرشاد ، و شكراً .

جمع من المواطنين

بسمه تعالى

١- ان الانتخابات النيابية تحظى بأهمية كبرى ولاسيما في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها العراق العزيز ، وهي المدخل الوحيد لتحقيق ما يطمح اليه الجميع من تحسين أداء السلطتين التشريعية (مجلس النواب) والتنفيذية (الحكومة) .

ومن هنا فان سماحة السيد - دام ظله - يرى ضرورة أن يشارك فيها جميع المواطنين من الرجال والنساء الحريصين على مستقبل هذا البلد وبناءه وفق أسس العدالة والمساواة بين جميع أبنائه في الحقوق والواجبات ، مؤكداً على ان العزوف عن المشاركة - لأي سبب كان - سيسمح الفرصة للآخرين في تحقيق مآربهم غير المشروعة ولات حين مندم .

٢- ان المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على عدم تبنيها لأية جهة مشاركة في الانتخابات فانها تشدد على ضرورة أن يختار الناخب من القوائم المشاركة ما هي أفضلها واحرصها على مصالح العراق في حاضره ومستقبله واقدرها على تحقيق ما يطمح اليه شعبه الكريم من الاستقرار والتقدم ، ويختار ايضاً من المرشحين في القائمة من يتصف بالكفاءة والامانة والالتزام بثوابت الشعب العراقي وقيمه الاصيلة .

وفق الله الجميع لما يحب ويرضى والسلام عليكم و رحمة الله وبركاته .

٢ ربيع الاول

ملحق ٤

نماذج لمواقف السيد السيستاني حول الحوادث الامنية وتفجيرات سامراء ونبذ الفتنة الطائفية

أ- بيان استنكار تفجير العسكريين في سامراء.

ب- التحذير من الفتنة الطائفية

ت- الدعوة الى الوحدة الوطنية ونبذ الفتنة.

ث- بيان استنكار تفجير مئذنتي العسكريين.

ج- بيان ضد الفتنة الطائفية وقتل الأبرياء.

بيان للسيد السيستاني يستنكر تفجير الامامين العسكريين في سامراء

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بيان صادر من مكتب سماحة السيد السيستاني (دام ظله) في النجف الأشرف
حول الاعتداء الآثم على مقام الامام الهادي (ع)

بسم الله الرحمن الرحيم

(يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ)

لقد امتدت الايادي الآثمة في صباح هذا اليوم لترتكب جريمة مخزية ما ابشعها وافظعها وهي استهداف حرم الامامين الهادي والعسكري عليهما السلام وتفجير قبتيه المباركة مما أدى الى انهدام جزء كبير منها وحدوث اضرار جسيمة اخرى.

ان الكلمات قاصرة عن ادانة هذه الجريمة النكراء التي قصد التكفيريون من ورائها اشاعة الفتنة بين ابناء الشعب العراقي ليتيح لهم ذلك الوصول الى اهدافهم الخبيثة.

ان الحكومة العراقية مدعوة اليوم اكثر من اي وقت مضى الى تحمل مسؤولياتها الكاملة في وقف مسلسل الاعمال الاجرامية التي تستهدف الاماكن المقدسة، واذا كانت اجهزتها الامنية عاجزة عن تأمين الحماية اللازمة فان المؤمنين قادرون على ذلك بعون الله تبارك وتعالى.

أما الذي نرجي امامنا صاحب الزمان عجل الله فرجه الشريف بهذا المصاب الجلل فعلى الحداد العام لثلاثة ايام، وندعو المؤمنين ليعمروا محلاتهم بالاساليب السلمية من لطم وغيره وادائهم لانشطة العزاء واستباحة المقدسات، مؤكدين على الجميع وهم يعيشون حال الصدمة والمأساة للجريمة المروعة ان لا يسمح لهم ذلك مبلغاً يجرهم الى اتخاذ ما يؤدي الى ما يريده الاعداء من فتنة طائفية ظالما عملوا على ادخال العراق في اتونها.

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون.

٢٣ / المحرم الحرام
١٤٢٧

مكتب
السيد السيستاني
النجف الأشرف

السيد السيستاني يحذر من الفتنة الطائفية

سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)

تمر الامة الاسلامية بظروف عصيبة وتواجه أزمات كبرى وتحديات هائلة تمس حاضرها وتهدد مستقبلها، ويدرك الجميع - والحال هذه - مدى الحاجة الى رص الصفوف ونبذ الفرقة والابتعاد عن النعرات الطائفية والتجنب عن إثارة الخلافات المذهبية، تلك الخلافات التي مضى عليها قرون متطاولة ولا يبدو سبيل الى حلها بما يكون مرضياً ومقبولاً لدى الجميع، فلا ينبغي اذاً إثارة الجدل حولها خارج إطار البحث العلمي الرصين، ولاسيما انها لا تمس اصول الدين وأركان العقيدة فان الجميع يؤمنون بالله الواحد الاحد، وبرسالة النبي المصطفى صلى الله عليه وآله، وبالمعاد، وبكون القرآن الكريم - الذي صانه الله تعالى من التحريف - مع السنة النبوية الشريفة مصدراً للاحكام الشرعية، وبمودة أهل البيت عليهم السلام، وكذلك ما يشترك فيها المسلمون عامة ومنها دعائم الاسلام: الصلاة والصيام والحج وغيرها.

فهذه المشتركات هي الاساس القويم للوحدة الاسلامية، فلابد من التركيز عليها لتوثيق أواصر المحبة والمودة بين ابناء هذه الامة، ولا اقل من العمل على التعايش السلمي بينهم مبنياً على الاحترام المتبادل وبعيداً عن المشاحنات والمخاشنات المذهبية والطائفية أياً كانت عناوينها.

فيجدر بكل حريص على رفعة الاسلام ورقي المسلمين ان يبذل ما في وسعه في سبيل التقريب بينهم والتقليل من حجم التوترات الناجمة عن بعض التجاذبات السياسية المؤدية الى مزيد من التفرق والتمزق وتفسح المجال لتحقيق مآرب الاعداء والطامعين في الهيمنة على البلاد الاسلامية والاستيلاء على ثرواتها.

ولكن الملاحظ - وللأسف - ان بعض الاشخاص والجهات يعملون على العكس من ذلك تماماً ويسعون لتكريس الفرقة والانقسام وتعميق هوة الخلافات الطائفية بين المسلمين، وقد زادوا من جهودهم في الآونة الاخيرة بعد تصاعد الصراعات السياسية في المنطقة واشتداد الصراع على السلطة والنفوذ فيها، فقد جندوا في محاولاتهم لاظهار الفروقات المذهبية ونشرها بل والاضافة عليها من عند أنفسهم مستخدمين اساليب الدس والبهتان لتحقيق ما يصبون اليه من الاساءة الى مذهب معين والتنقيص من حقوق اتباعه وتخويف الآخرين منهم.

وفي اطار هذا المخطط تنشر بعض وسائل الاعلام - من الفضائيات ومواقع الانترنيت والمجلات وغيرها - بين الحين والآخر فتاوى غريبة تسيء الى بعض الفرق والمذاهب الاسلامية وتنسبها الى سماحة السيد دام ظله في محاولة واضحة للاساءة الى موقع المرجعية الدينية وتعرض زيادة الاحتقان الطائفي وصولاً الى اهداف معينة.

ان فتاوى سماحة السيد دام ظله انما تؤخذ من مصادرها الموثوقة - ككتب الفتوى التي المعروفة الموثقة بتوقيعه وختمه وليس فيها ما يسيء الى المسلمين من سائر الفرق والمذاهب أبداً، ويعلم من له أدنى إلمام بها كذب ما يقال وينشر خلاف ذلك.

ويضاف الى هذا ان مواقف سماحته والبيانات الصادرة عنه خلال السنوات الماضية بشأن المحنة التي يجتازها العراق العزيز وما أوصى به أتباعه ومقلديه في التعامل مع اخوانهم من أهل السنة من المحبة والاحترام، وما أكد عليه مراراً من حرمة دم كل مسلم سنياً كان او شيعياً وحرمة عرضه وماله والتبرؤ من كل من يسفك دماً حراماً أياً كان صاحبه.. كل هذا يفضح بوضوح عن منهج المرجعية الدينية في التعامل مع اتباع سائر المذاهب ونظرتها اليهم، ولو جرى الجميع وفق هذا النهج مع من يخالفهم في المذهب لما آلت الامور الى ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب بكل مكان وقتل فظيع لا يستثني حتى الطفل الصغير والشيخ الكبير والمرأة الحامل والى الله المشتكى.

السيد السيستاني يدعو الى الوحدة الوطنية ونبذ الفتنة

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

تحلّ اليوم الذكرى السنوية الاولى لفاجعة تفجير حرم الامامين العسكريين عليهما السلام في سامراء، تلك الفاجعة العظيمة التي انتهكت بها حرمة العترة الطاهرة آل النبي المصطفى صلى الله عليه وآله، وقد أدمت قلوب عشرات الملايين من محبيهم وأتباعهم في مشارق الارض ومغاربها، وأضافت حزناً عظيماً الى أحزانهم الكثيرة التي توالت وتراكمت عليهم عبر التاريخ بجور الطغاة واضطهاد الظالمين.

لقد اراد الجمهور التكفيريون الذين ارتكبوا ذلك الاعتداء الآثم أن يجعلوا منه منطلقاً لفتنة طائفية شاملة في العراق، ظناً منهم انها تمكّنهم من تحقيق أهدافهم الخبيثة في هذا البلد العزيز، وذلك بعد أن عجزوا من اشعال نار الفتنة فيه لأزيد من عامين منذ بدء الاحتلال، بالرغم من كل ما ارتكبوه من مجازر وحشية في مختلف الاماكن ولاسيما في المدن المقدسة (النجف وكربلاء والكاظمية)، حيث تابل المواطنون تلك المجازر بصبر وأناة بالغين ولم يفرقوا الى مهاوي الاقتتال الداخلي، الى أن وقعت الكارثة الكبرى بنسف الحرم المقدس العسكري التي زجّت بالبلد في عنف أعمى حصد ولايزال يحصد أرواح عشرات الآلاف من الابرياء، بالاضافة الى ما يخلفه من أعداد كبيرة لغرى من الجرحى والمعوقين والمعجزين، ولا يعلم غير الله تعالى متى تنتهي هذه المآسي ويوضع الحد لمعاناة هذا الشعب المظلوم وتكفّ عنه أيادي الاعداء والطامعين.

ان المرجعية الدينية اذ تستذكر اليوم تلك الواقعة الاليمة وتجدد فيه تقديم التعازي الى اهلنا صاحب الامر جلّ الله مرجعه الشريف تحثّ الحكومة العراقية على الاسراع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة تعمير الحرم المطهر والانطلاق منه لترسيخ الوحدة الوطنية بين ابناء هذا البلد الكريم، كما تدعو المؤمنين وهم يحيون هذه المناسبة الحزينة ويعبرون عن مشاعرهم الجياشة تجاه ما تعرّض له ائمتهم عليهم السلام من هتك ولعداء أن يراعوا اقصى درجات الانضباط ولايبدر منهم قول او فعل يسيء الى المواطنين من اخوانهم اهل السنة الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء ولايرضون بها ابداً.

نسأل الله العلي القدير ان يدفع عن هذه الامة كل سوء ومكروه انه سميع مجيب.

٢٣ / المحرم الحرام
١٤٢٨هـ

مكتب السيد السيستاني

السيد السيستاني يستنكر تفجير مئذنتي الإمامين العسكريين

موقع مكتب
سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني (دام ظله)

بسم الله الرحمن الرحيم

عادت الأيادي الآثمة لتنتهك مرة اخرى حرمة الروضة العسكرية المطهرة في سامراء وتستهدف ما تبقى من معالمها المقدسة من المأذنتين الشريفتين، في جريمة بشعة تعبر عن مدى حقد مرتكبيها وبغضهم لآل البيت المصطفى (صلى الله عليه وآله) وسعيهم المتواصل لاشعال نار الفتنة الطائفية بين ابناء العراق العزيز.

ان المرجعية الدينية اذ تعبر عن غضبها واستنكارها البالغ لهذا الاعتداء الآثم، وتبدي أسفها الشديد لتلكؤ السلطات المسؤولة عن القيام بواجبها في حماية تلك المرقد الشريف، فانها تدعو المؤمنين الاعزاء أن يتحلوا - في هذه الاوقات العصيبة - بمزيد من الصبر وضبط النفس ويتجنبوا القيام بأي عمل انتقامي يستهدف الابرياء والاماكن المقدسة للآخرين.

اننا نأمل ان تبادر الحكومة الى تنفيذ وعدها باتخاذ خطوات سريعة لتوفير الحماية اللازمة للحرم المقدس واجراءات اعادة تشييده، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم.

٢٧/ جمادى الاولى
١٤٢٨

مكتب السيد السيستاني
سامراء

بيان للسيد السيستاني ضد الفتنة الطائفية وقتل الأبرياء

قال الله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً صدق الله العلي العظيم)

بقلب يعتصر حزناً وألماً أتابع أنباء ما يتعرض له أبناء الشعب العراقي المظلوم يومياً من مآسٍ واعتداءات: ترويعاً وتعبيراً، خطفاً وقتلاً وتمثيلاً، بما تعجز الكلمات عن وصف بشاعتها ومخالفتها ومدى مجافاتها لكل القيم الإنسانية والدينية والوطنية.

ولقد كنت - ومنذ الأيام الأولى للاحتلال - حريصاً على أن يتجاوز العراقيون هذه الفتنة العصيبة من تأريخهم من دون الوقوع في شراك الفتنة الطائفية والعرقية، مدركاً عظم الخطر الذي يهدد وحدة هذا الشعب وتماسك نسيجه الوطني في هذه المرحلة، نتيجة لتحركات المفسدين ومخططات الأعداء والذين يتربصون به دوائر السوء والعوامل المعزية.

وقد أكدت بتناشد جميع الطيبين وصبر المؤمنين وأناشدهم تفادي الانزلاق الى مهاوي الفتنة الطائفية لأزيد من سنتين، بالرغم من كل الفجائع التي تعرض لها عشرات الألوف من الأبرياء على أساس هويتهم المذهبية.

ولكن لم ييأس الأعداء وجدوا في تنفيذ خططهم لتشتيت هذا الوطن بتعميق هوة الخلاف بين أبنائه، وإدامتهم - وللأسف - بعض أهل الدار على ذلك، حتى وقعت الكارثة الكبرى بتفجير مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام، وآل الأمر الى ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب البلد في كل مكان - ولا سيما بغداد العزيزة - وهتك بأبنائه تحت عناوين مختلفة وذرائع زائفة، ولا رادع ولا مانع.

إنني أكرر اليوم نداءي الى جميع أبناء العراق الغيارى من مختلف الطوائف والقوميات بأن يعلنوا الخطر الذي يهدد مستقبل بلدهم، ويتكاتفوا في مواجهته بنبذ الكراهية والعنف واستبدالهما بالمحبة والحوار السلمي لحل كافة المشاكل والخلافات.

كما أناشد كل المخلصين الحريصين على وحدة هذا البلد ومستقبل أبنائه من أصحاب الرأي والفكر والقادة الدينيين والسياسيين ورجال العشائر وغيرهم بأن يبذلوا أقصى جهودهم في سبيل وقف هذا المسلسل الدامي الذي لو استمر - كما يريده الأعداء - فلن يلحق ألم الخسران بوحدة هذا الشعب ويعيق لأمد بعيد تحقق آماله في التحرر والاستقرار والتقدم.

وأذكر الذين يستهينون بدماء المسلمين ويستخفون بنفوس الأبرياء والأنفس المحترمة التي حرمها النبي الأعظم صلى الله عليه وآله في حجة الوداع: (ألا وإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا ليبلغ الشاهد الغائب) وقوله صلى الله عليه وآله (من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فقد حقن ماله ودمه إلا بحقهما وحسابه على الله عز وجل) وقوله صلى الله عليه وآله (من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة لقي الله عز وجل يوم القيامة مكتوب بين عينيه: آيس من رحمة الله).

وأخاطب الذين يحقدون المدنيين العزل والمواطنين المسالمين بأن آله أبو عبد الله الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء مخاطباً من أراد الهجوم على حرمه (إن لم يكن لكم دين وكنتم لا تخافون المعاد فكونوا أحراراً في دنياكم وارجعوا الى أحسابكم إن كنتم عرباً كما تزعمون.. وانهوا النساء ليس عليهن جناح) فما بالكم تستهدفون النساء الأبرياء والأطفال وحتى طلاب الجامعات وعمال المصانع وموظفي الدوائر الحكومية وأضرابهم؟ إن لم يكن يردعكم عن ذلك دين تدّعونه أفلا تعتقدكم عن الإنسانية تتحدون في نفوسها؟

وأقول لمن يتعرضون بالسوء والأذى للمواطنين غير المسلمين من المسيحيين والصابئة ويخرجهم أعاد الله أمير المؤمنين عليه السلام بأنه إن امرأة من مسلمة تعرض لها بعض من يدّعون الإسلام وأرادوا انتزاع حليها منال عليه السلام (لو أن امرءاً مسلماً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً بل كان به عندي جديراً) فإلى أين تسيئون الى أعز أبنائكم في الإنسانية ومن شركائكم في الوطن؟

أيها العراقيون الأعزاء.. إن الخروج من المأزق الذي يمر به العراق في الظرف الراهن يتطلب تهيأ من كل الزعماء بروحية حرية دم العراقي أياً كان ووقف العنف المتقابل بكافة أشكاله، لتجنيب بلدنا - والى الأبد إن شاء الله تعالى - مشاهد السيارات المفخخة والأعداد الأحصى أبية في الشوارع وحملات التشهير الشرسي وصورها من الصور الأليمة، وتستبدل - بالتعاون مع الحكومة الوطنية المنتخبة - بمشاهد العمل البناء لحل الأزمات والخلافات العالقة على أساس القسط والعدل، والمساواة بين جميع أبناء هذا الوطن في الحقوق والواجبات، بدلاً عن الأزمات السلطوية والتحكم الطائفي والعرقي، على أمل أن يكون ذلك مدخلاً لاستعادة العراقيين السيادة الكاملة على بلدهم ويعقد لأجل أفضل يعمّ

ملحق ٥

بيان حول سقوط نينوى في ١٠ حزيران ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تتابع المرجعية الدينية العليا بقلق بالغ التطورات الأمنية الاخيرة في محافظة نينوى والمناطق المجاورة لها، وهي اذ تشدد على الحكومة العراقية وسائر القيادات السياسية في البلد ضرورة توحيد كلمتها وتعزيز جهودها في سبيل الوقوف بوجه الارهابيين وتوفير الحماية للمواطنين من شرورهم تؤكد على دعمها واسنادها لابنائها في القوات المسلحة وتحثهم على الصبر والثبات في مواجهة المعتدين. رحم الله شهداءهم الابرار ومن على جرحاهم بالشفاء العاجل انه سميع مجيب.

١١/٨/١٤٣٥هـ

١٠/٦/٢٠١٤م

ملحق ٦

نموذج من استمارة الاستبانة التي وزعها الباحث حول دور المرجعية في الرأي العام العراقي

استبيان

ملاحظة : يرجى وضع علامة (صح) في المربع الموجود امام الاجابة الصحيحة.

العمر : الجنس : المهنة (الفئة الاجتماعية):

الاسئلة:

س ١ : هل تعتقد ان المرجعية الدينية تلعب دورا في صناعة القرار السياسي في العراق؟

ج ١ : نعم ◯ لا ◯ الى حد ما ◯ ليس لها دور ◯

س ٢ : برأيكم كم هو مؤثر مؤثر هذا الدور في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣؟

ج ٢ : كبير ◯ متوسط ◯ قليل ◯ ليس لها دور ◯

س ٣ : هل ترى ان لتوجيهات المرجعية الدينية استجابة شعبية واسعة؟

ج ٣ : نعم ◯ لا ◯ الى حد ما ◯

س ٤ : برأيك لماذا هذه الاستجابة الشعبية لاراء وتوجيهات المرجعية ؟

ج ٤ : الثقة بحكمة المرجعية ◯ الواجب الشرعي ◯ الواجب الوطني ◯

فشل السياسيين العراقيين ◯ ضرورة المرحلة ◯

جميعها ◯ اخرى:تذكر ◯

س ٥ : هل تعتقد ان المرجعية الدينية نجحت في تغيير الارادات الامريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ؟

ج ٥ : نعم ◯ لا ◯ الى حد ما ◯ لاتاثير ◯

س ٦ : في أي الموضوعات نجحت المرجعية في تغيير الارادات الامريكية ؟

ج ٦ : نجحت في انتخاب الجمعية التاسيسية لكتابة الدستور ◯ وجهت بالاستفتاء على الدستور ◯

قامت باجراء الانتخابات العامة ◯ جميعها ◯

اخرى ◯

س ٧ : هل شاركت في الاستفتاء على الدستور او في الانتخابات ؟

ج ٧ : نعم ◯ لا ◯

س ٨ : في حال الاجابة بنعم ، لماذا شاركت في الاستفتاء على الدستور او الانتخابات ؟

ج ٨ : استجابة لطلب المرجعية ◯ لاعلاقة له برأي المرجعية ◯

اخرى ◯

س ٩ : لو لم تدع المرجعية المواطنين الى الاستفتاء ب"نعم" على دستور عام ٢٠٠٥،هل تعتقد ان الدستور سيقر؟

ج ٩ : نعم ◯ لا ◯ لاادري ◯

س ١٠ : هل تعتقد ان اهمية دور المرجعية يأتي من :-

ج ١٠ : قدرتها على تحريك الرأي العام ◯ تاثيرها على السياسيين ◯

ثقة الناس بها ◯ تاثير الجانب العقائدي ◯

س ١١ : هل تعتقد ان دور المرجعية الدينية في صنع القرار السياسي مستقبلا سوف ؟

ج ١١ : يتزايد ◯ يبقى على حاله ◯ يتراجع ◯ يبتعد كثيرا ◯

س ١٢ : في ضوء اجابتك السابقة ، لماذا تعتقد هكذا؟

ج ١٢ : ◯

س ١٣: كيف تقيم موقف المرجعية من موضوع تفجير العسكريين في سامراء والعنف الطائفي الذي اعقبه؟

ج ١٣ : جيد جدا ◯ جيدة ◯ متوسط ◯ دون المطلوب ◯

س ١٤ : لو لم تدع المرجعية الدينية الى التهدئة بعد تفجيرات سامراء ، هل تعتقد ان العراق كان سيشهد حربا اهلية؟

ج ١٤ : نعم ◯ لا ◯

س ١٥ : هل تؤيد موقف المرجعية برفض استقبال السياسيين ؟

ج ١٥ : نعم ◯ لا ◯ الى حد ما ◯

س ١٦ : في ضوء الجواب السابق ، برأيك ماهي اهداف موقف المرجعية هذا ؟

ج ١٦: الاعراب عن الاحتجاج ◯ كشف التقصير امام الناس ◯

تشجيع السياسيين على مراجعة سياساتهم ◯ جميعها ◯

اخرى: تذكر

س ١٧ : مارأيك بفتوى الوجوب الكفائي ضد التنظيمات الارهابية ؟

ج ١٧ : جيدة جدا ◯ جيدة ◯ وسط ◯ عادية ◯ منعدمة ◯

س ١٨ : ماذا كان دور فتوى الوجوب الكفائي حسب رأيك ؟

ج ١٨ : وقف انهيار الدولة ◯ وقف انهيار الجيش والقوات الامنية ◯

افشال مشروع تقسيم العراق ◯ حماية المدن المقدسة ◯ جميعها ◯

اخرى،تذكر

س ١٩ :لماذا برأيك هذه الاستجابة الواسعة لفتوى الوجوب الكفائي ؟

ج ١٩ : الطاعة للمرجعية ◯ الحفاظ على امن الوطن ◯

مواجهة تقسيم العراق ◯ ردع تمدد الفكر التكفيري ◯ جميعها ◯

اخرى،تذكر

س ٢٠ : لماذا برأيك اندفع الناس لمقاتلة الارهاب بعد سقوط نينوى ومناطق اخرى في حزيران عام ٢٠١٤ ؟

ج ٢٠ : استجابة لفتوى الوجوب الكفائي ◯ بدافع وطني ◯ رفضا للارهاب ◯

جميعها ◯

س ٢١ : اين تضع مستوى ثقل المرجعية في الساحة العراقية ؟

الاول ◯ الثاني ◯ الثالث ◯

س ٢٢ : هل تؤيد استمرار لعب المرجعية لدور الموجه للراي العام وبالتالي للقرار السياسي في العراق ؟

ج ٢٢ : نعم ◯ لا ◯ في مجالات محدد ◯

..... كل المحبة والشكر لتعاونكم معنا في هذا المشروع العلمي البحثي.....

الباحث

المحتويات

كلمة المركز..... ٦

المقدمة.....٨

الفصل الاول.....١٢

المبحث الاول: نشأة الحوزة العلمية وتطورها.....١٥

المبحث الثاني: الحوزة العلمية، التنظيم.....٢٥

المبحث الثالث: الحوزة العلمية، الأدوار الفكرية ٤١

الفصل الثاني: وسائل تأثير المرجعية في الرأي العام.....٧٤

المبحث الاول: الوسائل المباشرة الناقلة للخطاب المرجعي.....٧٧

المبحث الثاني: الوسائل غير المباشرة الناقلة للخطاب المرجعي.....١٠٣

المبحث الثالث: أثر الوكلاء والمعتمدين في الرأي العام ١٢٠

المبحث الرابع: الخطاب المرجعي بالاستعانة المؤسسات الثقافية والفكرية.....١٣١

الفصل الثالث المرجعية الدينية وبناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣م.....١٤٦

المبحث الاول: دعوة المرجعية لبناء دولة المؤسسات. ١٥١

المبحث الثاني: دعوة المرجعية للانتخابات.....١٦٧

المبحث الثالث: مواجهة الأحداث الأمنية (تفجير سامراء وأحداث النجف انموذجاً).١٨٦

المبحث الرابع: فتوى الوجوب الكفائي لمواجهة المد التكفيري.....٢٠٠

الفصل الرابع: استبانة أثر المرجعية الدينية في النجف الاشرف في الرأي العام العراقي بعد عام ٢٠٠٣م.....٢١٤

المبحث الاول: الاستبانة وأهدافها.....٢١٧

المبحث الثاني: النتائج وتحليلها.....٢٢٠

المبحث الثالث: الاستنتاجات.....٢٦٣

الخاتمة.....٢٧٤

المصادر.....٢٧٨

الملاحق.....٢٩٤

sections with an introduction and a conclusion first .Chapter one "means the influence of the religious authority in public opinion, including means direct cross-Fatwa and speeches and statements and practical move. And indirect through statements and press leaks, as well as agents and accredited, and cultural institutions and intellectual backed by Marjieya. As the second quarter, which came under the title of "the Marjieya and state-building after the year 2003 over public opinion," the movement is the principal focus on the positions of ayatollah Ali al-Sistani and the events that intervention, such as writing the constitution, elections and the appointment of the government and the events of Najaf and the bombing of the military in Samarra, down to the advisory opinion about the Ulkipaia jihad fatwa to ayatullah Sistani in June 2014.The Chapter III was conduct a poll for mixed samples on the positions of Marjieya and the amount of impact and the causes of the effect, in a scientific data were analyzed to determine the degree of Marjieya impact on public opinion in Iraq.

ABSTRACT

The book carried the title " The religious Marjeiya in Najaf and its impact on public opinion of Iraqis after 2003" and carried on the assumption that the Marjeiya reference an important and decisive role in Iraq after 2003, although no announcement of direct intervention in politics, so much so that the United States did not able to overlooked the role of Marjieya represented by Mr. Ali al-Sistani in important issues regarding the form Iraq after the fall of Saddam Hussein's regime, especially in particular issues such as the constitution, elections and form of government. In the same vein goes the Iraqi governments, which was formed after 2003, which was keen to give into a large political reference to do that formed an important factor in the decision of the Iraqi political structure and implementation mechanisms. So that the search for assumpted and based on the above big role of Marjieya in Iraqi political life through its influence in the formulation of public opinion trends in Iraq.

The book consists of an introductory chapter reviews the evolution of the Hawza in Najaf since founded by Sheikh Tusi mid atheist century AD and until the early twentieth century, and the three main chapters in several

THE RELIGIOUS MARJEIYA IN NAJAF

AND ITS IMPACT ON THE IRAQI PUPLIC OPINION AFTER **2003**.

RAJI NASEER

2018